

المفكر وأثره في الفقه الشافعي

الدكتور محمد نبيل عنانيم
أستاذ الشريعة الإسلامية
بجامعة القاهرة وجامعتي قطر وأم القرى

دار الهدى للنشر
للطباعة والنشر والتوزيع

جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشريعة الغراء المبعوث رحمة للعالمين ، القائل : « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » وعلى آله وأصحابه والتابعين الذين اهتدوا بهديه ونهجوا منهجه واتبعوا سنته وطريقته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فإن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه عرفه الناس بفقهه واجتهاده ومذهبه وكتبه والبحوث العديدة التى ألفت فيه وفى مناقبه . شأنه فى ذلك شأن الأئمة الأعلام الآخرين أصحاب المذاهب المعروفة المشهورة والمتداولة بين الناس ، بحيث نستطيع أن نقول بحق : إن هؤلاء الأئمة قد أخذوا حقهم عند الناس وفاض علمهم وذاع صيتهم ؛ فلم يعد يجهلهم قارئ أو أمى أو عالم ومتعلم . غير أن الفضل الأكبر فى معرفة الناس بهؤلاء الأئمة وفقهم وآرائهم واجتهادهم وانتشار مذاهبهم - يرجع إلى التلاميذ والأصحاب المعاصرين لهم والناقلين عنهم ، ولولاهم لاندثرت أكثر مذاهبهم وضاعت جل أقوالهم وآرائهم ، وقد قيل : « إن الليث بن سعد المصرى كان أفقه من مالك غير أن أصحابه ضيعوه » . أى لم يكن له تلاميذ يحفظون عنه أقواله وآراءه ويدونون ، كما أفلت بعض المذاهب الفقهية فلم يكن لأصحابها تلاميذ وأصحاب يروون عنهم وينقلون اجتهادهم وينشرون مذاهبهم ؛ فلم يبق لهم إلا ما فى بطون كتب المذاهب المعروفة وكتب الخلاف ، وكذلك أصحاب الشافعى وتلاميذه المعاصرون له والناقلون لفقهه الراوون لاجتهاده لم يأخذ أحد منهم حقه أو بعض حقه ، مع أن الفضل الأكبر فى معرفة الناس بالإمام الشافعى وفقهه

يرجع إليهم ويعود عليهم.

فكان من الواجب أن يتجه الباحثون في الفقه الإسلامى إلى هؤلاء الأصحاب فيعرفوا بهم بعد أن عرفوا بالأئمة الكبار ، ويتحدثوا عن أعمالهم بعد أن تحدثوا عن أعمال أساتذتهم العظام ، ولكن لم يكن من ذلك إلا القليل ، والقليل النادر الذى لا يعطى الصورة الواضحة الكاملة لهؤلاء الأصحاب وأعمالهم التى كان لها الأثر الكبير فى نقل فقه الإمام والتعريف به .

وعندما اتجهت إلى الدراسات العليا وانتهيت من السنة التمهيدية قضيت وقتاً طويلاً فى الاطلاع بحثاً عن موضوع مناسب ، ونظراً لأن دراستى الأولى للفقه قبل الجامعة كانت على المذهب الشافعى فقد لجأت إليه ، وعدت به إلى إمام المذهب وأصحابه ، فرأيت عدداً من خيرة الأصحاب وأفضلهم ، وبالمقارنة بينهم وجدت المزنى أحق بالدراسة من غيره ؛ لأن أثره كان أكثر من غيره ، فقد كان أكثر أصحاب الشافعى ملازمة له وصحبة . كما كان أكثرهم اجتهاداً وفقهاً ، وهو الذى تولى التدريس على فقه الشافعى مرحلة طويلة لم تتح لصاحبه البويطى الذى سبقه بالتدريس ، كما كان أكثر أصحاب الشافعى تدويناً فى فقهه وتأليفاً .

ولهذه الأسباب رأيت أنه موضوع يستأهل الدراسة والبحث ، فاخترته وجعلت عنوان البحث « المزنى وأثره فى الفقه الشافعى » .

وقد اقتضت خطة البحث أن يكون فى ثلاثة أبواب مع مقدمة وخاتمة .

أما المقدمة فجعلتها لبيان أسباب اختيار هذا البحث وأهميته ، ولبیان خطة السير فيه والعقبات التى واجهتنى .

وأما الأبواب الثلاثة فخصصت باباً لترجمة المزنى والتعريف به وهو الباب الأول ، وخصصت الباب الثانى للتعريف الموجز بفقه الإمام الشافعى وأصوله

وقديم مذهبه وجديده ، حتى إذا انتقلنا إلى فقه المزني وأثره كانت الصورة عن الفقه الشافعي موضوع التأثير واضحة .

ثم انتقلت إلى الحديث عن فقه المزني واجتهاده وبيان مراحل فقهه وأصوله ومجالات اجتهاده ومصادره ، وجعلت الباب الثالث عن آثاره في الفقه الشافعي ، وفي الخاتمة تحدثت عن نتائج هذا البحث وعن المقترحات التي أقترحها .

أما عن الباب الأول ، فقد بدأت فيه من البداية من مزينة التي ينتمى إليها إمامنا صاحب هذا البحث فعرفت بها وتاريخها في الجاهلية والإسلام وذلك في إيجاز ، حتى إذا اتضحت مزينة انتقلت منها إلى فرعها المزني فذكرت سلسلة نسبه كما اختلف فيها كتاب التراجم ، ورجحت منها ما هداني البحث إلى ترجيحه من آبائه وأجداده ، وعرفت بأسرته التي عاش فيها بقدر ما أسعفتني المراجع ، ثم عرفت بتاريخ ولادته ووفاته كما اختلف فيهما الكتاب ، ورجحت منها ما وفقني الله إلى ترجيحه ، ثم تحدثت عن نشأته والأعمال التي مارسها في بداية حياته وقبل اشتغاله بطلب العلم ، كما بينت صفاته الذهنية والخلقية خصوصاً زهده وورعه واجتهاده في العبادة ، ثم تحدثت عن عصره بصورة موجزة تكشف عن نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لما يكون للعصر والبيئة من تأثير كبير فيمن يحيا فيهما ، فإذا انتهيت من ذلك انتقلت إلى ثقافة المزني فعرفت بينايبها ببعض شيوخه وأساتذته وذلك في إيجاز ، وبينت علاقة المزني بكل منهم وآثارهم فيه ، ثم انتقلت إلى علومه ، فعرفت بكل منها في إيجاز فتناولت فقهه ، والحديث عنه ، والكلام والجدل والمناظرة ، ثم اللغة والأدب ، فإذا انتهيت من علومه ، انتقلت إلى كتبه ومؤلفاته فعرفت بكل منها ، وأتيت بصورة منه حسبما تيسر لي لأن معظمها غير موجود ، وأخيراً تحدثت عن بعض تلاميذه الذين جالسوه ودرسوا عليه أو جلسوا مع كتبه

ودرسوها وعلقوا عليها ، وكل ذلك فى إيجاز .

وهنا أحسست بأن صورة المزنى قد اتضحت فانتقلت إلى الباب الثانى .

وفى الباب الثانى عرفت بفقه الشافعى إمام المذهب ، وبالمصادر التى أخذ الشافعى منها فقهه وبالأصول التى وضعها وسار عليها ، وبالقديم والجديد من مذهبه وعلاقتها ببعضهما ، وكل ذلك فى إيجاز يكتفى فيه بتوضيح جوانب الصورة فقط ، حتى إذا انتقلت إلى الحديث عن فقه المزنى تكون الصورة واضحة .

ثم انتقلت إلى الفصل الذى خصصته لفقه المزنى ، وقد اقتضت الصورة العلمية لفقهه أن أبين أولا : هل هو مجتهد أو مقلد؟ فبينت بما لا يقبل الشك أنه مجتهد من المجتهدين المطلقين الذين ارتضوا لأنفسهم أصول الشافعى أصولا يسرون عليها فى اجتهادهم ، فجعلهم البعض من المجتهدين المنتسبين لفقه الشافعى ، فإذا أثبت أنه مجتهد انتقلت إلى أكبر أثر ظهر فى اجتهاده وذلك هو فقهه ، وبدأت ببيان المراحل التى مر بها هذا الفقه : فمرحلة للدراسة تتلمذ فيها المزنى على فقه أبى حنيفة ، ثم على يدى الشافعى منذ قدومه مصر إلى أن توفى بها ، ومرحلة للإنتاج بعد وفاة الشافعى حيث قام بالتدريس والتدوين ، ثم تحدثت عن أصوله التى بنى عليها مذهبه واجتهاده فبينت أنه سار على أصول الشافعى مع اختلاف فى أقوال الصحابة حيث أخرها على القياس ، فى حين قدمها الشافعى عليه ، ومثلت لكل نوع من هذه الأصول بمثال من فقهه واجتهاده ، فإذا انتهيت من أصوله تناولت أنواع فقهه ومجالات اجتهاده من ترجيح بين الأقوال أو تخريج عليها أو اختيار منها أو استقلال عنها ، وأتيت لكل ذلك بأمثلة موضحة من فقه المزنى مع مقارنته بفقه الأئمة الآخرين . ثم بينت مواقف الشافعيين من كل ذلك وختمت هذا الباب بموجز عن المصادر التى أخذت منها فقه المزنى والتى اعتمدت عليها فى تسجيل الصورة التى

توضحه أو توضح معظم جوانبه ، وخصصت المختصر منها بمزيد توضيح فتحدثت عن الكتب التى لخصه منها المزنى وبينت طريقته فى تأليفه وتبويه وذكرى مواقف الشافعيين منها . حتى إذا انتهيت من ذلك وجدتنى على أبواب الباب الثالث .

وفى الباب الثالث تحدثت عن أثر المزنى فى الفقه الشافعى ، ولما كان هذا الأثر متعددًا فقد رأيت تقسيمه إلى آثار ثلاثة : تحدثت فى الأول منها عن أثره كرواية لفقه الإمام الشافعى وناقل له ، وهنا بينت أن المزنى موثوق منه وروايته ونقله موضع تقدير الأئمة الشافعية وعنايتهم حتى لو اختلفت روايته مع الربيع جعلوا المسألة على قولين أو أخذوا برواية المزنى وضعفوا رواية الربيع ، كما بينت أنواع نقل الفقه الشافعى التى نقلها المزنى ، وخصوصًا نقل القولين ، كما بينت ما انفرد المزنى بروايته عن الشافعى دون غيره .

ثم انتقلت إلى الأثر الثانى وهو أثره كمدرس وصاحب مدرسة لفقه الإمام الشافعى فبينت متى بدأت هذه المدرسة وكم استمرت وماذا درس فيها ، فقلت : إن المقطوع به أن تكون قد بدأت منذ حمل البويطى فى محنة القول بخلق القرآن ، وإن كان من الجائز أن تكون قد سبقت ذلك واستمرت من ذلك الحين إلى وفاة المزنى سنة أربع وستين ومائتين أى أكثر من أربعين سنة والمزنى يدرس ويدرس ، وقلت : إنه كان يدرس فقه الشافعى ثم يبين موقفه منه مؤيدًا أو معارضًا ، مرجحًا أو مضعفًا ، مخرجًا أو مفرعًا ، وأتيت لكل ذلك بمثال من أبواب الفقه يبين المطلوب وموقف فقهاء الشافعية من موقف المزنى ورأيه ، فذكرت أنهم قد يرجحون الشافعى على المزنى ، وقد يرجحون المزنى على الشافعى ، وقد يجعلون المسألة على قولين فيأخذون برأى كل منهما ، كما تحدثت عن إضافاته وتجديداته فى الفقه الشافعى تلك الإضافات العديدة التى استهدفت مسألة ناقصة فأكملتها ، أو وصفًا غير ظاهر فى التعليل به فأوضحته ،

أو مسألة بلا استدلال فاستدل عليها ، أو مسألة غامضة فوضحها ... إلخ ذلك من إضافات وتجديدات وردت في مواقعها من هذا البحث .

ثم انتقلت إلى بيان الأثر الثالث من آثاره في الفقه الشافعي وجعلته عن أثره كمعلم له تلاميذ ومؤلف له كتب ، وتحدثت عن تلاميذه لا مترجماً لهم كما فعلت في الباب الأول ولكن مبيناً لآثارهم وأعمالهم في الفقه الشافعي . حتى إذا انتهيت منهم تحدثت عن كتبه أيضاً حديثاً مغايراً للحديث عنها في الباب الأول ، فقد اكتفيت ببيان أثر هذه الكتب في فقه الشافعي بعد أن عرفت بها في الباب الأول تعريفاً عاماً وبينت آراء الشافعية في هذه الكتب ، واكتفيت بما ورد عن المختصر كنموذج لآراء هؤلاء العلماء في كتب هذا الإمام .

وأخيراً جاءت الخاتمة ، وفيها تحدثت عن أثر المزني في الفقه الإسلامي بصفة عامة ، ثم بينت النتائج التي قدمها لنا هذا البحث والمقترحات التي اقترحها بالنسبة لمثله من الأبحاث ، كما ذكرت قائمة بالمراجع التي رجعت إليها في إعداد المخطوط منها ثم المطبوع .

وقد واجهتني في إعداد هذا البحث عدة عقبات :

يأتى في مقدمتها أن كتب المزني العديدة التي ذكرتها المراجع غير موجودة ولم يوجد منها إلا المختصر المطبوع بهامش الأم للشافعي ، ثم عدة مسائل متفرقة من بعض كتبه الأخرى وردت في شروح المختصر ، ومن هنا كان على أن أقرأ ما بين سطور المختصر وشروحه ، حتى تجيء الصورة التي سعت إلى توضيحها عن المزني وفقهه واضحة أو قريبة من الوضوح .

أما العقبة الثانية فهي أن شروح المختصر التي تزيد عن العشرين كما ذكرها صاحب كشف الظنون لا يوجد منها إلا القليل ، وهذا القليل منها بعضه مكتوب بخط ردىء كان من الصعب قراءته ، وبعضها مفقود من صفحاته الكثير خصوصاً من البداية والنهاية بحيث لم يعلم مؤلفه ولا سنة تأليفه ، ولم

أجد منها خيراً من شرح إبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري سنة ٤٥٠هـ الذي يقع في عشرة مجلدات ويخط واضح بالإضافة إلى أنه يضم بعضاً من شرح أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي سنة ٣٤٠هـ ، وشرح أبي على حسين بن القاسم الطبري المتوفى سنة ٣٥٠هـ .

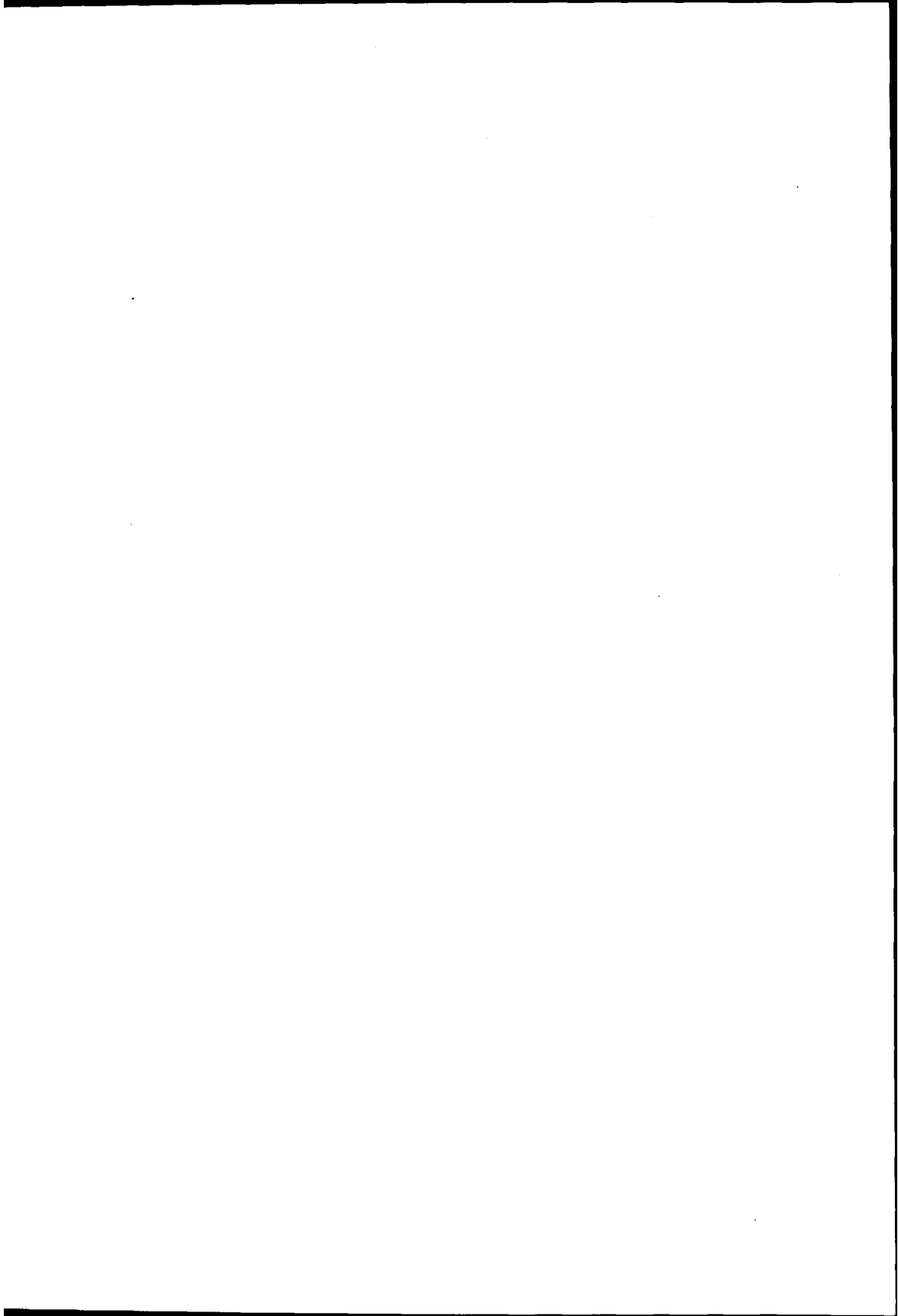
وقد كانت العقبة الثالثة تتمثل في العقبة التي حلت بوطنا الحبيب إثر نكسة يونية سنة ١٩٦٧م وفوق ما تركته هذه النكسة من آثار نفسية كبيرة ، فإن احتياطات الأمن والحفاظ على التراث القومي أخذت من وقتنا الكثير خصوصاً حينما قامت دار الكتب بوضع المخطوطات في صناديق مغلقة خوفاً من ضياعها أو تلفها مما عاقنى كثيراً . كما وأن الدار كانت تمنع إعارة بعض المخطوطات؛ وذلك لأنها مقطعة فلا تحتل تقليباً ولا بحثاً .

وكانت العقبة الرابعة تفرق آراء المزنى وفقهه في العديد من الكتب التي تهتم بذكر آراء الأئمة المجتهدين من أصحاب المذاهب المشهورة وغيرهم ، وقد لجأت إلى بعض هذه الكتب وعكفت عليها ، وكلما وقعت عيني على لفظة «المزنى» وقفت عندها وقفة طويلة حتى آخذ منها ما أريد .

ولكنني بحمد الله وعونه وتأيده وفضله قد تغلبت على كل هذه العقبات بالصبر عليها ومغالبتها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في هذا البحث الذي أرجو أن يكون قريباً من الجودة فإن أجدت فهذا فضل الله وتوفيقه ، وإن قصرت فالكمال المطلق لله رب العالمين لا شريك له ، وهذا جهد المقل الفقير الطامع في نور الله وتوفيقه ورضاه .

والله أسأل أن ينفعنا وينفع ببحثنا ، ويأخذ بأيدينا وعقولنا إلى ما فيه خيرنا وخير أمتنا الإسلامية إنه خير مأمول وأكرم مسئول .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .



كلمة شكر

يسعدنى أن أقدم بأصدق آيات الشكر والثناء لكل من أسهم فى إعداد هذه الرسالة بتذليل عقبة أو توجيه صادق أو مشورة مخلصه أو عبارة حفز وتشجيع .
ويشرفنى أن أخص بالشكر أصحاب الفضل الأكبر فى إعدادها وإنجازها وهم:

الأستاذ الدكتور مصطفى زيد أستاذ الشريعة بالكلية الذى أشرف على الرسالة فى مراحلها الأولى .

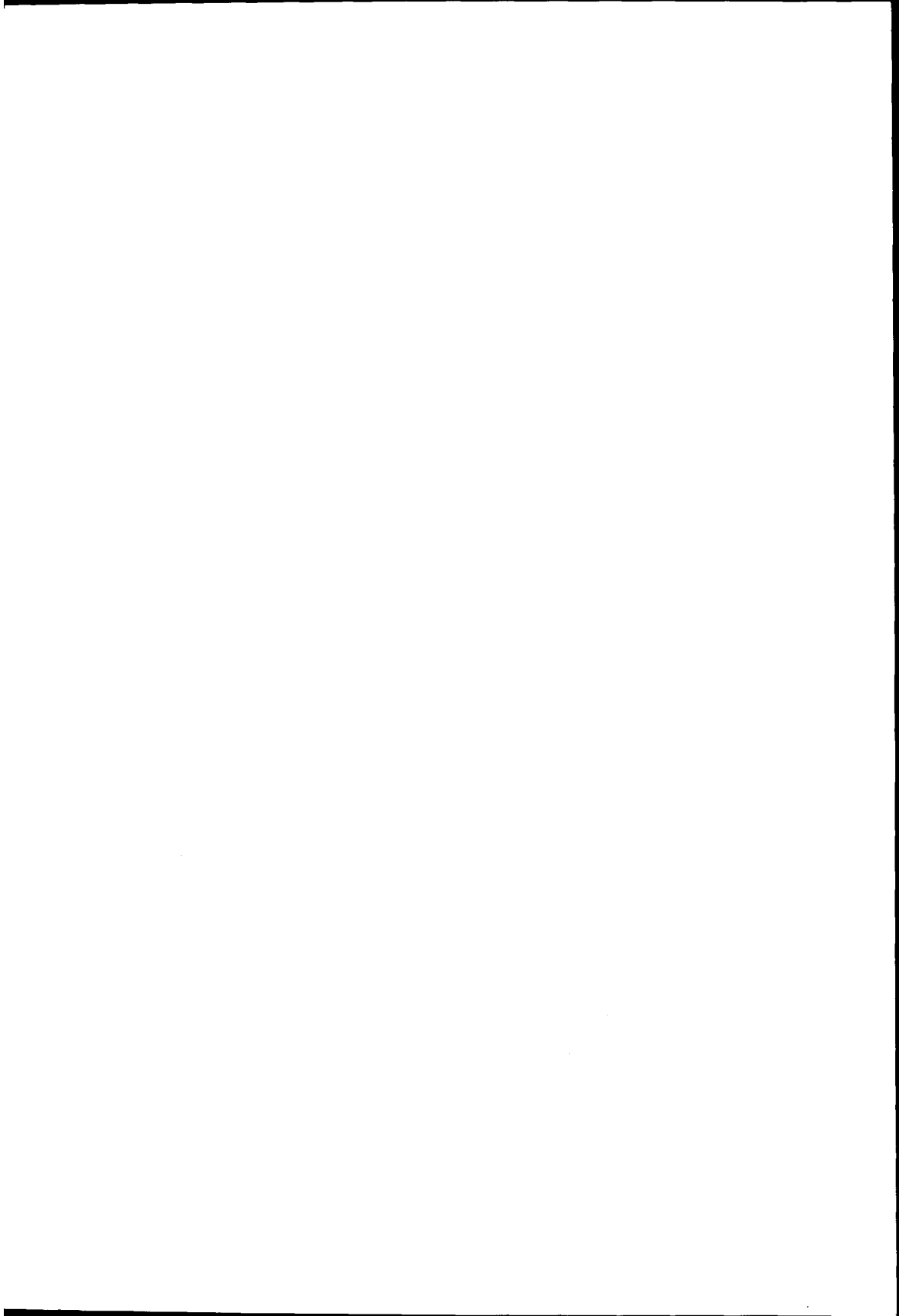
وصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبدالعظيم معانى أستاذ الشريعة بالكلية الذى كان له الفضل الأكبر فى إخراجها على هذا النحو .

والدكتور عبدالمجيد محمود مدرس الشريعة بالكلية الذى أسهم فى الإشراف والتوجيه .

وأصحاب الفضيلة الدكتور محمد على السائس عضو مجمع البحوث الإسلامية والدكتور محمد السيد الذهبى الأمين المساعد لمجمع البحوث الإسلامية اللذين كان لهما الفضل فى مناقشة الرسالة .

هذا مع اعترافى بأن كلمات الشكر مهما كثرت لا تنهض بحق هؤلاء الأساتذة الرواد ، بارك الله لنا فيهم ونفعنا بعلمهم إنه سميع مجيب .

محمد نبيل غنايم



الباب الاول

المزنى

حياته - عصره - ثقافته

علومه - كتبه - تلاميذه

الفصل الاول :

قبيلته ، نسبه ، نشأته ، صفاته



الفصل الاول

قبيلته ، نسبه ، نشاته ، صفته

فى العام الثامن عشر من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، توجه القائد العربى الفاتح «عمرو بن العاص» إلى مصر ، وتحت قيادته جيش كبير يضم كثيراً من أبناء القبائل العربية ، فلما تم لعمرو ما أراد وتحقق النصر والفتح للجيش العربى ، بدأ أبناء كل قبيلة واحدة يلتفون حول بعضهم ليأخذوا نصيبهم من الخطط والأخاخذ والقطائع ، التى مثلت عهد الاستقرار العربى فى مصر وفى الفسطاط والجيزة والإسكندرية ، ثم وادى الحوف الشرقى (بلبيس) ولا يهمنى كثيراً أن نتعرض لهذه الخطط ولا لأصحابها من القبائل ، إنما يهمنى أن نعرف أن جماعة من أمراء الجيش كونوا خطة واحدة ولم يكونوا من أبناء قبيلة واحدة ، هذه الخطة كانت تسمى «خطة أهل الراية» ، وقد كان أهل الراية : جماعة من قريش والأنصار وخزاعة وأسلم وغفار ومزينة وأشجع وجهينة وثقيف ودوس وعيس بن بغيض وحرش من بنى كنانة وليث بن بكر . وإنما سموا أهل الراية ونسبت الخطة إليهم ؛ لأنهم جماعة لم يكن لكل بطن منهم من العدد ما ينفرد بدعوة من الديوان ، فكره كل بطن منهم أن يدعى باسم قبيلة غير قبيلته ؛ فجعل لهم عمرو بن العاص راية ولم ينسبها إلى أحد ، فقال : يكون موقفكم تحتها ، فكانت لهم كالنسب الجامع وكان ديوانهم عليها ، وكان اجتماع هذه القبائل لما عقده رسول الله ﷺ من الولاية بينهم .

ويحدد المقرئى هذه الخطة فيقول : وهذه الخطة محيطة بالجامع من جميع جوانبه ، ابتدأوا من المصنف الذى كانوا عليه فى حصارهم الحصن وهو باب

الحصن ، الذى يقال له : باب الشمع ، ثم مضوا بخطتهم إلى حمام الغار ، وشرعوا بغريبها إلى النيل فإذا بلغت إلى النحاسين فالجانبان لأهل الراية إلى باب المسجد الجامع المعروف بباب الوراقين ، ثم يسلك على حمام شمول ، وفى هذه الخطة زقاق القناديل إلى تربة عفان إلى سوق الحمام إلى باب القصر^(١) .

والذى يهمنا من خطة أهل الراية أنها اشتملت على جماعة من قبيلة «مزينة» التى ينتسب إليها الإمام «المزنى» .

فمن مزينة هذه ؟

ومزينة : بضم الميم وفتح الزاى تطلق على أكثر من اسم .

فمزينة : عشيرة من عرب الطور بشبه جزيرة سيناء .

ومزينة : بطن من بنى سالم من حرب ، وينقسم إلى الأفخاذ الآتية : آل مسعود ، آل عريمان المشارية ، الهواملة .

ومزينة : بطن من مضر من العدنانية اختلف فيه فقال القلقشندى : هم بنو عثمان وأوس ابنى عمرو بن أد بن طابخة ، ومزينة أمهما عرفوا بها وهى مزينة بنت كلب بن وبرة^(٢) .

وقال ابن دريد : مزينة قبيلة وهم : عمرو بن طابخة ، ومزينة أم ولده وهى ابنة كلب بن وبرة^(٣) .

وقال السهيلي : مزينة هم بنو عثمان بن لاظم بن أد بن طابخة ، ومزينة أمهم بنت كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن الحاف بن قضاة^(٤) .

(١) الخطط المقرنية : المقرئى - مطبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٥ هـ ، ٧٦/١ - ٧٧ .

(٢) نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب : لأبى العباس أحمد القلقشندى ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، مجموعة تراث العربى ٤٢٠/١ ، ٨٧ .

(٣) الاشتقاق : ابن دريد ص ١١١ .

(٤) الروض الأنف : ٢٨٢/٢ .

وقال ابن منظور : مزينة قبيلة من مضر وهم مزينة بن أد بن طابخة (لسان العرب ١٧ / ٢٩٤) .

وقال ابن خلدون : هم بنو مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر واسم ولده عثمان وأوس ، وأمهما مزينة تسمى جميع ولديهما بهما (تاريخ ابن خلدون ٣١٨/٢) (١) .

الراجح إذن أن مزينة هي بنت كلب بن وبرة ، وأن أبناءها سموها باسمها وهم أبناء عمرو بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن إسماعيل ابن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام .

ومزينة إذن قبيلة من القبائل العدنانية (الشمالية) ، وقد ذكر ابن النديم في الفهرست أن مزينة قبيلة من قبائل اليمن (الجنوبية) ويبدو بعد ما سبق ومما سيأتى أن قول ابن النديم بعيد . وقد كانت مساكنهم بين المدينة ووادي القرى ، ومن ديارهم وقراهم فيحة ، الروحاء (على ليلتين من المدينة ٤١ ميلا) العمق قرب المدينة ، الفرع قرب المدينة ، ومن جبالهم : آره وميطان ، ومن أوديتهم : رثم ، واد قرب المدينة ، شمس ، ساية... إلخ (٢) .

وكان لهم صنم يقال له : نهم وبه كانت تسمى : عبد نهم ، وكان سادن نهم يسمى خزاعة بن عبد نهم من مزينة ثم من بني عدى .

(١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة ، المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م ، ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٤ .

(٢) لما تنافست أولاد مدركة وطابخة ابني إلياس بن مضر في المنازل وتضايقوا فيها ، وقعت بينهم حرب فظهرت مدركة على طابخة فظلمت طابخة من تهامة وخرجوا إلى ظواهر نجد والحجاز ، وانحازت مزينة بن أد بن طابخة إلى جبال رضوى وقدس وآره ، وما واراها وصاقيها من أرض الحجاز ، وجاء الله عز وجل بالإسلام وقد نزل الحجاز من العرب أسد وعبس وغطفان وفزارة ومزينة إلخ . (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : البكري الأندلسي ت ٤٨٧ هـ تحقيق مصطفى السقا ٨٧/١ ، ٨٨ ، سنة ١٩٤٥ .

مزينة في الإسلام :

لما سمع سادن مزينة بالنبي ﷺ ثار إلى الصنم فكسره وتقدموا وأسلموا وحسن إسلامهم ، وقد قدم وفد من مزينة على رسول الله ﷺ وهم أربعمائة رجل وقاتلوا مع رسول الله ﷺ في غزوة حنين وعددهم ألف ، وقد اشتركوا في فتح مكة مع خالد بن الوليد .

وقال رسول الله ﷺ : «الأنصار ، ومزينة ، وجهينة ، وغفار ، وأشجع ، ومن كان من بني عبد الله موالى دون الناس ، والله ورسوله مولاهم» (صحيح مسلم ١٧٨/٧) (١) .

وفي مزينة جماعة من الرواة منهم : بنو مقرن بن النعمان بن مقرن وإخوته سبعة ، روى منهم عن النبي ﷺ خمسة : النعمان ، سويد ، معقل ، عقيل ، سنان ، ويروى أنهم قدموا على النبي ﷺ في أربعمائة من مزينة منهم قرّة جد إلياس بن معاوية بن قرّة المزني ، وبلال بن الحارث المزني .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال : ثنا قاسم بن أصبغ قال : ثنا أحمد بن زهير ، قال : ثنا عمرو بن مرزوق قال : ثنا شعبة عن أبي بشر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : «مزينة وجهينة وأسلم وغفار خير من تميم وأسد وغطفان ، ومن بني عامر بن صعصعة» (٢) .

وهذا الحديث والذي قبله يدلان على مكانة مزينة في الإسلام وما قام به أبناؤها من أعمال رضى الله عنها وأثنى عليها رسول الله ﷺ حتى جعلهم مرة أولياء لله ورسوله ومرة أفضل من غيرهم .

وقد نزلوا الكوفة سنة ١٧ هـ ، واشترك بعضهم في فتح مصر واستيطانها كما

(١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة : ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٤ .

(٢) الإنباه على قبائل الرواة لأبي عمرو بن عبد البر ص: ٧٨ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

رأينا في خطة أهل الراية «واشترك بعضهم في حوادث سنة ٦٥ هـ ، وخرجت جماعة منهم مع محمد بن عبد الله بن الحسن على أبي جعفر المنصور»^(١) .
وقد ذكر جلال الدين السيوطي عدداً من أبناء مزينة ذوى الصحبة الذين شهدوا فتح مصر أذكر منهم على سبيل المثال :

«بلال بن حارث بن عاصم بن سعيد بن قرّة المزني أبو عبدالرحمن من أهل المدينة ، أقطعه النبي ﷺ العقيق ، وكان صاحب لواء مزينة يوم الفتح ، وكان يسكن وراء المدينة ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين ، وقال ابن الربيع : شهد فتح مصر وتوفي سنة ٦٠ هـ ، وهو ابن ثمانين سنة .

رشيد بن مالك أبو عميرة المزني : من أصحاب رسول الله ﷺ ، ذكر في أهل مصر ولأهل مصر عنه حديث .

عبد الله بن عنمة المزني قال في التجريد : شهد فتح مصر وله صحبة أخرجه ابن يونس ، أبو عطية المزني ، قال في التجريد : عداؤه في المصريين تفرد بحديثه بكر بن سواده .

إسماعيل بن أبي حكيم المزني^(٢) إلى غير هؤلاء ممن ذكرهم السيوطي وذكرهم غيره مما يؤكد وجود بعض فروع مزينة بمصر منذ الفتح ثم استيطان هذه الفروع أرض مصر وما يدعم هذا أيضاً :

أن أحد أبناء هذه الطلائع العربية إلى مصر تولى قضاء مصر من قبل عبد العزيز بن مروان ، يقول الكندي : «ثم ولي القضاء بشير بن النضر المزني ، من قبل عبد العزيز بن مروان ، وكان أبوه النضر ممن حضر فتح مصر واختلط بها ، حدثنا محمد بن يوسف قال : حدثني ابن أبي معاوية قال : حدثني خلف بن

(١) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة ، ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٥ .

(٢) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ص ١٠٥ وما بعدها . مطبعة إدارة الوطن بالقاهرة .

ربيعة ، عن أبيه ، عن أبي لهيعة ، قال .

ولى عبد العزيز بن مروان القضاء بشير بن النضر ، وهو رجل من مزينة فقال :
ما لبث حتى مات . قال ربيعة : فسألت أهله فقالوا فى سنة سبعين ، أو تسع
وستين^(١) ، وكلمة أهله هنا تدل على أقارب القاضى الذين كانوا يقيمون
بمصر أيضاً ، ولعل ما سبق يكون قد عرفنا بمزينة أو بشيء عنها ، تلك القبيلة
التي خرجت أبطالا مجاهدين ، وصحابة محدثين ، وجنداً فاتحين ، وفقهاء
مدققين ، تلك القبيلة التي ينتمى إليها إمامنا أبو إبراهيم المزنى موضوع البحث
والدراسة .

المزنى

نسبته :

قلنا : إن المزنى ينتمى إلى قبيلة مزينة ، وقد أوضح هذا ابن الأثير فقال :
المزنى بضم الميم وفتح الزاى وفى آخرها نون هذه النسبة لولد عثمان وأوس ابنى
عمرو ابن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر ، نسبوا إلى مزينة بنت كلب بن وبرة
أم عثمان وأوس ، وهم قبيلة كبيرة منها : عبد الله بن مغفل المزنى له صحبة ،
ومعقل والنعمان وسويد بنو مقرن المزنى لهم صحبة ، وأبو إبراهيم إسماعيل بن
يحيى المزنى المصرى صاحب الشافعى^(٢) .

والمزنى بهذا عربى ومصرى .

(١) كتاب الولاة وكتاب القضاء لأبى عمرو محمد بن يوسف الكندى المصرى تصحيح وفن كست ،
مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت سنة ١٩٠٨ م ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) اللباب فى تهذيب الأنساب : عز الدين أبى الحسن على بن الأثير - مطبعة السعادة - القاهرة ، سنة
١٣٦٩ هـ ، ١٣٢٢/٣ .

اسمه :

اختلف أصحاب الطبقات وكتاب التراجم والمعاجم فى اسم المزنى وفى ترتيب سلسلة نسبه وفى بعض أسماء أجداده ، وقد لاحظت هذا من المراجع التى رجعت إليها مخطوطها ومطبوعها ، فهو كما يقول ابن أبى حاتم : «إسماعيل بن يحيى المزنى أبو إبراهيم المصرى»^(١) .

وهو ابن يحيى كما يقول ابن عبد البر : «أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى»^(٢) ولكنه ابن إبراهيم كما يقول ابن النديم : «أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم»^(٣) وقد ذكر هذا أيضاً «ياقوت فى معجم الأدباء أثناء حديثه عن محمد بن جرير الطبرى قال : وكان قد لقي بمصر أبا إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم المزنى»^(٤) .

والذى أميل إليه أنه إسماعيل بن يحيى كما أكدت ذلك جميع كتب طبقات الشافعية المطبوعة والمخطوطة وغيرها من كتب التراجم ، ذكر ذلك السبكي وابن الملقن وابن شهبه والنووى وابن الصلاح وابن خلكان والخوانسارى واليافعى وغيرهم كثير .

أما جده : فهو إسماعيل . ذكر ذلك الذهبى^(٥) وأيدته المراجع الأخرى ، وإن كانت بعض المراجع ذكرته عمراً ، ورد ذلك فى توالى التأسيس بمعالى ابن إدريس لابن حجر العسقلانى (ط ١ مطبعة بولاق سنة ١٣٠١ هـ ص ٤٠) . ولعل هذا راجع إلى اختصار السلسلة ويذكر الجد الثانى مكان الجد الأول .

(١) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٢٧ مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند ط (١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م) القسم الأول من المجلد الأول ص ٢٠٤ .

(٢) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر النمري ٤٦٣ مطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥٠ هـ ص ١١٠ .

(٣) الفهرست لابن النديم ص ٢١٢ .

(٤) معجم الأدباء ٥٣/١٨ تحقيق أحمد فريد رفاعى مطبعة دار المأمون الطبعة الأخيرة .

(٥) سهر أعلام النبلاء (الذهبي الجزء الثامن المجلد الثانى مصور بدار الكتب ح ١٢١٨٥) ورقنا ٢٦٠/٥٢٩ .

وجده الثاني هو عمرو اتفقت على ذلك معظم المراجع التى أكملت سلسلة
نسبه بلا اختصار .

أما جده الثالث فقد اختلف فيه ، فهو (إسحاق) كما يقول ابن حجر وابن
خلكان والسيوطى^(١) وغيرهم قليل .

وهو «مسلم» كما يقول الذهبى وابن تغرى بردى^(٢) ، وابن عبد البر وغيرهم .
والذى أراه أنه «مسلم» فالحافظ الذهبى أكثر تدقيقاً من غيره ، وسواء كان
هذا الجد «إسحاق أو مسلم» فقد وقفت عنده معظم المراجع ولم أقف على
مرجع يذكر اسماً بعد هذا اللهم إلا ابن شعبة فى مخطوطه «طبقات الشافعية»
فقد ذكر بعد الجد الثالث «إبراهيم» جداً رابعاً^(٣) . وجميعهم أنهى السلسلة
باللقب الذى اشتهر به فى جميع المراجع وهو «المزنى» .

بهذا نصل إلى أن سلسلة نسب المزنى هى :

«أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم بن إبراهيم
المزنى ، وإلى إبراهيم ينتهى نسب المزنى فى المراجع التى وقعت تحت يدى ولم
أستطع المضى بسلسلته إلى أصوله العربية الأولى التى تنتهى إلى معد بن عدنان ،
ولعل هذا راجع إلى أن معظم العرب الذين شهدوا فتح مصر كما يقول المقرئى
: «قد أبادهم الدهر ، وجهلت أحوال أكثر أعقابهم وقد بقيت من العرب بقايا
بأرض مصر»^(٤) .

أسرته :

لم تذكر المراجع شيئاً عن والدى المزنى ولا عن أولاده ولا عن إخوته اللهم

(١) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : جلال الدين السيوطى ١٣٨/١ .

(٢) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى : ط كاليفورنيا سنة ١٩٣٠ .

(٣) طبقات الشافعية : ابن شعبة ، مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٦٨ تاريخ ورقة ٢ / .

(٤) البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب : المقرئى تحقيق د. عبدالمجيد عابدين ط ١ سنة ١٩٦١ ،

ط. عالم الكتب ص ٣ .

إلا النذر اليسير الذى استطعت الوقوف عليه .

فقد عرفت أن للمزنى ابناً يسمى إبراهيم وبه كنى بأبى إبراهيم ، فقد ذكر كارل بروكلمان فى كتابه تاريخ الأدب العربى أن مختصر المزنى (ستحدث عنه فيما بعد) يوجد مع زيادات لابن المزنى إبراهيم فى دمشق عمومية ٥١ / رقم ٣٩٨ .

ويدو أن ابن المزنى كان عالماً حيث أضاف لكتاب أبيه زيادات فى الفقه كما عرفت أن للمزنى أختاً كانت فقيهة كأخيها وكانت تحضر مجلس الإمام الشافعى وتحافظ عليه ، وقد ذكرها السيوطى بين أصحاب الشافعى ولم يبين اسمها وقال : كانت تحضر مجلس الشافعى ، ونقل عنها الرافعى فى الزكاة وذكرها ابن السبكي والأسنوى فى الطبقات .

وقد جعلها ابن الملقن الأندلسى من الطبقة الثانية قال : من الطبقة الثانية أخت الإمام إسماعيل المزنى حكى عن الشافعى أنه يشترط الحول فى زكاة المعدن نقله المزنى ، قالوا : ولم يحب تسميتها ، وقد قيل : إنها كانت ممن يحضر مجلس الشافعى^(١) .

وقد ذكرت بعض المراجع أن المزنى خال الطحاوى «أبى جعفر» وأن أمه أخت المزنى ، وقد استند الأستاذ عبدالمجيد إلى ذلك فقال فى رسالته «أبو جعفر الطحاوى وأثره فى الحديث» : ولا يبعد أن تكون أخت المزنى هذه هى أم الطحاوى فيكون نتاج أبوين عالمين ، وتكون نشأته فى بيت علمى خالص .

هذا وقد وردت فى الخطط التوفيقية أثناء حديثه عن المزنى عبارة تشير إلى أن المزنى كان له أيضاً بنت وهذه العبارة هى : قال ابن بنته^(٢) : «مارأيت جدى

(١) طبقات الشافعية للأندلسى ابن الملقن المسماة «العقد المذهب فى طبقات جملة المذهب» : مخطوط بدار الكتب رقم ٥٧٩ تاريخ .

(٢) (الخطط التوفيقية : على مبارك ٣٠/١٣) ولم تذكر المراجع عن هذه البنت ولا عن ابنها شيئاً آخر .

ضاحكاً قط بل كان كثير البكاء» .

ومما سبق يمكن القول بأنه على الرغم من قلة المعلومات عن أسرة المزنى إلا أننا عرفنا أنه تزوج وأنجب وكان بيته بيت علم وفقه فقد كانت أخته فقيهة كشقيقتها ، وكان ابنه فقيهاً كأبيه وعمته وابن عمته ولا يتوفر هذا إلا إذا كان البيت الذى نشأ فيه المزنى وأخته وابنه بيت علم وفقه .

نشأته

مولده :

اختلفت الروايات فى السنة التى ولد فيها الإمام المزنى ، فبعض المراجع حددت ولادته بسنة أربع وسبعين ومائة ، وبعضها الآخر حددتها بسنة خمس وسبعين ومائة من الهجرة النبوية .

يقول ابن حجر فى ترجمة الربيع بن سليمان الماردى : « كان مولده ومولد المزنى ومحمد بن نصر سنة أربع وسبعين ومائة ، وكان المزنى أسن من الربيع بستة أشهر »^(١) .

ومما يقوى هذا القول قول ابن الملقن فى طبقاته : قال أبو الفوارس السندى : وكان المزنى والربيع رضيعين^(٢) .

ولكن الشائع الكثير فى كتب الطبقات والتراجم أن مولده كان فى سنة خمس وسبعين ومائة ، وبعض المراجع تؤكد تحديد السنة بموت الليث بن سعد .

يقول الذهبى : مولده فى سنة موت الليث بن سعد سنة خمس وسبعين

(١) تهذيب التهذيب : ابن حجر ٢٤٦/٣ - الهند سنة ١٣٦٦ هـ .

(٢) طبقات الشافعية : ابن الملقن مخطوط رقم ٥٧٩ بدار الكتب .

ومائة^(١) ، والذي أميل إليه أن مولده كان فى سنة خمس وسبعين ومائة كما ذهبت إلى ذلك معظم كتب الطبقات ولأنه كما يقول المقرئى : «ولد فى ولاية موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس على الصلات من قبل هارون الرشيد وقد بدأت هذه الولاية من ٧ صفر سنة ١٧٥هـ^(٢) ، فلا يمكن أن يكون قد ولد فى ولاية موسى بن عيسى وقبل سنة ١٧٥هـ .

وتوافق سنة ١٧٥هـ فى التاريخ الميلادى سنة ٧٩١م ، كما يقول عمر رضا كحالة فى كتابه معجم المؤلفين جـ ٢ ص ٢٩٩ ، وكارل بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ص ٢٩٨ .

وفاته :

أما وفاته فقد اتفقت عليها جميع المراجع وحددتها بسنة أربع وستين ومائتين من الهجرة ، ولكنها اختلفت فى اليوم والشهر الذى توفى فيه المرنى من هذا العام . فهو كما يقول ابن خلكان نقلا عن تاريخ ابن يونس : «توفى لست بقين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين للهجرة»^(٣) ، وعلى هذا معظم المراجع .

وهو كما تقول بعض المراجع الأخرى : «توفى بمصر يوم الأربعاء ودفن يوم الخميس سلخ شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائتين»^(٤) .

وإذا كان ابن النديم لم يحدد اليوم الذى توفى فيه من ربيع الأول فقد حدده

(١) سير أعلام النبلاء : الذهبى وقتا ٢٥٩ ، ٢٦٠ ولعل الله سبحانه وتعالى الذى اختار إلى جواره فى سنة ١٧٥هـ إمام أهل مصر الليث بن سعد الفهمى قدم العوض لهم فى نفس العام وأبدلهم بالليث المرنى .

(٢) الخطط المقرئية : المقرئى ٢٩٥/١٢ وما بعدها ، مط . النيل بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ .

(٣) وفيات الأعيان : لابن خلكان ٢٩٦/١ .

(٤) الفهرست : لابن النديم ، ص ٢١٢ .

المسعودى فقال : «وفى هذه السنة وهى (سنة أربع وستين ومائتين) مات أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزنى صاحب المختصر من علم محمد ابن إدريس الشافعى يوم الخميس لست بقين من شهر ربيع الأول من هذه السنة بمصر»^(١) .

وسواء كانت الوفاة فى ربيع الأول أو فى رمضان ، فلن يترتب على ذلك كثير أو قليل ، إنما المهم أنه ولد فى سنة ١٧٥ هـ ، وتوفى فى سنة ٢٦٤ هـ ، وإننى بتاريخ الوفاة أؤكد ما رجحته فى تاريخ الولادة وهو سنة ١٧٥ هـ ، حيث ذكر ابن زولاى فى تاريخه أنه (عاش تسعاً وثمانين سنة)^(٢) وبعملية حسابية بسيطة بطرح التسع والثمانين من المائتين والأربع والستين التى اتفقت عليها جميع المراجع يتأكد أن ولادته كانت فى سنة خمس وسبعين ومائة .

وكانت ولادته كما كانت وفاته بمصر ، ولعل هذا هو السر فى تلقيبه فى بعض المراجع بالمصرى ، وقد صلى عليه الربيع بن سليمان المرادى زميله فى صجبة الشافعى . ودفن قريباً من قبر الإمام الشافعى بالقرافة الصغرى . وقد شارك المزنى فى سنة وفاته كثير من الأعلام ، يقول الذهبى :

«وفى سنة ٢٦٤ مات محدث مصر أحمد بن عبدالرحمن بن وهب ، وفقه مصر أبو إبراهيم المزنى إسماعيل بن يحيى صاحب الشافعى وهو فى عشر التسعين ، وحافظ زمانه أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى أحد الأعلام فى آخر السنة ، ومحدث مصر وعالمها يونس بن عبد الأعلى الصدفى الفقيه عن ثلاث وتسعين سنة»^(٣) .

(١) مروج الذهب : للمسعودى ، القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ .

(٢) وفيات الأعيان : لابن خلكان ١٩٦/١ .

(٣) تاريخ دول الإسلام : الذهبى ٨٨/١ .

تربيته الأولى :

كما لم تذكر المراجع شيئاً عن والدى المزنى وأسرته ، فإنها لم تذكر شيئاً عن نشأته الأولى ولا عن البيت الذى درج فيه ، ولا عمن تعهده بالرعاية والتربية ، بحيث لا أستطيع أن أقول شيئاً عن نشأة المزنى ، ولا عن مربيه ، سواء كان والده أو غيره . وكل ما يمكن قوله فى هذا المجال إنما هو استنتاج من بعض الظواهر التى ظهرت بعد ذلك . وهذا الاستنتاج هو أن المزنى وأخته تربية فى بيت علمى حريص على العلم بدليل حرصهما وحرص أولادهما عليه فيما بعد .

أعماله :

والأعمال التى كان يمارسها المزنى فى حياته لم تفصح التراجم عنها ، ويبدو أنه كان فقيراً يحصل على قوته بالكد والتعب بعمل يده فى الحدادة مثلاً ، بجانب ما كان يقوم به من دراسات وإطلاع فى كتب الفقه والدين ، وأحياناً بغسل الموتى ودفنهم .

قال القرشى : « كان المزنى فى صباه حداداً فمرت به امرأة فقيرة وقالت له : إن لى بنات سافر أبوهن ولهن ثلاثة أيام لم يجدن شيئاً يتقوتن به ، فمضى فاشترى طعاماً كثيراً ، وذهب معها إلى بيتها فخرج إليه ثلاث بنات ، فقالت له إحداهن : وقاك الله نار الدنيا والآخرة ، فكان يدخل يده فى النار فلا تضره شيئاً^(١) .

ومن هذه العبارة يتضح أن المزنى كان حداداً فى صباه ، وربما كان كذلك فى شبابه ، ولكن هناك رواية أو عبارة أخرى تذكر اهتمامه بالعلم واشتغاله به . « قال السخاوى فى تحفة الأحاب : قال المزنى : « لما دخل الشافعى مصر رأيت الناس يزدحمون عليه ، فقلت : ما بال الناس يزدحمون على هذا الشاب

(١) الخطط التوفيقية الجديدة : على مبارك ، ط ١ بولاق سنة ١٣٠٦ هـ - ٣٠/١٣ .

الحجازى ؟ فقالوا : لعلمه ، فقلت فى نفسى : وما لى لا أقرأ العلم فقرأت العلم حتى إنى كنت أحفظ فى اليوم واللييلة مائة سطر^(١) .

وأمام هذه الرواية لا نستطيع القطع بانقطاع المزنى للعلم وقراءته وحفظه وانصرافه عما سواه أو اشتغاله به وبغيره وإن كنت أميل إلى انقطاعه للعلم حيث لازم الشافعى والمسجد وحلقات الفقه والدراسة - كما سيتضح فيما بعد - ملازمة كاملة .

صفاته : الخلقية والخلقية :

صفات الشخص تشمل ما هو بدنى ، وما هو عقلى ونفسى وفكرى .
أما عن صفات المزنى الجسمية فلا نستطيع القطع فيها بشئ ؛ لأن المراجع لم تذكر عنها شيئاً وليست مجالاً للاستنباط .
وأما عن صفاته العقلية : فقد امتاز المزنى بعقلية قوية ، وتفكير سليم ورأى سديد ، وقد كان مناظراً محججاً قوى الحجة ، وهذا لا يتأتى إلا من إنسان موهوب .

وكان مجتهداً ، دقيقاً ، غواصاً على المعانى ، بلغ من رجاحة العقل وحدة الذهن وسمو الفكر مبلغ الحجة القاطعة حتى إن أستاذه الشافعى قال فيه : « هذا لو ناظره الشيطان قطعه وجدله »^(٢) وفى رواية أخرى « لو ناظر الشيطان لغلبه »^(٣) وكان جبل علم ، إماماً فى الفقه ، إلى غير ذلك مما سنراه من شأنه .

وأما عن أخلاقه ودينه : فقد كان المزنى رحمه الله نموذجاً فى حسن الخلق والتقوى والزهد والورع والصلاح والصبر والكرم .

قال عن نفسه : « أنا خلق من أخلاق الشافعى » والشافعى هو من هو فى

(١) المرجع السابق .

(٢) سير أعلام النبلاء : الذهبى ورقة ١٥٣ .

(٣) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : جلال الدين السيوطى ١٣٨/١ .

حسن الخلق ، ومما قال عنه غيره : قال عمرو بن عثمان المكي : «ما رأيت أحداً من المتعبدين في كثرة من لقيت منهم أشد اجتهاداً من المزني ، ولا أدوم على العبادة منه ، وما رأيت أحداً أشد تعظيماً للعلم وأهله منه ، وكان من أشد الناس تضيقاً على نفسه في الورع ، وأوسع في ذلك على الناس ، وكان يقول : أنا خلق من أخلاق الشافعي» (١) .

وقال السبكي : «وكان زاهداً ، ورعاً ، متقللاً من الدنيا ، مجاب الدعوة ، وكان إذا فاتته صلاة في جماعة صلاها خمساً وعشرين مرة ، وكان يغسل الموتى تعبدًا واحتسابًا ويقول : أفعله ليرق قلبي» (٢) .

فأى ورع أو تقوى أكثر من هذا الورع الذي يجعل صاحبه يواظب على صلاة الجماعة ، فإذا فاتته صلاة الجماعة صلاها خمساً وعشرين مرة لينال ثواب الجماعة ودرجتها .

ومن ورعه وتقواه أنه كان يصلي ركعتين شكرًا لله كلما انتهى من مسألة فقهية ، وأودعها مختصره .

قال اليافعي : «وكان إذا فرغ من مسألة وأودعها مختصره قام إلى المحراب ، وصلى ركعتين شكرًا لله تعالى» (٣) .

ومن كرمه تلك الحادثة التي سبقت روايتها في أعماله حين جاءته امرأة تطلب مساعدته فذهب إلى السوق واشترى لها الشيء الكثير ، وذهب معها إلى بناتها فدعون له .

وإعجابه بكرم الشافعي دليل أيضاً على كرمه يقول : ما رأيت أكرم من

(١) طبقات الشافعية الكبرى : السبكي ٢٣٩/١ ، ط ١ المطبعة الحسينية المصرية - القاهرة .

(٢) المرجع السابق : ص ٢٣٨ .

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان : اليافعي ، ط ١ دائرة المعارف النظامية - الهند ، سنة ١٣٣٧ هـ ، ج ٢ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

الشافعي ، خرجت معه ليلة عيد من المسجد أذاكره في مسألة حتى أتيت إلى باب داره فأتاه غلام بكيس ، فقال : سيدى يقرئك السلام ويقول لك : خذ هذا الكيس ، فأخذه منه فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله ولدت امرأتى الساعة وليس عندى شىء فدفع إليه الكيس وسعد وليس معه شىء^(١) .

وكان رحمه الله أيضاً متواضعاً ، لم يتعال - على كثرة علمه - على أحد . يقول مرعى بن يوسف الحنبلى : وكان آية فى الحجاج والمناظرة عابداً عالماً متواضعاً^(٢) .

وكان حسن المعاملة حريصاً على أصحابه ورواد حلقتة ، فهذا أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ، وقد التقى بالمزنى بمصر وجلس إليه وناقشه يقول : « جفانى بعض أصحابه فى مجلسه ، فانقطعت عنه زماناً ثم إنه لقينى فاعتذر إلى ، كأنه قد جنى جناية ، ولم يزل فى ترققه وكلامه حتى عدت إليه^(٣) ، أما عن صبره فيقول ابن عبد البر : وكان تقياً ورعاً ، ديناً ، صبوراً على الإقلال والتقص^(٤) .

وأما عن صدقه فيقول ابن أبى حاتم : إسماعيل بن يحيى المزنى أبو إبراهيم المصرى ، روى عن الشافعى ، وعلى بن معبد المصرى ، سمعت منه ، وهو صدوق^(٥) .

من هذا نصل إلى أن المزنى رحمه الله كان خير خلق الله ديناً وعلماً وعملاً

(١) المخطوط التوفيقية : على مبارك ، ج ٥ ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) تنوير بصائر المقلدين فى مناقب الأئمة المجتهدين : مرعى بن يوسف الحنبلى - مخطوط رقم ٢١٢٠ تاريخ - دار الكتب الورقة ٥٨ .

(٣) معجم الأدباء ١٨ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) الانتقاء : ابن عبد البر ص ١١٠ .

(٥) الجرح والتعديل : ابن أبى حاتم ، ص ٢٠٤ من القسم الأول .

وخلقاً ، فقد جمع بين مكارم الأخلاق ومحاسن الصفات والعادات .
والآن وبعد أن عرفنا شيئاً عن أصل المزنى وعن نشأته وصفاته ، ننتقل إلى
الحديث عن البيئة العلمية التى نهل منها ، وعاش فيها المزنى ، وما اكتنف هذه
البيئة من المؤثرات الأخرى ؛ حتى نقف على ثقافته ومكانته .

*** **

الفصل الثانى

المزنى

عصره - ثقافته

ولد المزنى بمصر سنة ١٧٥ هـ ، وعاش فيها ، وتوفى بها سنة ٢٦٤ هـ ، ولم أعثر على مرجع واحد يشير إلى بعده عنها أو ارتحاله . ومادامت مصر هى البيئة التى ضمت المزنى ، فلنجعلها مجال الدراسة .

وفى هذه الفترة التى عاشها المزنى كانت مصر ولاية من ولايات الخلافة العباسية ، التى قامت فى بغداد سنة ١٣٢ هـ ، وإن كانت منذ سنة ٢٥٤ هـ أخذت بعض استقلالها حين أسس فيها أحمد بن طولون دولته ، فلنلق على مصر نظرات متعددة تبين حالها :

أولا : من الناحية السياسية :

تبع مصر الخلافة العباسية ، وعند ولادة المزنى كان الخليفة هارون الرشيد ، وعلى الرغم مما تميز به عهد هارون الرشيد من تقدم واستقرار وازدهار فى مجالات متعددة إلا أنه قد شهدت الأقاليم ثورات متعددة ضده وضد الخلفاء من بعده ، والذى يهمنى هنا مصر ، وفى مصر سنة ١٧٨ هـ ثارت طائفة من الحوفية من قيس وقضاة على عامل مصر إسحاق بن سليمان ، فقاتلوه ، وجرت فتنة عظيمة ، فبعث الرشيد هرثمة بن أعين نائب فلسطين فى خلق من الأمراء مدداً لإسحاق فقاتلوه حتى أذعنوا بالطاعة ، أدوا ما عليهم من الخراج

والوظائف ، واستمر هرثمة نائباً على مصر نحواً من شهر عوضاً عن إسحاق بن سليمان ، ثم عزله الرشيد عنها وولى عليها عبد الملك بن صالح^(١) .

وفى سنة ١٩٣هـ توفى هارون الرشيد ودب الخلاف بين ولديه الأمين والمأمون ، حتى قامت الحرب بينهما سنة ١٩٥هـ وانتصر جيش المأمون ودخل بغداد قائد جيشه طاهر بن الحسين ، وأخذ البيعة له من أهلها ، ثم قتل الأمين سنة ١٩٨هـ وأصبح المأمون خليفة الدولة .

وفى سنة ٢١٣هـ ثار رجлан عبدالسلام وابن جليس فخلعا المأمون ، واستحوذا على الديار المصرية وتابعهما طائفة من القيسية واليمانية ، فولى المأمون أخاه أبا إسحاق نيابة الشام ، وولى ابنه العباس نيابة الجزيرة والثغور والعواصم .. وفى سنة ٢١٤هـ دخل أبو إسحاق بن الرشيد الديار المصرية فانتزعها من يد عبد السلام وابن جليس وقتلهما^(٢) .

ويبدو أن الثورة المصرية التى بدأها عبد السلام وابن جليس لم يقض عليها تماماً بقتلهما ، فقد اندلع لهيب ثورات وثورات أخرى ، يحدثنا عنها الدكتور أحمد فريد رفاعى فيقول : «أما مصر فقد كانت مسرحاً للقتال والفتن ، وكان رأس الفتنة وزعيمها عبيد الله بن السرى بن الحكم الذى عظم خطره باشتغال عبد الله بن طاهر بمحاربة نصر بن شبث وإخضاعه ، ومما زاد فى اضطراب النظام قدوم جماعة من أفاقي الأندلس إلى الإسكندرية» .

ويحكى عن الطبرى وصف الفتنة فى مصر فيقول : «ويحدثنا عن الفتنة التى كانت بمصر بقوله : قال لى يونس بن عبد الأعلى : قدم علينا من قبل المشرق فتى حدث - يعنى عبد الله بن طاهر - والدنيا عندنا مفتونة ، قد غلب على كل ناحية من بلادنا غالب والناس منهم فى بلاء فأصلح الدنيا وأمن البرىء ،

(١) البداية والنهاية : ابن كثير ١٧١/١٠ .

(٢) البداية والنهاية : ابن كثير ص ٢٦٨ .

وأخاف السقيم ، واستوثقت له الرعية بالطاعة ...

كان قدوم عبد الله بن طاهر بتكليف من المأمون ، ولما خمدت الفتنة هنا المأمون قائده ، ولكن الفتنة اندلعت من جديد واشتدت حتى جاء المأمون بنفسه لإخمادها في ١٦ من ذى الحجة سنة ٢١٦هـ ، وكانت الثورة هذه المرة على الوالى عيسى بن منصور عامل مصر ، وقد قدم «الأغشين» القائد التركى وعمل على قمع الفتنة وإخماد الثورة ، وقتل مقتلة ذريعة من الأهلين فسكنت الفتنة إلى حين . ثم عادت ثانية واندلع لهيبها ، واستدعت خطورتها قدوم المأمون إلى مصر ، فقدم إليها ونظر فى شكاة الأهلين ، وعمل على إنصافهم ، وسخط على عيسى بن منصور ، ونسب إليه وإلى سبى أعماله كل ما حدث فى طول البلاد وعرضها من فتن وثورات ، ويظهر أن الثورة المصرية لم تخمد تماماً ، وأنها تطلبت من المأمون إلى جانب ما أظهره من رغبة فى إحقاق الحق وإجراء العدل شيئاً من الحزم واستعمال القوة ، فجاد الثائرين القتال حتى أذعنوا أخيراً .

ويقول المؤرخون : إنه لبث فى مصر أربعين يوماً أو يزيد ، إذ قدمها فى الخامس من محرم سنة ٢١٧هـ ، وبقي بها إلى الثامن عشر من صفر ، ويظهر أنه قضى هذه المدة إلى جانب اشتغاله بحرب أهلها بالتنقل بين العاصمة وبعض الأعمال^(١) .

وفى سنة ٢١٨هـ مات المأمون وتولى الخلافة المعتصم ، وفى سنة ٢٢٧هـ مات المعتصم وتولى الخلافة ابنه الواثق الذى توفى سنة ٢٣٢هـ فتولى الخلافة أخوه المتوكل .

وفى سنة ٢٤١هـ تعرضت مصر لغارات «البجة» وهم طائفة من سودان بلاد المغرب كان بينهم وبين المسلمين عهد على عدم القتال ، ثم نقضوا العهد

(١) عصر المأمون : د. أحمد فريد رفاعى . مج ١ ط ٢ دار الكتب مصر سنة ١٩٢٧م ، ص ٢٧٨ وما بعدها.

وأغاروا على جيش من أرض مصر ، فجهز لهم الخليفة جيشاً بقيادة محمد بن عبد الله القمى ، وبعد قتال عنيف انتصر المسلمون عليهم انتصاراً كبيراً^(١) .

وفى سنة ٢٤٧هـ قتل المتوكل ابنه المنتصر الذى كره والده وأخاه المعتز ، البالغ وفى سنة ٢٤٨هـ مات المنتصر وتولى الخلافة فى نفس اليوم المستعين أبو العباس أحمد بن محمد المعتصم^(٢) ، وفى سنة ٢٥٢هـ خلع المستعين وقتل وبويع عبد الله بن المعتز الذى قتل سنة ٢٥٥هـ وولى الخلافة المهتدى ، وفى سنة ٢٥٦هـ قتل المهتدى ، وولى الخلافة المعتمد على الله بن المتوكل الذى ولى أخاه أبا أحمد ديار مصر سنة ٢٥٨هـ وقنسرين والعواصم ، وفى سنة ٢٦١هـ ولى المعتمد على الله ولده جعفر العهد من بعده وسماه المفوض إلى الله وولاه المغرب وضم إليه موسى بن بغا وولاية إفريقية ومصر والشام والجزيرة الموصل وأرمينية وطريق خراسان .

هذا ما حدث بمصر فى الفترة التى عاشها المزنى ، ومن الجدير بالذكر أن مصر سنة ٢٥٤هـ استقلت إلى حد كبير عن التبعية العباسية بحيث لم تعد إلا تبعية شكلية فقط ، وقد تم هذا الاستقلال على يد أحمد بن طولون الذى اختاره «بايكباك» الوالى من قبل الخليفة نائباً عنه ، فلما قتل وانتقلت الولاية إلى «بارجوخ» أناب ابن طولون عنه على جميع مصر وكتب إليه : «تسلم من نفسك لنفسك» فأصبحت إدارة مصر جميعها فى يد ابن طولون .

وقد كان فى إمكان ابن طولون أن يستقل بمصر استقلالاً كاملاً ولكنه لم يفعل ، ومع ذلك كان إشراف الخلافة العباسية على الطولونيين إشرافاً صورياً لا قيمة له ، حتى عد المؤرخون بدء قيام الدولة الطولونية فى مصر هو بدء عهد الاستقلال فى تاريخ مصر الوسيط .

(١) البداية والنهاية : ابن كثير ٣٢٤/١٠ ، ٣٤٩ .

(٢) البداية والنهاية - ابن كثير ٣٢٤ / ١٠ ، ٣٤٩ .

ومن مظاهر التبعية « الجزية السنوية - نقش اسم الخليفة على السكة - الدعوة له » . ولم تخل الفترة الطولونية أيضا من الثورات والاضطراب فقد واجه ابن طولون كثيراً من العقبات : منها منافسه أحمد بن المدير وإلى الخراج له ، ولكنه تغلب عليه ، أما الثورات فكان أشهرها ثورة العلويين بقيادة بغا الأصفر ثم إبراهيم بن محمد المعروف بابن الصوفى فى الصعيد وظهور أبى عبد الرحمن العمرى فى الصعيد أيضا ، ثم ثورة ابنه العباس عليه وتمرده أثناء تغييه بالشام لإخضاعها .. إلى غير ذلك .

ثانياً : من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية :

كان الشعب المصرى فى ظل العباسيين مغلولاً على أمره مرهقاً بالضرائب والخراج ، خصوصاً عندما أفرط الولاة فى جمع الأموال بكل وسيلة ، وحينما ضربوا صفحاً عن ترقية الزراعة أو التجارة أو الصناعة ، واشتهر معظم ولاة العباسيين بالشدة فى جمع الخراج ، ولعل هذا ما يفسر لنا استياء الأهالى فى هذه الفترة وكثرة الفتن والاضطرابات بينهم وثوراتهم على الحكام ، هذا ولم يكن بين الشعب والحكام اتصال مما أدى إلى إزدياد الجفاء .

فلما جاء ابن طولون تغيرت الأوضاع إلى حد ما ، فقد أدرك ابن طولون ما للزراعة من أهمية كبيرة فى رخاء مصر ، ولذلك سلك جميع الطرق لإصلاحها ، ولكنه اتبع فى ذلك نظام السخرة الذى لم ينته من مصر إلا أخيراً ، كما وإن ابن طولون كان يتصل اتصالاً مباشراً بالشعب ، بل كان يسمح لكبار الناس بالجلوس فى حضرته ، والاستماع إلى شكاويهم ، ولم يكن فى عصر ابن طولون تفريق بين طبقة وأخرى ، وكان من الممكن لجميع طبقات الشعب من صناع وزراع وتجار أن يتصلوا بالحاكم فى قصره ، وكان الأقباط واليهود يتمتعون بحرية دينية كاملة ، وكثيراً ما أنصفهم ابن طولون من عسف وقع

عليهم ، وقد اشتركوا فى الوظائف الرسمية ، وتمتعوا بالأعياد والمواسم^(١) .
وفى هذه الفترة كانت موارد الناس وأرزاقهم تأتى عن طريق الزراعة والتجارة .
وقد عرفنا أن ابن طولون نهض بالزراعة . فلماذا كان عن التجارة والصناعة ؟
أما عن التجارة فإن مصر بحكم موقعها الجغرافى الممتاز كانت مسلكاً لكثير
من تجارة المشرق والمغرب ، وكان أهالى مصر يقومون بحمل هذه البضائع من
البحر الأحمر إلى البحر الأبيض فأدى ذلك إلى انتعاشهم كثيراً ، كما كانت
مصر على اتصال تجارى ببلاد النوبة ، وقد وفد عليها كثير من تجار وبضائع
السودان .

وأما عن الصناعة : فقد انتعشت فى عهد ابن طولون فرأينا صناعة النسيج
دقيقة ومتينة ، كما اشتهرت فى مصر صناعة الأسلحة فى دار الصناعة ، كما
ازدهرت صناعات السكر والصابون والحفر على الخشب وصناعات الزجاج
والمعدن والخزف .

ويمكن القول بأن حالة مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت سيئة
قبل ابن طولون ، ثم تحسنت فى عهده كثيراً حين استقلت عن الخلافة كثيراً
وأصبح لها جيش وأسطول قويان ، وعم البلاد الرخاء .

ثالثاً : من الناحية العلمية :

وهذه الناحية تهمننا كثيراً لما لها من كبير الأثر فى تكوين الشخصية العلمية ،
وقد عاش المزننى فى القرنين الثانى والثالث الهجريين وفى مصر تلك البلد التى
كانت ثرية بالعلماء من أبنائها ، وبالعلماء الوافدين إليها من الأقاليم الأخرى .
فلم تلبث مصر أن صارت منذ القرن الثانى الهجرى مهبط كثير من العلماء

(١) بتصرف كبير من كتاب : مصر فى المصور الوسطى من الفتح العربى إلى الفتح العثمانى - على
إبراهيم حسن مطبعة الاعتماد - مصر سنة ١٩٤٧ م .

والطلاب ، ثم سرعان ما صارت مركزاً من مراكز الثقافة والعلم . وكان جامع عمرو ثم جامع بن طولون مجتمع المدرسين والطلاب وملتقى الفقهاء والعلماء والأدباء ، ومنبع الإفتاء ، ومراد العطاش إلى الثقافة وكانت الصدارة للعلوم الدينية ، فاحتفت بها مصر ، واشتهر علماءها بالقراءات ورواية الحديث ، وتفسير القرآن ، وتفهم معانيه ، والوقوف على آراء الأئمة في الفقه واستنباط الأحكام^(١) .

وهذا المنهج نفسه كان سائداً في العراق ، حيث التقت حضارات الهند وفارس ، واليونان تحت ظل الدين الجديد ، وتم المزاج بين تلك الحضارات المتباينة بما يتفق ومبادئ الدين الحنيف ، فالتقت هذه الحضارات المتباينة في ذلك الجيل متألفة النغمات ، غير مضطربة ولا متنازعة إلا في بعض الأحوال وعند بعض الناس ممن لم يندمجوا في ذلك الدين الجديد ويألفوا معه ، بل أرادوا به خيالا .

وكان هذا العصر هو عصر الخصب العقلي المستقل المنتج ؛ فالمحدثون شمروا عن ساعد الجد ليميزوا الصحيح في المروى عن رسول الله ﷺ . ووضعوا ضوابط ومقاييس للتعرف على الثقات من الرجال وإخراج الشاذ من المرويات .

وجردت الفرق المختلفة سيوف حججها لتشق دعايتها الطريق وتأخذ آراؤها السبيل إلى العقول ، كل فرقة لها مذهبها الفقهي تنشره وتناظر فيه ، وتدعم أصوله بحجج من الكتاب والسنة .

وهؤلاء المحدثون والفقهاء والمتناظرون يتنقلون في البلاد وينتجعون الأقاليم والأداني طلباً للحديث وطلباً للفقه ، وطلباً للقرآن ، فيتلاقى فقهاء الحديث وفقهاء الرأي أحياناً في العراق ، وأحياناً في مكة والمدينة ، وأخرى في مصر كأن البلاد الإسلامية كلها بلد واحد ، وإذا ركزنا على مكانة مصر العلمية

(١) الطبري - د. أحمد الحوفي «سلسلة أعلام العرب رقم ١٣» .

وأثرها فى بعض العلوم تبين لنا ما يأتى :

١ - فى الحديث :

عرفنا أن بعض الصحابة قد اشتركوا فى فتح مصر وقد كان منهم بعض رواة الحديث ، وكان ممن قدم إلى مصر عبد الله بن عمرو بن العاص الذى سمع عن رسول الله ﷺ ودون ما سمعه فى صحيفة سماها الصادقة ، ويذكر ابن عبد الحكم فى كتابه فتوح مصر أن المصريين رووا عنه مائة حديث ونيفا ، كما رووا عن غيره أيضا أحاديث أخرى ، وقد استقى أصحاب الكتب الستة فى الأحاديث النبوية من رواة مصريين بجانب غيرهم ، ومن المحدثين المصريين : الليث بن سعد الذى حدث عنه الإمام مالك بن أنس وكان يقول عنه : حدثنى من أرضى من أهل العلم ، وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشى ، وقد رحل إلى المدينة وأخذ عن مالك ، وكان مالك يثق به ويكتب إليه ، وقد أخذ عنه كثير من المصريين ، فلما وفد الشافعى إلى مصر سنة ١٩٩ هـ تخلق حوله طلاب الحديث والفقه حتى أصبحت حلقة مدرسة تنافس مدرسة مالك فى المدينة ، وقد خرجت مدرسة الشافعى الكثيرين من الأعلام .

٢ - فى تفسير القرآن الكريم :

وكما كان لمصر شأن فى الحديث كان لها شأن فى التفسير ، فقد ذكر الإمام أحمد بن حنبل أن بمصر صحيفة (رسالة فى التفسير) رواها على بن طلحة الهاشمى ، وهو طريق جيد فى الرواية عن ابن عباس ، وقد اعتمد البخارى والطبرى وغيرهما كثيرا على هذه الرسالة فيما نسبوه إلى ابن عباس .

٣ - القراءات والنحو :

كان أوائل المفسرين فى مصر من النحاة والقراء لارتباط هذين العلمين بالتفسير ، وكانت مصر فى تلك الحقبة غنية بالقراء والنحاة ، فكانت قراءة نافع قد عرفت واستقرت وكان أبو ميسرة عبد الرحمن بن ميسرة ت ١٨٨ هـ ،

من أول الذين أقرأوا في مصر برواية نافع ، وكان أعظم مصدر لقراءة عثمان ابن سعيد بن عدى بن غزوان بن داود بن سابق وهو مصرى الأصل ، وهو الذى لقبه نافع بورش لشدة بياضه ، وتلميذه أبو يعقوب الأزرق يوسف بن عمرو بن يسار المصرى ت ٢٤٠ هـ ، ويونس بن عبد الأعلى المصرى ت ٢٦٤ هـ ، ومن النحاة ابن ولاد أحمد بن محمد بن الوليد وأبو جعفر النحاس^(١) .

٤ - فى الفقه:

ازدهر الفقه فى مصر ازدهارا كبيرا فى هذه الفترة ، فقد عرف الناس فقه مالك وفقه أبى حنيفة وفقه الليث بن سعد ، وانقسم الناس إلى فرق تناصر كل منها مذهبها حتى التقى الربيع بن سلمان المرادى بالشافعى وحدثه عن حال أبنائها وانقسامهم ، فقال له الشافعى : « أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله فأتبهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعاً قال الربيع : ففعل ذلك والله حين دخل مصر^(٢) .

وقد أدى انقسام الناس قبل الشافعى ثم تخلقهم حوله بعد قدومه إلى نمو الفقه فى مصر نمواً كبيراً حتى كانت مصر فى هذه الفترة قرية الشبه ببغداد أو أكثر ، فقد شاع فى بغداد فقه أهل رأى على حين ضمت مصر إليه فقه أهل الحديث ، وكانت المدرسة التى أسسها الشافعى من أقوى المدارس العلمية آنذاك تلاميذ وحججا ، بحيث استطاعت أن تنتقل بفقه الشافعى من مصر إلى آفاق كثيرة قرية وبعيدة .

٥ - فى التاريخ :

وقد اشتهر به كثير من أبناء مصر ومن الوافدين عليها ، فمن المؤرخين المصريين عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ت ٢٥٧ هـ ، مؤلف كتاب

(١) الطبرى - الحوفى ص ١٥ - ٢٧ .

(٢) توالى التأسيس بمعالى محمد بن إدريس - ابن حجر ص ٧٧ .

« فتح مصر » وعمار بن وسيمة ت ٢٨٩ هـ ، وابن يونس أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى ، ومنهم الكندى المؤرخ الكبير محمد بن يوسف .

ومن الوافدين محمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وأبو محمد عبد الملك بن هشام ت ٢١٣ هـ^(١) . وقد كانت العلوم تنتشر في ربوع مصر والعالم العربي من مسجد الفسطاط الجامع الذى بناه عمرو بن العاص وضم خيرة الدارسين والمدرسين ، وظل لجامع عمرو مكانة سامية فى نفوس الباحثين حتى أسس ابن طولون جامعه الكبير المشهور ، فتقاسم مع جامع عمرو المكانة العلمية حيث أقيمت فيه الصلاة على يد القاضى بكار بن قتيبة ، وألقى الحديث فيه الربيع ابن سليمان ، ثم قرر ابن طولون تدريس العلوم من فقه وحديث وقرآن وطب وغيرها من العلوم العقلية والنقلية فى هذا المسجد^(٢) .

ولعل حديث الأستاذ أحمد أمين عن «مراكز الحياة العقلية^(٣)» يؤكد لنا ما سبق من أن الحركة العلمية فى مصر فى هذه الفترة كانت مزدهرة ، يقول : «كانت فى مصر حركة دينية واسعة النطاق مركزها جامع عمرو بالفسطاط ، وكانت نواة هذه الحركة الصحابة الذين جاءوا لفتح مصر وبعده استوطنوها» ويحدد الأستاذ أحمد أمين هذه الحركة الدينية فيقول : «تدريس القرآن والحديث والفقه والقراءات ، وتعنى بالقصص وما تتضمن من ترغيب وترهيب» ثم يقول : وكانت بجانب هذه الحركة الدينية حركة أخرى أدبية عربية قامت على أساس من كلمات بلغاء العرب الفاتحين .. ولم يزدهر الشعر المصرى إلا بعد استقلال مصر فى العهد الطولونى» ثم يقول : «وكانت هناك حركة علمية

(١) الطبرى ... الحرفى ص ١٥ - ٢٧ .

(٢) مصر فى العصور الوسطى د. على إبراهيم حسن مطبعة الاعتماد سنة ١٩٤٧ .

(٣) ضحى الإسلام - أحمد أمين ٣ / ٨٥ وما بعدها .

لاهوتية طبية فلسفية وهي امتداد لمدرسو الإسكندرية ، . وكانت تعنى باللغة السريانية ويجيدها العلماء قراءة وكتابة ، . وقد ازدهرت هذه الحركة فى العصر الطولونى أيضا ، فكانت فى مصر إذن ثقافة متنوعة وحركة علمية واسعة دينية وأدبية وفلسفية وعلمية .

وكان الإمام الشافعى رضى الله عنه الذى تتلمذ عليه المزنى أحد الرواد الكبار لهذه الحركة العلمية الواسعة ، فقد كانت ثقافته المتنوعة منارة لجميع الدارسين آنذاك .

يقول الأستاذ مصطفى منير أدهم : وابتدأ الشافعى رضى الله عنه فى إلقاء دروسه بجامع سيدنا عمرو بن العاص ، فكان إذا صلى الصبح جاء أهل القرآن فقرأوا عليه ، وسمعوا منه ، فإذا طلعت الشمس قاموا وجاء أهل الحديث ، فإذا ارتفعت الشمس قاموا وحضر قوم للمناظرة ، ثم يجيء أهل العربية والعروض والشعر والنحو ، ولا يزالون إلى قرب منتصف النهار ، وبعد ذلك يأخذ الشافعى عصاه وينصرف إلى دارهومعه بعض تلاميذه : كالمزنى والربيع الجيزى ومحمد بن عبد الله بن الحكم ... وكان العلماء تسمع منه فى الجامع وعلى باب داره ... وكان العلماء يقرأون على الشافعى رجالاً ونساءً كنظام جامعات أوروبا الآن ، ولم يكن هناك حرج من هذا النظام ... ونبغ على الشافعى كثير من المصريين والمصريين ... وكلهم صاروا أئمة فى الدين أساتذة فى الأدب ... وكان الشافعى يطلق لتلاميذه الحرية فى التفكير فى أدلة المسائل وبراهينها ويقول لهم : إذا ذكرت لكم دليلاً أو برهاناً لم تقبله عقولكم فلا تقبلوه ؛ لأن العقل مضطر لقبول الحق ،^(١) .

(١) رحلة الإمام الشافعى إلى مصر ، محاضرة ألقاها الأستاذ مصطفى منير أدهم سنة ١٩٢٨ ، وطبعها مطبعة المقتطف والمقطم سنة ١٩٣٠ فى ٤٨ صفحة .

هذه صورة للبيئة والعصر اللذين نشأ وعاش فيهما المبنى ، فياترى هل تأثر
المبنى بما كان حوله ، وهل استفاد من النهضة العلمية التى واكبت حياته ؟
فى الفقرة القادمة سنجيب على هذه الأسئلة وسنرى صورة كاملة أو تكاد من
ثقافة المبنى .

ثقافة المزنبي

الشخصية :

مجموعة الصفات الجسمية والعقلية والخلقية التي يتصف بها الإنسان ، سواء أكانت حسنة أم قبيحة ، وهو بهذه الصفات كثيراً ما يتميز عن غيره وبعض هذه الصفات يوهب بالفطرة ، وبعضها يكتسب من البيئة ومن التربية . وقد وهب الله المزنبي من الصفات العقلية الكثير الذي سبق ذكره^(١) كما هيا له من الظروف ما يساعده على اكتساب غيرها ، فالبيئة العلمية الغنية كانت تحيطه كما رأينا ، وشيوخ العلماء وكبارهم كانوا بالقرب منه فتعلمذ عليهم وأخذ منهم ، وبهذا توفر للمزنبي ما لم يتوفر لغيره ، فنبغ وتنوع ثقافته ، وكان له شأن كبير .

وإذا كنا قد بينا شيئاً عن البيئة العلمية التي عاش فيها وهي أحد منابع ثقافته فلا بد قبل أن نتناول فروع ثقافته أن نعرف شيئاً عن شيوخه ، وهم المنبع الثاني بل الأهم لثقافته .

شيوخه :

ويأتى فى مقدمة شيوخ المزنبي الإمام الشافعى ، فقد كان أكثرهم تأثيراً فيه وإفادة له ، كما كان المزنبي أكثر اتصالاً به وملازمة له من شيوخه الآخرين .

والشافعى^(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشى المطلبى أبو

(١) راجع ص ٢٦ من هذا البحث .

(٢) للأستاذ محمد أبو زهرة بحث واف عن الإمام الشافعى حياته وعصره وآرائه وفقهه .

عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر^(١) ولد في غزة سنة ١٥٠ هـ وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ ، وتنقل بين ولادته ووفاته في بلاد كثيرة طلباً للعلم وتعلماً له . قضى طفولته في بادية الحجاز عند أخواله ثم التقى برجال الحديث والفقه في مكة والمدينة وارتحل إلى بغداد أكثر من مرة حيث اطلع على فقه أبي حنيفة وغيره من أهل الرأي ، كما سار إلى اليمن قاضياً ، وأخيراً حط عصا الترحال بمصر حيث نشر فيها مذهبه وظل بها حتى توفي ودفن فيها .

كان رضى الله عنه نابغة حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر ، وأفتى وهو ابن خمس عشرة . أخذ الحديث عن مسلم بن خالد ومالك بن أنس وإبراهيم بن سعد وسعيد بن سالم القداح وغيرهم ، وروى عنه كثيرون : منهم سليمان بن داود الهاشمي ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى وأبو ثور إبراهيم بن خالد ، وأحمد بن حنبل ، والبويطي والمزني والربيع والمرادي وغيرهم . وأخذ الفقه عن مالك الذي انتهت إليه رئاسة الفقه بالحجاز ودرس فقه أبي حنيفة في رحلاته إلى العراق على يد محمد بن الحسن فاجتمع له بهذا فقه أهل الحديث وفقه أهل الرأي فتصرف في ذلك حتى أصل الأصول وقعد القواعد وأذعن له الموافق والمخالف ، اشتهر أمره وعلا ذكره وارتفع قدره حتى صار منه ما صار . وقد أنتج في الفقه إنتاجاً ضخماً يقسمه العلماء إلى قسمين : قديم وهو ما أنتجه وقال به في العراق ، وجديد وهو ما أنتجه وقال به في مصر وهو الذي نقله عنه تلاميذه المصريون ثم شاع وانتشر على أيديهم في الآفاق .

وكانت ثقافته واسعة متنوعة نتيجة مواهبه وإطلاعه ورحلاته ، ولذا أفاد منه تلاميذه إفادة كبيرة . ويقول الأستاذ أحمد أمين : « إذن ثقافته ثقافة في الأدب واللغة واسعة ، وثقافة في الحديث ، وثقافة في الفقه ، وثقافة في الرأي ،

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر - ٣٨٥ / ٧ ، ١٠ / ٤٥٨ (بتصرف) .

وثقافة اجتماعية من مشاهدته لحياة البدو فى البادية والحضارة الأولية فى الحجاز واليمن والحضارة المعقدة فى مصر والعراق ، وحياة الفقراء والزهاد ، وحياة الأغنياء ورؤيته لأنماط اجتماعية واقتصادية مختلفة تتطلب أنواعاً من التشريع مختلفة^(١) .

على هذا الإمام الكبير والعالم العظيم تتلمذ المزنى وأخذ العلم من يتابعه الثرة .

نعيم بن حماد هو^(٢) : نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن سلمة بن مالك الخزاعى أبو عبد الله المروزي الفاراض «سكن مصر» روى عن إبراهيم بن طهمان ، وعن أبي عصمة نوح بن أبى مريم وكان كاتبه ، وأبى حمزة السكرى وهشيم ، وابن عيينة وغيرهم ، وروى عنه البخارى مقروناً والباقون بواسطة الحسن بن على الحلوانى وغيره سوى النسائى . وحدث عنه أيضا يحيى بن معين ، وأبو حاتم الرازى ، وأبو زرعة الدمشقى ، وأبو إسماعيل الترمذى وآخرون . كما روى عن الإمام أبى حنيفة فرضية الوتر وهو قول زفر^(٣) .

قال على بن الحسن بن حبان قال أبو زكريا : نعيم بن حماد صدوق ثقة رجل صدق أنا أعرف الناس به كان رفيقى بالبصرة وقد قلت له قبل خروجه من مصر هذه الأحاديث التى أخذتها من العسقلانى .

قال ابن المبارك : خرج إلى مصر فأقام بها إلى أن حمل فى المحنة هو والبويطى فمات نعيم سنة سبع وعشرين ومائتين . ومن المؤكد أن المزنى التقى به وتلمذ عليه وسمع عنه أثناء إقامته بمصر ومن هنا اعتبرته كتب الطبقات شيخاً له^(٤) .

(١) ضحى الإسلام - أحمد أمين ٢ / ٢٢٠ وما بعدها (بتصرف) .

(٢) ملخص من كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ت ٨٢٥ هـ ط الهند سنة ١٣٢٧ هـ ٧ / ٣٨٥ ، ١٠ / ٤٥٨ وما بعدها .

(٣) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية : محى الدين الحنفى ٢ / ٢٠٢ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى / السبكى ١ / ٢٣٩ .

كما يتضح تأثيره في اتجاه المزننى أولاً إلى المذهب الحنفى لأنه كما قلنا أحد رواته .

وقد أثنى عليه قوم وضعفه قوم ، ومات فى محنة خلق القرآن حين سئل عنه فلم يجب وظل محبوساً حتى مات فى سجن بغداد وقيل فى سر من رأى سنة ثمان وعشرين ومائتين .

على بن معبد^(١) : وهو على بن معبد بن نوح المصرى الصغير أبو الحسن البغدادى نزيل مصر أخو عثمان بن معبد ، روى عن روح بن عبادة ، ومنصور بن شقير ، وأبى النضر ، ومعلى بن منصور ويزيد بن هارون ، ويعلى بن عبيد ، ويونس بن محمد ، وغيرهم ، وروى عنه النسائى ، وإسحاق بن إبراهيم المنجنيقى ، وموسى بن هارون الحافظ ، وابن خزيمة ، وعلى بن سراج المصرى ، وأبو جعفر الطحاوى ، وإبراهيم بن ميمون الصواف العسكرى وهو آخر من حدث عنه ، قال العجلي : سكن مصر ثقة صاحب سنة ، وقال أبو حاتم : كتبنا شيئاً من حديثه ولم يقض لنا السماع منه وكان صدوقاً ، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : مستقيم الحديث ، قال ابن يونس : مات فى رجب سنة تسع وخمسين ومائتين وكان تاجراً . وقد أخذ عنه المزننى وتلمذ عليه فى الفترة التى نزل فيها مصر ذكر ذلك السبكى فى طبقاته .

عن هؤلاء الأئمة الأعلام فى الفقه والحديث أخذ المزننى العلم واستقى المعرفة وقد كان أمام المزننى فرص أخرى للدراسة والبحث العلمى هى تلك المدونات الرائعة من كتب الفقه والحديث ، وتذكر المراجع أن المزننى فى مرحلة ما قبل وصول الشافعى لمصر كان يطلع على كتب الأحناف^(٢) ويقرأ فقه أهل

(١) تميز له عن على بن معبد بن شداد العبدى نزيل مصر المتوفى سنة ٢١٨ هـ .

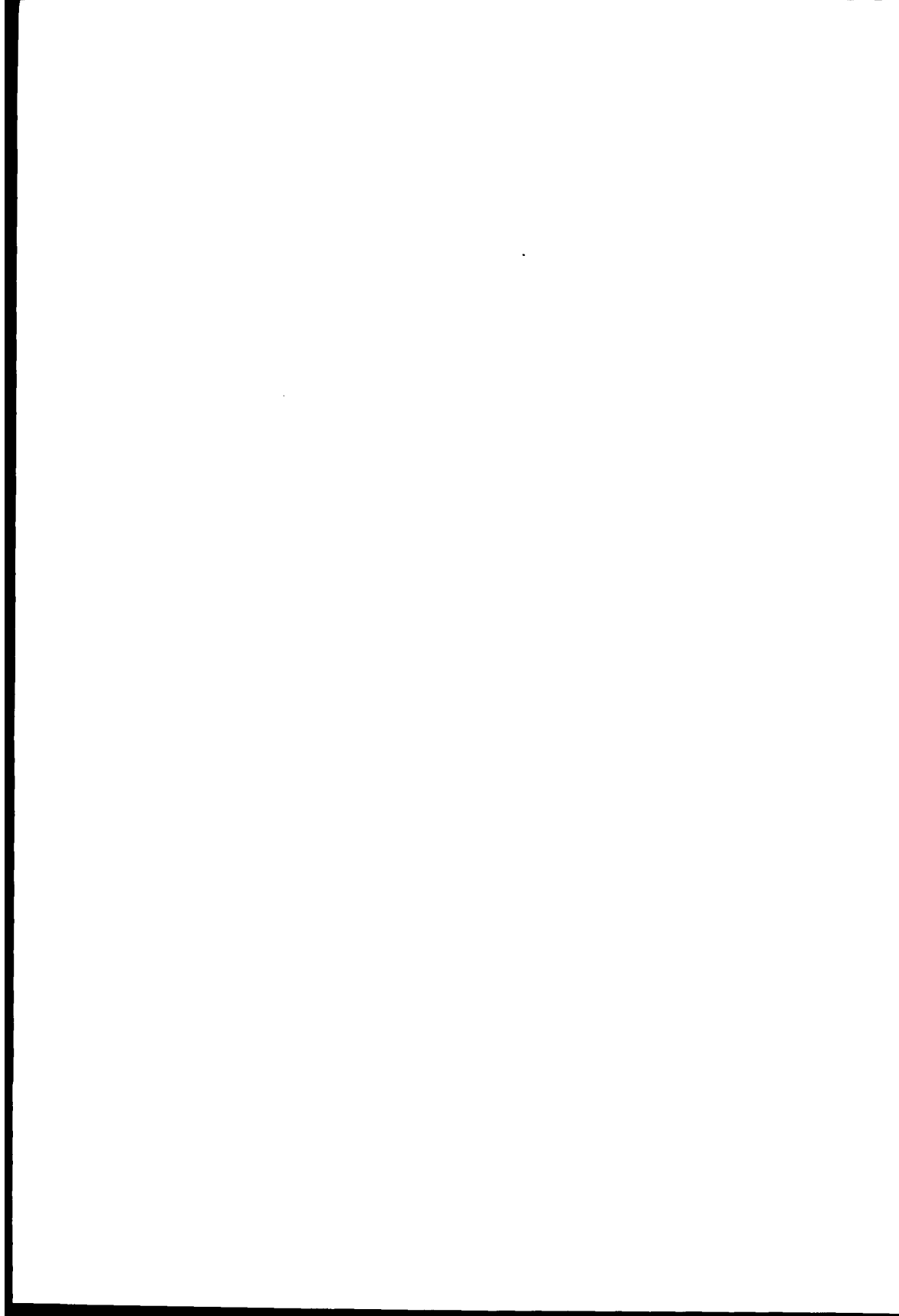
(٢) كان المذهب الحنفى قد عرف فى مصر وتلمذ عليه الكثيرون من أبنائها أمثال المزننى ، وقد عرف المصريون هذا المذهب على يد فقهاء الأحناف الذين اتجهوا إلى مصر للعمل بها أو الإقامة فيها ومن =

الرأى ، وآراء علماء الكلام وطرق الجدل والمناظرة ، فكان قدوم الشافعى إلى مصر والتقاء المزنى به وهو بهذا المستوى العلمى أدعى إلى أن يستزيد من الشافعى حتى يصبح عملاقاً .

هذه ينابيع ثقافته ، وبيئة علمية مزدهرة - شيوخ أفذاذ ، كتب ومدونات فماذا كان أثرها فى المزنى ؟

كان تأثير هذه الينابيع فى المزنى كبيراً ، وكان تأثيره بها عظيماً فتنوع ثقافته ، وتفرعت معارفه ، وكثر إنتاجه ، وتعدد تلاميذه ، وكثر طلابه وذاع صيته ، وسنقف الآن على صفحة موجزة من علومه وثقافته .

= هؤلاء : إسماعيل بن النسفى الكندى أول من ولى قضاء مصر على مذهب أبى حنيفة من قبل المهدي سنة ١٦٤هـ ، إبراهيم بن الجراح الكوفى القاضى توفى ٢٠٥هـ ، وبشر بن غياث المريس المتوفى ٢٢٨هـ ، وشعيب بن سليمان الكيسانى المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، وعلى بن معبد بن شداد المتوفى سنة ٢١٨هـ ... وغيرهم .
(الجواهر المضية فى طبقات الحنفية : محى الدين الحنفى ج١) .



الفصل الثالث

علومه ، مؤلفاته ، وتلاميذه

١ - الفقه :

اشتهر المزني أكثر ما اشتهر بالفقه الشافعي بصفة خاصة ، وقد بدأ حياته الفقهية بالاطلاع (*) على كتب الفقه الحنفي في الوقت الذي كان أقرانه فيه يطلعون على كتب الفقه المالكي وفقه الليث بن سعد ، وربما يكون المزني قد اطلع عليهما أيضا أو عرفهما عن طريق أصحابه وبنى وطنه بل هذا هو المرجح وإن كانت المراجع لم تذكر من اطلاعه إلا الفقه الحنفي .

يقول (أبو بكر الصيرفي في كتابه شرح اختلاف الشافعي ومالك عن البويطي : قدم علينا الشافعي مصر فأكثر الرد على مالك ، فاتهمته وبقيت متحيرا فكنت أكثر الصلاة والدعاء رجاء أن يريني الله الحق مع أيهما ، فرأيت في منامي أن الحق مع الشافعي ، فذهب ما كنت أجده ، قال : فالبويطي مشهور أنه كان يرى رأى مالك قبل أن يقول بقول الشافعي ، وذكر فيه أيضا أن المزني كان يرى رأى أهل العراق (١) .

ولا يهمننا ما رآه البويطي في منامه إنما يهمننا أن الرواية تبين أن أبناء مصر قبل مجيء الشافعي كان منهم من يرى رأى مالك ويطلع على أقواله ويدافع عنها ، ومنهم من كان يرى رأى أهل العراق وهم الأحناف ويطلع على كتبهم

(*) كما التقى ببعض الفقهاء الأحناف وتلمذ عليهم وتأثر بهم راجع ص ٣٣ .

(١) الطبقات للشيخ محي الدين النوري - المخطوط رقم (٢٠٢) تاريخ بدار الكتب (ترجمة البويطي) .

وأقوالهم ، ويؤكد هذا أيضا ما قاله الشافعي للربيع بن سليمان المرادي حين سأله عن أهل مصر : « أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله فأتيتهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعاً » والقولان هما قول مالك وقول أبي حنيفة .

وقد كان المزني يعرف أهل العراق معرفة واسعة ومميزة لكل منهم ، ولا تتأتى هذه المعرفة الواسعة إلا عن طول دراسة وكثرة اطلاع .

روى الخطيب بسنده أن رجلاً سأل المزني عن أهل العراق فقال له : ماتقول في أبي حنيفة ؟ قال : سيدهم ، قال فأبو يوسف ؟ قال : أتبعهم للحديث ، قال : فمحمد بن الحسن ؟ قال : أكثرهم تفريعاً . قال : فزفر ؟ قال : أحدهم قياساً^(١) .

هكذا كان المزني وفقهه قبل قدوم الشافعي .

فلما قدم الشافعي مصر سنة ١٩٩ هـ ، ورأى المزني الناس يتزاحمون عليه ، أقبل عليه وجلس إليه ، ولازمه ملازمة تكاد تكون كاملة ، وأخذ برأيه ودرس فقهه ، ونبغ فيه نبوغاً منقطع النظير حتى قال عنه أستاذه : « المزني ناصر مذهبي » وقد كان ، فقد قام بفقه الشافعي ومذهبه بعد موته خير قيام وأخلص في بيانه ونشره والدفاع عنه إخلاصاً شهد به الجميع حتى أطلقوا عليه « القائم بالمذهب » ومن هنا اشتهر المزني بالفقه والفقه الشافعي بصفة خاصة .

يقول ابن النديم : « لم يكن في أصحاب الشافعي أفقه من المزني »^(٢) .

ويقول اليافعي : « ولم يكن أحد من أصحاب الشافعي يحدث نفسه بالتقدم عليه »^(٣) .

ويقول الأسنوي : « كان إماماً معظماً بين أصحاب الشافعي »^(٤) .

(١) تاريخ بغداد ٢ / ١٢٦ .

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢١٢ .

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان - اليافعي - مرقب ذلك .

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ، المخطوط رقم ٢٠٦٢ تاريخ طلعت دار الكتب ورقة رقم ٥ .

ويقول ابن شعبة : «الفقيه الإمام»^(١) .

إلى غير ذلك مما سيتضح أكثر عندما نتحدث عن فقهه ومكانته وأثرهما في
الفقه الشافعي . فالحديث هنا عن علومه بصفة عامة .

٢ - الحديث :

لم يشتهر المزني بالحديث كما اشتهر بالفقه ، ولكنه كان محدثاً روى
الحديث عن كبار الأئمة ورواه عنه كبار الأئمة ، حدث عن الشافعي ، ونعيم
بن حماد ، وعلى بن معبد البصري ، وروى عنه ابن خزيمة ، والطحاوي ،
وزكريا الساجي ، وابن أبي حاتم ، والنيسابوري .

قال ابن أبي حاتم : « سمعت منه وهو صدوق ، وقال أبو سعيد بن يونس
«ثقة كان يلزم الرباط » .

ويبدو أنه كان قليل التحديث بالنسبة لمن اشتهروا بالحديث ، ففي ترجمة
زميله الربيع بن سليمان المرادي يقول الذهبي : « .. وقد كان من كبار العلماء
لكن ما يبلغ رتبة المزني في الفقه كما أن المزني لا يبلغ رتبة الربيع في
الحديث»^(٢) .

وهذه الرواية تؤكد ما قلناه من علو مكانة المزني في الفقه وقلة شهرته في
الحديث بالنسبة لغيره . وهذا أحد أئمة الحديث أبو زرعة^(٣) يقول : « ما أعلم
أني أتيت المزني إلا مرة واحدة مررت به وهو قاعد فسلم على فاستحييت منه ،
فجلست إليه ساعة ، فقلت له : سألتك عن شيء أو جرى بينك وبينه شيء ؟
قال : لا ، لم يكن لي نهمة في الكلام والمناظرة في تلك الأيام وإنما كانت

(١) طبقات الشافعية - ابن شعبة : المخطوط رقم ١٥٦٨ تاريخ بدار الكتب ورقة ٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء / الذهبي / ورقة ٢٨٢ .

(٣) الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الله بن عبد الكريم الرازي إمام في الحديث والفقه ت ٢٦٤ هـ .

نهمتى فى كتابة الحديث^(١) .

وعلى الرغم من عدم شهرة المزنى بالحديث فقد روى عن الشافعى السنن ورواها عنه الطحاوى وقد أورد ابن حجر فى كتابه توالى التأسيس من أحاديث المزنى التى رواها عن الشافعى ، ورواها عنه الطحاوى وغيره .

فمما رواه الطحاوى يقول ابن حجر : «أخبرنى أبو المعالى عبد الله بن عمر بن على الأزهرى فيما قرأت عليه أن يحيى بن يوسف المقدسى أخبرهم سمعاً أخبرنا أبو الحسن على بن هبة الله بن بنت الجميزى فى كتابه وهو آخر من حدث عنه ، أخبرنا أبو الحسين عبد الحق بن عبد الخالق بن يوسف أخبرنا الحافظ أبو الغنائم محمد بن على بن ميمون الكوفى ، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على الجوهري أخبرنا الحافظ أبو الحسين محمد بن المظفر البزار أخبرنا الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى أخبرنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً فى مجن قيمته ثلاثة دراهم» .

وهذا حديث صحيح أخرجه البخارى عن إسماعيل بن أبى أويس ، ومسلم عن يحيى بن يحيى ، وأبو داود عن القعنبي ، والنسائى عن قتيبة ، أربعتهم عن مالك^(٢) .

ومما رواه غير الطحاوى عن المزنى :

يقول ابن حجر : أخبرنا أبو هريرة بن الذهبى إجازة ، وقرأت على فاطمة بنت محمد بن عبد الهادى بصالحية دمشق كلاهما عن يحيى بن محمد بن

(١) الجرح والتعديل - ابن أبى حاتم ١ / ٢٠٤ .

(٢) نيل الأوطار ٧ / ١٠٤ ، مسند الإمام الشافعى ٦ / ٢٥٤ .

سعد ، قال أبو هريرة سماعاً وفاطمة إجازة ، أخبرنا الحسن بن يحيى بن صباح في كتابه أخبرنا عبد الله بن رفاعة ، أخبرنا أبو الحسن الخلعى أخبرنا أبو عبد الله محمد بن نظيف قراءة عليه وأنا اسمع منه ، حدثنا أبو الفوارس أحمد بن محمد الصابوني ، حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني ، حدثنا الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم والنسائي^(١) وسند آخر إلى ابن نظيف ، أخبرنا أبو الفوارس بن السندی ، أخبرنا المزني ، أنبأنا الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رأى ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال : « إني أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر » حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم^(٢) .

وهذا إسناد آخر يذكره السبكي يقول : أخبرنا الإمام أبو منصور عبد الخالق ابن زاهر الشحامى أخبرنا الرئيس أبو عمرو عثمان بن محمد الحمى ، أخبرنا أبو نعيم عبد الملك بن الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهرى الإسفرايينى قراءة عليه فى رجب سنة ست عشرة وثلثمائة ، حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني قال : قال الشافعي : أخبرنا سفيان عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده »^(٣) .

وعن هذا الإسناد يقول السبكي : هذا أول أحاديث الجزء ، وكله سماعاً

(١) مسند الإمام الشافعي ٦ / ١٣١ ، نيل الأوطار / الشوكاني ٤ / ١٦٢ .

(٢) توالى التأسيس بمعالى ابن إدريس - ابن حجر العسقلاني ط مطبعة بولاق سنة ١٣٠١ م ص ٤٠ .

(٣) متقى الأخبار من كلام سيد الأخيار - ابن تيمية ١ / ١١٩ وقال فيه رواه الجماعة ، مسند الشافعي

بهذا السند وأكثره يمثل هذا الإسناد العظيم فمن أبي نعيم إلى أبي هريرة كلهم
أئمة أجلاء ثمانية من السادات علماء ودينًا وإتقانًا^(١) .

ويقول أيضا عن السند السابق : هي من الأسانيد التي ينبغي أن تسمى «عقد
الجوهر» ولا حرج .

٣ - الكلام :

كان المزني متكلمًا قبل أن يكون فقيهاً ، وقد اشتغل بالكلام والفقه الحنفي
قبل قدوم الشافعي ، فلما قدم الشافعي والتقى به المزني وجلس إليه ولازمه
تحول عن الكلام واقتصر على الفقه حتى بز فيه جميع أصحابه ومعاصريه .

ولعل الرواية القرية التي أوردها ابن أبي حاتم عن أبي زرعة لما التقى بالمزني ،
ولم يجلس إليه كثيراً معللاً ذلك بأن نهيمته كانت في الحديث ولم تكن في
الكلام ، تؤكد أن المزني كان يشتغل بعلم الكلام .

أما ما يؤكد اشتغاله به ثم تحوله عنه فهذه الرواية :

يقول الذهبي : أخبرنا إبراهيم بن علي العابد ، أنا زكريا العلمي وجماعة
قالوا : أنا عبد الأول بن عيسى أنا شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي قال :
أفادني أبو يعقوب وكتبته من خطه ، أنا أبو علي الخالدي ، سمعت محمد بن
الحسين الزعفراني ، سمعت عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي ، سمعت
المزني يقول : كنت أنظر في الكلام قبل أن يقدم الشافعي ، فلما قدم أتيت ،
فسألته عن مسألة من الكلام ، فقال لي : تدري أين أنت ؟ قلت : نعم ، في
مسجد الفسطاط ، قال لي : أنت في تازان موضع في بحر القلزم لا تكاد تسلم
منه سفينة ، ثم ألقى عليّ مسألة في الفقه فأجبت فأدخل شيئاً أفسد جوابي ،
فأجبت بغير ذلك فأدخل شيئاً أفسد جوابي ، فجعلت كلما أجبت بشيء

(١) طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ١ / ٢٤٠ .

أفسده ، ثم قال لى : هذا الفقه الذى فيه الكتاب والسنة وأقاويل الناس يدخله مثل هذا فكيف الكلام فى رب العالمين الذى فيه الزلل كثير ؟ فتركت الكلام وأقبلت على الفقه ، (١) .

وإذا كانت هذه الرواية لا تذكر المسألة الكلامية التى سأل عنها المزنى ، ولا المسألة الفقهية التى سأل عنها الشافعى فإن رواية أخرى أوردها الذهبى توضح المسألتين وتبين أن المسألة الكلامية كانت فى الاستدلال على وجود الله ووحدانيته ، وأن المسألة الفقهية كانت فى الوضوء ، يقول الذهبى : « قال على بن محمد بن أبان القاضى أبو يحيى زكريا الساجى المزنى قال : قلت : إن كان أحد يخرج ما فى ضميرى ، وما تعلق به خاطرى من أمر التوحيد فالشافعى ، فصرت إليه وهو فى مسجد مصر ، فلما جثوت بين يديه قلت : هجس فى ضميرى مسألة فى التوحيد فعلمت أن أحدا لا يعلم علمك فما الذى عندك ؟ فغضب ثم قال : أتدرى أين أنت ؟ فقلت : نعم ، قال : هذا الموضع الذى أغرق الله فيه فرعون ، أبلغك أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال عن ذلك ؟ قلت : لا ، قال : هل تكلم فيه الصحابة ؟ قلت : لا ، قال : تدرى كم نجم فى السماء ؟ قلت : لا ، قال : فكوكب منها تعرف جنسه ، طلوعه ، أفوله ، م خلق ؟ قلت : لا ، قال فشئ تراه بعينك من الخلق لست تعرفه تتكلم فى علم خالقه ؟ ثم سألتنى عن مسألة فى الوضوء فأخطأت فيها ففرعها على أربعة أوجه فلم أصب فى شئ منه ، فقال : شئ تحتاج إليه فى اليوم خمس مرات تدع علمه وتتكلف علم الخالق ؟ إذا هجس فى ضميرك ذلك فارجع إلى الله ، وإلى قوله تعالى : « والهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار الآية » فاستدل بالخلق على الخالق ، ولا تتكلف ما لم يبلغه عقلك . قال : فتبت ، (٢) .

(١) سير أعلام النبلاء - الذهبى ورقة ١٥٠ ب جـ ٧ مج ٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، الورقة ١٥٢ مصور بدار الكتب رقم ١٢١٩٥ مجلد ٢ جـ ٧ .

ولفظ التوبة هنا يبين اعتزاز المزنى بنصيحة أستاذه وإحساسه بأن ما كان يشتغل به من الكلام لا فائدة منه ، ليس هذا فحسب بل إن المزنى أخذ يذيع رأى أستاذه بين الناس ، قال المزنى : كان الشافعى ينهى عن الخوض فى الكلام . وقال الحسين بن إسماعيل المحاملى : قال المزنى : سألت الشافعى عن مسألة من الكلام فقال : « سلنى عن شىء إذا أخطأت فيه قلت : أخطأت ، ولا تسألنى عن شىء إذا أخطأت فيه قلت : كفرت » وأخذ يكره الكلام وينهى عنه « قال أبو عبد الرحمن السلمى : سمعت عبد الرحمن بن محمد بن حامد السلمى ، سمعت محمد بن عقيل بن الأزهر يقول : جاء رجل إلى المزنى يسأله عن شىء من الكلام ، فقال : إني أكره هذا بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعى ، لقد سمعت الشافعى يقول : سئل مالك عن الكلام والتوحيد . فقال : محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد ، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فما عصم به الدم والمال حقيقة التوحيد » (١) .

ويبدو أن أستاذه كان حريصاً على إبعاده عن الكلام ، حتى إذا اضطر إلى إثارة مسألة كلامية - وكان المزنى كذلك - حتى لم يعد يعبأ بمسائله ولا بمحاولة فهمها فضلاً عن الاشتراك فى مناقشتها .

« قال أبو إبراهيم المزنى رحمه الله : كنت عند الشافعى يوماً إذ دخل عليه حفص القرطبي ، فسأله عن سؤالات كثيرة فبينما الكلام يجرى بينهما وقد دق حتى لا أفهمه ، إذا التفت إلى الشافعى مسرعاً فقال : يامزنى . فقلت : لبيك ، قال : تدري ما قال حفص ؟ قلت : لا ، قال : خير لك ألا تدري » (٢) .

ويظهر أن الكلام الذى كان ينهى الشافعى عنه تلميذه وغيره انتهى عنه المزنى وكرهه ونهى عنه هو الكلام الذى يجر إلى الكفر بعد طول الجدل

(١) سير أعلام النبلاء الورقة ١٥٠ ب مجلد ٢ ج ٧ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى - لتاج الدين السبكي ١ / ٢٤٢ .

والناظرة فى المعلوم وغير المعلوم ويظهر ذلك من كلام الشافعى لبشر المريس الذى غلب عليه الكلام والجدل فقد نهى الشافعى عن تعلمه وتعاطيه فلم يقبل منه فقال الشافعى : « لئن يلقى الله العبد بكل ذنب ما عدا الشرك أحب إليه من أن يلقاه بعلم الكلام » وقد اجتمع بشر بالشافعى عندما قدم بغداد وكان يناظره^(١) .

والا فقد كانت للمزنى كأستاذة مواقف كلامية معتدلة تأخذ مبادئها وفروعها من وحى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكان مذهبه مذهب أهل السنة والجماعة ، فمن ذلك التزامه لما جاء فى القرآن حول صفات الله سبحانه وتعالى . قال عمرو بن تميم المكى : سمعت محمد بن إسماعيل الترمذى ، قال : سمعت المزنى يقول : لا يصح لأحد توحيد حتى يعلم أن الله تعالى على العرش بصفاته ، قلت له : مثل أى شىء ؟ قال : سميع بصير عليم^(٢) .

وفى رؤية الله تعالى فى الآخرة كان المزنى يرى رأى الشافعى وهو أن أولياء الله تعالى سيرونه فى الآخرة « روى الربيع بن سليمان وأبو حنيفة قحزم بن عبد الله بن قحزم الأسوانى والمزنى وحرملة بن يحيى وغيرهم عن الشافعى أن الله عز وجل يراه أولياؤه فى الآخرة ، وهذا هو الصحيح عنه ، وقد روى عنه بعض أهل الكلام خلاف ذلك ولا يصح عنه ، والصحيح ما ذكره المزنى عن ابن هرم قال : سمعت الشافعى يقول فى قول الله تعالى : « كلا إنهم عن ربهم يومئذ محجوبون » دليل على أن أولياء الله يرونه فى الآخرة ، وهذا الصريح منه رحمه الله^(٣) .

ولم يكن يعرف القدرية فسأل الشافعى عنهم فأجابه . قال المزنى^(٤) : قلت

(١) المرجع السابق .

(٢) سير أعلام النبلاء - ورقة ٢٥٩ مج ٢ ج ٨ .

(٣) الانتقاء - ابن عبد البر ص ٧٨ .

(٤) مناقب الإمام الشافعى - لفخر الدين محمد بن عمر الرازى - ١ / ٨٢ .

للشافعي رضى الله عنه : من القدريّة ؟ قال : هم الذين يزعمون أن الله تعالى لا يعلم المعاصي حتى تكون ، واعلم أن مذهب المعتزلة لا يستقيم إلا بهذا القول ؛ لأنه تعالى لو علم الأشياء قبل وقوعها لكان بالجبر لازماً من حيث أن خلاف المعلوم ممتنع .

وقد اتهم بالقول بخلق القرآن ، ولكن ابن عبد البر يعزى ذلك الاتهام إلى معاداته ومنافسته والحقد عليه وعلى علمه ومكانته ، يقول : وكان تقياً ورعاً ديناً صبوراً على الإقلال والتقشف ، وكان من يعاديه وينافسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق ، وهذا لا يصح عنه^(١) .

وقد سبب له هذا الاتهام كثيراً من المضايقات^(٢) ، وكاد علمه ينحسر وحلقته تنفض لولا أن قيض الله له من دافع عنه ، وأظهر الحق وزال ما في قلوب الناس من التهمة له ، وسنورد هذا في مكانه إن شاء الله .

وقد امتحن المزني في القرآن أيام المحنة ويظهر أنه أجاب لفظاً لا حقيقة ، يقول ابن عبد البر : « وما يروى عن المزني في القرآن فغير ثابت عنه حتى يلصق به فضلاً عن أن يلحق بالشافعي رضى الله عنه ، وأما التمسك بأنه لم يمتحن غير البويطى من أصحابه في القرآن فأوهن من بيت العنكبوت ، فإن موافقتهم ما كانت إلا في اللفظ ولا تثريب في ذلك عليهم »^(٣) .

ويقول البيهقي : « قال المزني : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال : إن القرآن مخلوق فهو كافر » وعن البخاري أنه قال : القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق وعليه أدركنا علماء أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة وأهل الكوفة

(١) الانتقاء - ابن عبد البر ص ١١٠ .

(٢) يقول الاستاذ أحمد أمين : « ويظهر أنه امتحن في مسألة خلق القرآن فقال كلاماً نجاً به من الاضطهاد ، فشنع عليه أعداؤه من المصريين حتى قل الناس في حلقته ، ثم زال ما في نفوسهم منه ، وعظمت حلقته حتى أخذت أكثر الجامع » ضحى الإسلام ٢ / ٢٣٣ .

(٣) الانتقاء - ابن عبد البر ص ٧٨ .

والبصرة وأهل الشام ومصر وعلماء خراسان» (١) .

٤ - الجدل والمناظرة :

يبدو أن المزني كان مستعداً منذ صغره إلى الجدل والمناظرة خصوصاً وأنه في هذه الفترة من حياته - وقبل قدوم الشافعي - كان يشتغل بالكلام والفقه الحنفي ، وكلاهما مما يقوى المناظرة ويدفع إلى الجدل ، فلما قدم الشافعي مصر وتعلمذ عليه المزني اكتسب كثيراً من فنون المناظرة فقد كان الشافعي قبل قدومه يدرس فقه أهل العراق وينظر فيه أكبر شيوخه آنذاك محمد بن الحسن ، وقد تمرس على المناظرة والجدل ، فلما جلس إليه المزني مع استعداداته السابق استفاد كثيراً ، وقد أحس الشافعي بقوة المناظرة عند تلميذه ، فقال فيه : « لو ناظر الشيطان لغلبيه » (٢) .

«وقال العكري : سمعت الربيع يقول : كنت أنا والمزني والبويطي عند الشافعي فنظر إلينا فقال لي : أنت تموت في الحديث ، وقال للمزني : هذا لو ناظره الشيطان قطعه وجدله ، وقال للبويطي : أنت تموت في الحديد » (٣) .

وقال أبو إسحاق الشيرازي : كان زاهداً عالماً مناظراً محجاجاً غواصاً على المعاني الدقيقة » (٤) .

وأكثر ما تعتمد المناظرة على القياس ، وقد كان المزني قياساً كثيراً القياس ، ويرى الشافعي ذلك في تلميذه ويحدثه عنه حتى في آخر لحظات حياته .

قال الربيع : دخلنا على الشافعي عند وفاته أنا والبويطي والمزني وابن عبد الحكم ، فنظر إلينا الشافعي فأطال ثم التفت إلينا فقال : أما أنت يا أبا يعقوب

(١) دقائق الإشارات إلى معاني الأسماء والصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، مخطوط / ٢٣٢٢٢ ب .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٢٣٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ورقة ١٥٣ مج ٢ جـ ٧ .

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ، المكتبة العربية ، بغداد ١٣٥٦ هـ - ص ٧٩ .

فستموت فى حديدك ، وأما أنت يامزنى فسيكون لك بمصر هنات وهنات
لتدركن زماناً تكون أقيس أهل زمانك ، وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب
أبيك ، وأما أنت يا ربيع فأنت أنفعهم لى فى نشر الكتب ، قال الربيع : فكان
كما قال^(١) .

ومن مناظراته :

روى الحافظ البيهقى بإسناده عن المزنى أنه قال : دار بينى وبين رجل مناظره
فسألنى عن كلام كاد يشككنى فى دينى ، فجئت إلى الشافعى ، فقلت له :
كان من الأمر كيت وكيت ، فقال : هذه المسألة للملحدين والجواب عنها
كيت وكيت^(٢) .

هذه الرواية تشير بوضوح إلى نوع المناظرات التى كانت تدور بين المزنى
وغيره ، وهى مناظرات كلامية فى أكثر الأحيان ، كما تشير بوضوح إلى
استعانة المزنى بأستاذه ولجوئه إليه فى كل ما يصعب عليه وإفادته من أسلوب
أستاذه .

«وروى البيهقى أيضاً عن الحكم بن عبد الله الحافظ بإسناده عن المزنى قال :
كنا على باب الشافعى رحمه الله نتناظر فى الكلام ، فخرج الشافعى إلينا
فسمع بعض ما كنا فيه فرجع عنا ، وما خرج إلينا إلا بعد سبعة أيام ثم خرج
وقال : ما منعنى عن الخروج إليكم إلا أننى سمعتكم تتناظرون فى الكلام .
أتظنون أنى لا أحسنه ؟ لقد دخلت فيه حتى بلغت مبلغاً عظيماً إلا أن الكلام
لا غاية له ، تناظروا فى شىء إن أخطأتم فيه يقال : أخطأتم ، ولا يقال :
كفرتكم^(٣) .

(١) تنوير بصائر المقلدين فى مناقب الأئمة المجتهدين ، مرعى بن يوسف الحنبلى مخطوط رقم ٢١٢٠ بدار
الكتب ، تاريخ ، ورقة / ٧٤ .

(٢) مناقب الإمام الشافعى - لفخر الدين محمد بن عمر الرازى ١ / ٦٥ .

(٣) مناقب الإمام الشافعى لفخر الدين الرازى ١ / ٦٥ .

فلما استجاب المزني لنصيحة أستاذه وأدبر عن الكلام وأقبل على الفقه تحولت مناظراته وجدله إلى مناظرات فقهية كانت موضع أمل الشافعي في نصرة المذهب ونشره حتى قال الشافعي : « المزني ناصر مذهبي » .

ومن مناظراته الفقهية الحسنة والمستحسنة هذه المناظرة التي دارت بينه وبين القاضي الحنفي بكار بن قتيبة ، وكان بكار بن قتيبة في بغداد فلما ولي قضاء مصر قدم إليها ويبدو أنه سمع عن المزني وفقهه فتوقع الاجتماع به مدة فلم يتفق له ذلك ، ثم التقيا في صلاة جنازة فاشتبهى بكار أن يستمع إلى كلام المزني فأشار إلى أحد أصحابه « أبو جعفر التل » أن يسأل المزني عن أى شيء فدار بينهما هذا الحوار .

قال أبو جعفر : « يا أبا إبراهيم قد جاء في الأحاديث تحريم النبيذ وتحليله أيضا ، فلم قدمتم التحريم ؟ فقال المزني : لم يذهب أحد من العلماء إلى أنه كان حراماً في الجاهلية ثم حلل ، بل وقع الاتفاق على أنه كان حلالاً فهذا يفيد صحة الأحاديث بالتحريم فاستحسن ذلك منه » (١) .

وهذه المناظرة تروى بطريقة أخرى لعلها أكثر وضوحاً وتوضيحاً لما دار في هذا الموقف ، قال التل : ما رأيت أعجب من أصحابنا الشافعيين لهم أحاديث في تحريم قليل النبيذ ولنا أحاديث في تحليله ، فمن جعلهم أولى بأحاديثهم منا بأحاديثنا ؟ فقال المزني : ليس يخلو أن تكون أحاديثكم قبل أحاديثنا أو بعدها فإن كانت قبلها فهكذا نقول : إنما كانت محللة ثم حرمت ، فما نحتاج إلى أحاديثكم ، وإن كانت أحاديثكم بعد أحاديثنا فهذا لا يقوله أحد ، لأنها كانت حلالاً ثم صارت محرمة ، ثم حللت فقال له بكار : إن يكن كلام أدق من الشعر فهو هذا (٢) .

(١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات - الخوانساري ط ٢ ص ١٠٣ .

(٢) ملحق القضاة والولاة - الكندي ص ٥٨ - ٥١١ (أبو جعفر الطحاوي ... رسالة ماجستير ، الأستاذ عبد المجيد) .

هذا وقد التقى به في مصر محمد بن جرير الطبري وجلس إليه ودارت بينهما مناظرات ومناقشات كان ذلك عندما اندفع الإمام الطبري إلى مصر ضمن جولته في طلب العلم سنتي ٢٥٣هـ ثم ٢٥٦هـ ، وفي مصر التقى بعلمائها وفقهائها ، ودرس فقه الشافعي على الربيع بن سليمان المرادي ، وإسماعيل المزني ، ثم أخذ يناقش المزني بعد أن درس عليه فقه الشافعي في عدة مسائل .

قال ياقوت في ترجمته للطبري : « وكان قد لقي بمصر أبا إبراهيم إسماعيل ابن إبراهيم المزني فتكلما في أشياء منها الكلام في الاجتماع ... قال أبو بكر ابن كامل : سألت أبا جعفر عن المسألة التي تناظر فيها هو والمزني فلم يذكرها ؛ لأنه كان أفضل من أن يرفع نفسه وأن يذكر ظفـره على خصم في مسألة ، وكان أبو جعفر يفضل المزني فيطريه ويذكر دينه »^(١) .

٥ - اللغة والأدب :

المزني إمام مجتهد وعالم كبير ، اشتهر بالغوص على المعاني الدقيقة ، وتعلمذ على أستاذ كبير لم تقل معرفته باللغة عن شهرته بالفقه ، ومن أهم أدوات الاجتهاد المعرفة الواسعة باللغة واستعمالات ألفاظها ، والغوص على المعاني الدقيقة والسعي وراءها لا يكون إلا بثروة لغوية كبيرة ، ومما لاشك فيه أن ملازمة المزني للشافعي وتعلمذه عليه - وهو من هو في اللغة - قد أفادته كثيراً وقدمت له مادة لغوية لا بأس بها^(٢) .

هذا وقد ألف المزني عدداً من الكتب بعضها موسع وبعضها مختصر ،

(١) معجم الأدباء ١٨ / ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) قال المزني : قدم الشافعي مصر وبها عبد الملك بن هشام النحوي صاحب المغازي وكان علامة أهل عصره في العربية والشعر ، فذهب إلى الشافعي ، ثم قال : ما ظننت أن الله خلق مثل الشافعي ، ثم اتخذ قول الشافعي حجة في اللغة (تهذيب الأسماء واللغات - النووي ص ٧٩) .

ولا يكون التأليف بهذا المستوى إلا إذا استند على قاعدة لغوية كبيرة ، ثم الجدل والمناظرة التي اشتهر بها المزنى تدل على ثروة لغوية واسعة في الألفاظ والمعاني ، وحلقات الدروس التي جلس فيها المزنى معلماً وإماماً بعد وفاة أستاذه الشافعي تشير إلى قدرة لغوية غير بسيطة .

نريد من هذا أن نصل إلى أن المزنى بحكم ما قدمنا كان على معرفة باللغة معرفة مكنته من القيام بواجبه نحو شريعة الله ونحو تعليم أبناء مجتمعه ، ولم نرد أن نقول : إنه كان حجة فيها أو أستاذاً من أستاذتها المشهورين .

ولعل مما يبين معرفة المزنى باللغة ورسوخه فيها غير ما سبق أن النوى ألف كتاباً خاصاً لتوضيح ما في مختصر المزنى من أسماء ولغات ، وأسماء « تهذيب الأسماء واللغات » قال في مقدمته : فأجمع إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم ذو الطول والإحسان والفضل والامتنان كتاباً في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي إبراهيم المزنى والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة ، وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله . فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات ، ثم يقول : « وخصصت هذه الكتب بالتصنيف ؛ لأن الخمسة الأولى منها مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر تداول ، وهي سائرة في كل الأمصار مشهورة للخواص والمبتدئين في كل الأقطار ، يقول : « وأما اللغات فمعظمها من تهذيب اللغة للأزهري ، وكتاب شرح ألفاظ مختصر المزنى »^(١) .

وقد ألف المزنى فيما ألف كتاباً أسماه « العقارب » ويبدو أن هذا الكتاب كان على مستوى عال من اللفظ والمعنى لا يفهمه إلا الخواص ، يقول الأسنوى في طبقاته عند الحديث عن كتب المزنى : « صنف رحمه الله كتباً

(١) تهذيب الأسماء واللغات - لأبي زكريا النوى مط جوتنجن وليدن سنة ١٨٤٢ ص ٣ .

منها : المبسوط ، والمختصر والمنثور ، والمسائل المعتمدة ، والترغيب فى العلم ، وكتاب الوثائق ، والعقارب ، سمي بذلك لصعوبته ^(١) .

أما عن الأدب فإن نظرنا له بنظرة عصر المزنى فقد كان الأدب يعنى العلم وقد كان المزنى عالماً مجتهداً وفقياً كبيراً ، أما إذا نظرنا له نظرة حديثه بمعنى الشعر والنثر الفنى ، فعلى الرغم من قلة المعلومات عن المزنى فى ذلك إلا أنه يبدو أن المزنى كان يعرف الشعر وينظمه ، وقد رثى أستاذه الشافعى بقصيدة أو أبيات منها :

سقى الله هذا القبر من وبل مـزـنـه

من العفو ما يغنيه عن طلل المزن

لقد كان كفوؤاً للعداء ومعقلاً

وركناً لهذا الدين بل أيما ركن ^(٢)

وقال الأستاذ مصطفى منير أدهم فى محاضراته عن الشافعى : « ورثى الشافعى خلق كثير يوم وفاته منهم تلميذه المزنى » ^(٣) .

وقد كان مجباً للحكم والأمثال الشعرية ، يقول ياقوت :

« وجدت بخط أبى الحسن السمسمانى ^(٤) على ظهر كتاب المزنى أنه كان كثيراً ما يتمثل :

يصون الفتى أثوابه حذر البلى ونفسك أحرى يافتى لو تصونها
فمن ذا الذى يرعاك بالغيـب أو يرى لنفسك إكراماً وأنت تهينها ^(٥)

(١) طبقات الشافعية - الأسنوى مخطوطة رقم ٢٥٦٣ بدار الكتب تاريخ طلعت ورقة رقم ٥ / .

(٢) دائرة المعارف . البستانى مج ١٠ مطبعة الهلال مصر سنة ١٨٩٨ ص ٣٩٠ .

(٣) رحلة الإمام الشافعى إلى مصر « مصطفى منير أدهم » مط المقتطف ١٩٣٠ ص ٤٤ .

(٤) على بن عبد الله لغوى نحوى ، توفى سنة ٤١٥ هـ .

(٥) معجم الأدباء ، ياقوت ، تحقيق أحمد فريد رفاعى مط دار المأمون ١٤ / ٦٠ .

هذا وقد كان المزنى ملازماً للشافعى مواظباً على حضور حلقات دروسه التى ضمت إلى الفقه والحديث واللغة والعروض والشعر وغيرها ، يقول الأستاذ أدهم: « وابتدأ الشافعى رضى الله عنه فى إلقاء دروسه بجامع سيدنا عمرو بن العاص ، فكان إذا صلى الصبح جاء أهل القرآن فقرأوا عليه وسمعوا منه ، فإذا طلعت الشمس قاموا وجاء أهل الحديث ، فإذا ارتفعت الشمس قاموا وحضر قوم للمناظرة ، ثم يجىء أهل العربية والعروض والشعر والنحو ولا يزالون إلى قرب منتصف النهار ، وبعد ذلك يأخذ الشافعى عصاه وينصرف إلى داره ومعه بعض تلاميذه كالمزنى والربيع الجيزى ومحمد بن عبد الله بن الحكم » (١) .

* * *

(١) رحلة الإمام الشافعى ص ٣٣ .

كتبه ومؤلفاته

كان المزني أعلم أصحاب الشافعي بفقهه ، وأقدر تلاميذه على فهمه والدفاع عنه ، ولم يكن أحد من أصحاب الشافعي تحذنه نفسه بالتقدم عليه ، وبهذا العلم المتين والفهم الدقيق استطاع المزني أن ينتج في فقه الإمام الشافعي ، وأن يؤلف فيه مالم يستطع غيره عمله^(١) .

وكانت كتب ومؤلفاته محور الدراسة والاطلاع عند الشافعيين من بعده ، كما كانت مدار المذهب ، و كان الشافعيون من بعده يعولون عليها ، ولها يقرءون ، وإياها يشرحون ، يقول ابن النديم في الفهرست : « وله من الكتب كتاب المختصر الصغير الذي بيد الناس وعليه يعول أصحاب الشافعي وله يقرءون وإياه يشرحون وله روايات مختلفة^(٢) . ويقول الأستاذ محمد الخضري أثناء التعريف به : « وهو الذي ألف الكتب التي عليها مدار مذهب الشافعي^(٣) .

وقد تعددت هذه الكتب حتى زادت على عشرة ، كما تنوعت أحجامها ومضامينها فمنها المبسوط والجامع ، ومنها المختصر ومختصر المختصر ، وقد تنوعت أيضا مستوياتها فمنها ما ألف في الفروع ومنها ما ألف في الأصول .

وقد ذكرت المراجع من مؤلفات المزني هذه الكتب :

الجامع الكبير ، المبسوط ، الجامع الصغير - المختصر - مختصر المختصر - نهاية الاختصار - المنشور ، المسائل المعتمدة - الترغيب في العلم - كتاب الوثائق - كتاب العقارب .

(١) يقول الأستاذ أحمد أمين : « وهو أكثر من دون في فقه الشافعي وألف فيه الكتب الكثيرة » .

(٢) الفهرست - ابن النديم ص ٢١٢ .

(٣) تاريخ التشريع الإسلامي - محمد الخضري ط ٣ سنة ١٩٣٠ القاهرة ص ٢٦١ .

ويبدو أن للمزني مؤلفات غير هذه فمعظم المترجمين أوردوا على أنها بعض مؤلفاته لاجميعها ، ولم تتفق المراجع في جمع هذه الكتب بل اكتفى بعض المؤرخين بذكر بعضها وذكر بعضهم البعض الآخر ، وانتهيت من مجموعهم إلى هذه الكتب الأحد عشر بالإضافة إلى كتاب آخر ذكره بعض كتاب الطبقات ولم يذكروا له اسماً .

يقول الأسنوي في طبقاته أثناء ترجمة المزني : « صنف رحمه الله كتباً منها: المبسوط والمختصر ، والمنثور ، والمسائل المعتبرة ، والترغيب في العلم ، وكتاب الوثائق والعقارب ... وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي كذا ذكره البندنجي في تعليقه المسمى بالجامع في آخر باب الصلاة بالنجاسة»^(١) .

ويقول الذهبي في ترجمة المزني : صنف كتباً كثيرة : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمنثور ، والمسائل المعتبرة ، والترغيب في العلم ، وكتاب الوثائق»^(٢) فأثنى بالجامعين ولم يذكر المبسوط ولا العقارب .

وقال اليافعي في ترجمة المزني : وهو إمام الشافعيين وأعرفهم بطريق الشافعي وفتاواه وما ينقله عنه ، صنف كتباً كثيرة منها : الجامع الكبير والجامع الصغير ومختصر المختصر والمنثور والمسائل المعتبرة والترغيب في العلم وكتاب الوثائق وغير ذلك»^(٣) فأضاف مختصر المختصر ، وأضاف طاش كبرى زاده نهاية الاختصار^(٤) ، وابن النديم : المختصر الكبير^(٥) ، واكتفى ابن شعبة في طبقاته بقوله : « صنف كتباً كثيرة»^(٦) .

(١) طبقات الشافعية - الأسنوي - مخطوط رقم ٢٠٦٣ دار الكتب ، تاريخ طلعت ورقة / ٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء - الذهبي ج ٨ مج ٢ ورقنا ٢٥٩ / ٢٦٠ مصور بدار الكتب رقم (١٢١٩٥) ح .

(٣) مرآة الجنان - اليافعي - ١٧٧ / ٢ - ١٧٩ ط ١ حيدرآباد الدكن ١٣٢٨ هـ .

(٤) مفتاح السعادة ومصباح السيادة - طاش كبرى ٢ / ١٥٨ علم الفقه .

(٥) الفهرست لابن النديم .

(٦) طبقات الشافعية - ابن شعبة مخطوط رقم ١٩٦٨ بدار الكتب تاريخ .

ومن مجموع هؤلاء وهؤلاء وصلنا إلى الكتب الاثنى عشر وعرفنا أنها ليست جميع ما ألفه بل بعضه .

والآن أورد تعريفاً بهذه الكتب :

١ ، ٢ - المبسوط والجامع الكبير : ويبدو من المراجع التي تحدثت عن المزني ومؤلفاته أنهما اسمان لمسمى واحد ؛ ولذا لم تذكر المراجع التي ذكرت المبسوط الجامع الكبير كما لم تذكر المراجع التي ذكرت الجامع الكبير المبسوط فتكون بعض المراجع قد أسمت هذا المؤلف بالمبسوط ، وبعضها أسمته بالجامع الكبير ، وكلا الاسمين يحملان دلالة واحدة وهي الكتاب الذي يكثّر لفظه ومعناه ، وقد كان هذا المؤلف الضخم حاوياً جامعاً لفروع الفقه الشافعي ومسائله .

ولم تقع تحت يدي نسخة من هذا المؤلف الضخم ولكنني وجدت بعض نماذجه في مخطوطات أخرى ، وهذا نموذج من الجامع الكبير يوضح موضوع الكتاب وطريقة معالجته للمسائل الفقهية .

قال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري في شرحه لمختصر المزني : «إذا دفع إلى قصار ثوباً لتقصيره أو إلى خياط ليخيطه أو إلى صباغ ليصبغه ، فإن كان ذلك بإجارة صحيحة وجب له المسمى ، وإن كان ذلك بإجارة فاسدة ، أو بتعريض بإجارة وجب له أجره المثل ، وإن كان بلا إجارة ولا بتعريض بإجارة فالمذهب أنه لا يستحق الأجرة سواء كان ممن هو منتصب للعمل بأجرة أو لم يكن ، وسواء كان الاستدعاء منه أو من رب الثوب .

وقال المزني في جامع الكبير : له الأجرة لأنه أتلّف منافع فأنشبه الغصب ، ومن أصحابنا من قال : إن كان منتصباً لذلك فله الأجرة ؛ لأن العرف يشهد له ، وقال أبو إسحاق إن كان الاستدعاء من الصباغ فلا أجرة له ، وإن كان من رب الثوب فله الأجرة والمذهب أنه لا أجرة له بحال ،^(١) وفي مختصر المزني

(١) شرح كتاب المزني / طاهر الطبري / مخطوط رقم ٢٦٦ ج ٦ .

أبواب من هذا الجامع .

الجامع الكبير أو المبسوط إذن كتاب فقهي كبير يتناول فروع المسائل الفقهية والآراء الخاصة للمزني .

٣ - الجامع الصغير : ويبدو من اسمه ومن اسم سابقه أنه ملخص واف للجامع الكبير في فروع الفقه الشافعي ، وهو الملخص الذي سماه ابن النديم المختصر الكبير وقال عنه : « وهو متروك » ولم أعثر عليه ولا على نماذج منه .

٤ - المختصر^(١) : وهو كتاب اختصره المزني من فقه الإمام الشافعي واهتم فيه بكبريات الفروع ، كما اهتم فيه بإبراز رأيه في جميع ما أورده فيه من مسائل وأحكام ، ويعتبر في نظر جميع المهتمين بالفقه الشافعي من أهم مراجعه .

يقول المزني في أوله : اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه وبالله التوفيق^(٢) .

وقد أسماه ابن النديم المختصر الصغير تمييزاً له عن المختصر الكبير الذي هو الجامع الصغير وقال عنه : وله من الكتب كتاب المختصر الصغير الذي بيد الناس وعليه يعول أصحاب الشافعي وله يقرءون وإياه يشرحون وله روايات مختلفة^(٣) . ويقول يوسف سركيس : « مختصر المزني في فروع الشافعية » وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر تداول^(٤) . والكتب الخمسة ذكرها النووي فيما سبق^(٥) .

(١) يوجد مختصر المزني مطبوعاً بهامش الأم مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٣٢١ هـ ، وتوجد منه نسخ مخطوطة وشروح له مخطوطة .

(٢) مختصر المزني على هامش الأم الشافعي مط بولاق ط ١ سنة ١٣٢١ هـ .

(٣) الفهرست لابن النديم ص ٢١٢ .

(٤) معجم المطبوعات العربية سركيس مط سركيس مصر سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م

(٥) ص ٦١ من هذا البحث وهي مختصر المزني ، والمهذب ، والتنبيه ، والوسيط ، والوجيز

وقد بلغ من اعتزاز العلماء بهذا المختصر وتقديرهم له وحرصهم على تداوله وانتشاره بين الناس أن « أبا زرعة »^(١) القاضى قد شرط لمن يحفظ المزنى مائة دينار يهبها له^(٢) .

وأكثر من هذا أنه بلغ من اهتمام الناس به أن العروس كان يكون فى جهازها نسخة من هذا المختصر ، يقول الذهبى فى ترجمة المزنى : « وامتلاّت البلاد بمختصره فى الفقه وشرحه عدة من الكبار بحيث يقال : كانت البكر يكون فى جهازها نسخة لمختصر المزنى »^(٣) .
وفيه يقول أبو العباس بن سريج :

يضيق فؤادى منذ عشرين حجة وصيقل ذهنى والمفرج عن همى
عزیز على مثلى إعارة مثله لما فيه من علم لطيف ومن نظم
جموع لأصناف العلوم بأسرها فأخلق به ألا يفارقه كمى

وكان المزنى نفسه مدققاً فى تأليفه فقد بيض مختصره مسألة مسألة وكان كما يقول السبكي : إذا فرغ من تببيض مسألة وأودعها مختصرة صلى الله ركعتين^(٤) .

وهذا نموذج منه فى موجهات الضوء :

« قال الشافعى : ونحب للنائم قاعدة أن يتوضأ ولا يبين أن أوجهه عليه ؛ لما روى أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال : قعوداً ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان ينام قاعدة ويصلى

(١) محمد بن عثمان الدمشقى .

(٢) الولاة والقضاة / الكندى / ملحق الكتاب ص ٥٢٤

(٣) سير أعلام النبلاء . الذهبى / ج ٨ مج ٢ / ورقا ٢٥٩ / ٢٦٠

(٤) طبقات الشافعية الكبرى . السبكي ١ / ٢٣٩ .

فلا يتوضاً .

قال المزني : قال الشافعي : لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضاً بأي حالاته كان . قال المزني : قلت أنا وروى عن صفوان بن عسال أنه قال : كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم .

قال المزني : فلما جعلهن النبي ﷺ - بأبي هو وأمي - في معنى الحدث واحدا استوى الحدث في جميعهن مضطجعا كان أو قاعداً ، ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلف كذلك حدث الغائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل في الصوم عامداً مفطراً وناسياً غير مفطراً ، وروى عن النبي ﷺ أنه قال : «العينان وكاء السنة فإذا نامت العينان استطلق الوكاء» ، مع ما روى عن عائشة : من استجمع نوماً مضطجعا أو قاعداً ، وعن أبي هريرة : من استجمع نوماً فعلية الوضوء ، وعن الحسن : إذا نام قاعداً أو قائماً توضاً .

قال المزني : فهذا اختلاف يوجب النظر ، وقد جعله الشافعي في معنى من أغمى عليه كيف كان توضاً ، فكذلك النائم في معناه كيف كان توضاً^(١) .

وسنولى هذا الكتاب عناية خاصة فيما بعد .

٥ - مختصر المختصر : ولا أدري أهو اختصار للمختصر السابق أو هو المختصر السابق نفسه ، وسمى بذلك لأنه اختصار للجامع الصغير الذي هو نفسه مختصر كبير للجامع الكبير ، وعلى كل حال لم أحصل على نسخة منه ولا على نماذج منه^(٢) .

(١) مختصر المزني - هامش الأم ١ / ١٦ - ١٧ .

(٢) يقول بروكلمان (في برلين ١٩٤٢) كراسة من كتاب متأخر بعنوان مختصر المختصر يبدو أنه من القرن الخامس (تاريخ الأدب العربي / بروكلمان / عبد الحليم النجار ، دار المعارف ٢ / ٢٩٩)

٦ - نهاية الاختصار : وهو مختصر آخر فى فقه الشافعى ولكنه ينفرد عن سابقيه بأن المزنى يصرح فيه بمخالفته الشافعى فى مواضع ، وقد اعتبر بعض الشافعيين هذه المواضع مذهباً مستقلاً للمزنى ، وعدّها بعضهم من المذهب ، فمن ذلك مسألة « خلع الوكيل » وهى : « إذا وكلته فى الخلع بمقدار فزاد عليه وأضاف فمنصوص الشافعى أن البيئونة حاصلة ، ومذهب المزنى أن الطلاق لا يقع » (١) .

وقد اعتبر السبكى آراء المزنى فى المختصر ملتحقة بمذهب الشافعى ، أما آراؤه فى النهاية فلا تعد من المذهب ، يقول أثناء الحديث عن اختيارات المزنى المطلقة: « وأرى أن ما كان من تلك المطلقات فى مختصره تلتحق بالمذهب ؛ لأنه على أصول المذهب بناء وأشار إلى ذلك بقوله : هذا مختصر اختصرته من علم الشافعى ومن معنى قوله . وأما ما ليس فى المختصر بل هو فى تصانيفه المستقلة فموضع التوقف وهو فى مختصره المسمى « نهاية الاختصار » يصرح بمخالفة الشافعى فى مواضع فذلك لاتعد من المذاهب قطعاً » (٢) .

ويجوز أن يكون هذا المختصر الذى ينفرد فيه المزنى بآراء خاصة هو الكتاب الذى قال عنه النووى وغيره : « صنف المزنى كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعى ، ذكره أبو على البندنجى فى كتابه الجامع » (٣) . ولم تقع يدى على نسخة من « نهاية الاختصار » .

٧ - المنشور : وهو كتاب فى الفقه الشافعى ، ويظهر من اسمه أنه مجموعة من الفروع الفقهية المتفرقة ، وقد وقعت على نماذج منه فى كتاب أبى الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى « شرح مختصر المزنى » فمن ذلك قول الطبرى :

(١) طبقات الشافعية الكبرى - السبكى ١ / ٢٤٣ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ص ٢٤٤ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات النووى ١ / ٧٧٥ / ٧٧٦ .

« فرع : ذكر المزني في المنشور أنه إذا قال لأمرته : إن طلقتك طلاقاً أملك فيه الرجعة فأنت طالق ثلاثاً ، ثم قال لها : أنت طالق لم يقع طلاق من تلك الجملة لا الطلاق الذي أوقعه ولا الطلاق المشروط ؛ لأنه جعل شرط وقوع الثلاث وقوع طلاق يملك فيه الرجعة ، فإذا أوقعنا الطلاق المواجه به وقع الثلاث عقبيه ؛ لأن شرطها قد وجد ، وإذا وقع الثلاث فإنها تقع عقيب الطلاق فتمتنع الرجعة فيخرج ذلك الطلاق عن أن يكون طلاقاً يملك فيه الرجعة ، وإذا خرج من أن يكون كذلك لم يقع الثلاث ؛ لأن الشرط لم يوجد ويؤدي إيقاعه إلى إسقاطه وإسقاط غيره فلم يقع . فإن قال لها : إن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها لم يقع عليها طلاق ؛ لأننا إذا أوقعنا المواجه بها احتجنا إلى أن نوقع الثلاث قبلها ، وإذا وقع الثلاث قبلها لم تقع الطلقة المواجه بها وهي شرط وقوع الثلاث ، فإذا لم تقع لم يوجد الشرط ، وإذا لم يوجد الشرط لم تقع الثلاث ، فكان إيقاعه يؤدي إلى إسقاطه فلهذا لم يقع ، وعلى هذا لا يمكن إيقاع الطلاق على هذه المرأة ، فأما إذا قال لغير المدخول بها : إن طلقتك فأنت طالق قبله طلقة ، ثم قال لها : أنت طالق لم تقع طلقة ؛ لأنها إذا وقعت الطلقة المواجه بها وقعت الأخرى قبلها ، وإذا وقعت الأخرى لم تقع المواجه بها ؛ لأنها تبين بتلك وإذا لم تقع المواجه بها وهي شرط في وقوع الأخرى لم تقع تلك ، فكان إثبات الإيقاع يؤدي إلى إسقاطه ، وكذلك إن قال : إن طلقتك غدا فأنت طالق اليوم فيكون الحكم على ما ذكرناه »^(١) .

وقد أورد الطبري هذا الفرع من المنشور ضمن مجموعة من المسائل فيها دور وقال : إنها ليست في المختصر ولم يذكر المصادر التي أخذ منها هذه المسائل في حين نبه على هذا الفرع أنه من المنشور واكتفى في غيره بقوله : حكى المزني .

(١) شرح كتاب المزني - الطبري ج ٥ مخطوط رقم ٢٦٦ فقه شافعي بدار الكتب .

٨ - المسائل المعتبرة : ويظهر من اسمها أنها مجموعة من المسائل التي تحمل رأياً للمزني ، وهي المسائل التي سئل عنها وأجاب فيها على معنى قول الشافعي وقياسه ، والمسائل التي استحدثها وفرعها بنفسه ولم أحصل على نسخة منه وإن كنت وقعت على نماذج منها فمن ذلك : في القراض :

« قال المزني : هذه المسائل أجبت فيها على معنى قوله وقياسه وبالله التوفيق ، قال المزني : من ذلك إذا دفع إليه ألف درهم فقال : خذها فاشتر بها هروياً أو مروياً بالنصف كان فاسداً ؛ لأنه لم يبين ، فإن اشترى فجائز وله أجرة مثله ، وإن باع فباطل ؛ لأن البيع بغير أمره » (١) .

هذه مسألة من مسائل كثيرة ، وردت في مختصر المزني وفي شرحه للطبري ويبدو أن المزني جمع هذه المسائل في كتاب سماه بهذا الاسم « المسائل المعتبرة » .

٩ - الوثائق : ولم أحصل على شيء يتصل به من قريب أو من بعيد اللهم إلا أن المراجع قد ذكرت فقط أنه أحد مؤلفات المزني .

١٠ - العقارب : وهو كتاب فقهى ضم المسائل الصعبة والفروع الدقيقة من فقه الإمام الشافعي والمزني وهذا هو السر في تسميته بهذا الاسم . يقول الأسنوي في طبقاته أثناء حديثه عن كتب المزني : « سمي بذلك لصعوبته » (٢) وقال أبو عاصم : « صنف المزني كتاب العقارب وقال فيه : إن القصاص في النفس لا يسقط بعفو عن الجراحة » قال السبكي : قلت هو المشهور عن أبي الطيب بن سلمة ويحكى عن تخريج ابن سريج ، وقد رأيت في العقارب كما نقله العبادي وعبارة المزني : « أنه الأقيس » ثم قال السبكي قلت : « كتاب العقارب مختصر فيه أربعون مسألة ولدها المزني ورواها عنه الأنماطي ، وأظن ابن

(١) شرح كتاب المزني - الطبري ج٦ مخطوط رقم ٢٦٦ بدار الكتب .

(٢) طبقات الشافعية - الأسنوي مخطوط رقم ٢٠٦٣ بدار الكتب .

الحداد نسج فروعه على منوالها» (١) .

ومن نماذج كتاب العقارب ما نقله السبكي في طبقاته أثناء ترجمة المزني قال : « ومن غرائب كتاب العقارب : نقل المزني فيه إجماع العلماء على أن من حلف ليقضين فلاناً حقه غداً واجتهد فمجر أنه حانث ، واستشهد به للرد على الشافعي وأبي حنيفة ومالك فإنه نقل عنهم أن من قال لامرأته : إن لم أطأك الليلة فأنت طالق فوجدها حائضاً أو محرمة أو كان قد ظاهر منها ولم يكفر أنه لاحث عليه ؛ لأنه لا سبيل له إلى وطئها ، ثم قال : يدخل عليهم أن يقال : ليس التحليل والتحريم من الإيمان في شيء ، ألا ترى أن من حلف أن يعصى الله فلم يفعل أنه حانث وإن فعل بر ، وقد أجمعت العلماء أنه من حلف ليقضين فلاناً حقه غداً واجتهد فمجر أنه حانث عندهم ففي هذا دليل على أن علة هؤلاء من الإكراه ليس بعلة » انتهى (٢) .

ولم تقع في يدي نسخة من هذا الكتاب ويبدو أنه مختصر بسيط حيث يضم - كما قال السبكي - أربعين مسألة .

١١ - الترغيب في العلم : وهو كتاب كما يظهر من اسمه في بيان فضل العلم وأمله ، وقد عثرت على بعض سطوره في بعض الكتب ، فمن ذلك : قال المزني : سمعت الشافعي يقول : « من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن تكلم في الفقه نما قدره ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن نظر في اللغة رق طبعه ، ومن نظر في الحساب جزل رأيه ، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه » (٣) .

وقال المزني : « قيل للشافعي : كيف شهوتك للعلم ؟ قال : أسمع بالحرف

(١) طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ١ / ٢٤٤ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ١ / ٢٤٤ وما بعدها .

(٣) سير أعلام النبلاء : الذهبي مج الثاني جـ ٧ ورقة ١٥٠ .

مما لم أسمع به فتود أعضائي أن لها أسماً تتنعم به مثل ما تنعمت الأذان ،
فقل له : فكيف حرصك عليه ؟ قال : حرص الجموع المنوع في بلوغ لذته
للمال ، فقل له : فكيف طلبك له ؟ قال : طلب المرأة المضلة ولدها ليس لها
غيره^(١) .

١٢ - كتاب لم يعرف اسمه ولم أقع عليه : وهو كتاب ألفه المزي على
مذهبه هو لا على مذهب الشافعي ، وهذا يشير أيضاً إلى أن المزي صاحب
مذهب مستقل في الفقه . وعن هذا الكتاب قال النووي في تهذيبه :
« صنف المزي كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي ذكره أبو
علي البندنجي في كتابه الجامع في آخر باب الصلاة بالنجاسة »^(٢) .
وذكره أيضاً الأسنوي في طبقاته ، والسيوطي في حسن المحاضرة ، ويجوز أن
يكون « نهاية الاختصار » .

هذا تعريف بكتب المزي ومؤلفاته التي وقعت عليها والتي قرأت تعليقات
حولها ، وأرجو أن تكون الصورة قد وضحت عن مؤلفات هذا الإمام الكبير ،
وربما تكون للمزي مؤلفات أخرى في غير الفقه^(٣) ، فقد قال ابن عبد البر
أثناء حديثه عن كتب المزي : « ومنها نحو من مائة جزء من مسائل منشورة في
فنون من العلم ورد على المخالفين »^(٤) .

(١) تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين : مرعي بن يوسف ، مخطوط رقم ٢١٢٠ تاريخ بدار
الكتب .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات : النووي ٧٧٦/١ .

(٣) استندت إلى أن مؤلفات المزي السابقة كانت في الفقه إلى قول أبي بكر ابن هداية الله الحسيني
المصنف حيث قال في طبقاته عن المزي : « صنف في مذهب الشافعي المبسوط والمختصر والمنثور
... الخ » .

(٤) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ١١٠ .

تلاميذه

وهذا نوع آخر من إنتاج المزنى فى فقه الشافعى ، فلقد تتلمذ على يديه وعلى مؤلفاته الآلاف من أهل مصر والشام والعراق وخراسان والحجاز والمغرب ، وكانت حلقاته من أكبر حلقات التدريس فى مسجد مصر الجامع ، وكان انتشار كتبه أوسع من انتشار حلقاته فاجتمع له من التلاميذ ما لم يجتمع لغيره .

يقول السبكى : « روى عنه ابن خزيمة ، والطحاوى ، وزكريا الساجى ، وابن حوصا ، وابن أبى حاتم ، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى ، وأبو نعيم عبد الملك بن محمد ، وأبو محمد أحمد بن عبد الله المزنى الشيخ ببخارى.... ثم يقول : وأخذ عنه خلائق من علماء خراسان والعراق والشام »^(١) .

ونظراً لعظم مكانته فى الفقه الشافعى وشدة فهمه له ومعرفته بفتاوى الشافعى ، فقد كثر طلابه والدارسون عليه خصوصاً بعد أن تولى حلقة الفقه الشافعى ، بعد حمل البويطى فى الحديد إلى بغداد إبان محنة خلق القرآن ، وصار المزنى بهذا إمام الشافعيين ، يقول الياقنى : « وهو إمام الشافعيين وأعرفهم بطريق الشافعى وفتاواه وما ينقله عنه ... ولم يكن أحد من أصحاب الشافعى يحدث نفسه بالتقدم عليه فى شىء من الأشياء »^(٢) .

هذا بالإضافة إلى ما قاله ابن النديم وغيره من أن كتب المزنى كانت أهم المصادر فى المذهب وكان يعتمد عليها الشافعيون فى الشرح والتفسير والتبويب والتنظيم .

(١) طبقات الشافعية الكبرى : السبكى ٢٣٩/١ .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : الياقنى ، ط الهند سنة ١٣٣٧ هـ . ١٧٨/١٧٧/٢ .

كان تلاميذ المزني إذن كثيرين عندما تولى حلقة التدريس على مذهب الإمام الشافعي واستمر فيها أكثر من ثلاثين سنة ، يقول الرازي : «ثم إن البويطي بقي على ذلك (أي شيخاً لحلقة الشافعي بعد وفاته) إلى أن دعي إلى خلق القرآن فامتنع منه فنقلوه إلى العراق وحبسوه مع القيد إلى أن مات ، ولما وقعت له هذه الواقعة قام بالتدريس على مذهب الشافعي رضي الله عنه أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني»^(١) .

ومع هذه الوفرة في التلاميذ في المسجد الجامع وفي غيره فقد جاء على المزني وقت صعب انقضت فيه حلقة وتفريق فيه تلاميذه وجحده طلابه إلى أن قيض الله له من أعاد الحق إلى نصابه ، حدث هذا عندما اشتهر المزني وذاع صيته وعظمت حلقة فكثير حساده ومنافسوه ، وأخذوا يرمونه بالقول بخلق القرآن حتى تفرق تلاميذه وهجروه .

يقول ابن عبد البر : «وكان المزني تقياً ورعاً ديناً صبوراً على الإقلال والتقصيف وكان من يعاديه وينافسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق وهذا لا يصح عنه ، فهجره قوم كثير من أهل مصر حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمود في المجلس ، وفيه يقول جعفر بن جدار الكاتب :

المزني الذي إليه نعشو إذا دهرنا ادلهما

قال أبو عمر : حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد قال : نا أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد الشافعي بالزهراء قال : كان فيما حدثنا شيوخنا من أهل مصر بمصر رجل صالح يقولون : إنه من الأبدال^(٢) فرأى في

(١) كتاب فيه مناقب الإمام الشافعي لفخر الدين الرازي ، طبع حجر بمكتبة الأزهر ١٤٠١ هـ .

(٢) الأبدال : ج بديل وهو الرجل الصالح الذي إذا مات أبدل الله به رجلاً صالحاً آخر يحل محله (مختار الصحاح ص ٤٤) .

النوم رؤيا فأصبح فوقف فى جامع مصر وصاح : يا أهل مصر اجتمعوا إلى
فاجتمع إليه الناس فقالوا : ما نزل بك يا فلان ؟ قال : أنتم على خطأ كلكم
فاستغفروا الله وتوبوا إليه ، قالوا : مم ذا ؟ قال : نعم رأيت فيما يرى النائم كأنى
فى مسجدكم هذا وكأن القناديل كلها قد أطفئت إلا قنديلاً واحداً عند بعض
هذه الأعمدة التى كان يجلس إليها المزنى صاحب الشافعى ، تعالوا حتى أريك
إياه ، فوقفهم على العمود الذى كان يجلس إليه المزنى ، فتوافى الناس إليه
وأحبوه وعظمت حلقة حتى أخذت أكثر الجامع ، وزال ما فى قلوب الناس من
التهمة له ،^(١) .

هذا عرض عام لحلقة المزنى ومكانته وكثرة طلابه ، والآن مع تعريف سريع
ببعض تلاميذه أولئك الذين انتشروا ونشروا فقه الشافعى والمزنى فى الآفاق .
١ - أحمد بن عبد الله بن سيف أبو بكر السجستاني ، حكى أنه سمع
المزنى يقول وقد سئل عمن تزوج امرأة على بيت شعر : يجوز على معنى قول
الشافعى إذا كان مثل قول القائل :

يريد المرء أن يعطى مناه وبأبى الله إلا ما أراد

يقول المرء فائدتى ومالى وتقوى الله أكرم ما استفادا

وروى عن المزنى قال : قال الشافعى فيمن تكشف فى الحمام أنه لا تقبل
شهادته لأن الستر فرض^(٢) .

٢ - إسحاق بن موسى بن عمران الإسفرايينى الفقيه الزاهد أبو يعقوب
صاحب المزنى والربيع ، تفقه على المزنى وسمع المبسوط من الربيع ، وسمع من
قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه ، وروى عنه مؤمل بن الحسن وأبو عوانه ،
وكان فقيهاً محدثاً زاهداً ورعاً ، وكان أحد أئمة الشافعيين والرحالة فى طلب

(١) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ١١٠ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى : السبكي ٢٨٦/١ .

الحديث ، توفي بإسفرايين سنة أربع وثمانين ومائتين^(١) .

٣ - المروزي : عبدان بن محمد بن عيسى الإمام الحافظ أبو محمد المروزي الزاهد ، كان إمام أصحاب الحديث في عصره بمرور وهو الذي أظهر بها مذهب الشافعي ، وعليه تفقه أبو إسحاق المروزي ، رحل إلى مصر ، وتفقه على أصحاب الشافعي ، وبرع في المذهب وكان يضرب المثل باسمه في الحفظ والزهد ، وكان مقيماً بمرور وإليه مرجع الفتوى بها ، وهو أول من حمل «مختصر المزني» إلى مرو ، وقرأ علم الشافعي على المزني والربيع ، وتوفي ليلة عرفة في ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين ومائتين^(٢) .

٤ - الأنماطي : عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأنماطي الأحول صاحب المزني والربيع ، كان أحد فقهاء الشافعية ، حدث عن المزني والربيع ، وهو الذي اشتهرت به كتب الشافعي ببغداد ، وعليه تفقه شيخ المذهب أبو العباس بن سريج قال أبو عاصم : «الأنماطي لأهل بغداد كأبي بكر بن إسحاق لأهل نيسابور ، فإنه أول من حمل إليها علم المزني ، مات الأنماطي في شوال سنة ثمان وثمانين ومائتين»^(٣) .

وهؤلاء بعض من تفقهوا على المزني والتقوا به وجلسوا إليه وسمعوا منه وأخذوا عنه .

والآن مع بعض من تتلمذ على كتب المزني ومؤلفاته ، وقد تتلمذ عليها خلق كثير منهم :

١ - محمد بن جعفر بن أحمد بن عيسى من علماء خوارزم ، كان فقيهاً وقوراً ، تكلم يوماً في مسألة مع سعيد بن أبي القاضى ، فقال له : يا أبا عبد الله لم يأن لك بعد ، قال : فدخلت المنزل فأقمت فيه ستة أشهر حتى استظهرت

(١) المرجع السابق : ٢٧/٢

(٢) طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٥٠/٢ - ٥١ .

(٣) المرجع السابق ٥٢/٢ .

كتاب المزني ثم تكلمت ، فقال لي سعيد : أيها الآن ، توفي في ربيع الآخر سنة ٣١٨هـ^(١) .

٢ - محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله أبي القاضي ، صاحب كتاب الحاوي وكتاب العمدة القديمين في المذهب ، وكتابه الحاوي في الفروع بناء على الجامع الكبير لأبي إبراهيم المزني توفي في نيف وأربعين وثلاثمائة^(٢) .

٣ - عبد الله بن محمد بن عدي بن عبد الله بن مبارك الحافظ الكبير أبو أحمد الجرجاني ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وألف على مختصر المزني كتاباً سماه «الانتصار» قال السبكي : وددت لو وقفت عليه ، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة^(٣) .

٤ - محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهروي ، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين ، وكان إماماً في اللغة بصيراً بالفقه عارفاً بالمذهب عالي الإسناد ، شديد الانتصار لألفاظ الشافعي متحريراً في دينه ، ومن مصنفاته : التهذيب ، تفسير ألفاظ المزني ، وغيرهما كثير ، توفي في ربيع الآخر سنة أربعين وثلاثمائة^(٤) .

هذا بالإضافة إلى مشاهير الأئمة من مثل : الحافظ زكريا الساجي ، والإمام الكبير أبو بكر النيسابوري ، والقاضي محمد بن عثمان بن إبراهيم بن زرعة الثقفى ، والمحدث الكبير أبو جعفر الطحاوي ، وغيرهم .

هؤلاء بعض تلاميذ المزني الذين تتلمذوا عليه ، وتلقوا علومهم على يديه ، واستقوا معارفهم من مؤلفاته وكتبه ، وإليهم وإلى أستاذهم يرجع الفضل في

(١) طبقات الشافعية الكبرى : السبكي ، ١٤٠/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٥٩/٢ .

(٣) المرجع السابق ٢٢٣/٢ .

(٤) المرجع السابق ٨٦/٢ .

انتشار فقه الإمام الشافعى وشهرة مذهبه فى الآفاق كما سنبين فى الباب الثالث
إن شاء الله تعالى .

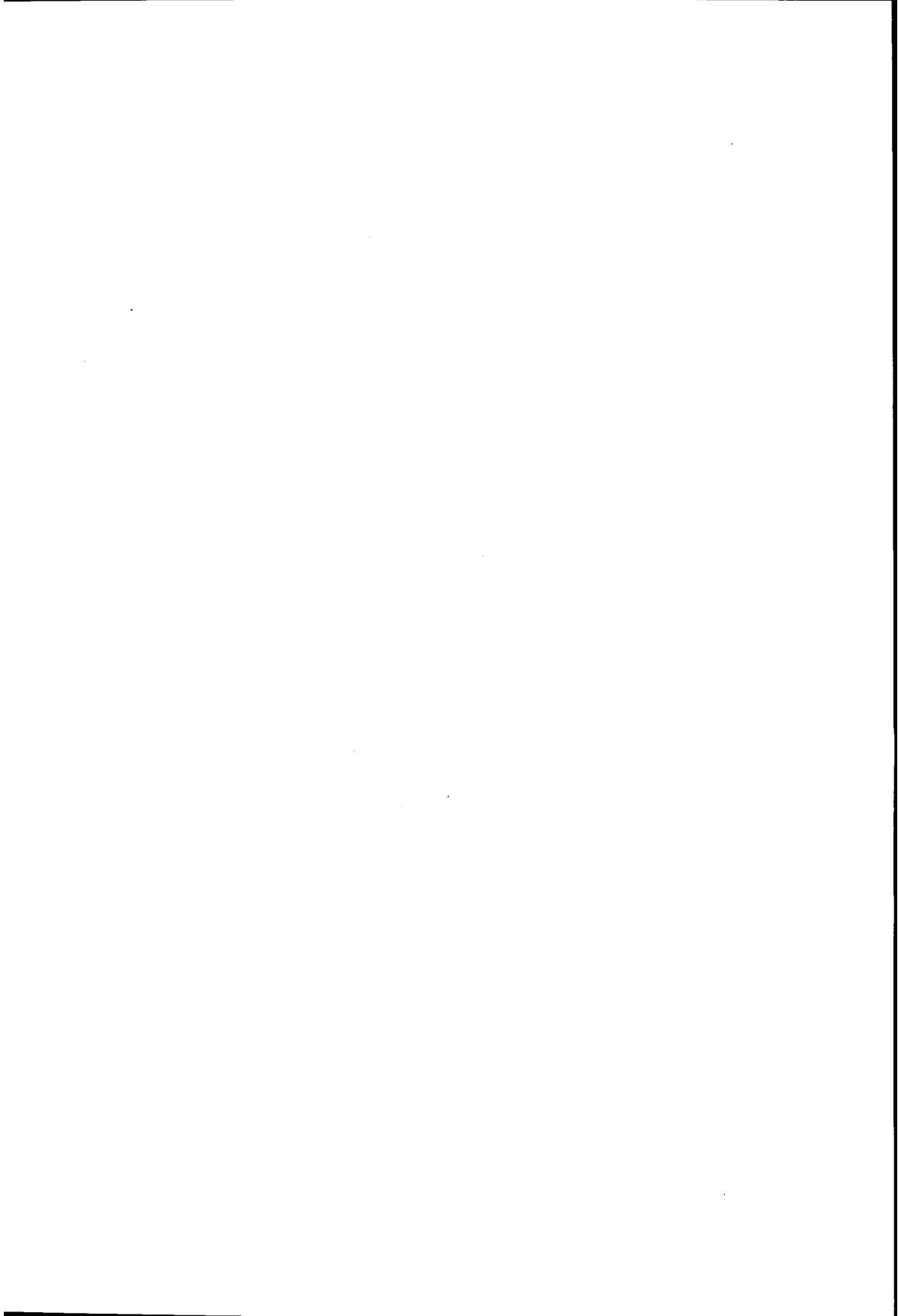
بهذا أنتهى من التعريف بالإمام المزنى : تاريخه ونشأته وعصره وثقافته
وشيوخه وتلاميذه وكتبه ، وأرجو أن أكون قد وفقت فى توضيح ما يتعلق
بالمزنى من هذه الجوانب كلها .

* * *

الباب الثانى فقه المـزنـى

الفصل الاول :

فقه الشافعى - أصوله - القديم والجديد



الفصل الأول

فقه الشافعى

يجدر بنا قبل الحديث عن فقه المزنى أن نلم سريعاً بصورة مجملة عن فقه الشافعى وخصائصه وأصوله .

يذكر المؤرخون والفقهاء أن فقه الشافعى وسط بين فقه أهل الحديث وفقه أهل رأى ، وأنه جمع بينهما وأخذ من كل منهما وطرح ، فلنشر إشارة سريعة إلى هذين الفقهاء .

١- فقه أهل الحديث وفقه أهل رأى :

وجد من لدن وفاة النبى ﷺ إلى عصر الشافعى جماعة من الفقهاء اشتهروا بالحديث وروايته ، وكانوا يتوقفون فى إصدار الأحكام التى لا يوجد فيها كتاب ولا سنة خوفاً من التهجم على التحليل والتحريم بآرائهم ، وكانت هذه الجماعة تزداد استمساكاً بالرواية كلما بعدت بها الأيام عن عصر الرسول ﷺ ، وكان بجوار هؤلاء جماعة أخرى من الصحابة والتابعين يميلون إلى رأى - بجانب اعتزازهم بسنة الرسول ﷺ - أمام الحوادث والأحداث التى تجدد ولا مفر من الحكم فيها خصوصاً عندما كثرت الفتوحات الإسلامية وزاد الاحتكاك بالأمم الأخرى وأفكارها ، وكان الفريقان متقاربين فى عصر الصحابة ثم تباعدوا قليلاً فى عصر التابعين ، فلما جاء عصر تابعى التابعين ازداد التباعد واتسعت الفرجة وكان الخلاف أشد فى عصر المجتهدين أصحاب المذاهب . ولترسم صورة لأبعاد هذا الخلاف .

كان أهل الحديث : لا يأخذون بالرأى إلا اضطراراً كما يضطر المسلم إلى أكل لحم الخنزير ، ولا يفرعون المسائل ، فلا يستخرجون أحكاماً لمسائل لم

تقع ، بل لا يفتون إلا فيما يقع من الوقائع ، ولا يعدون المسائل إلى النظر في أمور مفروضة ، أما أهل الرأي فيكثرون من الإفتاء بالرأى مادام لم يصح لديهم حديث في الموضوع الذى يجتهدون فيه ، ولا يكتفون فى دراستهم باستخراج أحكام المسائل الواقعة ، بل يفرضون مسائل غير واقعة ويضعون لها أحكاماً بآرائهم^(١) .

وقد كثر فقه الحديث بالحجاز ، وكثر فقه الرأى بالعراق ؛ ولعل السبب واضح فى كثرة كل فى مكانه ، فالحجاز موطن الصحابة الأول ، والعراق موطن الفلسفة والعلوم ، ومنطلق الاحتكاك بالفرس ومدارسها .

وفى فترة إنشاء المذاهب تعرضت سنة الرسول ﷺ لموجة من الكذب على صاحبها ، وشاعت أحاديث انتحلتها الفرق انتحالاً لتبرر آراءها ودافع عن وجهة نظرها ، وقد أدت هذه الموجة إلى نتيجتين :

الأولى : اتجاه المحدثين إلى تمحيص الرواية الصادقة واستخراجها من بين الدخيل لتمييز الخبيث من الطيب ، وقد وضعوا فى سبيل هذا التمحيص كثيراً من الأسس والشروط ، واتجه الأئمة والأعلام منهم إلى تدوين الصحيح من الأحاديث ، فدون مالك موطأه ، وجمع سفيان بن عيينه كتاب الجوامع فى السنن والآداب ، وألف سفيان الثورى الجامع الكبير فى الفقه والأحاديث ، وهكذا .

النتيجة الثانية : أن أهل الرأى أكثروا من الإفتاء بالرأى خشية أن يقعوا فى الكذب على رسول الله ﷺ وكانوا كما يقول الدهلوى : « لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ، ويقولون على الفقه : بناء الدين فلا بد من إشاعته ، ويهابون رواية أحاديث رسول الله ﷺ والرفع إليه^(٢) » .

(١) الشافعى : محمد أبو زهرة ص ٧٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

ومع هذا التباعد فقد كان أهل الحديث وأهل الرأي متفقين فى أن الأخذ
يجب أنى يكون بالكتاب والسنة الصحيحة ، ومفترقين فى أن أهل الحديث
يتهيئون الرأى ولا يتهيئون الرواية ، ولا يأخذون بالرأى إلا مضطرين إذا لم يعرفوا
حديثاً ، وأما أهل الرأى فلا يتهيئون الإفتاء ويتهيئون التحديث ، ولكنهم كانوا
يرجعون عن آرائهم إلى الحديث إن صح عندهم وتضافرت به الأخبار .

وقد ترتب على ذلك أن أهل الرأى يرفضون الأخذ بالأحاديث الضعيفة ، أما
أهل الحديث فقد قبل بعضهم الأخذ بها إذا لم يقد دليل على وضعها ، وكان
الإمام مالك وهو إمام أهل المدينة فى ذلك الوقت يأخذ بالمنقطع والمرسل
والموقوف وعمل أهل المدينة^(١) .

وعن أهل كل فريق وأتباعه وخصائمه يتحدث الشهرستاني فيقول : « ثم
المجتهدون من أئمة الأمة محصورون فى صنفين لا يعدوان إلى ثالث : أصحاب
الحديث وأصحاب الرأى ، أصحاب الحديث وهم أهل الحجاز وهم أصحاب
مالك بن أنس وأصحاب محمد بن إدريس الشافعى وأصحاب سفيان الثورى
وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن على بن محمد الأصفهاني ،
وإنما سموا أصحاب الحديث ؛ لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار
وبناء الأحكام على النصوص ولا يرجعون إلى القياس الجلى والخفى ما وجدوا
خبيراً أو أثراً وأصحاب الرأى ؛ لأن عنايتهم بتحصيل وجه من القياس
والمعنى المستنبط من الأحكام وبناء الحوادث عليها ، وربما يقدمون القياس
الجلى على أحد الأخبار ، وقد قال أبو حنيفة رحمه الله : علمنا هذا رأى ،
وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن قدر على غير ذلك فله ما رأى ولنا ما رأينا ...
وكل مجتهد مصيب^(٢) » ١ . هـ ملخصاً .

(١) الشافعى : أبو زهرة ص ٧٩ .

(٢) الملل والنحل - الشهرستاني ٢ / ٤٥ مطبوع على هامش كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل
لابن حزم ط ١ المطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ الجمالى - الخانجى .

لعلنا بهذا نكون قد عرفنا شيئاً عن فقه أهل الحديث وعن فقه أهل الرأي وما بينهما من تباعد وتقارب .
وفى عصر الشافعى رضى الله عنه قل التباعد وزاد التقارب وذلك لأسباب أهمها :

- ١ - التقاء الفريقين واجتماعهما للمدارسة والمناظرة والجدل .
- ٢ - اطلاع كل فريق على علم الآخر بوجود التدوين وشيوعه .
- ٣ - كثرة الحوادث وعدم تناهيها اضطر كل فريق للاستعانة بما عند الآخر من رأى أو أثر .

ومن أمثلة هذا التقارب اتجاه أبى يوسف من أهل الرأى لدراسة الآثار وحفظها ، وارتحال محمد بن الحسن من أهل الرأى إلى الحجاز وملازمة مالك وسفيان الثورى طلباً للحديث ، واتجاه الشافعى - من أهل الحديث فى شبابه - إلى بغداد للاطلاع على رأى أهل الرأى وحمل علمهم .

٢ - فقه الشافعى بين الفقهاء السابقين :

كانت تلك حال الفقه قبل الشافعى وفى شبابه ، وقد أخذ الشافعى من كل منهما ، وجلس إلى أساتذة وفقهاء المذهبين ، ففى المدينة ومكة أخذ عن أصحاب الحديث وأهله ، وتلقى علومه على يدى شيوخها من أمثال مسلم بن خالد الزنجى وسفيان الثورى ومالك بن أنس رضوان الله عليهم أجمعين ، وفى العراق أخذ فقه أهل الرأى ودرسه على يدى محمد بن الحسن وحمل عنه ومنه كتباً تبلغ حمل بعير كما أفاد هناك من الجدل والمناظرة .

إذن فقد أخذ الشافعى عن فحول أهل الفقهاء وفى هذا يقول ابن حجر :
انتهت رئاسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس فرحل إليه الشافعى ولازمه وأخذ عنه ، وانتهت رئاسة الفقه بالعراق لأبى حنيفة فأخذ الشافعى عن صاحبه

محمد بن الحسن حملاً ليس فيه شيء إلا وقد سمعه عليه فاجتمع له علم أهل الرأي ، وعلم أهل الحديث ، فتصرف في ذلك حتى أصل الأصول ، وقعد القواعد ، وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره وعلا ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ما صار^(١) .

وكان الشافعي إلى سنة ١٩٥ هـ يعد نفسه تلميذاً لمالك ومتبعاً لمذهبه وأحد رجال مدرسته حتى قدم بغداد في هذا العام فبلغ مبلغ مؤسس مذهب أخذ يدعو إليه ويجادل وينظر أهل العراق بعد أن درس طريقتهم في القدمة الأولى سنة ١٨٤ هـ ، وكان هذا المذهب الذي دعا إليه وسطاً بين الفقهاء السابقين ومؤلفاً بينهما ، وفي هذا يقول الأستاذ محمد أبو زهرة : « فلما جاء الشافعي كان هو الذي التقى فيه فقه أهل الرأي وأهل الحديث معاً ، فلم يأخذ بمسلك أهل الحديث في قبولهم لكل الأخبار ما لم يقدّم دليل على كذبها ، ولم يسلك مسلك أهل الرأي في توسيع نطاق الرأي ، بل ضبط قواعده ، وضيق مسالكه وعبدها وسهلها وجعلها سائغة ، ولقد قال فيه الدهلوي في حجة الله البالغة : «نشأ الشافعي في أوائل ظهور المذهبين وترتيب أصولهما وفروعهما ، فنظر في صنيع الأوائل ، فوجد فيه أموراً كبحت عنانه عن الجريان في طريقتهم»^(٢) .

لقد كان الشافعي جديداً في مذهبه جامعاً لكل المحاسن .

فهو يعتز بالسنة ويدافع عنها ويجادل منكريها والمقصرين في الاستدلال بها ويقيم الحجة عليهم ويأخذ في فقهه بخبر الواحد وبالمرسل ولكن في حدود وبشروط ، ولهذا يلقب بناصر الحديث «قال حرملة : سمعت الشافعي يقول : سميت بغداد ناصر الحديث» ويقول الحسين الكرايسي :

«ما كنا ندري ما الكتاب والسنة نحن والأولون حتى سمعنا من الشافعي»^(٣)

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر ج ٩ ترجمة الإمام الشافعي .

(٢) الشافعي : أبو زهرة ص ٨٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ج ٩ .

ويأخذ في فقهه بالرأى ولكنه الرأى المحمول على النص «القياس» لا الرأى المطلق والاستدلال المرسل فإن ذلك بدع في الشرع ، ويضع لهذا الرأى ضوابطه وموازنه وحدوده وأصوله ويدعوله ويدافع عنه حتى يقول الرازي في ذلك : « والعجيب أن أبا حنيفة كان تعويله على القياس وخصومه كانوا يذمونهم بسبب كثرة القياسات ، ولم ينقل عنه ، ولا عن أحد من أصحابه أنه صنف في إثبات القياس ورقة ، ولا أنه ذكر في تقريره شبهه ، فضلاً عن حجة ، ولا أنه أجاب عن دلائل خصومه في إنكار القياس ، بل أول من قال في هذه المسألة وأورد فيها الدلائل هو الإمام الشافعي » (١) .

وكان ينظر إلى كل من سبقه من العلماء والأئمة نظرة إكبار وتقدير فأثنى على كل من التقى بهم أو بعلمهم ، وندم على فوات من فاته لقاءه ، وكان هدفه الحق والانتصار له بكل الوسائل فلم يمنعه تقديره لأسانئته من انتقادهم واللوم عليهم في بعض المسائل التي أداه اجتهاده فيها إلى غير ما توصل إليه غيره ، وكان لهذا التقدير ولذلك الانتقاد أثره في فقهه ، فمن تقديره للعلماء السابقين :

١ - أنه أخذ بآراء الصحابة وجعل رأيهم في الطبقة الثالثة بعد الكتاب والسنة والإجماع ، وقدمه على القياس وقال : رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا » (٢) وكان يميل إلى الأخذ برأيهم حتى ولو لم يسمع إلا لواحد منهم ، وذلك إذا لم يكن كتاب ولا سنة ولا إجماع .

٢ - وندم على فوت بعض العلماء السابقين فقال : « ما اشتد على فوت أحد من العلماء مثل فوت ابن أبي ذئب والليث بن سعد » (٣) .

(١) الشافعي : أبو زهرة ص ٨٥ .

(٢) إعلام الموقعين : ابن قيم الجوزية ٤ / ١٢٢ .

(٣) أَدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ : ابن أبي حاتم ط السعادة بمصر ص ٢٩ ، وابن أبي ذئب هو : محمد بن عبد الرحمن أبو الحارث القرشي ت ١٥٩ هـ ، والليث بن سعد هو فقيه مصر المعروف ت ١٧٥ هـ .

وقال فى أبى حنيفة « من أراد الفقه فهو عيال على أبى حنيفة » .
وقال فى مالك « من أراد الحديث فهو عيال على مالك » ، و« إذا جاء
الحديث فمالك النجم » .

وقال : « من أراد السير فهو عيال على محمد بن إسحاق ، ومن أراد التفسير
فهو عيال على مقاتل بن سليمان » .

وقال فى محمد بن الحسن الشيبانى وقد أخذ عنه علماً كثيراً ونزل عليه فى
العراق فأكرمه وأحسن إليه : « ما رأيت جبراً سمياً مثله ، ولا رأيت أخف روحاً
منه ، ولا أفصح منه ، كنت إذا سمعته يقرأ القرآن كأنما ينزل القرآن بلغته » ،
وقال : « ما رأيت أعقل منه ، كان يملأ العين والقلب »^(١) إلى غير ذلك من
أساليب التقدير للسابقين ، التى لانتيميز فيها بين أهل حديث أو أهل رأى ،
وإن كان قد مال إلى مالك فى أول لقائه بمحمد بن الحسن ، وكان ميله هذا
إحفاقاً للحق وانتصاراً له لاحقاً لمالك أكثر من غيره .

« قال الشافعى : قال لى محمد بن الحسن : أيهما أعلم صاحبنا أم
صاحبكم يعنى أبا حنيفة ومالكاً رضى الله عنهما قال : قلت : على الإنصاف
قال : نعم ، قال : قلت : ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم ؟
قال : اللهم صاحبكم . قال : قلت : ناشدتك الله . من أعلم بالسنة صاحبنا أم
صاحبكم ؟ قال اللهم صاحبكم . قال : قلت : ناشدتك الله . من أعلم بأقوال
أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم .
قال الشافعى : فلم يبق إلا القياس والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فعلى
أى شىء تقيس ؟ »^(٢) .

فميل الشافعى هنا ميل لجانب العلم بالقرآن والسنة وأقوال الصحابة لا ميل

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج ١٠ من صفحات متفرقة .

(٢) وفیات الأعيان : ابن خلكان ٣ / ٢٨٤ .

لشخص مالك على شخص أبى حنيفة ، وإلا فكلاهما وغيرهما من العلماء فى نظره خير .

٣ - وإحقاقاً للحق أيضاً وانتصاراً له انتقدتهم فى بعض المسائل الفقهية ، فقد رد على منكرى الاحتجاج بالسنة رداً قوياً وأثبت بما لا يقبل الشك حجتيهما ، كما دافع عن أخبار الآحاد وأثبت حجتيهما فى مواضع كثيرة من كتبه حتى لقب فى شبابه بناصر الحديث ، وفى تاريخ الفقه الإسلامى بملتزم السنة .
تلك صورة سريعة عامة لفقه الشافعى بين فقه أهل رأى وفقه أهل الحديث، وصورة أيضاً لموقف الشافعى ومسكله ممن سبقه من العلماء ومن فقههم .

بقى علينا أن نبين الأصول التى بنى عليها الشافعى مذهبه ؛ لأنها هى نفسها الأصول التى بنى عليها المزنى فقهه مع ما أضافه إليها .

* * *

أصول الفقه للشافعى

اختص الشافعى من بين الفقهاء واشتهر بأنه واضع علم أصول الفقه ، فهو الذى حد أصول الاستنباط وضبطها بقواعد كلية عامة . على حين كان المجتهدون قبله يجتهدون بلا حدود مرسومة للاستنباط ، وكانوا يعتمدون فى اجتهادهم على فهمهم لمعانى الشريعة ومقاصدها

فلما جاء الشافعى واختلط بالعلماء وناظر الفقهاء وناظره ، وكانت مناهجهم فى الاستنباط تبدو على ألسنتهم فى الجدل والمناظرات ؛ لذلك وضع الحدود والرسوم ، وضبط القواعد والموازن .

يقول الرازى فى هذا المقام : « اعلم أن نسبة الشافعى إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق ، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض ؛ وذلك لأن الناس كانوا قبل أرسطو يستدلون ويعترضون بمجرد طباعهم السليمة ، ولكن ما كان عندهم قانون فى كيفية ترتيب الحدود والبراهين .. وكذلك الشعراء كانوا قبل الخليل بن أحمد ينظمون أشعاراً ، وكان اعتمادهم على مجرد الطبع .. فكذلك ههنا الناس كانوا قبل الإمام الشافعى رضى الله عنه يتكلمون فى مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون ، ولكن ما كان لهم قانون كلى مرجوع إليه فى معرفة دلائل الشريعة وفى كيفية معارضتها وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعى رحمه الله تعالى علم أصول الفقه ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه فى معرفة مراتب أدلة الشرع . فثبت أن نسبة الشافعى إلى علم الشريعة كنسبة أرسطو إلى علم العقل ، فلما اتفق الخلق على أن استخراج علم المنطق درجة عالية لم يتفق لأحد مشاركة أرسطو فيها ، فكذا ههنا وجب أن يعترفوا للشافعى رضى الله عنه بسبب وضع هذا العلم الشريف بالرفعة والجلالة والتميز على سائر المجتهدين بسبب هذه الدرجة الشريفة ، ثم يقول :

« والناس وإن أطنبوا بعد ذلك فى علم أصول الفقه إلا أنهم عيال على الشافعى فيه ؛ لأنه هو الذى فتح هذا الباب ، والسبق لمن سبق »^(١) .

وقد نال الشافعى هذه الدرجة بسبب تأليفه رسالته المشهورة فى الأصول والتى كتبها بناء على طلب من عبد الرحمن بن مهدي ، والتى يسميها الشافعى « الكتاب » ، كتابى ، كتابنا ، وهذه الرسالة لاتضم كل أصول الفقه الشافعى فهناك فى كتاب الأم أبواب أصولية غيرها ومسائل تتضمن بعض الأصول التى لم ترد فى كتاب الرسالة ، ولكن الرسالة هى المرجع الأول فى علم الأصول ، وقد أخذت عنها وسارت على نهجها المؤلفات الكبرى فى علم الأصول فيما بعد .

يقول الأستاذ أحمد شاکر : وكتاب الرسالة أول كتاب ألف فى أصول الفقه ، بل هو أول كتاب ألف فى أصول الحديث أيضاً ، قال بدر الدين الزركشى فى كتاب البحر المحیط فى الأصول (مخطوط) : « والشافعى أول من صنف فى أصول الفقه ، صنف فيه كتاب الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس ، وأقول : إن أبواب الكتاب ومسائله التى عرض الشافعى فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه ، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة ، ورد الخبر المرسل والمنقطع إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمى آخر الكتاب هذه المسائل عندى أدق وأعلى ما كتب العلماء فى أصول الحديث ، بل إن المتفقه فى علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه وعالة عليه ، وأنه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سبق ، لله أبوه »^(٢) .

والآن - وبعد بيان منزلة الشافعى فى علم الأصول - نعرض للأصول التى

(١) مناقب الإمام الشافعى - الرازى ص ٥٧ وما بعدها .

(٢) مقدمة الرسالة للشافعى ، تحقيق أحمد شاکر ص ١٣ .

وضعها الشافعى وسار عليها وكانت قانوناً لمن جاء بعده ، والتي سنعرف فيما بعد أن المزنى اعتمد عليها وأضاف إليها .

أولاً : يقسم الشافعى علم الشريعة قسمين :

أحدهما : علم العامة وهو : مالا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله مثل : الصلوات الخمس والصيام ، وتحريم الزنى والقتل ... إلخ ، وهذا العلم موجود نصاً فى كتاب الله وموجود عاماً عند أهل الإسلام يتناقلونه عن بعضهم ، ولا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع .

ثانيهما : علم الخاصة وهو : ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا فى أكثره نص سنة ، وإن كانت فى شىء منه سنة فإنما هى من أخبار الخاصة لا أخبار العامة ، وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياساً^(١) .

والعلم الأول واجب على العامة والثانى واجب على الخاصة ، وعلم الخاصة هو موضوع بحث الفقهاء وهو الذى يجتهدون فيه ويتنازعون ويضعون الضوابط والقواعد .

ثانياً : وأدلة الأحكام عند الشافعى ومصادرها خمسة مرتبة على خمس مراتب :

المرتبة الأولى : الكتاب والسنة إذا ثبتت .

المرتبة الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والمراد بالإجماع إجماع الفقهاء الذين أوتوا علم الخاصة ، ولم يقتصروا على علم العامة .

المرتبة الثالثة : قول بعض أصحاب النبى ﷺ رأياً من غير أن يعرف له مخالف .

(١) الرسالة تحقيق أحمد شاكر ط ١ ص ٣٥٩ سنة ١٩٤٠ .

المرتبة الرابعة : اختلاف الصحابة فيأخذ من قول بعضهم ما يراه أقرب إلى الكتاب والسنة أو يرجحه قياس ، ولا يتجاوز أقوالهم إلى غيرها .

المرتبة الخامسة : القياس على أمر عرف حكمه بواحد من المراتب السابقة .

وقد نص الشافعي على ذلك فقال : « العلم طبقات شتى : الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت ، ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ قولاً ولا نعلم له مخالفاً منهم ، والرابعة اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك ، والخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وإنما يؤخذ العلم من أعلى »^(١) .

ثالثاً : وللشافعي رضي الله عنه في هذه الأدلة وترتيبها هذا الترتيب شروط وأسباب :

فالكتاب الحكيم لا يعلو عليه شيء ؛ لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، ولا تكون السنة في مرتبته إلا إذا ثبتت ، وعند ثبوتها توضع معه في المرتبة الأولى ؛ لأنها تابعة له تبين مبهمه أو تفصل مجمله ، وقد وضع الشافعي شروطاً لثبوت السنة ولقبول خبر الواحد^(٢) إذا توفرت كانت السنة في مرتبة القرآن من حيث كونها مصدراً للتشريع وإلا فلا .

(١) الأم ٧ / ٢٤٦ .

(٢) من هذه الشروط : ١ - أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه . ٢ - عاقلاً لما يحدث به عالماً بما يحيل معاني الحديث . ٣ - وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدرك لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظاً إن حدث به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه . ٤ - وإذا اشرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم . ٥ - وأن يكون برها من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي مالم يسمع منه ، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافاً عن النبي ﷺ . ٦ - وأن يكون هكلاً من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه ؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت . (الرسالة ص ٣٧٠-٣٧١) .

ومع ثبوت السنة فهي ليست في مجموعها متواترة تواتر القرآن .

أما الإجماع فموضعه حيث لا كتاب ولا سنة صحيحة ، « وهو القول بما تقول به جماعة المسلمين من التحليل والتحريم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة ، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس إن شاء الله » (١) .

وبالنسبة للمرتبتين الثالثة والرابعة قول الصحابي رأياً من غير أن يعرف له مخالف ، فهو يأخذ بقول الصحابي إذا لم يكن كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صحابي آخر مخالف له ، فإذا ثبت الحديث أخذ به وترك قول الصحابي ، وإذا اختلف الصحابة اختار من أقوالهم ، يقول : « رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا » ويقول : « هم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به عليهم وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا » (٢) .

قال ابن القيم : « قال البيهقي في كتاب اختلافه مع مالك : ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سماعهما مقطوع إلا باتباعهما ، فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل الصحابة أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة » (٣) .

« فإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر فإن تكافأوا نظرنا أحسن أقاويلهم مخرجاً عندنا ، وإن وجدنا للمفتين في زماننا أو قبله إجماعاً في شيء تبعناه ،

(١) الرسالة ص ٤٧٥ .

(٢) إعلام الموقعين - ابن القيم ٤ / ١٢٢ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الأمور فليس إلا اجتهد الرأي^(١) .

ومن أقوال الشافعي في الصحابة يتضح تقديره لهم واهتدأه باجتهدهم واتباعه في اجتهاده لأقوالهم فهم الذين شاهدوا وعانوا ، وهم بأمر هذا الشرع أعلم من غيرهم والاتباع لهم أولى من الابتداع ، أما بالنسبة للقياس وهو خامس المراتب فيكون أولاً فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع ولا قول صحابي ليس له مخالف ، والقياس هو الاجتهاد وهما اسمان لمعنى واحد . يقول الشافعي : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه إذا كان فيه بعينه حكم اتباعه ، وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد . والاجتهاد القياس^(٢) .

ويكون القياس من وجهين : أحدهما لا خلاف فيه بين المجتهدين ، وهو الشيء الذي في معنى الأصل . والثاني فيه خلاف وهو الذي له في الأصول أشباه .

يقول الشافعي : « والقياس من وجهين : أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل ، فلا يختلف القياس فيه ، وأن يكون الشيء له في الأصول أشباه ، فذلك يلحق بأولاهها به وأكثرها شبهاً فيه ، وقد يختلف القايسون في هذا »^(٣) .

والشافعي يعتبر القياس حملاً على النص واتباعاً له ؛ ولذا يمنع الاجتهاد بالرأي إذا لم يكن نص من كتاب أو سنة يقيس المجتهد عليه ، يقول الشافعي : « إنما كان لأهل العلم أن يقولوا دون غيرهم في الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر - بالقياس على الخبر » وهذا ما عناه الشافعي في ذمه للرأي أي الرأي عن هوى غير معتمد على قياس أو نص .

ويشترط فيمن يجتهد أو يقيس أن يجمع الآلة التي له القياس بها وهي العلم

(١) إعلام الموقعين ٤ / ١٢٢ .

(٢) الرسالة ص ٤٧٧ .

(٣) الرسالة ص ٤٧٩ .

بأحكام كتاب الله عز وجل وفرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة ، ولا يجوز لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن ، وأقارب السلف ، وإجماع الناس واختلافهم ، ولسان العرب ، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ولا يعجل بالقول به دون الثبوت ، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ؛ لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به ثبوتا فيما اعتقد من الصواب ، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده ، والإنصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك ولا يكون بما قال أغنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله تعالى ، (١) .

رابعاً : وما سبق نستنتج أن الشافعي رضي الله عنه قد أحق الحق ووضع كل شيء في مكانه ومنزله فلم يقدم قول صحابي على حديث صحيح كما فعل الإمام مالك ، ولم يقدم القياس على خبر الآحاد الصحيح السند كما فعل العراقيون ، ووقف من القياس موقفاً وسطاً فلم يتشدد فيه تشدد مالك ، ولم يتوسع فيه توسع أبي حنيفة . وبهذا كان قريباً من أهل الحديث ؛ لأنه توسع في استعماله وضيق سلطة الرأي حين جعله آخر الأدلة ، وكان قريباً إلى نفوس الحنفية ؛ لأنه لم ينكر القياس جملة بل قال به وقعد له القواعد ، حتى لقد عدل بعض فقهاء العراق عن مذهب أبي حنيفة إلى مذهبه ، وموقفه هذا في التقريب يعد أوضح ظاهرة في مدرسة الشافعي ، (٢) .

خامساً : والشافعي ينكر الاستحسان . ويهاجم القائلين به كما يظهر ذلك من مجموع قوله فيه ، الذي يظهر منه أنه يقصد به مجرد الرأي من غير أن يكون مستنداً إلى أصل شرعي .

(١) الرسالة ص ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٢) ضحى الإسلام - أحمد أمين ١٥١ / ٢ وما بعدها .

يقول الشافعى : « الاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبداً إلا على عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها اليها ، أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين أن حراماً على أحد أن يقول بالاستحسان ، إذا خالف الاستحسان الخبر ، والخبر - من الكتاب والسنة - عين يتأخى معناها المجتهد ليصبيه وإن القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز بما ذكرت من كتاب الله وسنة رسوله ولا فى القياس » .

ويقول : حلال الله وحرامه أولى ألا يقال فيهما بالتعسف والاستحسان وإنما الاستحسان تلذذ ... وإذا كان هذا هكذا كان على العالم ألا يقول إلا من جهة العلم ، وجهة العلم الخبر اللازم بالقياس بالدلائل على الصواب^(١) .
والآن وبعد هذا العرض الموجز لأصول الفقه الشافعى ننتقل إلى بيان ما عرف عن هذا الفقه بأن منه قديم وجديد ، وسأعرف بهما أيضاً فى أسلوب سريع موجز تنمة للبحث والفائدة .

* * *

(١) الرسالة ص ٥٠٣ وما بعدها.

القديم والجديد

فى فقه الشافعى

علمنا أن الشافعى رضى الله عنه ولد فى غزة وانتقل إلى الحجاز عند أخواله ، ثم لازم الإمام مالك وحفظ موطأه وأخذ عنه ، ثم انفصل عن الإمام مالك بعد أن بلغ رشده ، وقدم بغداد فى محنة سياسية سنة ١٨٤ هـ ، وكانت قدمته هذه فتحاً علمياً كبيراً حيث درس فيها فقه أبى حنيفة على يد محمد بن الحسن ، ثم عاد من بغداد إلى مكة ، وأنشأ لنفسه حلقة فى الحرم المكى أخذ يلقي فيها دروسه ، وفى هذه الحلقة التقى به وسمع إليه وناظره عدد من العلماء فى موسم الحج كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والحميدى ، وفى حلقة الشافعى بمكة ظهر فقه جديد ، مزيج بين فقه أهل المدينة وفقه أهل العراق مضافاً إليه عبقرية الشافعى واجتهاده ، تلك العبقرية التى أنضجها علم الكتاب والسنة ، وعلم العربية وأخبار الناس والقياس والرأى ، وكان من ثمار هذه الفترة ومن نتاج هذه العبقرية تلك الرسالة الأصولية العظيمة التى اشتهرت فى كل زمان ومكان ، والتى ألفها الشافعى وأرسلها لعبد الرحمن بن مهدي ، والتى عرفنا بها وبالأصول التى تضمنتها واعتمد عليها الشافعى فى الفقرة السابقة .

وقد استمر الشافعى فى حلقة هذه بمكة نحواً من تسع سنوات .

ثم قدم بغداد سنة ١٩٥ هـ ، قدمته الثانية ومعه هذه الدراسات والاجتهادات الفقهية والأصولية وأنشأ فيها حلقة فائشال عليه العلماء والمتفقهون وطلبه المحدثون وأهل الرأى جميعاً .

وفى هذه المقدمة وازن بين فقهاء أهل الرأى وفقهاء الحديث ، وقارن بين فقه العراقيين واجتهاداتهم واختار من سير الواقدى والأوزاعى ما يناسب أصوله

كما كان يخرج عن هذه الآراء برأى جديد إن لم يجد فيها ما يناسب أصوله .
وكما كان له في مكة تلاميذ وأتباع فقد كان له بالعراق تلاميذ وأنصار
منهم الكرابيسي وأبو ثور والزعفراني .

ثم خرج من بغداد إلى مكة فترة قصيرة حوالى سنة ثم عاد إليها في أواخر
سنة ١٩٨ هـ فأقام فيها أشهراً ثم رحل .
ومن نتاج هاتين القدمتين إلى العراق ظهر ما يسمى بالقديم من فقه
الشافعي .

وفي سنة ١٩٩ هـ رحل إلى مصر فأقام فيها نحواً من أربع سنوات ، شاهد
خلالها أنماطاً جديدة من الحياة والطباع واطلع فيها على دراسات جديدة ،
كما كان نموه قد تكامل فأعاد النظر في آرائه التي قالها بالعراق والكتب التي
كتبها فيها ، كما اجتهد اجتهادات جديدة تناسب ما رآه من ألوان الحياة ،
واضطر في ذلك أن يرجع عن كثير من آرائه التي قالها بالعراق وأن يغير في
بعض كتبه كالرسالة والأم .

وفي هذه المرحلة كثر تلاميذه وأتباعه وأملى مذهبه وكتبه حتى لتعد هذه
الفترة أخصب فترة في حياة الشافعي وحياة مذهبه^(١) .

وكان من نتاج هذه المرحلة ماسمى بالجديد من فقه الشافعي .

وعن هذين الفقهاء وعلاقتهم ببعضهما يقول الرازي في حديثه عن
المسائل التي يذكر فيها الأصحاب قولين للشافعي : يقول : النوع الثاني : أن
يكون للشافعي قولان : أحدهما قديم وهو الذى صنفه ببغداد ، والآخر جديد
وهو الذى صنفه بمصر والجديد بالنسبة للقديم كالناسخ له والقديم بمنزلة

(١) الفكرة من : الشافعي ، أبو زهرة ، ص ٣٠ ، ١٥٧ .

وقول الرازي هذا بالإضافة إلى بيان القديم والجديد يبين حكم كل منهما؛ فالجديد ناسخ للقديم والقول المنسوخ لا عمل به ولا فائدة منه أكثر من أنه يدل على مرحلة معينة من التفكير تطورت إلى هذا القول الجديد وانتهت به .

ولعل الرملى يوضح لنا حقيقة القديم والجديد وحكم العمل بكل منهما ، ورأى الشافعى والأصحاب فيهما وما ألغى من القديم وما بقى ، وما تردد فيه القول بينهما حين يقول فى مقدمة نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : «وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه أو القديم أو فى قول قديم فالجديد خلافه ، والقديم ما قاله الشافعى بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر ، وأشهر رواته أحمد بن حنبل والزعفرانى والكرايسى وأبو ثور ، وقد رجع الشافعى - رضى الله عنه - عنه وقال : لا أجعل فى حل من رواه عنى ، وقال الإمام : لا يحل عد القديم من المذهب . وقال الماوردى فى أثناء كتاب الصداق : غير الشافعى جميع كتبه القديمة فى الجديد إلا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع . والجديد : ما قاله بمصر وأشهر رواته البويطى والمزنى والربيع الماردى والربيع الجيزى وحرملة ويونس بن عبد الأعلى ، وعبد الله بن الزبير المكى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأبوه وآخرون .

ثم يؤكد منزلة الجديد فيضيف : «وإن كان فى المسألة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا فى نحو سبع عشرة مسألة أفتى فيها بالقديم ، قال بعضهم : وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصاً عليه فى الجديد أيضاً» . وهذه العبارة الأخيرة تؤكد استغناء الفقه الشافعى عن القديم كلية بالجديد، وإذا رجع أحد الأصحاب إلى القديم وأفتى به فإن فتواه لا تعد استخداماً للقديم

(١) مناقب الإمام الشافعى : الرازى ، ص ١٢٢ .

ولإنما تعد اجتهاداً منه أداه إلى ذلك ، ولا يعد ذلك قولاً للشافعي ولا ينسب إليه .

قال الرملي : وقد نبه في المجموع على شيئين : أحدهما : أن إفتاء الأصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على أن اجتهادهم أداهم إليه لظهور دليله ، ولا يلزم من ذلك نسبه إلى الشافعي . قال : وحيث أن فمّن ليس أهلاً للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ، ومن كان أهلاً للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى مبيناً أن هذا رأيه وأن رأى الشافعي كذا وكذا ، قال : وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا معارض له فإن اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي ، فقد صح أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي .

الثاني من تنبيهات المجموع : أن قولهم : إن القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه ، أما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فإنه مذهبه^(١) . وقال البيهقي : قرأت في كتاب زكريا بن يحيى الساجي بإسناده عن البويطي قال : سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول : لا أجعل في حل من روى عني كتابي البغدادى^(٢) .

والآن بعد هذا العرض الموجز لخصائص فقه الشافعي وأصوله التي بنى عليها فقهه يمكننا أن نعرض لفقه المذني وأصوله ونبين اجتهاده ونواحيه ومجالاته ، حتى إذا فرغنا من معرفة ذلك استطعنا أن نبين في الباب الذي يليه آثار المذني في الفقه الشافعي .

* * *

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : لشمس الدين الرملي ٤٤١/١ .

(٢) مناقب الإمام الشافعي : الرازي ص ١٢٢ .

الفصل الثانى

اجتهاده ، و مراحل فقهه و أصوله

✓ أولاً : اجتهاد المزنى

هل المزنى مجتهد مطلق أو مجتهد مذهب ؟
وقبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نعلم أن المؤرخين يقسمون
الفقهاء إلى طبقات ، تبعاً لمراتبهم فى الاجتهاد ، ولنقف مع الشاطبى قليلاً
لنتعرف على الاجتهاد والمجتهدين :

يقول الشاطبى : « الاجتهاد هو استفراغ الوسع فى تحصيل العلم أو الظن
بالحكم » .

« وتحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين : أحدهما فهم مقاصد
الشرعة على كمالها ، والثانى التمكن من الاستنباط بناء على فهم فيها » .

ويقول : « ولا يلزم المجتهد فى الأحكام الشرعية أن يكون مجتهداً فى كل
علم يتعلق به الاجتهاد على الجملة ، بل الأمر ينقسم : فإن كان ثم علم لا
يمكن أن يحصل وصف الاجتهاد بكنهه إلا من طريقه فلا يد أن يكون من أهله
حقيقة حتى يكون مجتهداً فيه ، وما سوى ذلك من العلوم فلا يلزم ذلك فيه
وإن كان العلم به معيناً فيه ، ولكن لا يخل التقليد فيه بحقيقة الاجتهاد » (١) .

ولا نحتاج ههنا إلى الأدلة التى أقامها الشاطبى على أقواله تلك ، وإنما
نضيف إليه ما ذكره الأستاذ محمد أبو زهرة عن مراتب الاجتهاد فى بحثه

(١) الموافقات : الشاطبى ، ١٠٥/٤ ، ١٠٩ ، ١١٣ .

«الغزالي الفقيه» فقد بين أن الاجتهاد ليس مرتبة واحدة بل هو مراتب : أعلاها الاجتهاد في الشرع بأن يجتهد في الفروع وأدلتها التفصيلية غير تابع في ذلك أحداً ، وهؤلاء يستخرجون الأحكام من الكتاب والسنة ويضعون لأنفسهم المناهج التي يتبعونها في هذا الاستنباط ، وهؤلاء أصحاب المذاهب .

ويلي هذه المرتبة المجتهدون الذين يتبعون إماماً من الأئمة في المناهج ويخالفونه أو يوافقونه في الفروع ، وهؤلاء أكثر تلاميذ الأئمة أصحاب المذاهب ويسمون المجتهدين المنتسبين .

ويلي هذه الطبقة المجتهدون في المذهب ، وعملهم استخلاص القواعد التي كان يلتزمها الأئمة السابقون ، وجمع الضوابط الفقهية العامة التي تتكون من علل الأقيسة التي استخرجها أولئك الأعلام ، واستنباط الأحكام التي لم ينص عليها بالبناء على تلك القواعد .

وهذه الطبقة هي التي حررت الفقه المذهبي ووضعت الأسس لنمو هذه المذاهب والتخريج فيها والبناء عليها ، وهي التي وضعت أسس الترجيح والمقايضة بين الآراء لتصحيح بعضها وإضعاف غيره ، وهي التي ميزت الكيان الفقهي لكل مذهب .

ويلي هذه الطبقات طبقات أخرى في الاجتهاد المذهبي : منها المخرجون الذين يستخرجون أحكاماً لمسائل لم تؤثر لها أحكام عن المجتهدين الأولين بالبناء على قواعد المذهب ، ومنها المرجحون الذين يرجحون بين الروايات المختلفة والأقوال المختلفة ليبينوا أقوى الروايات وأصح الأقوال أو أقربها إلى السنة أو القياس أو أرفقها بالناس ، وكل هؤلاء ليسوا من العوام ، ولا شك أن الغزالي في طبقة من هذه الطبقات والأقرب أن يكون من طبقة المجتهدين في المذهب الذين يستنبطون قواعده ويفرعون عليها^(١) .

(١) الغزالي الفقيه (بحث للأستاذ أبو زهرة في مجلد (أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية لميلاده) =

وقد ذكر الأستاذ أبو زهرة نقلاً عن النووي توضيحاً وتحديداً لبعض المراتب السابقة فى كتابه «الشافعى» والذى يهمننا منه هو توضيح المرتبة الثانية مرتبة المجتهدين المنتسبين ، وفيها يذكر النووي وأبو زهرة أن المجتهد المنتسب ليس بمقلد بل هو لم يقلد الشافعى لا فى الأصل ولا فى الدليل ، بل يجتهد فيهما اجتهاداً مطلقاً ، وإنما ينسب إلى الشافعى لموافقة طريقته ولسلوكة مثل نهجه فى الاجتهاد ، يقول النووي : «إنهم صاروا إلى مذهب الشافعى لا تقليداً له ، بل إنهم لما وجدوا طريقه فى الاجتهاد والقياس أسد الطرق ، ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعى» (١) .

ويبين الأستاذ محمد مذكور تلك الطبقات الفقهية فى مذهب الأحناف ويذكر أنها سبع وهى شبيهة بما ذكره الأستاذ أبو زهرة مع إضافة الطبقة السابعة وهم المقلدون تقليداً تاماً دون ترجيح أو تمييز .

وعن الطبقة الأولى يقول : المجتهدون اجتهاداً مطلقاً وهم الأئمة ومن اتبع طريقهم فى استنباط الأحكام من مصادرها الأصلية كتاب الله وسنة ورسوله .

أما الطبقة الثانية فيقول فيها : المجتهدون فى المذهب كأصحاب الأئمة فهم قد يخالفون الأئمة فى شىء من أحكام الفروع التى يستنبطونها لكن لا يخرجون عن أصولهم (٢) . إلى آخر الطبقات . والآن وبعد أن تعرفنا على الاجتهاد ومراتبه وطبقات المجتهدين نستطيع أن نجيب عن السؤال السابق وهو : هل المزنئ مجتهد مطلق أو مجتهد مذهب أو مقلد ؟ وما نوع اجتهاده ومرتبته ؟ والمزنئ بإتفاق معظم الفقهاء والأصوليين والمؤرخين مجتهد ومن كبار المجتهدين واجتهاده اجتهاد مطلق أى من نوع اجتهاد الأئمة أصحاب المذاهب ، وهو

ص ٥٦٧ - ٥٦٩ .

(١) الشافعى : أبو زهرة ص ٤١١ .

(٢) تاريخ التشريع الإسلامى : محمد مذكور ط ٢ مطبعة النهضة المصرية ص ١٣٨ فقرة ١٣٨ .

النوع الأول عند الأستاذ مذكور والذي جعله الأستاذ أبو زهرة مرتبة ثانية هي مرتبة المتسبين وهم المجتهدون الأحرار ولكنهم وافقوا في طريقة اجتهادهم واستنباطهم طريقة الشافعي .

ليس معنى هذا أنه بدأ كذلك . كلا فقد بدأ مقلداً وسار على طريقة الشافعي وقلده شأنه شأن كل الأئمة ثم اجتهد واستقل برأيه عن أستاذه الشافعي حسبما أداه اجتهاده في مسائل كثيرة اختلف الأصحاب في وضعها بالنسبة للفقهاء الشافعي وهل تلحق به أم لا وسنفصل القول في ذلك بعد .

ومما أكد لي ذلك (اجتهاد المزني ومرتبته) قول الشاطبي : « والعلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد عند عامة الناس كمالك والشافعي وأبي حنيفة كان لهم أتباع أخذوا عنهم وانتفعوا بهم وصاروا في عداد أهل الاجتهاد مع أنهم عند الناس مقلدون في الأصول لأئمتهم ، ثم اجتهدوا بناء على مقدمات مقلد فيها واعتبرت أقوالهم واتبعت آراؤهم ، وعمل على وفقها مع مخالفتهم لأئمتهم وموافقتهم ، فصار قول ابن القاسم أو قول أشهب أو غيرهما معتبراً في الخلاف على إمامهم ، كما كان أبو يوسف ومحمد بن الحسن مع أبي حنيفة ، والمزني والبويطي مع الشافعي ، فإذا لاضرر على الاجتهاد مع التقليد في بعض القواعد المتعلقة بالمسألة المجتهد فيها » (١) .

ويضيف الشاطبي إلى ذلك تعليقاً على ما قاله آنفاً من أن الاجتهاد درجة تحصل لمن اتصف بوصفين : فهم مقاصد الشريعة ، والتمكن من الاستنباط فيها ، فيقول : « الاجتهاد إن تعلق بالاستنباط من النصوص فلا بد من اشتراط العلم بالعربية ، وإن تعلق بالمعاني فلا يلزم في ذلك العلم بالعربية وإنما يلزم العلم بمقاصد الشريعة جملة وتفصيلاً خاصة ، وإلى هذا النوع يرجع اجتهاد ابن القاسم وأشهب وأبو يوسف ومحمد والمزني والبويطي فإنهم على ما حكى

(١) الموافقات : الشاطبي ١١٤ / ٤ .

عنهم يأخذون أصول إمامهم وما بنى عليه فى فهم ألفاظ الشريعة ويفرغون المسائل ويصدرون الفتاوى على مقتضى ذلك . وقد قبل الناس أنظارهم وفتاويهم وعملوا على مقتضاها خالفت مذهب إمامهم أو وافقته ؛ وإنما كان كذلك لأنهم فهموا مقاصد الشرع فى وضع الأحكام ، ولولا ذلك لم يحل لهم الإقدام على الاجتهاد والفتوى ، ولا حل لمن فى زمانهم أو من بعدهم من العلماء أن يقرهم على ذلك ، ولا يسكت عن الإنكار عليهم على الخصوص ، فلما لم يكن شئ من ذلك دل على أن ما أقدموا عليه من ذلك كانوا خلقاء بالإقدام فيه ، فالاجتهاد منهم ومن كان مثلهم وبلغ فى فهم مقاصد الشريعة مبالغهم صحيح لا إشكال فيه ، هذا على فرض أنهم لم يبلغوا فى كلام العرب مبلغ المجتهدين ، فأما إذا بلغوا تلك المرتبة فلا إشكال أيضاً فى صحة اجتهادهم على الإطلاق والله أعلم^(١) .

وقد عرفنا فى ترجمة المزنى أنه كان على علم بالعربية وإلا لما كان مناظراً محجاً غواصاً على المعانى الدقيقة كما قالوا ، ولما ألف النووى كتابه تهذيب الأسماء واللغات لتوضيح ماورد فى مختصر المزنى وغيره من أئمة الشافعية . ومن هنا نؤكد أنه مجتهد مطلق ويؤكد ذلك أيضاً أنه قد اعتبر لدى كثير من الأصوليين فى الفقه الشافعى وغيره صاحب مذهب كالأئمة الأربعة .

فهذا الغزالى وهو من كبار المجتهدين والأصوليين فى المذهب الشافعى يؤلف كتابه «الوجيز» ليزكر فيه ما اختلف فيه الأئمة : مالك وأبو حنيفة والشافعى والمزنى ، ويقول فى مقدمته : « اكتفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب الإمام الشافعى المطلبى - رحمه الله - ثم عرفت مذهب مالك وأبى حنيفة والمزنى والوجوه البعيدة للأصحاب بالعلامات : فالإمام علامة مالك ، والحاء علامة أبى حنيفة ، والزاي علامة المزنى فاستدل بإثبات هذه

(١) الموافقات ٤ / ١٦٤ ببعض تصرف .

العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم فى تلك المسائل وبالواو على وجه بعيد
مخرج للأصحاب ، (١) .

والغزالي بهذا يميز المزنى على سائر أصحاب الشافعى بذكر مذهبه وآرائه التى
اختلف فيها مع الإمام الشافعى والتى تدل على اجتهاد كامل ومطلق للمزنى
رحمه الله .

كما ألف أحمد بن يحيى المرتضى كتاباً بعنوان : « البحر الزخار الجامع
لمذاهب علماء الأمصار » وقد ذكر فيه فقه الفقهاء الأئمة فى جميع البلاد
الإسلامية وقسم هؤلاء الفقهاء إلى طبقات : فالطبقة الأولى للصحابه ، والثانية
للتابعين ، والثالثة لأهل البيت ، والرابعة لسائر الفقهاء ، وفى الطبقة الرابعة هذه
ذكر مشاهير الفقهاء فى الأمصار ، وهم : الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأحمد
ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وسفيان الثورى ، والأوزاعى ، والليث بن سعد ،
والزهري ، وربيعة ، والحسن بن صالح ، وأبو ثور ، وداود ، والمزنى ، وأبو يوسف
ومحمد بن الحسن ، وزفر ، والكرخى ، وقد عرض الكتاب للمسائل الفقهية
مرتبة على أبوابها وكلما جاء رأى لإمام من السابقين أشار إليه ورمز المزنى فيه
(نبي) (٢) .

ولكن لم يتفق الشافعية على أن المزنى صاحب مذهب مستقل ، بل اعتبر
بعضهم مذهبه واجتهاداته جزءاً من مذهب الشافعى وافقت أو خالفت طالما
كانت على أصول الشافعى وقواعده ، ونقل ابن السبكي فى طبقاته عن إمام
الحرمين بالنسبة للمزنى وآرائه فقال : «والذى آراه أن يلحق مذهبه فى جميع
المسائل بالمذهب فإنه ما انحاز عن الشافعى فى أصل يتعلق الكلام فيه بقاطع ،
وإذا لم يفارق الشافعى فى أصوله فتخريجاته غير خارجه على قاعدة إمامه وإن

(١) الوجيز فى فقه الإمام الشافعى ، الغزالي ، مط حوش قدم بالغورية سنة ١٣١٨ هـ جزآن ، المقدمة .

(٢) البحر الزخار ، المرتضى ، جـ ١ مط السعادة بمصر سنة ١٩٤٧ م .

كان لتخريج مخرج التحاق بالمذهب فتخريج المزني لعلو منصبه وتلقيه أصول الشافعي فإذا انفرد بمذهب استعمل لفظة تشعر بإنحيازه « واعتبره بعضهم صاحب مذهب مستقل إذا انفرد قال الرافعي في باب الوضوء : « تفردات المزني لاتعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعي »^(١) .

وسنعود لهذه النقطة فيما بعد ، وقد أثينا بهذا القدر منها لنعلم شيئاً عن اجتهاد المزني ومركزه . وخلاصة القول أن المزني لم يكن مقلداً ، وهو أول من نقل نهى الشافعي عن التقليد ، وإنما كان مجتهداً ، واجتهاده من النوع العالي المطلق كاجتهادات الأئمة الأربعة ، فقد كان يفهم مقاصد الشرع من الشريعة جملة وتفصيلاً ، كما كان قادراً على الاستنباط منها ، وكان عالماً بالعربية فاهماً لأساليبها حتى رأينا بعض الأصوليين والفقهاء من الشافعية وغيرهم يعدونه إماماً صاحب مذهب مستقل . وسنعود لهذه النقطة مرة ثانية عند الحديث عن الأصول التي سار عليها المزني في فقهه .

* * *

(١) طبقات الشافعية : السبكي ١ / ٢٤٣ ، مقدمة المجموع : النوري ١ / ٧٢ .

ثانياً : مراحل فقه المزني ✓

بعد أن تعرفنا على اجتهاد المزني ومكانته آن أن نتعرف على فقهه ، والذي يعتبر صورة واضحة من اجتهاده وأثره من آثاره ، والذي عم وضم جميع أبواب الفقه وفروعها ، والذي ضمته كتب وموسوعات بالشرح والتفصيل وأخرى بالتلخيص والإجمال ، والذي أتى بالدارسين وطلاب العلم والمعرفة من جميع الآفاق ليتلقوا على يديه يأخذوا عنه ومنه .

لقد اشتهر فقه المزني في حياته وبعد وفاته ، وكيف لا وهو الذي قال عنه الشافعي : المزني ناصر مذهبي ، وقال الذهبي : (المزني فقيه مصر) .
وقال ابن النديم : (لم يكن في أصحاب الشافعي أفقه منه) ويهمننا الآن أن نتعرف على مراحل ثم أصوله .

١ - الدراسة :

بدأ المزني دراسته الفقهية بالاطلاع^(١) على فقه الأحناف والمالكية في مصر حين لم يكن الشافعي قد ظهر بفقهه بعد ولم يصل مصر ، وكان ميله إلى فقه الأحناف أكثر فقد كان كثير الاطلاع على آرائهم وكتبهم ، سئل أبو جعفر الطحاوي عن سبب مخالفته خاله (المزني) وانتقاله إلى مذهب الأحناف فقال : (لأنني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة فلذلك انتقلت إليه) وقد بدأ هذا الاطلاع للدراسة أولاً ثم استمر في المرحلة الثانية أيضاً ؛ لأن المزني كان يناظر الأحناف ويناقشهم فكان عليه أن يطلع على مذهب مناظره ليرد عليه .

وقد درس المزني فقه الأحناف دراسة أهله لأن يحكم على كل من أئمة هذا

(١) قلنا : إنه التقى ببعض أئمة الفقه الحنفي وتلمذ عليهم راجع ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ من البحث .

المذهب ويميز خصائصه وهو مالا يتأتى إلا بالدراسة الوافية لأرائهم ، فقد روى الخطيب بسنده أن رجلاً سأل المزني عن أهل العراق فقال له : ما تقول في أبي حنيفة ؟ قال : سيدهم ، قال : فأبو يوسف قال : أتبعهم للحديث ، قال : فمحمد بن الحسن قال : أكثرهم تفرعاً . قال : فزفر قال : أحدهم قياساً^(١) .

وقد عرفنا سابقاً ما يؤكد هذا فقد سأل الشافعي الربيع عن أهل مصر قبل قدومه إليها فقال الربيع له : « هم فرقتان : فرقة مالت إلى قول مالك وناضلت عنه ، وفرقة مالت إلى قول أبي حنيفة وناضلت عنه ، فقال الشافعي : أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله فأتيهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعاً »^(٢) .

وكان المزني ممن مال إلى قول أبي حنيفة وناضل عنه لقرب مذهب الأحناف من موهبة المزني في القياس والمناظرة التي عرفها فيه الشافعي حتى قال عنه : « والله لو ناظر الشيطان لغلبه » كما قال له : « ولقد ركن زماناً تكون أقيس أهل ذلك الزمان » .

وتمثل هذه المرحلة النصف الأول من المرحلة الأولى لفقه المزني وهي مرحلة الدراسة .

٢ - أما النصف الثاني أو قل المرحلة الثانية فهي تبدأ بدخول الشافعي مصر في نهاية سنة ١٩٩ هـ ، ومنذ دخل الشافعي مصر لازمه المزني وغيره من الأصحاب ، بعضهم ممن مال إلى الأحناف كالمزني وآخرون ممن مالوا إلى المالكية كابن الحكم وغيره . قال حرمله بن يحيى وهو أحد الأصحاب : « قدم الشافعي مصر سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال الربيع : سنة مائتين ، قال النووي : ولعله قدم في آخر سنة تسع وتسعين جمعاً بين الروايتين^(٣) » وعندما نزل الشافعي

(١) أبو جعفر الطحاوي / رسالة ماجستير للأستاذ عبد المجيد محمود ، الفقرة ٥٤ ، تاريخ بغداد : ٢ / ١٢٦ .

(٢) توالي التأسيس : ابن حجر ص ٧٧ .

(٣) الانتقاء : ابن عبد البر ص ٧٨ .

بمصر رغب في واحد أن يكون نزوله عنده فأبى وقال : أريد أن أنزل على
أخوالي الأزدي فنزل عليهم ، وما أن عرف أهل مصر بوجود الشافعي حتى توافدوا
عليه وطلبوا علمه ، ذكر الساجي قال : نا عبد الرحمن بن أحمد بن الحجاج :
نا هارون بن سعيد بن الهيثم الأيلي قال : ما رأيت مثل الشافعي قط ، ولقد
قدم علينا مصر فقالوا : قدم رجل من قريش فقيه ، فجئناه وهو يصلي فما رأينا
أحسن وجهاً منه ، ولا أحسن صلاة فافتتنا به ، فلما قضى صلاته تكلم فما
رأينا أحسن منطقاً منه^(١) وقد كان المزي أسرع من غيره في ملازمة الشافعي .

ففي ترجمة البويطي قال أبو بكر الصيرفي في كتابه شرح اختلاف مالك
والشافعي عن البويطي : قدم علينا الشافعي مصر فأكثر الرد على مالك فاتهمته
وبقيت متحيراً ، فكنت أكثر الصلاة والدعاء رجاء أن يريني الله الحق مع
أيهما ، فرأيت في منامي أن الحق مع الشافعي فذهب ما كنت أجده . قال :
فالبويطي مشهور أنه كان يرى رأى مالك قبل أن يقول بقول الشافعي ، وذكر
فيه أيضاً أن المزي كان يرى رأى أهل العراق قبل^(٢) ملازمة الشافعي .

ولقد حرص المزي على ملازمة الشافعي أكثر من أي شيء آخر ، لقد لازمه
في كل شيء ، في حلقة وفي طريقه ، وفي بيته ، وفي أكله ، وفي مرضه
الذي مات فيه ، وهو الذي تولى غسله ، ويروى في هذه الملازمة روايات كثيرة
نذكر بعضها ، والرواية الآتية تبين شيئين هامين^(٣) :

أحدهما : أن المزي إلى جانب اطلاعه على فقه الأحناف كان يشتغل بعلم
الكلام ، وأحد مسائل الكلام هي التي كانت سبباً في لجوئه إلى الشافعي ، بل
كانت سبباً في أكبر تحول في حياة المزي العلمية .

(١) الانتقاء : ابن عبد البر ص ٧٨ .

(٢) الطبقات : النووي : مختصر طبقات ابن الصلاح مخطوط رقم ٢٠٢١ دار الكتب .

(٣) سبق ذكر هذه الرواية عند الحديث عن علوم المزي ونعيد ذكرها هنا لبيان كيفية التحول وأسبابه .

ثانيهما : أن المزني بفضل الشافعي وملازمته وتوجيهه درس الفقه حتى أصبح رأساً فيه ، وترك الكلام والخوض فيه حتى لم يعرفه أحد بالكلام وعرفه الناس جميعاً خاصتهم وعامتهم بالفقه .

قال علي بن محمد بن أبان القاضي ، أبو يحيى زكريا الساجي ، المزني قال : قلت : إن كان أحد يخرج مافي ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي فصرت إليه وهو في مسجد مصر ، فلما جثوت بين يديه قلت : هجس في ضميري مسألة في التوحيد فعلمت أن أحداً لا يعلم علمك فما الذي عندك فغضب ثم قال : أتدري أين أنت ؟ قلت : نعم قال : هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون ، أبلغك أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال عن ذلك ؟ قلت : لا . قال : هل تكلم فيه الصحابة ؟ قلت : لا قال : أتدري كم نجم في السماء ؟ قلت : لا . قال : فكوكب منها تعرف جنسه ، طلوعه ، أفوله ، م خلق ؟ قلت : لا . قال : فشئ تراه بعينك من الخلق لست تعرفه تتكلم في علم خالقه ، ثم سألتني عن مسألة في الضوء فأخطأت فيها ففرعها على أربعة أوجه فلم أصب في شيء منه فقال : شيء تحتاج إليه في اليوم خمس مرات تدع علمه وتتكلف علم الخالق ، إذا هجس في ضميرك ذلك فارجع إلى الله وإلى قوله تعالى : ﴿وَالْهَيْكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (١٦٣) إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ..... الآية ، فاستدل بالخلق على الخالق ولا تتكلف علم مالم يبلغه عقلك . قال : فتبت ، (١) .

وفي رواية أخرى مشابهة مع اختلاف يسير : أخبرنا إبراهيم بن علي العابد أنا زكريا العلبي وجماعة قالوا : أنا عبد الأول بن عيسى أنا شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي قال : أفادني أبو يعقوب وكتبته من خطه أنا أبو علي الخالدي

(١) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، مصور بدار الكتب رقم ١٢١٩٥ ج ٧ مج ٢ ورقة ١٥٢ .

سمعت محمد بن الحسين الزعفراني سمعت عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي ، سمعت المزني يقول : كنت أنظر في الكلام قبل أن يقدم الشافعي فلما قدم أتيت فسالته عن مسألة من الكلام ، فقال لي : تدري أين أنت ؟ قلت : نعم في مسجد الفسطاط ، قال لي : أنت في تازان (قال عثمان وتازان موضع في بحر القلزم لا تكاد تسلم منه سفينة) ثم ألقى على مسألة في الفقه فأجبت فأدخل شيئاً أفسد جوابي فأجبت بغير ذلك ، فأدخل شيئاً أفسد جوابي فجعلت كلما أجبت بشيء أفسده ، ثم قال لي : هذا الفقه الذي فيه الكتاب والسنة وأقاويل الناس يدخله مثل هذا فكيف الكلام في رب العالمين الذي فيه الزلل كثير فتركت الكلام وأقبلت على الفقه^(١) .

وفي هذه الرواية تصريح بعمل المزني قبل قدوم الشافعي ، وبالموضع الذي أغرق الله فيه فرعون ، وبأن المزني أجاب عن سؤال الشافعي له في الفقه ، ولكن الشافعي بفقهه وسعة علمه أفسد إجابته أو لعلها كانت فاسدة ، وأخيراً تصريح بترك المزني لعلم الكلام وإقباله على علم الفقه ومن أين يتعلم الفقه ويدرسه آنذا؟ على أكبر وأعلم شيوخ الفقه في عصره : على الشافعي رضي الله عنه قال أبو عبد الرحمن السلمي : سمعت عبد الرحمن بن محمد بن حامد السلمي ، سمعت محمد بن عقيل بن الأزهر يقول : جاء رجل إلى المزني فسأله عن شيء من الكلام فقال : إني أكره هذا بل أنهى عنه الشافعي وأقول كما قال : سلني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت : أخطأت ، ولا تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت : كفرت .

ومن روايات الملازمة قال المزني : « كنت مع الشافعي في الجامع إذ دخل رجل يدور على النيام فقال الشافعي للربيع : قم فقل له : ذهب لك عبد أسود مصاب بإحدى عينيه فقمت فقلت له : فقال : نعم . فقلت : تعال فجاء إلى الشافعي فقال : أين عبيدي ؟ قال تجده في الحبس ، فذهب الرجل فوجده في

(١) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، مصور بدار الكتب رقم ١٢١٩٥ جـ ٧ مج ٢ ورقة ١٥٢ .

الحبس ، قال المزني فقلت له : أخبرنا فقد حيرتنا قال : نعم رأيت رجلا دخل من باب المسجد يدور بين النيام فقلت : يطلب هاربا ، ورأيت يجرى إلى السودان دون البيض فقلت : هرب له عبد أسود ، ورأيت يجرى إلى ما يلي العين اليسرى فقلت : مصابا بإحدى عينيه ، قلنا : فما يدريك أنه في الحبس ؟ قال : ذكرت الحديث في العبيد إذا جاعوا سرقوا ، وإذا شبعوا زنوا ، فقاوت أنه فعل أحدهما فكان كذلك^(١) .

وهذه الرواية بالإضافة إلى بيان ذكاء الشافعي ودقة ملاحظته واستنتاجه تبين أن المزني كان يلزمه في كل وقته حتى عندما يخلد إلى النوم والراحة وكان يسأله عن كل ما يحيره ويصعب عليه فهمه وكان معه في بيته ، قال المزني : « كنت عند الشافعي يوما ودخل عليه جاري له خياط فأمره بإصلاح إزاره فأصلحها فأعطاه الشافعي دينارا ذهبيا فنظر إليه الخياط وضحك ، فقال له الشافعي : خذ فلو حضرنا أكثر منه مارضينا لك به ، فقال له : أبقاك الله إنما دخلنا عليك لنسلم عليك ، قال الشافعي : فأنت إذا ضيف زائر وليس من المروءة الاستخدام بالضيف الزائر^(٢) .

وكان معه في طريقه : قال الحسن بن رشيق : وحدثني سعيد بن حميد اللخمي قال : سمعت المزني يقول : خرجت مع الشافعي يوما إلى الأكوام فمر بهدف فإذا برجل يرمى بقوس عربية فوقف عليه الشافعي ينظر وكان حسن الرمي فأصاب بأسهم فقال له الشافعي : أحسنت بارك الله فيك ثم قال لي : أمعك شيء ؟ قلت : معي ثلاثة دنانير قال : أعطه أياها واعتذر عني عنده أني لم يحضرني غيرها^(٣) .

(١) تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين : الحنبلي : مخطوط رقم ٢١٢٠ تاريخ دار الكتب ص ٦٦ .

(٢) الانتقاء : ابن عبد البر ص ٧٨ وما بعدها .

(٣) الانتقاء : ابن عبد البر ص ٨٠ وما بعدها .

وهذه الرواية تضيف إلى الملازمة حسن الصحبة فقول الشافعي : أمعك شيء للمزني يفيد ثلاثة أشياء : إما أن يكون المزني حاملاً أميناً لمال الشافعي ، أو أن يكون المال للمزني والشافعي يستعين به ، أو أن يكون ديناً على المزني للشافعي ، والأقرب للاحتمال الثاني وهو يدل على حسن الصحبة وقوة الصداقة التي لا يتحرج فيها الصديق أن يطلب من صديقه ما يشاء ثم يكلفه بالاعتذار عنه ، ومما يؤكد حسن الصحبة والصداقة أن « الشافعي قال يوماً وقد أخذ بيد المزني :

أحب من الإخوان كل مواتي وكل غضيض الطرف عن عثراتي
يصاحبني في كل أمر أحبه ويحفظني حياً وبعد وفاتي^(١)

وسواء كان البيتان مدحاً للمزني من الشافعي لأنه كذلك ، أو توجيهاً للمزني من الشافعي في بداية الصحبة فإنهما يدلان على أن المزني كان محل ثقة الشافعي وحبه وأحد إخوانه الأحباب .

كان المزني حريصاً على الإفادة من الشافعي في كل مكان لا تكفيه الحلقات في المسجد ولا الحديث في الطريق ، بل كان يقف أحياناً على باب بيته بالساعة والساعتين ينتظر المسألة والرأي . قال المزني : « كنا نأتي الشافعي نسمع منه ونجلس على باب داره ، ويأتي محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيصعد ويطلب المكث وربما تغدى معه ، ثم نزل فيقرأ علينا الشافعي فإذا فرغ من قراءته قرب إلى محمد دابته فركبها وأتبعه الشافعي بصره فإذا غاب شخصه قال : « وددت لو أن لي ولداً مثله وعلى ألف دينار لا أجد لها وفاء »^(٢) .

وفي مرض الشافعي كانت الملازمة مستمرة يواسيه ويخفف عنه ويسمع منه ما تجود به نفسه في لحظاتها الأخيرة . قال المزني : « دخلت على الشافعي

(١) تنوير بصائر المقلدين / الحنبلي / الورقة ص ٦٩ .

(٢) الخطط الجديدة لعلی مبارك / ٥ / ٢٨ .

رضى الله عنه فى علته التى مات فيها فقلت : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت من الدنيا راحلاً وإخوانى مفارقاً ول كأس الموت شارباً ولسوء أعمالى ملاقياً وعلى الله وارداً فلا أردى روحى إلى الجنة تصير فأهنيها ، أو إلى النار فأعزيها^(١) . وأخيراً هو الذى تولى غسله عند وفاته .

وروايات أخرى كثيرة فى مناسبات مختلفة وجميعها تبين أن المزنى لازم الشافعى فى فترة إقامته بمصر إلى وفاته بها ملازمة كاملة^(٢) بهدف الدراسة والإفادة ، وقد أفاد المزنى من هذه الصحبة فائدة كبيرة ، بل كل الفائدة ، وقد اجتهد المزنى بكل ما آتاه الله من مواهب عقلية فى تحصيل هذه الفائدة فقد كان كما قال عن نفسه : كنت أحفظ فى اليوم واللييلة مائة سطر ، وكان خير ما تعلمه فى هذه الملازمة ودرسه علم الفقه . يقول المزنى : قال لى الشافعى : هل أدلك على ما هو خير لك من هذا (يعنى من الكلام) قلت : نعم . فقال : يابنى هذا علم إن أنت أصبت فيه لم تؤجر ، وإن أنت أخطأت فيه كفرت . فهل لك فى علم إن أصبت فيه أجرت وإن أخطأت فيه لم تأثم ، قلت : وما هو؟ قال : الفقه ، فلزمته ، وتعلمت منه الفقه ودرست^(٣) عليه .

هذه الفترة إذن فترة دراسة وتحصيل وحفظ وتعلم نضيفها إلى المرحلة السابقة مرحلة ما قبل قدوم الشافعى فتكون لنا منهما (مرحلة الدراسة) وإن كانت كما ذكرنا متنوعة ، فشطرها الأول فى فقه الأحناف وعلم الكلام ، وشطرها الثانى وهو المهم فى الفقه الشافعى حيث اكتمل نمو المزنى ورجح عقله وفكره .

٣ - الاجتهاد والتدريس :

كان المزنى فى التاسعة والعشرين من عمره عند وفاة الشافعى وكانت مواهبه

(١) المرجع السابق ٥ / ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) ومن هذه الملازمة فهم الشافعى فهما لم يفهمه غيره ، وقد أوضح ذلك الغزالى فى المقصد الأسنى ص ٢٩ حيث قال : « والمزنى يعرفه معرفة محيطه بتفاصيل صفاته ومعلوماته » .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى / السبكي ١ / ٢٤١ .

الفقهية قد ظهرت للشافعي أثناء الدراسة عليه ، وكان الشافعي يتوسم فيه الخير لهذا الفقه الذي دعا إليه ووضع أصوله في مصر حتى قال عنه : « المزني ناصر مذهبي » ومن هنا تطلع المزني إلى خلافة الشافعي في حلقة يدرس الناس على مذهبه وأصوله ، ولكن هذا التطلع قل عندما أشار الشافعي إلى تلميذ آخر من تلاميذه هو البويطي برياسة الحلقة ، فقد كان يكبر المزني سناً ودراسة ، بل كان أكبر أصحاب الشافعي المصريين وأعلمهم آنذاك فآثر الشافعي الحق على الأخوة والصدقة والود وقدم البويطي على غيره .

وكان مع هذين الاثنين ثالث يتطلع لرياسة الحلقة هو محمد بن عبد الحكم الذي كان قد ترك مذهب المالكية مذهب أبيه وتحول إلى مذهب الشافعية ، ثم لما لم يستخلفه الشافعي غضب وعاد إلى مذهب أبيه المالكية كما تقول الرواية ، في حين لم يغضب المزني فقد كان كما يقول الذهبي : « قانعاً شريف النفس لم يل قضاء »^(١).

وتذكر الروايات قصة هذا الاستخلاف مع خلاف بسيط غير ذي موضوع ويكفي أن نعلم شيئاً منها . قال الذهبي : « القاضي زكريا بن أحمد البلخي أبو جعفر محمد بن أحمد الترمذي ، الربيع بن سليمان . قال : كان البويطي حين مرض الشافعي بمصر هو وابن عبد الحكم والمزني فتنازعوا الحلقة فبلغ ذلك الشافعي ، فقال : الحلقة للبويطي ؛ فلهذا اعتزل ابن عبد الحكم الشافعي وأصحابه وكانت أعظم حلقة في المسجد »^(٢).

وقال الربيع بن سليمان : دخلنا على الشافعي رضى الله عنه عند وفاته أنا والبويطي والمزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : فنظر إلينا الشافعي ساعة فأطال ثم التفت إلينا فقال : أما أنت يا أبا يعقوب فستموت في حديدك ،

(١) سير أعلام النبلاء ورقة ٢٦٠ ج ٨ مج ٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ورقة ١٦٠ ج ٧ مج ٢ .

وأما أنت يا مزني فسيكون لك بمصر هيئات وهنات ، ولتدركن زماناً تكون
أقيس أهل ذلك الزمان ، وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب أبيك ، وأما
أنت يا ربيع فأنت أنفعهم لي في نشر الكتب ، قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة ،
قال الربيع : فكان كما قال^(١) .

فالرواية الأولى تذكر التنازع على الحلقة والثانية لا تذكره ، والأولى لا تذكر
إلا قول الشافعي : الحلقة للبويطي في حين تذكر الثانية رأى الشافعي في
الأربعة الأصحاب .

والذي أراه أن الأصحاب لم يتنازعوا ولعلمهم تطلعوا إلى ذلك فلما عرفوا
رأى إمامهم وأستاذهم سلموا للبويطي ثم تصرف كل منهم بوحى من تفكيره
فعاد ابن عبد الحكم إلى مذهب أبيه . وماذا كان من المزني في هذه المرحلة ؟
ربما يكون المزني قد واصل الدراسة في مذهب الشافعي في حلقة البويطي
الذي عينه رئيساً لها ، وربما يكون استقل بالتدريس وأنشأ حلقة لنفسه وجلس
إليه فيها كثير ، ولكن أى الاحتمالين أقوى ؟

إن المراجع لا تشير إلى شيء من ذلك بل لم تتحدث عن هذه المرحلة من
حياة المزني ، أعني مرحلة ما بين وفاة الشافعي (٢٠٤) ووفاة البويطي (٢٣١)
إنها تذكر فقط أن المزني ترأس حلقة الشافعي بعد وفاة البويطي وتقطع بذلك ،
ومرجع واحد هو الذى يشير إلى إحجام الناس عن حلقة المزني ثم تكاثرهم
عليه ، ولكن متى كان ذلك ؟ لا يبين أفى هذه المرحلة أو فى التى تليها فلنر
ماذا يقول :

« وكان المزني تقياً ورعاً ديناً صبوراً على الإقلال والتقشف ، وكان من
يعاديه وينافسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق ، وهذا لا

(١) طبقات الشافعية : السبكي ، ج١ ، ص ٢٣٨ .

يصح عنه فهجره قوم كثير من أهل مصر حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمود في المجلس . وفيه يقول جعفر بن جدار الكاتب :
والمزنى الذى إليه نعشو إذا دهرنا ادلهما .

قال أبو عمر : حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد قال : نا أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد الشافعى بالزهراء قال : كان فيما حدثنا شيوخنا من أهل مصر بمصر رجل صالح يقولون : إنه من الأبدال فرأى فى النوم رؤيا فأصبح فوقف فى جامع مصر وصاح : يا أهل مصر اجتمعوا إلى فاجتمع إليه الناس فقالوا : مانزل بك يا فلان ؟ قال : أنتم على خطأ كلكم فاستغفروا الله وتوبوا إليه ، قالوا : مم ذا ؟ قال : نعم رأيت فيما يرى النائم كأنى فى مسجدكم هذا وكأن القناديل كلها قد أطفئت إلا قنديلاً واحداً عند بعض هذه الأعمدة التى كان يجلس إليها المزنى صاحب الشافعى ، تعالوا حتى أريكهم إياه فوقفهم على العمود الذى كان يجلس إليه المزنى فتوافى الناس إليه واستحبوه وعظمت حلقة حتى أخذت أكثر الجامع وزال ما فى قلوب الناس من التهمة له^(١) .

هذه الرواية تشير إلى قلة الناس فى حلقة المزنى بسبب تهمة أشاعها بعض أعدائه والمنافسين له هى القول بخلق القرآن ، ثم تكاثر الناس عليه وإقبالهم على حلقة بسبب براءته من هذه التهمة برؤيا رآها أحد الصالحين ، ولكن الرواية كما رأينا لم تبين متى كان ذلك أقبل وفاة البويطى أم بعدها .

والذى أراه أن ذلك كان قبل وفاة البويطى ، وأن المزنى كان قد أسس حلقة خاصة به للتدريس على مذهب الشافعى ، والذى يؤكد ذلك :

١ - أن مشكلة خلق القرآن كانت فى سنة ٢١٨ هـ وما بعدها ، أى قبل

(١) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ١١٠ .

وفاء البويطى بكثير ، ومنذ بدأت أرسلت الكتب إلى الأقاليم وكلف الولاية والقضاة باستجواب علماء الأمصار وفقهائهم فى ذلك . أما عن رأى المزنى فى القرآن فهو رأى أستاذه الشافعى رضى الله عنه يقول ابن عبد البر : « وما يروى عن المزنى فى القرآن فغير ثابت عنه حتى يلتصق به فضلاً عن أن يلحق بالشافعى رضى الله عنه ، وأما التمسك بأنه لم يمتحن غير البويطى من أصحابه فى القرآن فأوهن من بيت العنكبوت ، فإن موافقتهم ما كانت إلا فى اللفظ ولا تشريب فى ذلك عليهم »^(١) وهذه العبارة الأخيرة توحى بأن المزنى وغيره من أصحاب الشافعى قد امتحنوا ، ووافقوا لفظاً للنجاة ، وهناك روايات أخر تبرئ ساحة المزنى من هذه الموافقة اللفظية أيضاً وأنها كانت مجرد تهمة ، يقول ابن عبد البر : « وكان من يعاديه وينافسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق ، وهذا لا يصح عنه »^(٢) .

ويقول أحمد أمين : « ويظهر أنه امتحن فى مسألة خلق القرآن فقال : كلاماً نجاً به من الاضطهاد ، فشنع عليه أعداؤه من المصريين حتى قل الناس فى حلقة ثم زال ما فى نفوسهم منه وعظمت حلقة حتى أخذت أكثر الجامع »^(٣) .

٢ - أن المزنى كان يتطلع إلى رئاسة الحلقة كغيره من الصاحبين البويطى وابن عبد الحكم ، وإذا أصبحت الحلقة للبويطى كان على المزنى لطموحه ووفرة علمه أن ينشئ حلقة ولا يتلمذ على زميل له ، ومع هذا نبى المزنى من كل ما اتهم به ، فقد اتهم أيضاً بأنه سعى بالبويطى لدى والى حتى اعتقل وقيد بالحديد واقتيد فى الأغلال إلى بغداد حتى توفى بها فى قيوده سنة

(١) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ٧٨ .

(٢) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ١١٠ .

(٣) ضحى الإسلام : أحمد أمين ، ٢٣٣/٢ .

٢٣١هـ ، فالمنزى الورع التقى العابد الزاهد الذى أجمع الرواة على أنه كان صبوراً يضيق على نفسه فى الزهد والعبادة ويوسع على الناس ، الرجل القانع المقل الشريف النفس الذى كان يصلى الصلاة الفردية خمساً وعشرين حتى يدرك فضل الجماعة إذا فاتته . رجل من هذا النوع لا يمكن أن يكون سبباً فى حبس صديق له وصاحب فى الدراسة والعلم ، إنها تهمة من التهم التى لصقتها به بعض الأعداء والمنافسين ليقولوا من رواده وينقصوا من حلقاته ، وقد تحقق لهم ذلك وقتاً ثم عاد الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً .

قال أبو جعفر الترمذى : « حدثنى الثقة عن البويطى أنه قال : برئ الناس من ذمتى إلا ثلاثة : حرمة والمنزى وآخر قلت : استفق ويحك وسل ربك العافية فكلام الأقران بعضهم فى بعض أمر عجيب وقع فيه سادة فرحم الله الجميع^(١) .

والترمذى ههنا يدافع عن المنزى وعن غيره من الأصحاب الذين تكون بينهم منافسات علمية وخلافات فى رأى فيدافع كل منهم عن رأيه وقد يتطرق فى أثناء ذلك إلى ذم صاحب الرأى المخالف .

٣ - يروى أن البويطى أحمل نفسه بعد وفاة الشافعى واعتزل عن الناس بالبويطة من سواد مصر وجمع كتاب الأم . قال الغزالى فى الإحياء : وأثر البويطى الزهد والخمول ولم يعجبه الجمع والجلوس فى الحلقة واشتغل بالعبادة وصنف كتاب الأم الذى ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويعرف به وإنما صنفه البويطى ولكن لم يذكر نفسه ، ولم ينسبه إلى نفسه فزاد الربيع فيه وتصرف وأظهره^(٢) .

(١) سير أعلام النبلاء : الذهبى ، مج ٢ ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٢) إحياء علوم الدين - الغزالى ج ٢ ، وأبو زهرة فى الشافعى ص ١٧٦ .

وهذه الرواية تبين لنا أن البويطى قد ترك الحلقة التى استخلفه الشافعى عليها واعتزل الناس ، وأثر الزهد والعبادة فى قريته ومسقط رأسه (بويط) من صعيد مصر ، فمن ترأس الحلقة آنئذ ومن درس للناس فى هذه الفترة ؟ إنه المزنى بلا شك . كانت تلك هى المرحلة الثانية من مراحل نموه فقه المزنى بعد المرحلة الأولى وهى مرحلة الدراسة .

٤ - وتأتى المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل فقه المزنى وهى تشكل مع المرحلة الثانية فترة الإنتاج بعد فترة الدراسة ، وتبدأ هذه المرحلة من (٢٣١ - ٢٦٤) حيث توفى البويطى واستقل المزنى بالحلقة بلا منازع واستمر فيها حتى توفى سنة ٢٦٤ هـ ، ستون سنة تقريباً من حياة المزنى يقضيها فى الاجتهاد والإفتاء على مذهب الشافعى من فقهه أحياناً ومن اجتهاده ورأيه الموافق لأصول الشافعى أحياناً ، ومن اجتهاده المطلق ورأيه المخالف لآراء الشافعى أحياناً أخرى . وتعتبر هذه المرحلة أهم المراحل وأعظمها فى حياة المزنى وفقهه ، وتعتبر المرحلة السابقة لها ابتداء لها ؛ إذ فى هذه المرحلة الثالثة ظهر اجتهاد المزنى وفقهه ، وتم فيها إخراج كتبه ومؤلفاته ، وكثر فيها تلاميذه وأتباعه وارتحل إليه كثير من الدارسين من مختلف الأمصار ، وظهرت فيها آراء المزنى واجتهاداته الموافقة للفقه الشافعى حيث اعتبر إماماً فيه والمخالفة للفقه الشافعى حتى عد صاحب مذهب مستقل .

قال الرازى : «ثم إن البويطى بقى على ذلك (شيخ حلقة الشافعى بعد وفاته) إلى أن دعى إلى خلق القرآن فامتنع منه فنقلوه إلى العراق وحبسوه مع القيد إلى أن مات ، ولما وقعت له هذه الواقعة قام بالتدريس على مذهب الشافعى رضى الله عنه أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى»^(١) .

وإذا كان المزنى قد خلف البويطى فى رئاسة الحلقة^(٢) وعلمنا أن البويطى

(١) مناقب الشافعى : الرازى ٤٠/١ .

(٢) ويمكن القول بأن الحلقة كانت واحدة وأن الصالحين كانوا على اتفاق وكان البويطى يقوم =

حمل إلى بغداد أيام ورود كتاب الخليفة المأمون إلى والى مصر «كيدر» نصر ابن عبد الله أبو مالك الصفدى فى جمادى الآخرة سنة ٢١٨هـ والقاضى بمصر يومئذ هارون بن عبد الله الزهرى ، وعلمنا أن الكتاب نص على أن من أجاب قبلت شهادته ومن وقف منهم سقطت شهادته وأخذ بها القضاة والمحدثون والمؤذنون فكانوا على ذلك من سنة ٢١٨هـ - ٢٣٢هـ . إذا علمنا ذلك عرفنا أو استطعنا أن نقول : إن المزنى ترأس الحلقة بعد حلقة الصغرى قبل وفاة البويطى سنة ٢٣١هـ إحدى وثلاثين ومائتين من الهجرة .

وفى هذه المرحلة تولى المزنى الدفاع عن الشافعى ومذهبه حتى روى عنه أنه كان يقول : «من شاء من خلق الله ناظرته على ما يوجد فى كتب الشافعى من خطأ أنه من الكاتب ، ليس من الشافعى»^(١) .

ولهذا وغيره عده الشافعى وأصحابه ناصر المذهب وبدر سمائه وقدموه فى المذهب على غيره ، بل لم يكن أحد من أصحاب الشافعى تحدثه نفسه بالتقدم عليه^(٢) . قال ابن النديم : لم يكن فى أصحاب الشافعى أفقه من المزنى ولا أصلح من البويطى^(٣) .

وفى هذه المرحلة كانت الرحلة إلى المزنى من جميع الآفاق لدراسة فقهه وفقه الشافعى على يديه يقول اليافعى : اشتغل عليه خلق كثير ، وهو إمام الشافعيين وأعرفهم بطريق الشافعى وفتاواه وما ينقله عنه^(٤) .

وفى هذه المرحلة أيضاً ألف كتبه الكثيرة فى مذهب الشافعى وعلى مذهبه المستقل به ، فألف فى المذهب الشافعى : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، بالتدريس فإذا غاب تولى المزنى الحلقة إلى أن يعود وهكذا حتى توفى أو حمل إلى بغداد فى المحنة ، وذلك جمعاً بين الروايات .

(١) الانتقاء : ابن عبد البر ، ص ٨٠ وما بعدها .

(٢) مرآة الجنان : اليافعى ، ١٧٨/٢ .

(٣) الفهرست : ابن النديم ، ص ٢١٢ .

(٤) مرآة الجنان : اليافعى ، ١٧٧/٢ .

والمختصر ، ومختصر المختصر ، والمنثور ، والمسائل المعتبرة ، والترغيب في العلم ،
والوثائق ، وألف على مذهبه المستقل به كتاباً لم تشر الروايات إليه ، وكل ما
ذكر عنه في هذا الصدد أنه ألف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب
الشافعي ، قال الأسنوي : صنف كتباً منها المبسوط ، والمختصر ، والمنثور ،
والمسائل المعتبرة ، والترغيب في العلم ، وكتاب الوثائق ، والعقارب سمي بذلك
لصعوبته ، وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي كذا ذكره
البندنجي في تعليقه المسمى بالجامع في آخر باب الصلاة بالنجاسة^(١) .

وقد لمح السبكي إلى هذا الكتاب في طبقاته ولكنه لم يقطع بذلك قال :
وهو (يعني المزني) في مختصره المسمى «نهاية الاختصار» يصرح بمخالفة
الشافعي في مواضع فتلك لا تعد من المذهب قطعاً^(٢) .

وأرجح أن يكون كتاب «نهاية الاختصار» الذي ذكره السبكي هو الكتاب
الذي استقل فيه المزني عن الشافعي بآراء مخالفة ليست مخرجة على أصول
المذهب وقواعده ؛ ذلك لأن الأسنوي حين ذكر كتب المزني لم يذكر فيها
«نهاية الاختصار» وإنما قال : وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه ، لا على
مذهب الشافعي : في حين نجد ابن النديم يذكر كتب المزني ومعها «نهاية
الاختصار» ولا يشير إلى أن له كتاباً آخر .

فكتاب نهاية الاختصار إذن هو الذي يذكر أحياناً باسمه وأحياناً أخرى بأنه
الكتاب المخالف لفقه الشافعي .

وقد ظل المزني في هذه المرحلة يدرس ويفقه ويؤلف حتى توفاه الله سنة أربع
وستين ومائتين من الهجرة .

(١) طبقات الشافعية : الأسنوي ، مخطوط رقم ٢٠٦٣ تاريخ طلعت دار الكتب .

(٢) طبقات الشافعية : السبكي ، ٢٤٤/١ .

ثالثاً : أصوله

بعد أن تعرفنا على المراحل التي مر بها فقه المزنى من البداية والتعلم والمواظبة على الدرس إلى الاجتهاد والإفتاء والتأليف والتدريس نأتى إلى النقطة الثالثة وهى الأصول التى بنى عليها فقهه والمبادئ التى اعتمد عليها فى اجتهاده أو الدفاع عن مذهب أستاذه وإمامه الشافعى رضى الله عنه .

وبالبحث تبين لنا أن المزنى سار فى اجتهاده على أصول الشافعى مع اختلاف يسير بينهما ، لقد كان - كما قال السبكي - فى مرحلة وسطى من فقهاء الشافعية بالنسبة للأصول التى سار عليها إمامهم «لم يخرج خروج محمد بن وللم يتقيد بقيد الخراسانيين والعراقيين» . لم يقيد نفسه تقييداً حرفياً بأصول الشافعى ولم يعط نفسه الحرية الكاملة فى الخروج عنها . لقد كان يجتهد ويفرغ وسع طاقته فى اجتهاده ، فما أداه اجتهاده إليه من مبادئ الشافعى أخذ به وسار عليه ، وما لم يناسبه بحث عن غيره وخرج عنه .

ولا يعد سير المزنى على أصول أستاذه أو أصول غيره تقليداً لهم ينقص من اجتهاده وإمامته ، فقد عرفنا أن كثيراً من الفقهاء عدوا المزنى مجتهداً ، ومن هؤلاء من جعل اجتهاده مطلقاً ، ومنهم من جعله من المجتهدين المنتسبين ، وسنرى أقوال العلماء فى ذلك بعد قليل ، ولنتعرف أولاً على أصول الشافعى التى سار عليها المزنى أو خالفها خلافاً يسيراً وقد أشرنا إلى هذه الأصول فى الفصل السابق^(١) وهى بإيجاز خمس :

١ - القرآن الكريم والسنة الصحيحة .

٢ - الإجماع .

(١) راجع ص ٩٥ من هذا الكتاب .

٣ - قول بعض أصحاب النبي ﷺ رأياً لم يعرف له مخالف .

٤ - الاختيار من أقوال الصحابة عند اختلافهم ، وأولها بالاختيار الأقرب من الكتاب والسنة .

٥ - القياس على أمر عرف حكمه بواحد من المراتب السابقة .

وقد أخذ المزنى من هذه المصادر^(١) وسار عليها ولكن مع اختلاف في الترتيب والاعتماد ، فقد قدم القياس إلى المرتبة الثالثة وأخر أقوال الصحابة ، كما أضاف إلى هذه المصادر القياس على قول للشافعي أو أصل من أصوله ومعناه ، وهذا ما سنلاحظه ونمثل له بأمثلة من فقه المزنى وآرائه بعد أن نرى موقف العلماء من سير المزنى وغيره من المجتهدين على أصول الشافعي أو أصول غيره وهل يعد ذلك منهمقليداً أو لا يعد ، وهل ينقص ذلك ويخل من اجتهادهم أو لا ؟

يقول الأستاذ محمد أبو زهرة في بيان المجتهدين في المذهب الشافعي معتمداً على ما ذكره الإمام النووي : القسم الأول مجتهد منتسب ليس بمقلد بل هو لم يقلد الشافعي لا في الأصل ولا في الدليل بل يجتهد فيهما اجتهاداً مطلقاً ، وإنما ينسب إلى الشافعي لموافقته وسلوكه مثل نهجه في الاجتهاد . ثم يذكر ما قاله النووي في هذا القسم فيقول : ويقول النووي : ادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا فحكى عن أصحاب مالك رحمه الله وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أثمتهم تقليداً لهم ، وقال : والصحيح الذي

(١) لعل مما يوضح اهتمام المزنى بأصول الشافعي وسيره عليها رواية البيهقي هذه قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا الوليد هو حسان بن محمد النيسابوري يحكى عن بعض شيوخه عن المزنى قال : قرأت كتاب الرسالة للشافعي خمسمائة مرة ، ما من مرة منها إلا واستفدت فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى ، وأخرج أبو الحسن الأبري عن أبي نعيم بن عدي الجرجاني قال : قال أبو القاسم الأنماطي : قال المزنى : وأنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة ما أعلم أني نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته (توالي التأسيس : ابن حجر ، ص ٧٧) .

ذهب إليه المحققون مذهب إليه أصحابنا ، وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي لا تقليداً له بل إنهم لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق ، ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي ، وذكر أبو علي السنجي نحو هذا فقال : اتبعنا الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدلها ، لا أنا قلدناه . قلت : هذا الذي ذكره موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزني في أول مختصره^(١) ، (يقصد قول المزني) : اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليده غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه وبالله التوفيق^(٢) .

ويذكر الإمام ابن القيم ما يؤكد انتفاء التقليد عن المزني ومن مائله من المجتهدين فيبين أنهم موضع اختلاف ، فمن الأتباع من يحكم عليهم بالاجتهاد المطلق ، ومن الأتباع من يحكم عليهم بالاجتهاد المقيد المنتسب للمذهب ، والمهم أن النوعين بعيدان عن التقليد ، يقول : النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به ، فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومآخذه وأصوله عارف بها متمكن من التخريج عليها ، وقياس ما لم ينص من ائتم به على منصوصه من غير أن يكون مقلداً لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل ، لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ودعا إلى مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه معاً .

وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي أبو يعلى وأبو علي بن أبي موسى في شرح الإرشاد الذي له ، ومن الشافعية خلق كثير . وقد اختلف الحنفية في أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل ، والشافعية في المزني وابن سريج وابن المنذر

(١) الشافعي : أبو زهرة ، ص ٤١٠ .

(٢) مقدمة مختصر المزني : هامش الأم للشافعي ، ٢/١ ط بولاق .

ومحمد بن نصر المروزي . والمالكية في أشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب . والحنابلة في أبي حامد والقاضي : هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد أو متقيدين بمذاهب أئمتهم ؟ على قولين ، ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاويهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه ، وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر وإن كان منهم المستقل والمستكثر ، ورتبة هؤلاء دون رتبة الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد^(١) .

(١) إعلام الموقعين : ابن القيم ٢١٢/٤ (وقد حرم الإمام ابن قيم الجوزية الإفتاء بالتقليد وأورد في ذلك عدة أدلة من القرآن والسنة ثم أورد الأدلة العقلية للرد على القائلين بجوازها واستحسن في ذلك الصحيح التي ذكرها الإمام المزني قائلاً : إن أحسن ما رأيت من ذلك قول المزني ، قال ابن القيم تحت عنوان الإفتاء بالتقليد (إعلام الموقعين : ابن القيم ١٩٦٩/٢) : وهو حرام بدليل قول الرسول ﷺ فيما حدث به جامع بن وهب أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن بكر بن عمر عن عمرو بن أبي نعيم عن مسلم بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار ، ومن استشار أخاه فأشار عليه بغير رشده فقد خانته ، ومن أفتى بفتيا بغير ثبوت فإنما إثمها على من أفتاه فقيه دليل على تحريم الإفتاء بالتقليد فإنه إفتاء بغير ثبوت فإن الثبوت الحجة التي يثبت بها الحكم باتفاق الناس كما قال أبو عمر ، وقال عبدالله بن المعتز : لا فرق بين بهيمة تنقاد وإنسان يقلد . وساق الحديث السابق ، وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية فأحسن ما رأيت من ذلك قول المزني وأنا أورده هنا : قال : يقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فيما حكمت به ؟ فإن قال : نعم بطل التقليد ؛ لأن الحجة أوجب ذلك عنده لا التقليد ، وإن قال : حكمت به بغير حجة قيل له : فلم أرق الدماء وأبعت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة قال الله عز وجل : ﴿ هل عندكم من سلطان بهذا ﴾ أي من حجة بهذا . فإن قال : أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة ؛ لأنني قلدت كبيراً من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت عليّ . قيل له : إذا جاز تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى ؛ لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك . فإن قال : نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله ﷺ وإن أبي ذلك نقض قوله وقيل له : كيف تجوز تقليد من هو أصغر وأقل علماً ولا تجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علماً وهذا تناقض : فإن قال : لأن معلمي وإن كان أصغر فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه فهو أبصر بما أخذ وأعلم بما ترك . قيل له : وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك ؛ لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك ، فإن قلد قوله جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من=

وبوضح السبكي رأياً في هؤلاء الذين ذكرهم ابن القيم على أنهم موضع اختلاف بين فقهاء الشافعية يعتبر أكثر تفصيلاً وتحديداً فيقول : « وكل تخريج أطلقه المخرج إطلاقاً فيظهر أن ذلك المخرج إن كان ممن يغلب عليه التمذهب والتقيد كالشيخ أبي حامد والقفال عد من المذهب ، وإن كان ممن كثر خروجه كالمحمدين الأربعة (وهم محمد بن جرير الطبري ، ومحمد بن المنذر ، ومحمد ابن نصر ، ومحمد بن خزيمة)^(١) فلا يعد ، وأما المزني وبعده ابن سريج فبين الدرجتين لم يخرجوا خروج المحمدين ، ولم يتقيدا بقيد العراقيين والخراسانيين^(٢) .

والسبكي بقوله هذا يبين لنا أن المزني كان أقرب إلى أصول الشافعي من بعض المجتهدين الآخرين ، وأنه كان مطلقاً حراً فلم يتقيد ولم يلتزم كما التزم وتقيد غيره ، فإذا عرفنا بعد ذلك أن المحمدين الأربعة على الرغم من خروجهم هذا فإن ابن السبكي يعتبرهم شافعيين متمذهبين بالمذهب الشافعي مجتهدين فيه ، يقول ابن السبكي : «المحمدون الأربعة من أصحابنا ، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي المخرجين على أصوله المتمذهبين بمذهبه لوفاق اجتهادهم اجتهاده ، فإنهم وإن خرجوا عن رأي الإمام الأعظم في عدد من المسائل فلم يخرجوا في الأغلب فاعرف

«أصحاب رسول الله ﷺ وكذلك صاحب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والأعلى للأدنى ، وكفى بقول يؤول إلى هذا تناقضاً وفساداً ، وقال إسماعيل بن يحيى المزني في أول مختصره : «اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله : لأقره على من أراده مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحاط فيه لنفسه وبالله التوفيق » .

(١) محمد بن خزيمة من أئمة الحديث وكان من تلامذة المزني ، وقد جرت بين المزني وبين آخر مناظرة في أنواع القتل ، فلما احتج المزني بالحديث لم يقنع المناظر فقال لابن خزيمة : قل فلما روى الحديث عن راوٍ آخر قال المناظر : أهو المناظر أم أنت فقال المزني : إذا جاء الحديث فهو يناظر لأنه أعلم به مني (المسئولية الجنائية : الخضراوي ، ص ٢٦) .

(٢) طبقات الشافعية : السبكي ٢٤٤/١ .

ذلك ، واعلم أنهم فى أحزاب الشافعية معدودون وعلى أصوله مخرجون
وبطريقه متذهبون ولمذهبه متمذهبون^(١) .

فإذا اعتبر هؤلاء الخارجون من المجتهدين فى الفقه الشافعى السائرين على
أصوله ، وقد عرفنا من قبل أن المزنى لم يخرج فى اجتهاده خروجهم - فأولى
بالمزنى أن يعتبر كذلك .

ومما سبق يتبين لنا أن المزنى فى رأى الشافعية وغيرهم كان يجتهد على
أصول الشافعى ويفرع عليها عارفاً بما أخذها ومقاصدها ، وأنه لم يقيد نفسه
بهذه الأصول تقييداً كاملاً ولم يلتزم التزاماً حرفياً بها ، كما لم يخرج عليها
أو يتعد عنها ويتحرر منها التحرر الكلى فلم يخرج خروج المحدثين ولم يتقيد
بقيد العراقيين والخراسانيين .

فالقرآن الكريم والسنة الصحيحة هما الأصل الأول والدليل الأول للحكم .
فإن لم يكن قرآن كريم ولا سنة صحيحة فإجماع العلماء هو الأصل الثانى
للأحكام .

فإن لم يكن قرآن كريم ولا سنة صحيحة ولا إجماع فالقياس على واحد
منهما .

وهذا هو أول مظهر من مظاهر الخلاف بين أصول الشافعى والمزنى ، فالمزنى
يجعل القياس هو الأصل الثالث متقدماً به على أقوال الصحابة والاختيار
منهما ، فى حين جعل الشافعى القياس هو الأصل الخامس بعد الأخذ بقول
الصحابى لم يعرف له مخالف ، ثم بعد الاختيار من أقوال الصحابة إن
اختلفت .

أما المظهر الثانى فهو اعتماد المزنى فى كثير من أقواله على القياس على
أصول الشافعى وأقواله ، وهذا المظهر من الناحية العامة فقط ؛ لأن الشافعى

(١) طبقات الشافعية : السبكي ، ٢٤٤/١ .

كان المعلم المستنبط لهذه الأصول ثم جاء المزني فاعتمدها وقاس عليها ، ولكنها على كل حال تعتبر من مظاهر الاختلاف بين أصول الإمامين بحيث نستطيع أن نقول : إن للمزني أصلاً رابعاً هو القياس على أصل الشافعي ومعنى قوله ، ولعل موقف المزني من القياس ووضعه في المرتبة الثالثة بعد القرآن والسنة والإجماع راجع إلى اطلاعه على فقه أهل الرأي وتأثره بأرائهم واتجاهاتهم قبل قدوم الشافعي كما ذكرنا سابقاً ، ولما درس على الشافعي أيضاً نفس الاتجاه تقريباً فقد كان منحى الشافعي في الاجتهاد متفقاً مع قوله : «الأصل قرآن وسنة فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد منه فهو سنة ، والإجماع أكبر من الخبر المفرد ... » ، وقوله : «وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس»^(١) .

هذا بالإضافة إلى ميل المزني الفطري وموهبته الربانية في القياس حتى قال له الشافعي : ولقد ركن زماناً تكون أقيس أهل ذلك الزمان^(٢) .

ومما سبق أستطيع أن أحدد الإطار الذي سار عليه المزني في اجتهاده والأصول التي اعتمد عليها مع التمثيل لكل منها على النحو الآتي :

أولاً : الاعتماد على القرآن الكريم والسنة الصحيحة :

فمن ذلك مثلاً قوله في باب الكفالة : «قال المزني : قال الله جل ثناؤه : ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ﴾»^(٣) ، وقال الله عز وجل : ﴿ سلهم أيهم بذلك زعيم ﴾»^(٤) وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « والزعيم غارم » ، والزعيم في اللغة هو الكفيل ، وروى عن أبي سعيد

(١) الرسالة : الشافعي ، ص ٨ ، ٧٠ ، مطب بولاق .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى : السبكي ، ٢٣٨/١ .

(٣) من سورة يوسف الآية رقم ٧٢ .

(٤) من سورة ن الآية رقم ٤٠ .

الخدرى أنه قال : كنا مع رسول الله ﷺ فى جنازة فلما وضعت قال ﷺ :
« هل على صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان » ، قال : « صلوا على
صاحبكم » فقال على رضوان الله عنه ؛ هما على يا رسول الله وأنا لهما ضامن
فقام رسول الله ﷺ فصلى عليه ، ثم أقبل على على رضى الله عنه فقال : «
جزاك الله عن الإسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » .

قال المزنى : قلت أنا وفى ذلك دليل أن الدين الذى كان على الميت لزم
غيره بأن ضمنه ، وروى الشافعى فى قسم الصدقات أن رسول الله ﷺ قال :
« لا تخل الصدقة لغنى إلا لثلاثة ذكر منها رجلاً تحمل بحمالة فحلت له
الصدقة . قلت أنا فكانت الصدقة محرمة قبل الحمالة فلما تحمل لزمه الغرم
بالحمالة فخرج من معناه الأول إلى أن حلت له الصدقة » (١) .

فهذه النصوص من القرآن والسنة تبين لنا فى وضوح اعتماد المزنى عليهما
فى استنباط الأحكام والتدليل عليها مستعيناً فى ذلك بفهمه اللغوى والفقهى .
ثانياً : إجماع (٢) العلماء إذا لم يكن هناك قرآن ولا سنة صحيحة :

فمن ذلك مثلاً قوله رداً على مسألة قالها الشافعى رضى الله عنه فى التيمم
هى : « وإذا تيمم ففرغ من تيممه بعد طلب الماء ثم رأى الماء فعليه أن يعود
إلى الماء ، وإن دخل فى الصلاة ثم رأى الماء بعد دخوله بنى على صلاته
وأجزأته الصلاة » .

قال المزنى : « وجود الماء عندى ينقض طهر التيمم فى الصلاة وغيرها سواء
كما أن ما نقض الطهر فى الصلاة وغيرها سواء ، ولو كان الذى منع نقض

(١) مختصر المزنى هامش الأم ٢٧/٢ ، ٢٢٨ ، مط بلاق .

(٢) الإجماع هو : اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام فى عصر على حكم شرعى ،
وهذا الاتفاق يكون بالكلام أو العمل أو بالسكوت بعد بلوغ الحكم إليهم (التلويح على التوضيح :
الفتاوانى ٤١/٢) .

طهره الصلاة لما ضره الحدث فى الصلاة ، وقد أجمعوا والشافعى معهم أن رجلين لو توضأ أحدهما وتيمم الآخر فى سفر لعدم وجود الماء أنهما طاهران وأنهما قد أديا فرض الطهر فإن أحدث المتوضى ووجد التيمم الماء أنهما فى نقض الطهر قبل الصلاة سواء فلم لا كانا فى نقض الطهر بعد الدخول فيها سواء وما الفرق، وقد قال فى جماعة العلماء : إن عدة من لم تحض الشهر فإن اعتدت بها إلا يوماً ثم حاضت أن الشهر ينتقض لوجود الحيض فى بعض الطهر فكذلك التيمم ينتقض وإن كان فى الصلاة بوجود الماء كما ينتقض طهر المتوضى وإن كان فى الصلاة إذا كان الحدث وهذا عند بقوله أولى^(١) .

وكان يستدل بإجماع العلماء على أمر جزئى فى الوصول إلى حكم كلى، فمن ذلك مثلاً قوله تعقيباً على مسألة ذكرها الشافعى فى باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب :

قال الشافعى : ولا يقتل حر بعبد وفيه قيمته وإن بلغت ديات .

قال المزنى : وفى إجماعهم أن يده لا تقطع بيد العبد قضاء على أن الحر لا يقتل بالعبد ، فإذا منع أن يقتص من يده وهى أقل لفضل الحرية على العبودية كانت النفس أعظم وهى من أن تقص بنفس العبد أبعد^(٢) .

ثالثاً : القياس^(٣) على القرآن أو السنة أو الاجماع أو على أصل الشافعى أو على قول له أو معناه :

فالأول والثانى كثير وسار فيه سير الإمام الشافعى رضى الله عنه فمن ذلك

(١) مختصر المزنى : هامش الأم ٣١/١ ، ٣٢ ، ٣٣ مط بولاق .

(٢) مختصر المزنى : هامش الأم ، ٩٥/٥ ، ٩٦ ، مط بولاق .

(٣) القياس هو فى اللغة التقدير والمساواة ، وفى الشرع : تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع بعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة (التلويح على التوضيح ص ٥٢) ، وقد ذكر السبكي فى طبقاته أن للمزنى رسالة فى الدفاع عن القياس والرد على منكره رد فيها على داود بن على إمام الظاهرية إنكاره للقياس قال : وقفت لداود رحمه الله على رسالة أرسلها إلى أبى الوليد موسى بن أبى الجارود طوبلة دلت على =

ما ذكره المزني في مختصره في باب الربا قال : قال الشافعي : أخبرني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن يبيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم »^(١) ، قال : ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر فمن زاد أو استزاد فقد أربى . قال : الشافعي : وهو موافق للآحاديث عن رسول الله ﷺ في الصرف وبه قلنا ، وبها تركنا قول من روى عن أسامة أن النبي ﷺ قال : إنما الربا في النسيئة ؛ لأنه مجمل وكل ذلك مفسر فيحتمل أن يكون النبي ﷺ سئل عن الربا أفي صنفين مختلفين ذهب بورق أو تمر بخنطة فقال : الربا في النسيئة فحفظه فأدى قول النبي ﷺ ولم يؤد المسألة ، قال : ويحتمل قول عمر عن النبي ﷺ الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء يعطى بيد ويأخذ بأخرى فيكون الأخذ مع الإعطاء ، ويحتمل ألا يتفرق المتبايعان من مكانهما حتى يتقابضا فلما قال ذلك عمر لمالك بن أوس لا تفارقه حتى تعطيه ورقه أو ترد إليه ذهبه وهو راوي الحديث دل على أن مخرج هاء وهاء تقابضهما قبل أن يتفرقا . والربا من وجهين : أحدهما في النقد بالزيادة وفي الوزن والكيل ، والآخر يكون في الدين بزيادة الأجل ، وإنما حرمتا غير ما سمي رسول الله ﷺ من المأكول المكيل والموزون ؛ لأنه في معنى ما سمي ، ولم يجر أن نقيس الوزن على الوزن من الذهب والورق ؛ لأنهما غير مأكولين ومباينان لما سواههما ،

==عظم معرفته بالجدل وكثرة صناعته في المناظرة ، وقصدى من ذكرها الآن أن مضمونا الرد على أبي إسماعيل المزني رحمه الله في رده على داود إنكار القياس وشنع فيه على المزني كثيرا... (طبقات الشافعية الكبرى : ٤٦/٢) .

(١) مسند الشافعي ١٥٥/٦ .

وهكذا قال ابن المسيب : لا ربا إلا فى ذهب أو ورق أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب ، قال : وهذا صحيح ولو قسمنا عليهما الوزن لزمنا أن لا نسلم ديناراً فى موزون من طعام كما لا يجوز أن نسلم ديناراً فى موزون من ورق ولا أعلم بين المسلمين اختلافاً أن الدينار والدرهم يسلمان فى كل شىء ولا يسلم أحدهما فى الآخر غير أن من الناس من كره أن يسلم ديناراً أو درهما فى فلوس وهو عندنا جائز؛ لأنه لا زكاة فيها ولا فى تبرها وإنها ليست بثمن للأشياء المتلفة.....» (١) .

ففى هذه المسألة يقيس الشافعى رضى الله عنه ومن بعده المزنى رحمه الله ما لم يذكر فى حديث رسول الله ﷺ من المأكولات والموزونات على ما ذكر فى الحديث من البر والشعير وغيرهما ويعطيان ما لم يذكر حكم ما ذكر من أنه لا يجوز بيعه إلا سواء بسواء وعينا بعين ويداً بيد وإلا وقع فيه الربا .

ومن القياس على الإجماع قول المزنى تعقياً على مسألة ذكرها الشافعى فى باب التيمم هى قول الشافعى رضى الله عنه : « ولو ألصق على موضع التيمم لصوقاً نزع اللصوق وأعاد ولا يعدو بالجائر موضع الكسر ولا يضعها إلا على وضوء كالحفين فإن خاف الكسير غير متوضئ التلّف إذا ألقيت الجائر ففيها قولان : أحدهما يمسح عليها ويعيد ما صلى إذا قدر على الوضوء ، والقول الآخر لا يعيد ، وإن صح حديث على رضى الله عنه أنه انكسر إحدى زنديه فأمره النبى ﷺ أن يسمح على الجائر قلت به وهذا مما أستخير الله فيه » (٢) .

(١) المختصر : هامش الأم ٢ / ١٣٦ وما بعدها ، الأم جـ ٣ ص ١٢ وما بعدها .

(٢) والحديث رواه فى ابن حجر فى بلوغ المرام ثم قال رواه ابن ماجة بسند واه جداً ، وقال الصنعانى عنه : أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا : وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطى وهو كذاب وزواه الدارقطنى والبيهقى من طريقين أوهى منه وقال النووى اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث (بلوغ المرام ، سبل السلام ١ / ٧٩) وشبهه قول المزنى فى هذه الرسالة بقول الإمام أبى حنيفة فيها انظر (بدائع الصنائع ١ / ١٣) .

قال المزني أولى توليه بالحق عندي أن يجزئه ولا يعيد وكذلك كل ما عجز عنه المصلي وفيما رخص له في تركه من طهر وغيره. وقد أجمعت العلماء والشافعي معهم أن لا تعيد المستحاضة والحدث في صلاتها دائم والنجس قائم ولا المريض الواجد للماء ولا الذي معه الماء يخاف العطش إذا صليا بالتيمة ولا العريان ولا المساييف يصلي إلى غير القبلة يومئ إيماء فقضى ذلك من إجماعهم على طرح ما عجز عنه المصلي ورفع الإعادة ، وقد قال الشافعي : من كان معه ماء يوضئه في سفره وخاف العطش فهو كمن لم يجد .

قال المزني : وكذلك من على قروحه دم يخاف إن غسلها كمن ليس به نجس^(١) .

ففي هذه المسألة يقيس المزني المصلي بالتيمة على جبرة وضعت على غير وضوء على المستحاضة والمريض العاجز عن استعمال الماء أو المحتاج إليه لعطش ويرى أن ذلك المصلي لا يعيد كما أن هؤلاء إذا صلوا لا يعيدون بإجماع العلماء ، ثم يؤكد قياسه هذا بقياس آخر على قول للشافعي رضي الله عنه ذلك هو أن من كان معه ماء يوضئه في سفره وخاف العطش كمن لم يجد فقال : وكذلك من على قروحه دم يخاف إن غسلها كمن ليس به نجس .

ومن القياس على أصل الشافعي قوله تعقيباً على مسألة ذكرها الشافعي في باب النفقة قال الشافعي : وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتابية . والأمة إذا بوئت معه بيتاً وإذا احتاج سيدها إلى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها ، قال : ونفقته نفقة المقتر لأنه ليس من عبد إلا وهو فقير ؛ لأن ما بيده ، وإن اتسع لسيده ، ومن لم تكمل فيه الحرية فكالمملوك قال المزني : إذا كان تسعة أعشاره حراً فهو يجعل له تسعة أعشار ما يملك ويرثه مولاه الذي أعتق تسعة أعشاره فكيف لا ينفق على قدر سعته ؟

(١) المختصر : هامش الأم ١ / ٣٥ ، ٣٦ ، الأم ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

قال المزني : قد جعل الشافعي من لم تكمل فيه الحرية كالمملوك ، وقال في كتاب الإيمان : إذا كان نصفه حرًا ونصفه عبدًا كفر بالإطعام فجعله كالحر يبعث الحرية هناك ولم يجعله يبعث الحرية ههنا كالحر بل جعله كالعبد ، فالقياس على أصله ما قلنا من أن الحر منه ينفق بقدر سعة والعبد منه بقدره ، وكذا قال في كتاب الزكاة : إن على الحر منه بقدره في زكاة الفطر وعلى سيد العبد بقدر الرق منه ، فالقياس ما قلنا فتفهموه تجدوه كذلك إن شاء الله تعالى^(١) .

فالمزني في هذه المسألة يقيس من بعضه حر وبعضه عبد في الإنفاق على من بعضه حر وبعضه عبد في الكفارة ويثبت له هنا ما ثبت له هناك ، فكما أنه هناك اعتبر غير مقتر وكفر بالإطعام فكذلك اعتبره غير مقتر وألزمه بأن ينفق بعضه الحر نفقة موسر وبعضه العبد نفقة معسر ؛ لأن أصل الشافعي ألا ينتقل من الإطعام إلى الصيام إلا المعسر فجاء المزني وقاس على هذا الأصل وأوجب عليه بعض نفقة كما أوجب الشافعي عليه في باب الكفارة الإطعام^(٢) .

ومن القياس على قول للشافعي أو معناه قول المزني في باب الحوالة بعد أن ذكره مجموعة من مسائل الشافعي فيها .

«قال المزني : هذه مسائل تحريت فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة ، قال المزني : قلت أنا من ذلك ولو اشترى عبدًا بألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالألف على رجل له عليه دين ألف درهم فاحتال ، ثم أن المشتري وجد بالعبد عيبًا فردّه بطلت الحوالة ، وإن رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئًا»^(٣) .

(١) المختصر : هاشم الأم ٥ / ٧٤ ، ٧٥ ، الأم ٥ / ٨١ .

(٢) تراجع من ٢٣٠ جـ ٥ المختصر هاشم الأم .

(٣) المختصر هاشم الأم ٢ / ٢٢٧ .

فالمزنى فى هذه المسألة وفى مسائل كثيرة غيرها يقيس على ما قاله الشافعى فى هذا الباب أو غيره ، وهو قبل أن يذكر المسألة المقاسة يتحرى قول الشافعى وإجابته ومعناه ثم يقيس على ما تحرى .

تلك أمثلة لأسلوب المزنى فى اعتماده على المصادر الأساسية الثلاثة المشهورة لاجتهاده وهى : القرآن والسنة ثم الإجماع ثم القياس بنوعيه أى القياس على قرآن أو سنة أو إجماع وهذا نوع ، أو القياس على أصل للشافعى أو قول له وهذا نوع ثان .

وقبل أن نترك أصول المزنى أحب أن أضيف عدة أشياء :

أولها : أن المزنى على الرغم من اهتمامه بالقياس واشتغاره به ووصفه به حتى من أستاذه الشافعى رضى الله عنه لم يكن يلجأ إليه إلا بعد أن لا يجد قرآنًا ولا سنة صحيحة ولا إجماعًا ، وأنه كان يتحرى الحديث الصحيح فإن لم يجده لجأ إلى القياس ونبه إلى أنه إذا ثبت الحديث أو صح فهو المذهب والرأى وطرح القياس لذلك ، فمن ذلك قوله تعقيباً على مسألة ذكرها الشافعى فى باب التفليس هى أنه (إذا باعه حنطة فطحنها ثم أفلس فكيف يأخذ المبيع وقد حصلت فيه زيادة ؟؟) .

قال الشافعى : « فإن كان حنطة فطحنها ففيها قولان : أحدهما وبه أقول يأخذها ويعطى قيمة الطحن لأنه زائد على ماله ، قال : وكذلك الثوب يصبغه أو يقصره يأخذه وللغرماء زيادته فإن قصره بأجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شريكاً فيه بدرهم والغرماء بأربعة دراهم شركاء بها ويبيع لهم فإن كانت أجرته خمسة دراهم وزاد درهماً كان شريكاً فى الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بأربعة وبهذا أقول ، والقول الآخر أن القصار غريم بأجرة القصار ، لأنها أثر لا عين . »

قال المزني : قلت أنا هذا أشبه بقوله : وإنما البياض في الثوب عن القصارة كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودي عن السقى وهو لا يجعل الزيادة للبائع في ذلك عين ماله فكذا ذلك زيادة القصارة ليست عين ماله وقد قال في الأجير يبيع في حانوت أو يرعى غنماً أو يروض دواب فالأجير أسوة الغرماء . فهذه الزيادات عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد إلا أن تخص السنة منها شيئاً فيترك لها القياس^(١) . فالمزني في هذه المسألة يحكم بالقياس إلا إذا ثبتت سنة وخصصت شيئاً بحكم مخالف للقياس عند ذلك يطرح القياس ويترك .

وهو إذ يصرح بترك القياس للسنة إذا ثبتت إنما يريد السنة الصريحة الواضحة الخالية من أى احتمال أو شك وإلا وقف عند اليقين فقط منها وطرح خلافه وعاب على من يحملها مالا تحتل ، انظر إليه ماذا يقول في باب العرايا :

يقول قال الشافعى : أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ أرخص فى بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق الشك من داود^(٢) ، وقال ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص فى بيع العرايا ، قال المزني: وروى الشافعى حديثاً فيه قلت لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبى ﷺ إما زيد بن ثابت وإما غيره : ما عراياكم هذه فقال : فلان وفلانة وسمى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبى ﷺ أن الرطب يأتى ولا نقد بأيديهم يتتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتتاعوا العرايا بخرصها من التمر الذى فى أيديهم

(١) المختصر هامش الأم ٢ / ٢٢١ .

(٢) مسند الشافعى ٦ / ١٥٤ ، موطأ مالك وشرحه ٣ / ١٠٢ والعرايا جمع عربة وهى النخلة أو الكرمة عليها ثمرها .

يأكلونها رطباً ... قال الشافعي : « وأحب إلى أن تكون العرية أقل من خمسة أوسق ، ولا أفسخه في الخمسة وأفسخه في أكثر » .

قال المزني : يلزمه في أصله أن يفسخ البيع في خمسة أوسق ؛ لأنه شك وأصل بيع التمر في رءوس النخل بالتمر حرام بيقين ولا يحل منه إلا ما أرخص فيه رسول الله ﷺ بيقين فأقل من خمسة أوسق يقين على ما جاء به الخبر وليست الخمسة بيقين فلا يبطل اليقين بالشك ^(١) .

فالمزني هنا يأخذ بيقين ما جاء في سنة رسول الله ﷺ ويطرح الشك ويعيب على الشافعي أنه أجاز ذلك المشكوك فيه مخالفاً بذلك أصلاً من أصوله وهو إبطال الشك باليقين . وهذا يوضح مدى تمسكه بالسنة وحرصه عليها ودفاعه عنها .

ثانيها : إذا ورد في المسألة قول لصحابي ولم يثبت الحديث عن رسول الله ﷺ حكم في المسألة بالقياس وقدمه على قول الصحابي مخالفاً بذلك الشافعي رضي الله عنه ، فمن ذلك ما جاء في باب بيع اللحم بالحيوان :

قال الشافعي : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان ^(٢) » وعن ابن عباس أن جزوراً نحرت على عهد أبي بكر رضي الله عنه فجاء رجل بعناق فقال : أعطوني جزءاً بهذه العناق فقال أبو بكر : لا يصلح هذا ، وكان القاسم بن محمد وابن

(١) المختصر : هامش الأم ٢ / ١٧٥ وما بعدها .

(٢) الحديث ذكره ابن تيمية في منتقى الأخبار وقال فيه : رواه مالك في الموطأ . ثم قال عنه الشوكاني في نيل الأوطار : الحديث أخرجه أيضاً الشافعي مراسلاً من حديث سعيد وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري وعن مسهل بن سعد وحكم بضعفه ، وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف ، وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية ، وأبو أمية ضعيف . وهكذا يضعف علماء الحديث ابن المسيب ؛ وهذا هو السر في أن المزني لم يأخذ به وفضل القياس عليه إذا لم يثبت (نيل الأوطار ٥ / ١٧٢) .

المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان عاجلاً وأجلاً يعظمون ذلك ولا يرخصون فيه . قال : وبهذا نأخذ كان اللحم مختلفاً أو غير مختلف ولا نعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ يخالف في ذلك أبا بكر وإرسال ابن المسيب عندنا حسن .

قال المزني : إذا لم يثبت الحديث عن رسول الله ﷺ فالقياس عندي أنه جائز، وذلك أنه كان فصيل بجزور قائمين جائزاً ولا يجوزان مذبحين لأنهما طعامان لا يحل إلا مثلاً بمثل فهذا لحم وهذا حيوان وهما مختلفان فلا بأس به في القياس وإن كان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف إلا أن يكون الحديث عن رسول الله ﷺ ثابتاً فيكون ما قال رسول الله ﷺ (١) .

ثالثها : أن المزني لم يهمل أقوال الصحابة والتابعين في اجتهاده وإنما كان يستأنس بها أحياناً مع نص قرآني أو قول للشافعي ، فهذا هو في كتاب الوكالة بعد أن يذكر الآيات القرآنية الكريمة التي تدل على مشروعية الوكالة يقول : «وقد وكل على بن أبي طالب رضي الله عنه عقيلاً ، قال المزني وذكر عنه أنه قال : هذا عقيل ما قضى عليه فعلى وما قضى له فلى . ثم قال بعد ذلك : «فللناس أن يוכלوا في أموالهم وطلب حقوقهم وخصوماتهم ويوصوا بتركاتهم» (٢) ...

فهو في هذه المسألة يأخذ الحكم من القرآن الكريم ثم يستأنس له بتوكيل على كرم الله وجهه لأخيه .

هذا في الصحابة ، أما التابعون فكذاك كان يسترشد بأرائهم في بعض المسائل ، فمن ذلك قوله تعقيباً على مسألة ذكرها الشافعي هي قوله :

(١) المختصر : المزني : هامش الأم ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وقد قال بمثل قوله هذا أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته (إعلام الموقعين : ابن قيم الجوزية ٢ / ١٦٤ ، المغني : ابن قدامة ٤ / ٣٠) .

(٢) المختصر / المزني / هامش الأم ٣ / ٣ .

«والأضحى جائز يوم النحر وأيام منى كلها إلى المغيب لأنها أيام نسل» .
قال المزني : « وهو قول عطاء والحسن ، أخبرنا علي بن معبد عن هشيم
عن يونس عن الحسن أنه قال : يضحى أيام التشريق كلها ، وحدثنا علي بن
معبد عن هشيم عن الحجاج عن عطاء أنه كان يقول : يضحى في أيام
التشريق» (١) .

رابعها : أن المزني كان في اجتهاده وقياسه دقيقاً دقة جعلته يغلط أستاذه
الشافعي رضي الله عنه ويخطئه في قياسه وأصوله أكثر من مرة خصوصاً إذا
كان للشافعي في المسألة قولان فكثيراً ما نجد المزني يقول بعد المسألة : « ليس
هذا عندي بشيء أو يقول : « هذا عندي غلط » أو يقول : « الأشبه بأصله
كذا... أو الأشبه بقوله كذا » بالقياس على أصل قوله ، أو القياس على
مذهبه .. إلخ .

فمن ذلك مثلاً قول الشافعي : ولا يأكل المضطر من الميتة إلا ما يرد نفسه
فيخرج به من الاضطرار . وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة
بهذا أقول ، وقال فيه : وما هو بالبين من قبل أن الشيء حلال وحرام ، فإذا
كان حراماً لم يحل منه شيء ، وإذا كان حلالاً فقد يحتمل ألا يحرم منه شئ
ولا غيره ؛ لأنه مأذون له فيه .

قال المزني : قوله الأول أشبه بأصله ، لأنه يقول : إذا حرم الله عز وجل شيئاً
فهو يحرم ما أباح منه بصفة فإذا زالت الصفة زالت الإباحة .

قال المزني : ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بادي
الشبع لأنه ليس بمضطر ، فإذا كان خائفاً على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما
يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطرار الذي هو علة الإباحة قال المزني : وإذا
ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطرار وهو تحريم

(١) المختصر / المزني / هامش الأم ٥ / ٢١٤ .

الله عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ، ولو جاز أن يرتفع الاضطرار ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضطرار ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن . وقال الشافعي فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه : إن مرّ المضطر بتمر أو زرع لم أو بأسا أن يأكل ما يرد به جوعه ويرد قيمته ولا أرى لصاحبه منعه فضلاً عنه وخفت أن يكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالمنع الموت . قال الشافعي: ولو وجد المضطر ميتة وصيداً وهو محرم أكل الميتة ولو قيل: يأكل الصيد ويفتدى كان مذهباً .

قال المزني : الصيد محرم لغيره وهو الإحرام ومباح لغير محرم ، والميتة محرمة بعينها لا لغيرها على كل حلال وحرام فهي أغلظ تحريماً ، فإحياء نفسه بترك الأغلظ وتناول الأيسر أولى به من ركوب الأغلظ وبالله التوفيق^(١) .

بهذا الأسلوب الدقيق يسير المزني في اجتهاده وقياسه ، ففي مسألة المضطر هذه يرجح أحد قولي الشافعي ويضعف القول الآخر ويستند في عملية الترجيح على أصول الشافعي وعلى اتفاق العلماء أن بادى الشيع لا يأكل من الميتة ، وعلى أن هذا الحكم مطابق لمعنى القرآن على حين أن القول الآخر مخالف لأصل الشافعي ولاتفاق العلماء ومخالف لمعنى القرآن الكريم . ثم يضيف إلى هذا الاجتهاد اجتهاداً آخر حين يكون المضطر محرماً ويقدم لنا قاعدة عامة في الاجتهاد هي ترك الأغلظ وتناول الأيسر ففي مسألتنا أكل الميتة حرام ، والصيد على المحرم حرام ، ولكن حرمة الميتة لعينها وحرمة الصيد لغيره فهي أيسر من حرمة الميتة وحرمة الميتة أغلظ ؛ ولهذا رأى المزني أن على المضطر المحرم أن يأكل الصيد ويفتدى ولا يأكل الميتة ؛ لأن حرمة الصيد أيسر من حرمة الميتة . ومن تغليظه للشافعي رضى الله عنه ما نجده في هذه المسألة في باب الأشربة:

(١) المختصر : المزني . هامش الأم ٥ / ٢١٦ .

قال الشافعى : وإذا ضرب الإمام فى خمر أو ما يسكر من شراب بنعلين أو طرف ثوب أو رداء أو ما أشبهه ضرباً يحيط العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالحق قتله ، وإن ضرب أكثر من أربعين بالنعال وغير ذلك فمات فديته على عاقلة الإمام دون بيت المال ؛ لأن عمر أرسل إلى امرأة ففزعته فأجهضت ذا بطنها فاستشار علياً فأشار عليه أن يديه فأمر عمر علياً فقال عمر: عزمت عليك لتقسمنها على قومك .

قال المزنى : هذا غلط فى قوله ، إذا ضرب أكثر من أربعين فمات فلم يمت من الزيادة وحدها ، وإنما مات من الأربعين وغيرها فكيف تكون الدية على الإمام كلها ، وإنما مات المضروب من مباح وغير مباح ألا ترى أن الشافعى يقول : لو ضرب الإمام رجلاً فى القذف أحدًا وثمانين فمات إن فيها قولين : أحدهما أن عليه نصف الدية ، والآخر أن عليه جزءاً من أحد وثمانين جزءاً من الدية ، قال المزنى : ألا ترى أنه يقول : لو جرح رجلاً جرحاً فخاطه المجروح فمات فإن كان خاطه فى لحم حتى فعلى الجراح نصف الدية ؛ لأنه مات من جرحه والجرح الذى أحدثه فى نفسه ، فكل هذا يدل على ذلك إذا مات المضروب من أكثر من أربعين فمات أنه بهما مات فلا تكون الدية كلها على الإمام ؛ لأنه لم يقتله بالزيادة وحدها حتى كان معها مباح ألا ترى أنه يقول فيمن جرح مرتدًا ثم أسلم ثم جرح جرحاً آخر فمات أن عليه نصف الدية ؛ لأنه مات من مباح وغير مباح .

قال المزنى : وكذلك إن مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح^(١) .

فالمزنى ههنا يخطئ الشافعى فى حكمه (بالعاقلة) بالدية كاملة على الإمام

(١) المختصر : المزنى . هامش الأم ١٧٥ / ٥ .

إذا جاوز الحد ، ويرى أن يكون الحكم ههنا هو ما حكم به الشافعى فى مواضع آخر وهو أن عليه نفس الدية أو جزأ من أجزاء الدية بمقدار ما جاوز الحد؛ لأن التلف حصل من مباح وغير مباح ، وهو فى حكمه بغلط الشافعى يستند إلى أقوال الشافعى فى مسائل أخرى شبيهة كحد القذف ، وقصاص الجروح وقيس هذا عليها .

هذه صورة من الأصول التى اعتمد عليها المزنى فى اجتهاده والمصادر التى أخذ منها أحكامه والأدلة التى كان يستدل بها نوجزها فيما يأتى :

١ - القرآن الكريم والسنة الصحيحة .

٢ - إجماع العلماء .

٣ - القياس على واحد مما سبق أو على أصل للشافعى أو قول له ومعنى .

٤ - أقوال الصحابة والتابعين إذا كانت مع واحد مما سبق .

وقد ظهر لنا من هذا أنه يوافق الشافعى فى الاعتماد على القرآن الكريم والسنة الصحيحة والإجماع والقياس ، ويخالفه فى قول الصحابى لم يعرف له مخالف ، وفى الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفت . تلك هى المصادر الأصلية المشهورة وله فى غير المشهورة منها آراء نذكرها قبل أن ننتقل إلى الفصل الثالث ، والمصادر الباقية هى :

الاستصحاب ، المصالح المرسلة ، الاستحسان .

هذه المصادر غير مشهورة شهرة الأدلة التى ذكرها وفصلت القول فيها ، ويبدو أن المزنى استخدمها فى أضيق الحدود ، وقد عثرت على رأى له فى الاستصحاب وحججه ورده على المنكرين له ، ذكر ذلك ابن قيم الجوزية أثناء حديثه عن الاستصحاب وقد تنازع العلماء فيه ، ونحن نعرف به ثم نذكر أقسامه وموقف الفقهاء منها بإيجاز :

الاستصحاب : استفعال من الصحبة وهي استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفى ما كان منفيّاً وهو ثلاثة أقسام :

١ - استصحاب البراءة الأصلية .

٢ - استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعى حتى يثبت خلافه .

٣ - استصحاب حكم الإجماع فى محل النزاع .

النوع الأول : تنازع العلماء فيه فقالت طائفة : إنه يصلح للدفع لا للإبقاء، كما قال به بعض الحنفية وذهب الأكثرون من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم إلى أنه يصلح لإبقاء الأمر على ما كان عليه . قالوا : لأنه إذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الأمر على ما كان عليه .

النوع الثانى : استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعى حتى يثبت خلافه وهو حجة كاستصحاب حكم الطهارة وحكم الحدث .

النوع الثالث : استصحاب حكم الإجماع فى محل النزاع ، وقد اختلف فيه الفقهاء والأصوليون هل هو حجة على قولين : أحدهما أنه حجة وهو قول المزنى والصيرفى وابن شاقلا وابن حامد وأبى عبد الله الرازى ، الثانى أنه ليس بحجة وهو قول أبى حامد والطيب وابن عقيل وأبى الخطاب والحلوانى وابن الزاغونى ، وحجة هؤلاء أن الإجماع إنما كان على الصفة التى كانت قبل محل النزاع ، كالإجماع على صحة الصلاة قبل رؤية الماء فى الصلاة ، فأما بعد الرؤية فليس هناك ما يستصحب إذ يمتنع دعوى الإجماع فى محل النزاع، والاستصحاب إنما يكون لأمر ثابت فيستصحب ثبوته أو لأمر منتف فىستصحب نفيه .

قال الأولون : غاية ما ذكرتم أنه لا إجماع فى محل النزاع وهذا حق ونحن لم ندع الإجماع فى محل النزاع بل استصحبنا حال المجمع عليه حتى يثبت

ما يزيله .

قال الآخرون : الحكم إذا كان إنما ثبت بالإجماع وقد زال الإجماع زال الحكم بزوال دليله ، فلو ثبت الحكم بعد ذلك لثبت بغير دليل .

قال المثبتون : الحكم كان ثابتاً وعلمنا بالإجماع ثبوته فالإجماع ليس هو علة الحكم ولا سبب ثبوته في نفس الأمر حتى يلزم من زوال العلة زوال معلولها ، ومن زوال السبب زوال حكمه ، وإنما الإجماع دليل عليه وهو في نفس الأمر مستند إلى نص أو معنى نص ، فنحن نعلم أن الحكم المجمع عليه ثابت في نفس الأمر والدليل لا ينعكس فلا يلزم من انتفاء الإجماع انتفاء الحكم ، بل يجوز أن يكون باقياً وأن يكون منتفياً لكن الأصل بقاءه فإن البقاء لا يفتقر إلى سبب حادث ، ولكن يفتقر إلى بقاء سبب ثبوته ، وأما الحكم المخالف فيفتقر إلى ما يزيل الحكم الأول وإلى ما يحدث الثاني وإلى ما ينفيه فكان ما يفتقر إليه الحادث أكثر مما يفتقر إليه الباقي فيكون البقاء أولى من التغيير .

ومما يدل على أن استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع حجة أن تبدل حال المحل المجمع على حكمه أولاً كتبدل زمانه ومكانه وشخصه ، وتبدل هذه الأمور وتغيرها لا يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل ، فكذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على أن الشارع جعل ذلك الوصف الحادث ناقلاً للحكم مثبتاً لظده كما جعل الدباغ ناقلاً لحكم نجاسة الجلد^(١) .

المزني إذن يأخذ بالاستصحاب بجميع أنواعه ويدافع عنه ويرد على منكريه . هناك أيضاً من المصادر غير المشهورة «الاستحسان» وقد أنكره الشافعي ؛ لأنه خارج عن المصادر التي ذكرها (القرآن والسنة والإجماع والقياس وآثار

(١) إعلام الموقعين : ابن القيم ، ٢٤١/١ .

الصحابه) ووصفه بأنه تلذذ وقال : إن الاجتهاد الذى يعتمد عليه باطل وأقام الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة ورد على أدلة القائلين به وأولها بما يناسب، ولم أعثر للمزنى على مسألة يأخذ فيها بالاستحسان ويدو أنه سار فى هذا على منهج إمامه وأستاذه الشافعى رضى الله عنه .

وهناك أيضاً «المصلحة المرسله» وهى المصالح الملائمة فى الجملة لمقاصد الشارع ولا يشهد لها أصل خاص من الشريعة بالإلغاء أو الاعتبار كتضمن الصناعات وقتل الجماعة بالواحد .

وقد ادعى القرافى أن المذاهب الإسلامية كلها تأخذ فى فروعها بالمصالح المرسله وإن لم تسمها بأسمائها فهو يقول : « المصلحة المرسله فى جميع المذاهب عند التحقيق لأنهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا يعنى بالمصلحة المرسله إلا ذلك» .

ولكن الشاطبى يذكر أن الأئمة غير متفقين على الأخذ بها قال : « إن القول بالمصالح المرسله ليس متفقاً عليه ، بل قد اختلف فيه أهل الأصول على أربعة أقوال فذهب القاضى وطائفة من الأصوليين إلى رده ، وأن المعنى لا يعتبر ما لم يستند إلى أصل ، وذهب مالك إلى اعتبار ذلك ، وبنى الأحكام عليه على الإطلاق ، وذهب الشافعى ومعظم الحنفية إلى التمسك بالمعنى الذى لم يستند إلى أصل صحيح ولكن بشرط قرينه من معانى الأصول الثابتة ، وذهب الغزالى إلى أن المناسب إن وقع فى رتب التحسين والتزيين لم يعتبر حتى يشهد له أصل معين وإن وقع فى رتبة الضرورى فميله إلى قبوله لكن بشرط ، قال : ولا يبعد أن يؤدى إليه اجتهاد مجتهد » (١) .

فالمصلحة عند الشافعى ومن بعده المزنى مشروط فيها أن تشابه مصلحة معتبرة

(١) الاعتصام : الشاطبى ٢٨٢/٢ .

بنص أو إجماع ، وما دامت كذلك فلا تكون مرسلة وإنما تعد وجهاً من وجوه القياس .

وبالرجوع إلى المسائل الفقهية وجدت الشافعي والمزني ورضي الله عنهما يأخذان بها أحياناً ويتركانها أحياناً . ففي مسألة قتل الجماعة بالواحد نجد الشافعي والمزني يأخذان بها . قال المزني : قال الشافعي : ويقتل العدد بالواحد ، واحتج بأن عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة ، وقال : لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً^(١) .

فهما يأخذان بالمصلحة ههنا كما ذكر الشاطبي وإن كنت أرى أن أخذهما بهذه المسألة غير راجع إلى المصلحة وإنما إلى أن الشافعي يأخذ بقول الصحابي لم يعلم له مخالف .

وتجدهما في مسألة تضمين الصناع يذكران فيها قولين بالقياس على الأجراء ويرجح المزني عدم التضمين مما يبين أنهم لما يأخذوا بها أو على الأقل كان الأخذ بها ضعيفاً عندهما .

قال المزني : قال الشافعي : الأجراء كلهم سواء وما تلف في أيديهم من غير جنايتهم ففيه واحد من قولين : أحدهما الضمان لأنه أخذ الأجر ، والقول الآخر لا ضمان إلا بالعدوان . قال المزني : هذا أولاهما به لأنه قطع بأن لا ضمان على الحجام يأمره الرجل أن يحجمه أو يختن غلامه أو يسيطر دابته ، وقال الشافعي : إذا ألقوا عن هؤلاء الضمان لزمهم إلغاؤه عن الصناع ، وقال : ما علمت أنني سألت واحداً منهم ففرق بينهما ، وروى عن عطاء أنه قال : لا ضمان على صانع ولا أجير ، قال المزني رحمه الله : ولا أعرف أحداً من العلماء ضمن الراعي المنفرد بالأجرة ولا فرق بينه عندى في القياس وبين

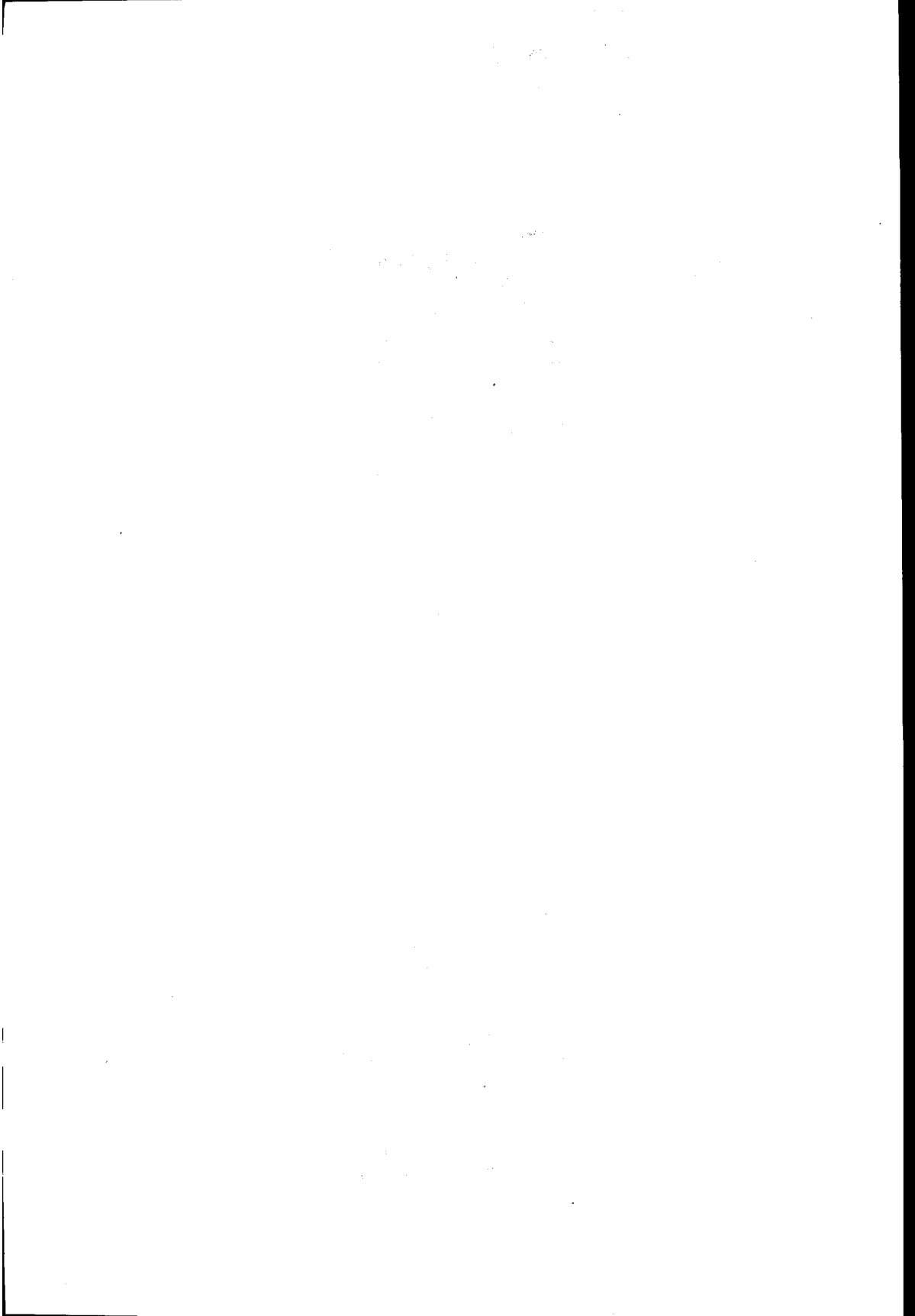
(١) المختصر : المزني ، ٩٦/٥ ، الاعتصام : الشاطبي ، ٣٠٢/٢ .

المشترك ، ولا أضمن الأجير فى الحانوت يحفظ ما فيه من البر وبيعه ،
والصانع بالأجرة عندى فى القياس مثله ،^(١) .

فالمزنى كما رأينا يبحث عن القياس فى المسألة ويفضله على المصلحة وتلك
المصادر الأخرى غير المشهورة والتى لم يأخذ بها المزنى وإمامه إلا فى القليل
كما رأينا .

* * *

(١) المختصر : المزنى ٨٥/٣ ، ٨٦ ، والأم : الشافعى ، ٢٦١/٣ .



الفصل الثالث

نواحي فقهه

و مجالات اجتهاده و مصادره

أولاً : نواحي فقهه و مجالاته

اتسع فقه المزنى رحمه الله حتى شمل جميع أبواب الفقه وفروعه ولكن اجتهاده فى هذه الفروع وتلك الأبواب كان يتسم بطابع معين بحيث نستطيع أن نقسمه إلى النواحي والمجالات الآتية :

أولاً : الترجيح :

ويعتمد على دراسة المزنى لفقه الإمام الشافعى وآرائه ثم الترجيح بينها إذا تعددت أقوال الشافعى فى المسألة الواحدة ، وكان المزنى فى ترجيحه يعتمد على الأصول التى سبق عرضها خصوصاً أقوال الشافعى ومعانيها فى المسائل المتشابهة .

فكان يرجح بين القديم والجديد ، وبين الروايات والأقوال فى أحدهما ، وبين الأقوال فى المسائل المتشابهة التى تخضع لأصل واحد ، فمن ذلك مثلاً فى الترجيح بين القديم والجديد ما يأتى :

قال الشافعى : ولو أسلفه ألفاً برهن ثم سأل الرهن أن يزيده ألفاً ويجعل الرهن الأول رهنًا بها وبالألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر ؛ لأنه كان رهنًا كله بالألف الأولى ، كما لو تكارى داراً سنة بعشرة ثم اكترها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن الكراء الثانى إلا بعد فسخ الأول .

قال المزني : قلت أنا وأجازه في القديم وهو أقيس ؛ لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يزيده في الحق رهناً ، فكذلك يجوز أن يزيده في الرهن حقاً^(١) .

فالمزني ههنا يعرض رأى الشافعي في الجديد ثم يذكر رأيه المخالف في القديم ثم يعلن في مختصره أن القديم أقيس ، وهو في هذا الترجيح يعتمد كما ذكر على قول الشافعي نفسه في مسألة أخرى مشابهة ذلك هو قول الشافعي :

لو أن رجلاً ارتهن من رجل رهناً بألف وقبضه ثم زاده رهناً آخر مع رهنه بتلك الألف كان الرهن الأول والآخر جائزاً ؛ لأن الرهن الأول بكماله بالألف والرهن الآخر زيادة معه لم تكن للمرتهن حتى جعلها له الراهن فكان جائزاً كما جاز أن يكون له حق بلا رهن ثم يرهنه به شيئاً فيجوز^(٢) .

فمقاس المزني الزيادة في الحق بالرهن على الزيادة في الرهن بالحق وأجاز هذه قياساً على تلك أخذاً من قول الشافعي ، وبهذا رجح القديم على الجديد كما هداه اجتهاده ودراسته ، ومن ترجيحه بين أقوال الشافعي في المسألة الواحدة في الجديد مثلاً قوله :

قال الشافعي : وإذا أحرم العبد بغير إذن سيده أحببت أن يدعه فإن لم يفعل فله حبسه وفيه قولان : أحدهما تقوم للشاة دراهم والدراهم طعاماً ثم يصوم عن كل مد يوماً ثم يحل ، والآخر لا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة .

قال المزني : أولى بقوله وأشبهه عندي بمذهبه أن يحل ولا يظلم مولاه بغيبته ومنع خدمته فإذا اعتق أهراق دمًا في معناه^(٣) .

(١) المختصر : المزني ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢) الأم : الشافعي : ١٣٧/٣ .

(٣) المختصر : المزني : ١٠٣/٢ .

فهو هنا يعرض فى مختصره قولى الشافعى كما وردا فى الأم فى مسألة العبد إذا أحرّم بغير إذن سيده ثم لم يدعه سيده يتم حجه ، ثم يرجع القول الثانى وهو أن العبد يحل بحبس سيده ومنعه ولا شىء عليه حتى يعتق فإذا أعتق أهرق دمًا وهو «شاة» وقد ورد القولان فى الأم على النحو التالى : قال الشافعى : ولو لم يأذن للعبد سيده بالحج فأحرّم به كان أحب إلى أن يدعه يتمه فإن لم يفعل فله حبسه وفيها قولان : أحدهما أن عليه إذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم ثم يقوم الدراهم طعامًا ، ثم يصوم عن كل مد يومًا ثم يحل . والقول الثانى يحل ولا شىء عليه حتى يعتق فتكون عليه شاة^(١) .

والمزنى إذ يرجع القول الثانى يعده الأولى بأقوال الشافعى وأقرب إلى مذهبه من القول الآخر .

ومن النوع الثالث وهو الترجيح بين القولين بالقياس على مسألة مشابهة قوله فى كتاب التفليس :

قال الشافعى : ولو كانت دارًا فبنيت أو أرضًا فغرست خيرته بين أن يعطى العمارة ويكون ذلك له ، أو يكون له الأرض ، والعمارة تباع للغرماء إلا أن يشاء المفلس والغرماء أن يقلعوا ويضمنوا ما نقص القلع فيكون لهم . وقال فى موضع آخر : إن لم يأخذ العمارة وأبى الغرماء أن يقلعوها لم يكن له إلا الثمن يخاص به الغرماء .

قال المزنى : قلت أنا الأول عندى بقوله : أشبه وأولى ، لأنه يجعل الثوب إذا صبغ لبائعه يكون به شريكًا ، وكذلك الأرض تغرس لبائعه يكون بها شريكًا^(٢) .

فالمزنى يرجح بين قولين للشافعى رضى الله عنه وهو فى ترجيحه يعتمد على

(١) الأم : الشافعى ، ٩٦/٢ .

(٢) المختصر : المزنى ، ٢٢٠/٢ .

قول للشافعى فى مسألة أخرى ويقيس عليه المسألة ههنا ويعد هذا القياس أولى بقول الشافعى وأشبه به ، والمسألة التى يقيس عليها هى قول الشافعى : « فإن كان (المبايع) حنطة فطحنها ففيها قولان : أحدهما وبه أقول يأخذها ويعطى قيمة الطحن ، لأنه زائد على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغه أو يقصره يأخذه وللغرماء زيادته فإن قصره بأجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شريكاً فيه بدرهم والغرماء بأربعة دراهم شركاء بها ويبيع لهم ، فإن كانت أجرته خمسة دراهم وزاد درهماً كان شريكاً فى الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بأربعة وبهذا أقول ، والقول الآخر أن القصار غريم بأجرة القصار ؛ لأنها أثر لا عين . قال المزنى قلت أنا : هذا أشبه بقوله ... إلخ^(١) .

فالمزنى ههنا يرجح قولاً على آخر معتمداً على القياس على قول الشافعى فى مسألة أخرى ، وقد بينا سابقاً فى توضيح أصول المزنى أن القياس على قول الشافعى أو معناه يعتبر أصلاً من الأصول التى بنى عليها المزنى فقهه ومذهبه وسار عليها فى اجتهاده .

وقد كان المزنى يتحرى الصواب والدقة فى ترجيحه لقول على آخر فإذا تبين أن مارجحه مخالف للصواب أو لمعنى الاجتهاد رجع عنه وأعلن ذلك صراحة فمن ذلك قوله : قال الشافعى : ولو رهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن فى يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما فالقول قول الراهن ولا يمين عليه . ولو أنكر أيهما أول أحلف وكان الرهن مفسوخاً وكذلك لو كان فى أيديهما معاً . وإن كان فى يدي أحدهما وصدق الذى ليس فى يديه ففيها قولان : أحدهما يصدق والآخر لا يصدق ، لأن الذى فى يديه العبد يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره . قال المزنى : قلت أنا أصحهما أن

(١) المختصر : المزنى ٢٢١/٢ ، الأم ١٨٠/٣ ، ١٨١ .

يصدق لأنه حق من الحقوق اجتمع فيه إقرار المرتهن ورب الرهن . قال المزني :
ثم رأيت أن القول قول المرتهن الذي هو في يديه ؛ لأن الراهن مقر له أنه أقبضه
إياه في جملة قوله وله فضل يديه على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه ،
إلا أن يقر الذي في يديه أن كل واحد منهما قد قبضه فيعلم بذلك أن قبض
صاحبه قبله^(١) .

فالمزني يجتهد في قولي الشافعي في الرهن إذا ادعاه مرتهنان وكان في يدي
أحدهما وصدق الراهن دعوى الذي ليس في يديه ورجح القول بتصديق الراهن
واستدل على ذلك بأنه حق من الحقوق اجتمع فيه إقرار الراهن والمرتهن ، ثم
تبين له خلاف ذلك فأعلن رجوعه عن القول الأول ، وقال بأن القول قول
المرتهن الذي في يديه الرهن واستدل على ذلك أيضاً بأن قال : لأن الراهن مقر
له أنه أقبضه إياه في جملة قوله وله فضل يديه على صاحبه فلا تقبل دعوى
الراهن عليه ؛ لأنه يضم إلى إقرار الراهن بقبضه إقراره وفضل يديه .

ومما سبق يتضح لنا كيف كان يقوم المزني بدراسة أقوال الشافعي وآرائه ثم
يرجح منها ما يوافق اجتهاده واستدلالة ، وأنه كان يتحرى الدقة والصواب في
اجتهاده وترجيحه بحيث لو تبين له أن الصواب غير ما رجع عما رجع
ورجح الصواب .

هذا وأحياناً أخرى كان المزني يرجح ما لم يرجحه الشافعي ، كأن يكون
للشافعي في المسألة قولان ثم رجع أحدهما فكان المزني يأتي إلى هذين القولين
ويدرسهما ثم يرجح ما أداه إليه اجتهاده حتى ولو خالف ما رجع الشافعي ،
فمن ذلك مثلاً ما ذكره في كتاب التفليس قال : قال الشافعي : وإذا أقر
المفلس بدين زعم أنه لزمه قبل الوقف ففيها قولان : أحدهما أنه جائز كالمرضى
يدخل مع غرمائه وبه أقول ، والثاني أن إقراره لازم له في مال إن حدث له أو

(١) المختصر : المزني ، ٢١٧/٢ .

يفضل عن غرمائه ، وقد ذهب بعض المفتين إلى أن ديون المفلس إلى أجل تحل حلولها على الميت وقد يحتمل أن يؤخر المؤخر عنه ؛ لأن له ذمة وقد يملك ، والميت بطلت ذمته ولا يملك بعد الموت .

قال المزني : قلت أنا هذا أصح وبه قال في الإملاء^(١) .

فالشافعي قد ذكر أن في مسألة إقرار المفلس بدين بعد الحكم بوقف ماله قولين : جواز الإقرار في المال ، وعدم جوازه إلا في مال يحدث له ، ورجح الشافعي القول الأول وقال : وبه أقول . ثم جاء المزني ودرس القولين ثم رجح القول الثاني وقال : إنه الأصح واستند في ذلك إلى أن الشافعي نفسه قد رجحه وقال به في الإملاء .

هذا عن الترجيح ولنبدأ في ثاني هذه المجالات وهو :

ثانياً : التخيير :

وهو الحكم في مسألة لم تكن موجودة في عصر الإمام صاحب المذهب ، أو لم يؤثر عنه حكم فيها بناء على اجتهاد المجتهدين في المذهب معتمدين على أصول الإمام وقواعده وعلى أحكامه في المسائل المشابهة لهذه المسألة بالقياس عليها والتفريع على أحكامها ؛ ذلك أن الأئمة الأربعة كانوا يفتون ويجتهدون في المسائل الموجودة في عصرهم وتحت أيديهم ، فلما توفاهم الله عز وجل وخلف من بعدهم أصحابهم وأصحاب أصحابهم كان من هؤلاء من يفرغ جهده وطاقته في الاجتهاد على أصول أئمتهم وقواعدهم لإيجاد الحل والحكم المناسب لما جد في عصرهم من المسائل والأمور التي لم تكن موجودة في عصر إمامهم .

وإن التخيير على مذهب المجتهد من المجتهدين له عاملان : أحدهما : أن

(١) المختصر ، المزني ٢٢٢/٢ . والأم ١٨٧/٣ .

يكون له أصول مقررة ثابتة ، أو له أحكام فى فروع عرفت أسبابها عنه بنقل نقل عنه أو يمكن تعرفها بالاستنباط . ثانيهما : أن يكون فى مذهب المجتهد رجال مجتهدون فى مذهبه متبعون طريقته وعندهم قدرة على الاستنباط والتخريج وقد توافر الأمران لمذهب الشافعى ^(١) . وقد عرفنا فيما مضى أن المزنى كان من المجتهدين ومن خير المجتهدين فى مذهب الإمام الشافعى ، وكما اجتهد المزنى فى الترجيح بين أقوال الإمام الشافعى فقد اجتهد فى التخريج على أصوله وقواعده وقاس ما جد من المسائل فى عصره ولم يكن فى عصر أستاذه الشافعى على ما كان فى عصر أستاذه وله فيه رأى .

وقد بين الأستاذ محمد أبو زهرة أنواع التخريج فى مذهب الإمام الشافعى نقلا عن العلماء السابقين كالنوى مثلا فقال :

«وقد قسم العلماء تخريجات الفقهاء فى المذهب الشافعى من ناحية نسبتها إلى مذهبه وحملها صفة الانتساب إليه قسمين : أحدهما : آراء تعد خارجة عن المذهب وهى التى يكون المخرج قد خالف فيها نصا للشافعى حكم به فى واقعة من الوقائع أو خالف فيها قاعدة من القواعد الأصولية فلا يمكن أن يعد مثل هذا من المذهب . ثانيهما : آراء تعد من مذهب الشافعية وإن لم يؤثر عن الشافعى نص فيها ، وهذه تعد مخرجة على أصول الشافعى ، ولم تكن مخالفة لرأى له ولا خلاف فى ذلك ولكن لا يقول العلماء إنها أقوال للشافعى ، ولكن يقولون : إنها أوجه فى مذهبه ؛ لأنه لم يقلها وإن خرجت على أصوله وسارت على قواعده وهى من مذهب الشافعى على أية حال .

ثم بين فضيلة الشيخ أبو زهرة أن هناك أبوابا من التخريجات يختلف العلماء فيها أتعدها من القسم الأول أم تعد من القسم الثانى فمن ذلك :

(١) الشافعى : أبو زهرة ص ٤٠٤ .

١ - المسائل التي يجتهد فيها المجتهدون في المذهب لا يخالفون فيها قولاً للشافعي ولكن لا يلحقونها بأصل من أصوله . ثم عرض رأى كل من النووي والسبكي في أمثال هذه المسائل فقال : « فالنوى يجعلها أوجهاً في المذهب ويقول في ذلك : « الأوجه لأصحاب الشافعي المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها على أصوله ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوها من أصله » وقال : فهو يعد من المذهب بلا ريب ما يجتهد فيه الأصحاب غير مقيدين بأصل الشافعي ماداموا لم يخالفوا قولاً له ... إلخ .

ويقول ابن السبكي في هذا النوع من التخريجات التي لا يذكر فيها المخرج أنه تقيد بأصول الشافعي بل يبينها على غيرها وإن لم يناهضها : « إن ناسبها عد من المذهب وإن لم يناسبها لم يعد ، وإن لم تكن فيه مناسبة ولا منافاة - وقد لا يكون لذلك وجود لإحاطة المذهب بالحوادث كلها - ففي إلحاقه بالمذهب تردد » .

وإذا أطلق المجتهد القول فلم يعلم أسار في ذلك على أصل من أصول الشافعي أم سار على غيره فقد قال في ذلك ابن السبكي : إنه إن كان ممن يغلب عليه التمدد والتقيد كالشيخ أبي حامد والقفال عد من المذهب ، وإن كان ممن كثر خروجه كالمحمدين الأربعة فلا يعد من المذهب .

٢ - المسائل التي يختار فيها المجتهد في المذهب قولاً رجح عنه الشافعي ، فالجمهور على أن اختياره لا يعد من المذهب .

٣ - المسائل التي يوجد فيها حديث يخالف رأياً مأثوراً عن الشافعي فأخذ المجتهد في مذهب الشافعي بالحديث الصحيح وترك رأى الشافعي فهل يعد ما أخذ به من مذهب الشافعي أم لا ؟ خلاف والأكثر على أن الأخذ بالحديث واجب ويعد ذلك من مذهب الشافعي بشرط أن يكون الأخذ مجتهداً ، وأن يكون الحديث صحيحاً ، وأن يغلب على ظنه أن الشافعي لم يعلم به والقاعدة

أن الشافعي قال : « إذا صح الحديث فهو مذهبي »^(١) .

ثم قال : فتخریجات الفقهاء الشافعيين من المذهب ولكنها ليست آراء للشافعي ، وقد كثرت تخریجات المجتهدين وتباينت باختلاف البيئات والتفكير ، وقد رتب النووي هذه التخریجات الترتيب التالي :

١ - الأقوال : وهي الآراء المنسوبة للشافعي في المسائل .

٢ - الأوجه : وهي الآراء التي يستنبطها فقهاء الشافعية ويخرجونها على أصوله وقواعده .

٣ - الطرق : وهي اختلاف رواة المذهب الشافعي في حكاية المذهب^(٢) .

وبعد هذا التحليل للتخريج ومعناه وأنواعه ورأى العلماء فيما يعد منه من مذهب الشافعي وما لا يعد نأتى إلى المزني لتعرف على تخریجاته في مذهب الشافعي وموقف الشافعية فيها : وكما قسم العلماء التخريج إلى قسمين فقد اختلفوا في تخریجات المزني ، فمنهم من رأى أن المزني رحمه الله لم يخالف الإمام ولم يخرج عن أصوله وقواعده ، ومن هنا فإن تخریجاته كلها تعد من المذهب بل هي أولى التخریجات بالالتحاق لعلو منصب المزني وتلقيه أصول الشافعي . ومنهم من رأى أن تخریجاته إن كانت على أصول الشافعي ومناسبة لها فهي من المذهب وإلا فلا ، وأما تخریجاته المطلقة فهي موضع النظر والاحتمال .

وقد وقفت على نص في طبقات الشافعية للسبكي يعالج في وضوح هذه المشكلة، وقد أورد السبكي النص خصيصاً في ترجمة المزني فقال تحت عنوان: «تخریجات المزني رحمه الله وآراؤه وهل تلتحق بالمذهب»

(١) الشافعي : أبو زهرة ص ٤٠٤ ، المجموع : النووي ص ٦٤ ، طبقات الشافعية : السبكي ١ / ٢٤٤ .

(٢) الشافعي : أبو زهرة ص ٤٠٨ ، مقدمة المجموع : النووي ص ٦٥ ، ٦٦ .

«قال الرافعى فى باب الوضوء : تفردات المزنى لا تعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعى ، ونقل الرافعى عما علق عن الإمام فى مسألة خلع الوكيل أن المزنى لا يخالف أصول الشافعى وأنه ليس كأبى يوسف ومحمد فإنهما يخالفان صاحبهما أبا حنيفة ، والذى رأيت فى النهاية فى هذه المسألة والذى أراه أن يلحق مذهب فى جميع المسائل بالمذهب فإنه ما انحاز عن الشافعى فى أصل يتعلق الكلام فيه بقاطع ، وإذا لم يفارق الشافعى فى أصوله فتخريجاته خارجة على قاعدة إمامه ، وإن كان لتخريج مخرج التحاق بالمذهب فأولاهما تخريج المزنى لعلو منصبه وتلقيه أصول الشافعى . وإنما لم يلحق الأصحاب مذهب فى هذه المسألة ؛ لأن من صيغة تخريجه أن يقول : قياس مذهب الشافعى كذا وكذا ، فإذا انفرد بمذهب استعمل لفظة تشعر بانحيازه ، وقد قال فى هذه المسألة لما حكى جواب الشافعى : ليس هذا عندى بشىء واندفع فى توجيه مذهب .

والمسألة : « إذا وكلته فى الخلع بمقدار فزاد عليه وأضاف فمخصوص الشافعى أن البينونة حاصلة ومذهب المزنى أن الطلاق لا يقع » . قلت : ولعل الشهرستانى صاحب كتاب الملل والنحل تلقى هذا الكلام من الإمام فإنه ذكر فى كتابه أن المزنى وغيره من أصحاب الشافعى لا يزيدون على اجتهاده اجتهاداً ، ولكن فى كلام الإمام ما يقتضى أن المزنى ربما اختار لنفسه وانحاز عن المذهب وهذا هو الظاهر .

وينبغى أن يكون الفصل فى المزنى أن تخريجاته معدودة من المذهب ؛ لأنها على قاعدة الإمام الأعظم . وإلى ذلك أشار الإمام أبو المعالى بقوله : « إن كان لتخريج مخرج التحاق إلى آخره ، وأما اختياراته الخارجة عن المذهب فلا وجه لعدّها ألبة ، وأما إذا أطلق فذلك موضع النظر والاحتمال ، وأرى أن ما كان من تلك المطلقات فى مختصرة تلتحق بالمذهب ؛ لأنه على أصول المذهب بناء

وأشار إلى ذلك بقوله : هذا مختصر اختصرته من علم الشافعى ومن معنى قوله .
وأما ما ليس فى المختصر بل هو فى تصانيفه المستقلة فموضع التوقف ، وهو فى
مختصره المسمى « نهاية الاختصار » يصرح بمخالفة الشافعى فى مواضع فتلك
لا تعد من المذهب قطعاً . ثم أورد نص النووى الذى سبق ذكره^(١) . ثم قال :
« والقول الفصل فيما اجتهدوا فيه ولم يأخذوه من أصله أنه لا يعد إلا إذا لم
يناف قواعد المذهب فإن نافها لم يعد وإن ناسبها عد ، وإن لم يكن فيه مناسبة
ولا منافاة - وقد لا يكون لذلك وجود - ففى إلحاقه بالمذهب تردد وكل تخريج
أطلقه المخرج إطلاقاً فيظهر أن ذلك المخرج إن كان ممن يغلب عليه التمسك
والتقيد كالشيخ أبى حامد والقفال عد من المذهب ، وإن كان ممن كثر خروجه
كالمحمدين الأربعة فلا يعد ، وأما المزنى وبعده ابن سيرج فبين الدرجتين لم
يخرجا خروج المحمدين ولم يتقيدا بقييد العراقيين والخراسانيين »^(٢) .

ومما سبق نستنتج أن للمزنى تخريجات على أصول الشافعى وأن من هذه
التخريجات ما يعد من المذهب لتصريحه بأنها على مذهب الشافعى وقياسه ،
ومنها ما لا يعد لبعدها عن المذهب . ومنها ما هو مطلق ، ولكنها جميعها
يطبعها طابع عام هو أن صاحبها على المنصب فى المذهب لم يكثر الخروج
عنه كما فعل المحمدون الأربعة ولم يلتزم به ويتقيد كما فعل أبو حامد والقفال .
ولهذا اعتبرها الرافعى فى مجموعها من المذهب .

إذا عرفنا هذا فلنذكر شيئاً من هذه التخريجات كمثال :

١ - قال المزنى بعد أن عرض آراء الشافعى وأقواله فى الحوالة قال : « هذه
مسائل تحريت فيها معانى جوابات الشافعى فى الحوالة » قال شارح المختصر^(٣)

(١) انظر ص ١٦١ من هذا البحث .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى : السبكي ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ . الملل والنحل : الشهرستاني ٢ / ٤٥ .

(٣) أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى .

«وأراد المزني أنه فرع على ما تقتضيه أصول الشافعي واجتهد في ذلك ؛ لأن الشافعي لم يذكر في هذا الكتاب إلا القدر الذي بيناه . قال المزني : من ذلك لو اشترى عبداً بألف درهم وقبضه ، ثم أحال البائع بالألف على رجل له عليه ألف درهم ديناً فاحتال ، ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً فردّه بطلت الحوالة ، وإن رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه بريئاً .

قال الشارح : وهذا صحيح إذا اشترى رجل من رجل عبداً بألف درهم ثم أحال المشتري البائع بالألف على رجل للمشتري عليه ألف درهم وقبل البائع الحوالة صحت الحوالة ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً فردّه وفسخ البيع فهل تبطل الحوالة أم لا ؟ .

الذي ذكره المزني ههنا أنها تبطل ، قال أبو إسحاق وقد ذكر في جامعه الكبير أنها صحيحة وذكر أنه إذا كان يختار الرد في مدة الثلاث بطلت الحوالة ، وقال أبو إسحاق : والصحيح ما ذكره ههنا . وقال القاضي أبو حامد : طلبت ذلك في نسخ الجامع الكبير فلم أجده في شيء منها بل وجدته بخلاف ذلك ، والصحيح ما ذكره ههنا ، وهو الذي اختاره أبو إسحاق ، وقال أبو علي الطبري : ما ذكره في الجامع الكبير وهو أن الحوالة صحيحة ولا تبطل بفسخ البيع... إلخ»^(١) فالمزني ههنا يخرج في باب الحوالة على أصول الشافعي ويعلن أنه يتحرى في ذلك معاني جوابات الشافعي ، ثم يأتي شارح المختصر وهو القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري فيشرح هذه المسائل ويبين موقف الأئمة منها ، وكما رأينا أعلن الشارح أن ما قاله المزني صحيح وأن الشيخ أبا إسحاق اختار ما ذكره المزني في المختصر ، وقال : إن المزني خالف في جامعه الكبير ما قاله في مختصره ، وأيده القاضي أبو حامد ، ولكن الشارح بعد أن

(١) المختصر / المزني / ج ٢ ص ٢٢٧ ، شرح على مختصر المزني / الطبري / مخطوط ٢٦٦ ج ٥ .

أعلن أن ما قاله المزني هو الصحيح اختار ما ذكره في الجامع الكبير ، وهذا من النوع الأول وهو التخريج الذي يتفق مع أصول الشافعي ويعد من المذهب ، ومنه أيضاً مسألة الوكيل التي أشار إليها الرافعي منذ قليل^(١) والمسألة هي :

قال الشافعي : « ويجوز التوكيل في الخلع حرّاً كان أو عبداً أو محجوراً عليه أو ذميّاً فإن خلع عنها بما لا يجوز فالطلاق لا يرد ، وهو كشيء اشتراه لها فقبضة واستهلكته فعليها قيمته ، ولا شيء على الوكيل إلا أن يكون ضمن ذلك له » .

قال المزني رحمه الله : ليس هذا عندي بشيء ، والخلع عنده كالبيع في أكثر معانيه ، وإذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن ، بطل البيع ، فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه .

قال الشافعي رحمه الله : « ولو وكل من يخالعه بمائة فخالعها بخمسين فلا طلاق عليه كما لو قال : أنت طالق بمائة فأعطته خمسين . قال المزني رحمه الله : وهذا بيان لما قلت في المسألة قبلها »^(٢) .

فالمزني في هذه المسألة أيضاً يرى كما قال الرافعي أن الطلاق لا يقع في حين أن الشافعي رأى أن الطلاق واقع والبيونة حاصلة ، والمزني في مخالفته رأى الشافعي يخرج على أصول الشافعي وقواعده حيث قال في شرح وجهة نظره أن الخلع عند الشافعي كالبيع في أكثر معانيه ، وإذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه ، ثم أكد المزني صحة تخرجه بالقياس على أصل الشافعي بقول الشافعي نفسه في مسألة مشابهة لو

(١) انظر ص ١٦٤ من هذا البحث .

(٢) المختصر / المزني / ج ٤ ص ٦٥ .

وكل من يخالعه بمائة فخالعهما بخمسين فلا طلاق عليه كما لو قال: أنت طالق بمائة فأعطته خمسين . واعتبر المزنى ذلك من الشافعى بياناً لما قاله هو فى المسألة قبلها .

٢ - ومن تخريجاته المطلقة التى لم يذكر فيها أنها من قول الشافعى أو أصله أو بالقياس على واحد منهما هذه المسألة فى الصلاة والصوم قال :
قال الشافعى : ولو دخل غلام فى صلاة فلم يكملها أو صوم يوم فلم يكمله حتى استكمل خمس عشرة سنة أحببت أن يتم ويعيد ولا يبين أن عليه إعادة .

قال المزنى : لا يمكنه صوم يوم هو فى آخره غير صائم ، ويمكنه صلاة هو فى آخر وقتها غير مصل ألا ترى أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب أنه يتدئ العصر من أولها ولا يمكنه فى آخر يوم أن يتدئ صومه من أوله فيعيد الصلاة لإمكان القدرة ولا يعيد الصوم لارتفاع إمكان القدرة ولا تكليف مع العجز^(١) .

فالمزنى فى رأيه هذا أن من بلغ فى آخر وقت الصلاة عليه الصلاة ، ومن بلغ فى آخر النهار ليس عليه إعادة الصيام لم يذكر أنه اعتمد على أصل من أصول الشافعى أو قول من أقواله ، ولم يذكر أن رأيه هذا قياس على واحد منهما وإنما أطلق المسألة وأمثال هذه المسائل المطلقة يرى العلماء أنها تلحق بالمذهب لمكان صاحبها وعلمه وفهمه لأصول الإمام وقواعده ولأنه لم يكثر خروجه على الإمام كما فعل المحدثون الأربعة .

٣ - ومن تخريجاته التى خالف فيها الإمام ولم يلحقها الفقهاء بمذهب الشافعى واعتبروها من مذهب المزنى الخاص به هذه المسألة :

(١) المختصر / المزنى / ج ١ ص ٧٥ .

«إذا ملك الرجل بيتاً فجاء رجل واشترى منه حق البناء على سطحه فقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك ودل عليه نص الشافعى ثم الذى أطلقه الأصحاب أن هذا بيع واتفقوا على أنه لا يعتمد ملك عين ولم يمتنعوا من تأييد العقد والقضاء يلزمه ، وترددوا فى جواز إنشاء هذا العقد بلفظ الإجارة فجز بعضهم ذلك وامتنع آخرون مصيراً إلى أن الإجارة فى وضع الشرع تستند على إعلام المقصود بطريق النهاية وذلك يحصل بضرب المدة تارة وبذكر عمل متناه أخرى مثل الاستئجار على خياطة ثوب ونحوها . فإن قيل : ما وجه تسمية هذه المعاملة بيعاً ومقصودها منفعة ؟

قلنا : البيوع وإن كانت فى الظاهر ترتبط بأعيان تجرى تقضى بجريان الملك فيها فنهاية المقصود يرجع إلى الانتفاع وملك التصرف وهو ضرب من الانتفاع ولكن أضيفت المنافع إلى عين هى بتعلقها وضع عن جميع حقوق المنافع فيها بلفظ الملك .

قال المحققون : هذا النوع الذى نحن فيه بيع حقوق الأملاك ، وقد قال الشافعى : « الإجارة صنف من البيوع »^(١) .

وذهب المحققون إلى جواز عقد الإجارة بلفظ البيع ، ومعتمد المذهب فى ذلك مسيس الحاجة إليه وهو مضمون به يهون بذل العوض فى مقابلته ثم إنما ينتظم هذا النوع من الانتفاع بالتأييد ، كما أن مقصود النكاح ينتظم بالتأييد ولا ضرورة إلى تأييد الاستئجار للسكون وغيره من جهة الانتفاع ، والأبنية وضعها التأييد ويجوز الوصية بالمنفعة أبداً فإننا نحتمل فى الوصية ما لا نحتمله فى المعاملات ، فهذا عقد المذهب .

وذهب المزنى : إلى أن هذه المعاملة فاسدة بخروجها عن قضية الإجارة والبيع جميعاً ، وهذا معدود من مذهبه المختص به لم يخرج الشافعى واحتج المزنى بأن

(١) الأم / الشافعى / ج ٣ ص ٢٥١ .

قال : لو أخرج الرجل جناحاً في ملك غيره بعوض لم يصح ذلك فليكن ما نحن فيه بهذه المثابة قلنا ما استشهدت به يعتمد الهواء المحض ، وأما حق البناء فإنه يتعلق بعين والدليل عليه أن المبنى لا يمنع استئجار بقعة مدة معلومة للبناء عليها ، ولا يجوز فرض مثل هذا في إشراع الجناح ، فبان افتراق الأصلين في باب جواز المعاملة في أحدهما ونفيه في الثاني^(١) .

فالمبنى في هذه المسألة يقول بفسادها لخروجها عن قضية البيع والإجارة ، وشارح المختصر يرى أن ذلك من المبنى تفرد عن المذهب وخروج عنه ويعتبر المسألة من مذهب المبنى المختص به الذي لم يخرج الشافعي أى لم يخرج المبنى على أصول الشافعي وقواعده .

وبالرجوع إلى المختصر في باب الصلح وجدت المسألة مغايرة لما ورد في شرح المختصر فالمسألة هي : ولو ادعى رجل على رجل بيتاً في يديه فاصطلحا بعد الإقرار على أن يكون لأحدهما سطحه والبناء على جدرانها بناء معلوماً فجائز . قال المبنى : قلت أنا لا يجوز أقيس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلاً مالاً على أن يشرع في بنائه حقاً فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبنى على جدرانها بناء^(٢) .

فالذي ههنا أن المبنى يقيس قولاً من أقوال الشافعي على آخر ويعارض الشافعي إذ يقول في باب الصلح : إن الصلح على ذلك جائز ، ويرى أن الأقيس والأصح إبطاله بالقياس على قوله في مسألة أخرى أن رجلاً لو أعطى رجلاً مالاً على أن يشرع في بنائه حقاً إن ذلك باطل فرأى المبنى إبطال الصلح ههنا قياساً على ما قاله الشافعي هناك : فالمسألة إذن تخريج بالقياس على قول للشافعي وليست تفرداً واستقلالاً للمبنى كما ذكر شارح المختصر .

(١) شرح على مختصر المبنى / مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥٠ فقه شافعي .

(٢) المختصر / المبنى / ج ٢ ص ٢٢٥ .

أما ما خالف المزني فيه المذهب فيمكن التمثيل له بهذه المسألة :
قال المزني : إذا دفع إلى قصار ثوباً لتقصيره أو إلى خياط ليخيطه أو إلى صباغ ليصبغه فإن كان ذلك بإجارة صحيحة وجب له المسمى ، وإن كان ذلك بإجارة فاسدة أو بتعريض بإجارة وجب له أجره المثل ، وإن كان بلا إجارة ولا بتعريض بإجارة فالمذهب أنه لا يستحق الأجرة سواء كان ممن هو منتصب للعمل بأجرة أو لم يكن ، وسواء كان الاستدعاء منه أو من رب الثوب .
وقال المزني في جامع الكبير : له الأجرة لأنه اتلف منفعه فأشبه الغصب ومن اصحابنا من قال : إن كان منتصباً لذلك فله الأجرة ؛ لأن العرف يشهد له ، وقال أبو إسحاق إن كان الاستدعاء من الصباغ فلا أجرة له ، وإن كان من رب الثوب فله الأجرة .
والمذهب أنه لا أجرة له بحال^(١) .

ففي هذه المسألة نجد الشارح يذكر أن المذهب أنه لا أجرة للقصار وأمثاله إن كان عمله بلا إجارة ولا بتعريض بإجارة ، ونجده يذكر أن المزني خالف المذهب ورأى أن له الأجرة لأنه اتلف منفعه ، ثم ساق الشارح آراء أصحابه من الفقهاء . المزني إذن خرج على غير أصول المذهب وقواعده وكذلك لم يعد الشارح رأيه في هذه المسألة من المذهب .

بهذا نكون قد انتهينا من تخريجات المزني بعد أن عرفنا معنى التخريج وكيفيته وعوامله والأصول التي يعتمد عليها ، وبعد أن تعرفنا على موقف فقهاء الشافعية من التخريجات عموماً ومن تخريجات المزني خصوصاً ، وبعد أن تعرفنا أيضاً على أمثلة ونماذج من تخريجات المزني التي وافق فيها أصول الشافعي والتي خالف فيها والتي أطلقها عن التقييد بالمذهب .

(١) شرح مختصر المزني / مخطوط بدار الكتب رقم ٢٦٦ فقه شافعي الطبري ج٦ .

والآن ننتقل إلى مجال آخر من مجالات اجتهاده ونواحيه :

ثالثاً : الاختيار :

وهو يعتمد على دراسة آراء الإمام صاحب المذهب وآراء غيره من الأئمة المجتهدين دراسة واعية ثم الاختيار منها ، ويخضع الاختيار حينئذ إلى اجتهاد المجتهد ووضوح الدليل عنده على صحة ما اختار وضعف ما ترك وهو بهذا لا يكون مقلداً لصاحب الرأي ولكن متمشياً مع ما أداه إليه اجتهاده ودليله وأصوله .

وقد درس المزني كما عرفنا فقه الأحناف وفقه المالكية قبل فقه الشافعي ثم درس فقه الشافعي ، كما درس آراء غيرهم من المجتهدين أصحاب المذاهب غير المشهورة ، ثم اجتهد بعد كل هذا اجتهداً طيباً حتى اعتبره العلماء من المجتهدين المطلقين أو المجتهدين المنتسبين لمذهب الإمام الشافعي ، وقد أداه اجتهاده أحياناً إلى الاختيار من فقه أبي حنيفة وأحياناً إلى الاختيار من فقه مالك ، وأحياناً من فقه الشافعي ، وأحياناً من آراء غيرهم ، وأحياناً يتفق اجتهاده ورأيه مع آراء غيره من الأئمة من باب توارد الخواطر واتفاق وجهة النظر.

والاختيار بهذا غير الترجيح ، فالترجيح كما قلنا أنفاً يكون بين رأيين من آراء الإمام الشافعي أو قولين من أقواله من غير رجوع إلى آراء الأئمة الآخرين في حين يتسع الاختيار إلى آراء الإمام نفسه وإلى آراء غيره من الأئمة ، وسأسوق لذلك الأمثلة الموضحة ثم أبين موقف فقهاء الشافعية من هذه الاختيارات المزنية:

١ - فمن اختياراته من آراء الشافعي وأقواله ما ذكره الغزالي في كتابه الوجيز قال : « كتاب السلم والقرض وفيه بابان الأول في شرائطه وهي خمسة :

الأول : تسليم رأس المال فى المجلس جبراً للضرر فى الجانب الآخر ولو كان فى الذمة فعين فى المجلس فهو كالتعيين فى العقد وكذلك فى الصرف . وفى مثل ذلك وفى بيع الطعام بالطعام خلاف . ومهما فسخ السلم استرد عين رأس المال وإن كان قد عين بعد العقد على الأصح ، وأصح القولين وهو اختيار المزنى أن رأس المال إذا كان جزافاً غير مقدر جاز العقد (ح) كما يجوز فى البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته (١) .

فالمزنى فى هذه المسألة يختار جواز عقد السلم مع رأس المال غير المقدر مادام معيناً فى العقد ويقول الغزالى : إن ذلك الذى اختاره هو أصح القولين ، والمزنى حين يختار هذا الأصح من قولى الشافعى لا يختاره جزافاً وإنما يجتهد فى اختياره وقيم الدليل على صحة ذلك الذى اختاره بقوله كما يجوز فى البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته فيقيس عقد السلم على عقد البيع ويرى جوازه هنا كما جاز هناك ، وقد ورد القولان فى الأم واختار الشافعى عدم الجواز كأبى حنيفة ، ومع هذا رجح الغزالى وفقهاء الشافعية ما اختاره المزنى واعتبروه أصح القولين . وهذه حكاية القولين كما وردا فى الأم :

قال الشافعى : وأحب إلى أن لا يسلف جزاف (٢) من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شئ ولا يسلف شئ حتى يكون موصوفاً إن كان ديناراً فسكته وجودته ووزنه ، وإن كان درهماً فكذلك وبأنه وضع (٣) أو أسود أو ما

(١) الوجيز فى فقه الإمام الشافعى لأبى حامد الغزالى جـ ١ ص ٩٣ : والمقصود بالحاء بين القوسين الإشارة إلى الإمام أبى حنيفة بأنه يخالف هذا رأى ولا يجيز العقد . والشروط الأربعة الأخرى هى : أن يكون معلوم الجنس موصوفاً بالصفات المميزة له ، وأن يكون معلوم القدر والأجل ، وأن يكون موجوداً أو غالب الوجود عند حلول الأجل ، وأن يحدد موضع قبضه (الاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للشربى الخطيب ، جـ ٣ ص ٥٩ وما بعدها ، والنهاية : لولى الدين البصير ، جـ ٢ ص ٢٩ .

(٢) الجزاف : باعه كذا وابتاعه منه جزافاً وبالجزاف ، وجازفه فى البيع مجازفة وجزافاً (أساس البلاغة الزمخشري ، ص ٥٩) .

(٣) الوضع بفتححتين الدرهم الصحيح كما فى القاموس (هامش الأم ، جـ ٣ ص ٨٨ ، وعليها وضع =

يعرف به تصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفت فيه ، وبعت به عرضاً ديناً لا يجرى في رأى غيره فإن ترك منه شيئاً أو ترك في السلف ديناً خفت أنه لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت فيه ، وهذا الموضع الذى يخالف فيه السلف بيع الأعيان ألا ترى أنه لا بأس أن يشتري الرجل إبلاً قد رآها البائع المشتري ولم يصفها بشمر حائط قد بدا صلاحه ورأياه ، وأن الرؤية منهما في الجراف وفيما لم يصفاه من الثمرة أو المبيع كالصفة فيما أسلف فيه ، وأن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلفك في ثمر نخلة جيدة من خير النخل حملاً أو أقله أو أوسطه من قبل أن حمل النخل يختلف من وجهين: أحدهما من السنين فيكون في سنة أحمل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل ، ويكون بعضها مخفياً وبعضها موفراً .

فلما لم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنهم يجيزون في بيع الأعيان الجراف والعين غير موصوفة ؛ لأن الرؤية أكثر من الصفة ويردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل ولم يجيزوا في بيع السلف المؤجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كما لا يكون البيع المؤجل إلا معلوماً بما يعلم به مثله من صفة وكيل ووزن وغير ذلك ، فكذلك ينبغي أن يكون ما ابتاع به معروفاً بصفة وكيل ووزن فيكون الثمن معروفاً كما كان البيع معروفاً ، ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مغيب لم ير فيكون مجهولاً بدين .

قال الشافعى : ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف إن انتقض عرف السلف رأس ماله ويكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة ، ولا يكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة عيناً مجهولاً ولا يكون معلوم الصفة عيناً .

=وأوضح حلى من فضة (أساس البلاغة : الزمخشري ، ص ٥٠٢) .

قال الشافعي : وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً وإن كنا قد اخترنا ما وصفنا ، وذلك أن يقول قائل : إن بيع الجزاف إنما جاز إذا عاينه المجازف فكان عيان المجازف مثل الصفة فيما غلب أو أكثر ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يتناع ثمر حائط جزافاً بدين ولا يحل أن يكون الدين إلا موصوفاً إذا كان غائباً ، فإن كان الثمر حاضراً جزافاً فهو كالموصوف غائباً .

قال الشافعي : ومن قال هذا القول الآخر انبغى أن يجيز السلف جزافاً من الدنانير والدراهم وكل شيء ويقول : إن انتقض السلف فالقول قول البائع لأنه المأخوذ منه مع يمينه ... ومن قال القول الأول في أنه لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً قال ما وصفنا . قال : والقول الأول أحب القولين إلى الله أعلم ، وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع خنطة ومائة صاع تمر موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما ؛ لأن الصفقة وقعت وليس ثمن واحد منهما معروفاً^(١) .

فالشافعي رضي الله عنه ذكر القولين وقال بقياس كل منهما وصحة مذهب من قال به ، ولكنه اختار القول الأول وقال : إنه أحب القولين ورأى أن قياس جواز الجزاف في رأس مال السلف على جوازه في البيع مخالف لقول العلماء . وقال : إن هذا الموضع الذي يخالف فيه البيع السلف ، فجاء المزني واختار القول الثاني وهو صحة السلف قياساً على صحة البيع ؛ ولأن معاينة الجزاف كوصف رأس المال ، كما احتج بجواز السلم في الحيوان من عمل النبي ﷺ وعلى وابن عمر رضي الله عنهما . قال المزني في مختصره : قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافاً من ثياب ولا غيرها ولو كان درهماً حتى يصفه بوزنه وسكته وبأنه وضع أو أسود كما يصف ما أسلف فيه ، قال المزني :

(١) الأم : الشافعي / ج ١ ص ٨٨ .

قلت أنا فقد أجاز فى موضع آخر أن يدفع سلعته غير مكيلة ولا موزونة فى سلم، قال المزنى : وهذا أشبه بأصله والذى احتج به فى تجويز السلم فى الحيوان أن النبى ﷺ تسلف بكرة فصار به عليه حيواناً مضموناً ، وأن علياً رضى الله عنه باع جملاً بعشرين جملاً إلى أجل ، وأن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل .

قال المزنى : قلت أنا وهذا من الجراف العاجل فى الموصوف الأجل^(١) ، هذا اختيار للمزنى من أقوال الشافعى خالف فيه اختيار الشافعى نفسه .

٢ - ومن اختياراته التى توافق مذهب الشافعية وهى أكثرها قوله فى مختصره فى كتاب صلاة العيد : قال الشافعى : وأحب إظهار التكبير جماعة وفرادى فى لية الفطر وليلة النحر مقيمين وسفراً فى منازلهم ومساجدهم وأسواقهم يفتدون إذا صلوا الصبح ليأخذوا مجالسهم وينتظرون الصلاة ويكبرون بعد الغدو حتى يخرج الإمام إلى الصلاة ، وقال فى غير هذا الكتاب : حتى يفتتح الإمام الصلاة.

قال المزنى : هذا أقيس لأن من لم يكن فى صلاة ولم يحرم إمامه ولم يخطب فجائز أن يتكلم ، واحتج بقول الله تعالى فى شهر رمضان : ﴿ ولتكمّلوا العدة ولتكبّروا لله على ما هداكم ﴾^(٢) وعن ابن المسيب وعروة وأبى سلمة وأبى بكر يكبرون ليلة الفطر فى المسجد يجهرون بالتكبير ، وشبه ليلة النحر بها إلا من كان حاجاً فذكره التلبية^(٣) .

فالمزنى ههنا يختار من أحد قولى الشافعى فى وقت التكبير ويذكر أن ما اختاره هو الأقيس ، ويدلل عليه بأن من لم يكن فى صلاة ولم يحرم إمامه ولم

(١) المختصر : المزنى ، ج ٢ ص ٢٠٧ ، والحديث وشرحه فى نيل الأوطار ، ج ٥ ص ١٩٥ مع اختلاف فى لفظه ، وأثر على وابن عمر فى موطأ مالك ، ج ٣ ص ١٢٤ بشرح الزرقانى .

(٢) من سورة البقرة : آية ١٨٥ .

(٣) المختصر : المزنى ، ج ١ ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، والأثر فى مسند الإمام الشافعى ج ٦ ص ١٠٧ .

يخطب فجائز أن يتكلم ، وخير الكلام فى هذا المقام ذكر الله وتكبيره .
ثم جاء شارح المختصر فذكر القولين وذكر قولاً ثالثاً معهما ، ثم أعلن أقرب
هذه الثلاثة الأقوال وأرضاهما وأعلن أن الأقرب والأرضى هو ما اختاره المزنى ،
قال :

ويدخل وقتها بغروب الشمس فى ليلة العيد ، ثم الناس يصبحون مكبرين
حيث كانوا فى الطرق رافعى أصواتهم ، وهكذا كان يفعل رسول الله ﷺ
وأصحابه رضى الله عنه ، ثم إلى متى يمتد هذا ؟ : اختلف نص الشافعى فقال
فى موضع : إلى خروج الإمام ، وقال فى موضع : إلى أن يحرم الإمام بالصلاة ،
ونقل شيخى نصاً ثالثاً أنها تدوم إلى أن يفرغ الإمام من الصلاة ، ثم قال : من
أئمتنا من قال : النصوص أقوال فعلى هذا معنى مده إلى فراغ الإمام يظهر فى
حق من لم يدرك المصلى بعد فإنه يكبر مادام الإمام فى الصلاة فى طريقه ولا
شك أن لا يؤثر أن يكبر بحيث يجز تكبيره لبساً بأن يعتقد قوم هم فى الصلاة
فى طريق المصلى أن هذا تكبير المترجم فيركعون قبل أوان الركوع .

والطريقة المرضية التى لم يذكر الأئمة غيرها أن المسألة ليست على اختلاف
قول والمعتبر تحريم الإمام بالصلاة وهذا اختيار المزنى ^(١) .

وبالرجوع إلى الأم للشافعى لم أجد أحد القولين ولا الثالث وإنما وجدت
قولاً واحداً وهو التكبير حتى يخرج الإمام إلى الصلاة فلعل هذه الأقوال
الأخرى من مذهبه القديم أو روايات لم يسمعها عنه الربيع راوى كتاب الأم .

قال الشافعى : فإذا رأوا هلال شوال أحببت أن يكبر الناس جماعة وفرادى
فى المسجد والأسواق والطرق والمنازل ومسافرين ومقيمين فى كل حال وأين
كانوا ، وأن يظهروا التكبير ولا يزالون يكبرون حتى يغدوا إلى المصلى وبعد الغدو

(١) شرح على مختصر المزنى ، مخطوط رقم ٢٩٧ فقه شافعى ، دار الكتب .

حتى يخرج الإمام للصلاة ثم يدعوا التكبير^(١) ، وواضح أن ما ذكره الشافعي في الأم غير ما اختاره المزني وغير ما رجحه شارح المختصر ، فالذي ذكره الشافعي أنهم يكبرون حتى يخرج الإمام إلى الصلاة وهو القول الأول ، والذي اختاره المزني وقال شارح مختصره أنه الأقرب والمعتبر وأنه الطريقة المرضية أنهم يكبرون حتى يتحرم الإمام بالصلاة .

٣ - ومن اختياراته التي توافق مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله قوله في تارك الصلاة : قال شارح المختصر : اختلفت مذاهب العلماء في حكم الله تعالى على من يترك الصلاة من غير عذر ، فذهب أحمد^(٢) إلى أنه يكفر ولو مات قبل التوبة فهو مرتد وما له فيء ، وتوبته عنده أن يقضى تلك الصلاة . وقال أبو حنيفة : لا يكفر ولا يقتل أيضاً ، ثم قال في رواية : لا نتعرض له بل يخلى سبيله ، فإن الصلاة أمانة الله تعالى فأمره في تركها وإقامتها موكول إلى الله تعالى ، وقال في رواية : يحبس ويؤدب فإن استمر على ترك الصلاة أدبناه في كل وقت صلاة ولا ينتهي الأمر إلى ما يكون سبباً للهلاك . وهذا مذهب المزني .

وأما الشافعي فإنه رأى قتل تارك الصلاة ومأخذ مذهبه الخبر مع أنه لم يرد في هذا الخبر قتل على التخصيص والهجوم على قتل مسلم عظيم مشكل^(٣) . ففي هذه المسألة يعرض الشارح قول الإمام أحمد ، ثم قول الإمام أبي حنيفة ، ثم قول الإمام الشافعي ، وبعد أن انتهى من عرض رأى أبي حنيفة قال : وهذا مذهب المزني ، ويميل الشارح إلى رأى أبي حنيفة ومذهب المزني نحس ذلك من قوله بعد عرض رأى الشافعي : مع أنه لم يرد في الخبر قتل على التخصيص والهجوم على قتل المسلم عظيم مشكل .

(١) الأم : الشافعي ، جـ ١ ص ٢٠٥ .

(٢) الكافي : ابن قدامة ، جـ ١ ص ١٢٠ ، المحلى : ابن حزم ، جـ ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) شرح على مختصر المزني : مخطوط رقم ٢٩٧ فقه شافعي - دار الكتب .

وقد ذكر النووي تفصيلاً أوفى من ذلك لحكم تارك الصلاة حين تعرض لشرح وبيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة شرحاً لحديثين رواهما مسلم في صحيحه هما :

- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب قالا : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله - وفي رواية أبي كريب يا ويلى - أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فأبيت فلى النار. »

- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وعثمان بن أبي شيبه كلاهما عن جرير قال يحيى: أخبرنا جرير عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سمعت جابر يقول: سمعت النبي ﷺ يقول : « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة »^(١).

قال النووي : مقصود مسلم - رحمه الله - بذكر هذين الحديثين هنا أن من الأفعال ما تركه يوجب الكفر إما حقيقة وإما تسمية ... ثم قال : وأما تارك الصلاة فإن كان منكراً لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين ، خارج من ملة الإسلام إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه ، وإن كان تركه تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف العلماء فيه : فذهب مالك والشافعي رحمهما الله والجماهير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر بل يفسق ويستتاب فإن تاب وإلا قتلناه حدًا كالزاني المحصن ولكنه يقتل بالسيف ، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر وهو مروى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله ، وبه قال عبد الله بن المبارك

(١) قال ابن تيمية في هذا الحديث : رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي (نيل الأوطار ج١ ص ٢٥٤) .

وإسحاق بن راهويه ، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعى رضوان الله عليه .
 وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزنى صاحب الشافعى
 رحمهما الله أنه لا يكفر ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلى ، واحتج من
 قال بكفره بظاهر الحديث الثانى المذكور ، وبالقياس على كلمة التوحيد ،
 واحتج من قال لا يقتل بحديث : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث »
 وليس فيه الصلاة ، واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى : « إن الله لا
 يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء »^(١) ، ويقولون ﷺ : « من
 قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، ومن مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل
 الجنة ، ولا يلقي الله تعالى عبد بهما غير شاك فيحجب عن الجنة ، حرم الله
 على النار من قال : لا إله إلا الله » وغير ذلك ، واحتجوا على قتله بقوله تعالى
 : « فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم »^(٢) وقولهم ﷺ :
 « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة
 فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم » وتأولوا قوله ﷺ : « بين العبد
 وبين الكفر ترك الصلاة » على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهى
 القتل أو أنه محمول على المستحل ، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر ، أو أن
 فعله فعل الكفار والله أعلم^(٣) . فقد أوضح النووى فى هذه المسألة آراء كل من
 الأئمة : مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة والمزنى وبعض أهل الكوفة وبعض
 أصحاب الشافعى وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه ، كما ذكر رواية عن
 الإمام على كرم الله وجهه ، وجمهور السلف والخلف ، كما ذكر حجة كل

(١) من سورة النساء : الآية رقم ٤٨ .

(٢) من سورة التوبة : الآية رقم ٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى طبعة كتاب الشعب جـ ٤ ص ٢٦٧ ، نيل الأوطار ، الشوكانى ، جـ ١ ،
 ص ٢٥٤ .

رأى وتأويله لآراء وأدلة الآخرين . على حين أغفل شارح المختصر كثيراً من هذا.

والذى يهمنا أن نكون قد وقفنا على نموذج من اختيارات المزنى التى توافق فقه أبى حنيفة رضى الله عنهما ، وهذا الذى اختاره المزنى فى حكم تارك الصلاة ليس فى مختصره ، وكل الذى ورد فى المختصر فى هذا الباب هو التعقيب على قول الشافعى بأن قتله بعد ثلاثة أيام من استتابته فإن تاب بعد الثلاث وإلا قتل ، فرأى المزنى أنه لا داعى للانتظار حتى الثلاثة ؛ لأن الشافعى يجعل تارك الصلاة كالمرتد والمرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل فوراً فى قياس قوله: قال الشافعى : يقال لمن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها بلا عذر لا يصلحها غيرك فإن صليت وإلا استتبتك فإن تبت وإلا قتلناك كما يكفر فنقول: إن آمنت وإلا قتلناك ، وقد قيل: يستتاب ثلاثاً فإن صلى فيها وإلا قتل وذلك حسن إن شاء الله .

قال المزنى: قد قال فى المرتد: إن لم يتب قتل ولم ينتظر به ثلاثاً لقول النبى ﷺ : « من ترك دينه فاضربوا عنقه » وقد جعل تارك الصلاة بلا عذر كتارك الإيمان فله حكمه فى قياس قوله ؛ لأنه عنده مثله ولا ينتظر به ثلاثاً ^(١) .

وقد ذكر الشافعى فى الأم قوله وأقوال غيره من الأئمة من غير ذكر لأسمائهم ثم ذكر دليله وبدأ فى الرد على أدلة الآخرين فقال فى ذلك كله قولاً طيباً توجزه ههنا :

« من ترك الصلاة المكتوبة ممن دخل فى الإسلام قيل له : لم لا تصلى ؟ فإن ذكر نسياناً قلنا : فصل إذا ذكرت ، وإن ذكر مرضاً قلنا : فصل كيف أطق فإن قال : أنا أطيع الصلاة وأحسنها ولكن لا أصلى وإن كانت على

(١) المختصر : المزنى ، ج ١ ص ١٦٧ .

فرضاً قيل له : الصلاة عليك شيء لا يعمله عنك غيرك ، ولا تكون إلا بعملك ، فإن صليت وإلا استبتناك ، فإن تبت وإلا قتلناك فإن الصلاة أعظم من الزكاة والحجة فيها ما وصفت من أن أبا بكر رضى الله عنه قال : لو منعوني عقلاً مما أعطوه رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه ولا تفرقوا بين ما جمع الله . قال الشافعى : يذهب فيما أرى والله تعالى أعلم إلى قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١) .

وأخبر أبو بكر أنه إنما يقاتلهم على الصلاة والزكاة ، وأصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا من منع الزكاة إذ كانت فريضة من فرائض الله جل ثناؤه ... والقتال سبب القتل فلما كانت الصلاة وإن كان تاركها فى أيدينا غير ممتنع منا فإننا لا نقدر على أخذ الصلاة منه ؛ لأنها ليست بشيء يؤخذ من يديه مثل اللقطة والخراج والمال قلنا : إن صليت وإلا قتلناك : كما يكفر فنقول : إن قبلت الإيمان وإلا قتلناك ...

قال الشافعى : وقد قيل : يستتاب تارك الصلاة ثلاثاً وذلك إن شاء الله تعالى حسن فإن صلى فى الثلاث وإلا قتل . وقد خالفنا بعض الناس فيمن ترك الصلاة إذا أمر بها وقال : لا أصليها ، فقال : لا يقتل ، وقال بعضهم : أضربه وأحبسه ، وقال بعضهم : أحبسه ولا أضربه ، وقال بعضهم : لا أضربه ولا أحبسه وهو أمين على صلاته .

وقد رد الشافعى على القائلين بهذه الأقوال وهو يقصد فى رده أبا حنيفة وأصحابه والمزنى فى اختياره وهو رد جميل لا بأس من إيرادته تنمة للفائدة ؛ لأن المسألة هامة قال الشافعى : فقلت لمن يقول لا أقتله : أرأيت الرجل تحكم عليه بحكم برأيك وهو من أهل الفقه فيقول : قد أخطأت الحكم ووالله لا أسلم ما حكمت به لمن حكمت له ، قال : فإن قدرت على أخذه منه أخذته منه ولم

(١) من سورة المزمل الآية رقم ٢٠ .

ألفت إلى قوله ، وإن لم أقدر ونصب دونه قاتله حتى آخذه أو أقتله فقلت له :
وحجتك أن أبا بكر قاتل من منع الزكاة وقتل منهم قال : نعم قلت : فإن قال
لك الزكاة فرض من الله لا يسع جهله وحكمك رأى منك يجوز لغيرك عندك
وعند غيرك أن يحكم بخلافه فكيف تقتلني على ما لست على ثقة من أنك
أصببت فيه كما تقتل من منع فرض الله عز وجل في الزكاة الذي لا شك فيه
قال : لأنه حق عندي وعلى جبرك عليه ، قلت : قال لك ومن قال لك إن
عليك جبري عليه قال إنما وضع الحكام ليجبروا على ما رأوا . قلت : فإن قال
لك على ما حكموا به من حكم الله أو السنة أو ما لا اختلاف فيه قال : قد
يحكمون بما فيه الاختلاف قلت : فإن قال : فهل سمعت بأحد منهم قاتل
على رد رأيه فتفتدى به فقال : وأنا لم أجد هذا فإني إذا كان لي الحكم فامتنع
منه قاتله عليه قلت : ومن قال لك هذا وقلت أرايت لو قال لك قاتل : من
ارتد عن الإسلام إذا عرضته عليه فقال قد عرفته ولا أقول به أحبسه وأضربه
حتى يقول به قال : ليس ذلك له لأنه قد بدل دينه ولا يقبل منه إلا أن يقول
به ، قلت أفتعدو الصلاة إذا كانت من دينه وكانت لا تكون إلا به كما لا
يكون القول بالإيمان إلا به أن يقتل على تركها أو يكون أميناً فيها كما قال
بعض أصحابك فلا تحبسه ولا تضربه قال لا يكون أميناً عليها إذا ظهر لي أنه لا
يصليها وهي حق عليه قلت : أفتقتله برأيتك في الامتناع من حكمك برأيتك
وتدع قتله في الامتناع من الصلاة التي هي أبين ما افترضه الله عز وجل عليه
بعد توحيد الله وشهادة أن محمداً رسول الله ﷺ والإيمان بما جاء به من الله
تبارك وتعالى^(١) .

٤ - ومن اختياراته التي توافق مذهب الإمام مالك هذه المسألة في صلاة
العیدین :

(١) الأم / الشافعي / ج ١ ص ٢٢٥ / ٢٢٦ . ونيل الأوطار / الشوكاني ج ١ ص ٢٥٤ وما بعدها .

« قال الشافعى: ثم يحرم بالتكبير ويرفع يديه حذو منكبيه ثم يكبر سبع تكبيرات وهذا كما قال: المسنون فى صلاة العيد أن يكبر سبعاً فى الأولى سوى تكبيرة الافتتاح والركوع وخمساً فى الثانية سوى تكبيرة الركوع. هذا مذهبنا وبه قال الأوزاعى والليث بن سعد وإسحاق وداود. وقال أبو حنيفة: يكبر فى الأولى ثلاثاً سوى تكبيرة الافتتاح والركوع وكذلك فى الثانية وروى ذلك عن ابن مسعود. وقال مالك وأحمد وأبو ثور والمزنى^(١): يكبر فى الأولى سبعاً مع تكبيرة الافتتاح وفى الثانية خمساً.... واحتج من نصر مالكاً بما رويناه عن عائشة رضى عنها عن النبى ﷺ أنه كان يكبر فى الفطر والأضحى فى الأولى سبع تكبيرات وفى الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرتى الركوع^(٢) وإنه ذكر عدد التكبيرات سوى تكبيرتى الركوع وأمسك عن ذكر تكبيرة الافتتاح فدل على أنها من جملة السبع. قالوا: ولأنها تكبيرات زوائد فى ركعة من صلاة العيد فوجب أن تكون مثل تكبيرات الأصل فى العدد، الذى يدل على هذه الركعة الثانية فبان بذلك أن الزوائد فى الركعة الأولى من صلاة العيد ست تكبيرات عند مالك وتكبيرة الإحرام ليست من الزوائد فهى كالتكبيرات الأصلية فى الأولى من كل ركعة عددها ست، كما أن التكبيرات فى الركعة الثانية من صلاة العيد خمس والتكبيرات الأصلية فى الركعة الثانية من كل صلاة خمس.

ودليلنا ما رويناه فى الخبر الثانى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان يكبر فى العيدين اثنتى عشرة تكبيرة سوى الإحرام وتكبيرة الدخول فى الركوع،

(١) نيل الأوطار / الشوكانى / ج ٣ ص ٢٥٣ وسبل السلام / الصنعانى ج ٢ ص ٥٦. والمدونة للإمام مالك ج ١ ص ١٦٩ وبتأليف الصنائع / الكاسانى ج ١ ص ٢٧٧.

(٢) قال الشوكانى وفى إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، وذكر الترمذى فى كتاب العلل أن البخارى ضعف هذا الحديث، وزاد ابن وهب فى هذا الحديث سوى تكبيرتى الركوع، وزاد إسحاق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطنى أيضاً (نيل الأوطار / الشوكانى ج ٣ ص ٢٥٣).

ولانها تكبيرة لا تختص بالعيد فلم تحسب في جملة الزوائد أصل ذلك تكبيرة الركوع . فأما الجواب عن حديث عائشة فقد روينا عنه ما فيه زيادة على روايتهم والأخذ بالزائد أولى ، وأما قياسهم على تكبيرات الأصل فغير صحيح ؛ لأن التكبير عند الرفع من السجدة الثانية ليس هو من الركعة الأولى بل هو في الركعة الثانية فبطل اعتبارهم ؛ لأن تكبيرات الأصل في الركعة الأولى خمس فثبت ما قلناه والله أعلم بالصواب^(١) .

ففي هذه المسألة يعرض الشارح آراء الأئمة في عدد تكبيرات كل ركعة من ركعتي عيدي الفطر والأضحى ويذكر أن الإمام مالك والإمام أحمد والإمام أبو ثور والإمام المزني رأوا أن عددها في الأولى ست تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام وفي الثانية خمس تكبيرات ، ثم عرض لأدلة من نصر الإمام مالكا يقصد من اختاروا قوله وقالوا به موافقين له في اجتهاده ، ثم رد عليهم لينصر رأي الإمام الشافعي رضي الله عنه هذا قول شارح المختصر في هذه المسألة وبالرجوع إلى المختصر لم أجد للمزني رأيا في هذه المسألة وكل ما فيه عرض لرأي الشافعي فقط قال :

« فإذا بلغ الإمام المصلي نودي الصلاة جامعة بلا أذان ولا إقامة ، ثم يحرم بالتكبير فيرفع يديه حذو منكبيه ثم يكبر سبع تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ، ويرفع كلما كبر يديه حذو منكبيه ويقف بين كل تكبيرتين بقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة يهلل الله ويكبره ويحمده ويمجده ، فإذا فرغ من سبع تكبيرات قرأ بأم القرآن ثم يقرأ بقاف والقرآن المجيد ويجهر بقراءته ثم يركع ويسجد ، فإذا قام في الثانية كبر خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام من الجلوس ويقف بين كل تكبيرتين كقدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة كما وصفت ، فإذا فرغ من خمس تكبيرات قرأ بأم القرآن وباقتربت الساعة وانشق

(١) شرح كتاب المزني / الطبري / مخطوط رقم ٢٦٦ فقه شافعي دار الكتب .

القمر ثم يركع ويسجد ويتشهد ويسلم ولا يقرأ من خلفه . واحتج بأن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين سبعا وخمسا وصلوا قبل الخطبة وجهروا بالقراءة ، وروى أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة وانشق القمر ^(١) .

وفي الأم نظير ذلك وتفصيل له ^(٢) .

هذا وقد رأينا من المسألة أيضا أنه كما وافق مالك فقد وافق معه أحمد وأبا ثور من الأئمة .

٥ - ومن اختياراته التي توافق فقه داود بن علي المسألة الآتية :

قال الشافعي في باب جزاء الطائر من كتاب الحج :

« وما كان من بيض طير ففي بيضه قيمة وإن كان فيها فرخ فقيمتها في الموضع الذي أصابها فيه وهذا كما قال ^(٣) كل طائر يجب الجزاء بقتله فإنه إذا كسر بيضه لزمه قيمة بيضه فقال مالك في بيض النعامة عشر قيمتها ، وحكى عنه أنه قال : عشر قيمة بدنه ، واحتج من نصره بأن في جنين الأمة عشر قيمتها فكذلك يجب أن يكون في بيض النعامة عشر قيمتها ، وقال داود : لا جزاء في البيض ؛ لأنه لا روح فيه والجزاء إنما يجب بإتلاف ما فيه ^(٤) روح وإلى ذلك ذهب المزني والدليل على وجوب القيمة فيه قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ﴾ ^(٥) قال مجاهد : ما تناله أيدينا الفراخ والبيض فدل على أن ذلك صيد وإذا كان صيدا وجب الجزاء بإتلافه . وروى كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قضى في بيض نعام أصابه المحرم بقيمته

(١) المختصر / المزني / ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) الأم / الشافعي ج ١ ص ٢٠٩ / ٢١٠ .

(٣) يشير إلى عبارة المختصر ج ٢ ص ١١٤ .

(٤) المحلى / ابن حزم / ج ٧ ص ٢٣٣ .

(٥) من سورة المائدة الآية رقم ٩٤ .

وروى بضمنه^(١) ، وروى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : فى بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه . ومن القياس أن البيض خارج من الصيد الذى يجب بقتله الجزء وقد يكون مثله فوجب أن يكون فيه الجزء إذا كان مما له قيمة ، أصله الصيد بعينه ، وأما الجواب عن قول داود أن الجزء إنما يجب فيما له روح فهو أن هذه دعوى وعندنا الجزء يتعلق بما لا روح فيه من البيض والشجر^(٢) .

فالمزنى فى هذه المسألة يوافق داود فى اجتهاده فى أن الحاج إذا أصاب بيض طائر فلا جزاء عليه ؛ لأنه أصاب ما لا روح فيه والجزء إنما يجب فيما له روح ، وقد رأينا شارح المختصر يدل على وجوب القيمة فى بيض الطائر بعدة أدلة ثم يرد على ما قاله داود والمزنى من أن الجزء إنما يجب فيما له روح قائلاً: إن الجزء يتعلق بما لا روح فيه من البيض والشجر .

وبالرجوع إلى المختصر لم أجد للمزنى رأياً حول هذه المسألة حيث ذكرها عارية عن التعليق والتعقيب والاعتراض قال : « وما كان من بيض طير يؤكل ففى كل بيضة قيمتها وإن كان فيها فرخ فقيمتها فى الموضع الذى أصابها فيه ولا يأكلها محرم ؛ لأنها من الصيد وقد يكون فيها صيد^(٣) » ، فلعل ما ذكره عن المزنى ذكره المزنى فى غير المختصر وقد ذكر الشافعى فى الأم هذه الأقوال وغيرها من غير نسبتها إلى أصحابها ، قال فى باب الخلاف فى بيض النعام: « فقلت للشافعى: أخالفك أحد فى بيض النعامة ؟ قال: نعم، قلت: قال ما ذا قال : قال قوم إذا كان فى النعامة بدنه فتحمل على البدنه وروى هذا عن على رضى الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه . وبأن من وجب عليه شيء لم يجزه بمغيب يكون ولا يكون وإنما يجزيه بقائم . قلت

(١) نيل الأوطار ج٥ ص ١٨ .

(٢) شرح كتاب المزنى / الطبرى ج٣ مخطوط رقم ٢٦٦ دار الكتب .

(٣) المختصر / المزنى / ج٢ ص ١١٤ .

للشافعي: فهل خالفك غيره؟ قال: نعم رجل كأنه سمع هذا القول فاحتذى عليه قلت: وما قال فيه قال: عليه عشر قيمة أمة كما يكون في جنين الأمة عشر قيمة الأمة قلت: أفرأيت لهذا وجهاً؟ قال: لا البيضة إن كانت جنيناً كان لم يصنع شيئاً من قبل أنها مزايلة لأمتها فحكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتله إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه، ولو خرج ميتاً فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي، فقد فرق بينهما وما للبيضة والجنين إنما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها. قال الشافعي: ولقد قال لي قائل: ما في هذه البيضة شيء لأنها مأكولة غير حيوان وللمحرم أكلها، ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم^(١).

ويقصد بهذا الأخير مذهب داود والمزني؛ لأنهما هما القائلان بأنها لاشيء فيها.

٦ - ومن موافقاته لغير الأئمة المشهورين ما ورد في هذه المسألة في شرح الموطأ للزرقاني قال: «مالك عن أيوب بن أبي تيممة السخثاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته^(٢) فقال: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً فإذا فرغتن فأذنتي قالت فلما فرغنا آذناه فأعطانا حقوه^(٣) فقال: أشعرنها إياه تعني بحقوة إزاره» قال ابن بزيمة: استدلل به على وجوب غسل الميت وهو ينبني على أن قوله إن رأيتهن ذلك يرجع إلى

(١) الأم / الشافعي / ج ٢ ص ١٦٣، ونيل الأوطار / الشوكاني ج ٥ ص ١٨.

(٢) المشهور أنها زينب وهي أكبر بناته ماتت في أول سنة ثمان والمسلم عن عاصم الأحول عن أم عطية «ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ فقال لنا اغسلنها ثلاثاً أو خمساً... الخ».

(٣) بفتح الحاء ويجوز كسرهما وهي لغة هذيل بعدها قاف ساكنة وهو في الأصل معقد الإزار أطلق على الإزار مجازاً. وأشعرنها أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها تبركا (الشارح ج ٢ ص ٤).

الغسل أو إلى العدد والثاني أرجح فيثبت المدعى ، قال ابن دقيق العيد: لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فلا استدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد ؛ لأن لفظ ثلاثاً لا يستقل بنفسه فلا بد من دخوله تحت الأمر فيراد به الوجوب بالنسبة لأصل الغسل والندب بالنسبة إلى الإيتار اهـ وقواعد الشافعية أى والمالكية لا تأبى ذلك وذهب الحسن والكوفيون وأهل الظاهر والمزنى إلى وجوب الثلاث ، وإن خرج منه شيء بعدها غسل موضعه فقط ولا يزداد على الثلاث وهو خلاف ظاهر الحديث ، (١) .

ففى هذه المسألة يبين الزرقانى وهو يشرح حديث رسول الله ﷺ برواية مالك أن العلماء اختلفوا فى المراد من « الثلاث » هل هى للوجوب أو للندب والمقصود الوتر والإنقاء ، وبين أن رأى الحسن والكوفيين وأهل الظاهر والمزنى أن الثلاث واجبة فى غسل الميت . فإن لم تنق الثلاث فالخمس على رأى غيرهم ، وغسل الموضع فقط على رأيهم ولا يزداد عن الثلاث .

وقد أوضح المزنى فى مختصره عن الإمام الشافعى رضى الله عنه أن الثلاث هى أقل ما يجب فإن لم تبلغ الإنقاء فالخمس . قال :

« قال الشافعى : وأقل غسل الميت فيما أحب ثلاثاً فإن لم يبلغ فخمساً ؛ لأن النبى ﷺ قال لمن غسل ابنته : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن فى الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » (٢) .

هكذا كان يجتهد المزنى ، وهكذا كان يؤديه اجتهاده إلى موافقة الشافعى أو مخالفته ، وإلى موافقة أبى حنيفة أو مخالفته ، وإلى موافقة مالك أو مخالفته ، وإلى موافقة أحمد أو مخالفته ، وإلى موافقة غيرهم من الأئمة أو مخالفتهم لم

(١) شرح الزرقانى على موطأ مالك ٢ / ٣ ، نيل الأوطار : الشوكانى ٤ / ٢٧ ، المدونة : مالك ١ / ١٨٥ .

(٢) المختصر : المزنى ١ / ١٧٠ .

يقيد نفسه بمذهب ولم يرض بتقليد إمام من الأئمة المشهورين أو يغرمهم ، وإنما عكف على دراسة آراء وفقه هؤلاء وأولئك واجتهد اجتهداً كبيراً بينها للوصول إلى الحق والصواب ، وقد كان اجتهاده يؤديه إلى موافقة هذا الإمام أو ذاك فكان يختار من مذهبه أو يتفقان في الرأي كما رأينا فيما سبق من أمثلة فقهية مختلفة من آرائه وآراء غيره من الأئمة رضوان الله عليهم أجمعين .

هذا عن اختيارات المزني فماذا كان موقف فقهاء الشافعية من هذه الاختيارات المزنية ؟ .

كان الإمام الشافعي رضي الله عنه ديمقراطياً في تفكيره ومدرسته ، فكان يطلق لتلاميذه الحرية في التفكير في أدلة المسائل وبراهينها ويقول لهم : إذا ذكرت لكم دليلاً أو برهاناً لم تقبله عقولكم فلا تقبلوه لأن العقل مضطر لقبول الحق^(١) .

وكان يقول لهم : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » وهو القائل لهم : الأصل قرآن وسنة فإن لم يكن فقياس عليهما . « الإجماع أكبر من الخبر المفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها »^(٢) .

وعلى هذه الأسس التي دونها الشافعي في رسالته وعلمها أصحابه ساروا عليها ، واجتهدوا على قواعدها ووقع الخلاف بين المجتهدين من أصحاب الشافعي وآراء الشافعي ، وقد اختلف فقهاء الشافعية في موقفهم من خلافاً المجتهدين وآرائهم ، وهل تعد من مذهب الشافعي أو لا ، وخصوا المزني بمزيد رأي وخلاف لما عرف من اجتهاده الواسع حتى عدوه صاحب مذهب مستقل أحياناً ، ومنهم من ألحق اختياراته بالمذهب ، ومنهم من لم يلحقها ، ومنهم من فرق فيها .

(١) رحلة الإمام الشافعي : مصطفى أدهم ص ٣٧ .

(٢) الرسالة : الشافعي ص ٨ ، ٧٠ .

قال الأستاذ محمد الخضرى : « والمزنى فى بعض الأحيان يخالف مذهب أستاذه ويختار لنفسه ، ولا يعد الشافعيون هذه الاختيارات أقوالاً فى المذهب وليس ذلك بكثير »^(١) ، فالخضرى كما يظهر من عبارته يسند إلى فقهاء الشافعية القول بأن اختيارات المزنى لا تعد أقوالاً فى المذهب .

هذا على حين نجد من يدافع عن اختيارات المزنى كلها وبعدها من المذهب ، يقول ابن الملقن الأندلسى فى طبقاته : « اختلف أصحابنا وأصحاب أبى حنيفة فى المزنى وابن سريج وأبى يوسف ومحمد بن الحسن ، فقليل : مجتهدون مطلقاً ، وقيل : فى المذهبين وقال إمام الحرمين : أرى كل اختيار المزنى تخريباً فإنه لا يخالف أصول الشافعى رضى الله عنه لا كأبى يوسف ومحمد فإنهما يخالفان صاحبهما »^(٢) .

فإمام الحرمين يرى أن اختيارات المزنى تخريجات على أصول الشافعى فتعد من المذهب ؛ لأن صاحبه لا يخالف أصول الشافعى ، وليس المزنى فى هذا كأبى يوسف ومحمد ، فإنهما يخالفان صاحبهما .

ومن الفقهاء من فصل القول فى اختيارات المزنى ، وقد روى هذا التفصيل عن الرافعى والنووى والسبكى من فقهاء الشافعية مع خلاف يسير قال النووى : « قال إمام الحرمين فى باب ما ينقض الوضوء من النهاية : وذهب المزنى إلى أن النوم فى عينه حدث ناقض للوضوء كيف فرض ، وطرد مذهبه فى القاعد وألحقه بجهات الغلبة على العقل ، وخرج ذلك قولاً للشافعى . قال : وإذا تفرد المزنى برأى فهو صاحب مذهب ، وإذا خرج للشافعى قولاً فتخرجه أولى من تخريج غيره ، وهو ملتحق بالمذهب لا محالة ، وقال الرافعى فى باب الخلع فى مسألة خلع الوكيل وفيما علق عن إمام الحرمين أنه قال : أرى كل اختيار

(١) تاريخ التشريع الإسلامى : الخضرى ، ٢٦١/٣ .

(٢) طبقات الشافعية : ابن الملقن ، مخطوط رقم ٥٧٩ تاريخ ، دار الكتب .

للمزنى تخريباً فإنه لا يخالف أقوال الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما^(١) .

وقد ذكر ابن شعبة فى طبقاته عن الرافعى تفصيلاً قريباً من هذا قال : «وذكر الرافعى فى كتاب الخلع فى الكلام عن إخلاع الوكيل أن بعض المعلقين نقل عن الإمام أنه قال: أرى كل اختيار للمزنى تخريباً فإنه لا يخالف أصول الشافعى لا كأبى يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما كثيراً. هذا كلامه ونقل الرافعى أيضاً فى باب الأحداث عن الإمام أيضاً ما يخالفه فقال : إنه إن خرج يعنى المزنى فتخريبه أولى من تخريب غيره وإلا فالرجل صاحب مذهب مستقل .. انتهى»^(٢) .

أما السبكى فقد ذكر ما روى عن الرافعى وما يروى عن إمام الحرمين وعن صاحب الملل والنحل وما قاله النووى وفصل القول فى ذلك كله تفصيلاً وذكر رأيه فى الموضوع وقد سبق ذكره^(٣) .

وما سبق نكون قد عرفنا موقف علماء الشافعية من اختيارات المزنى : منهم من ألحقها كلها بالمذهب ، ومنهم من أخرجها كلها عن المذهب ، ومنهم من توسط ورأى أن ما كان على أصول الشافعى وأقواله فهو من المذهب وما لم يكن كذلك فليس من المذهب .

رابعاً : التفرد :

والمراد به ما استقل به المزنى فى اجتهاده عن الشافعى سواء أخرجته على أصول الشافعى أو أخرجته على أصول غيره .

(١) تهذيب الأسماء واللغات : النووى ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ .

(٢) طبقات الشافعية : الأسنوى ، مخطوط رقم ٢٠٦٣ دار الكتب ، طلعت ، تاريخ .

(٣) راجع ص ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا البحث .

وقد أثبت فقهاء الشافعية للمزني تفردات عن الشافعي ، وذكروا لها نماذج في كتبهم وتراجمهم ، واعتبره الكثيرون منهم صاحب مذهب مستقل ، وارتقى به بعضهم إلى درجة الأئمة المجتهدين أصحاب المذاهب المشهورة ، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك سابقاً في الفقرة الأولى من فقه المزني^(١) ، وهي اجتهاده فمن ذلك قول السبكي : « وهو في مختصره المسمى نهاية الاختصار يصرح بمخالفة الشافعي في مواضع فتلك لا تعد من المذهب قطعاً »^(٢) .

وقوله : « قال الرافعي في باب الوضوء : تفردات المزني لا تعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعي » وقال الأسنوي في ترجمته للمزني : « وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي كذا ذكره البندنجي في تعليقه المسمى بالجامع في آخر باب الصلاة بالنجاسة » ، وقال « وقد رأيت في النهاية - وكأنه في نواقض الوضوء - عكس ما نقله الرافعي في الخلع عنه فقال : إنه إن خرج يعنى المزني فتخريجه أولى من تخريج غيره وإلا فالرجل صاحب مذهب مستقل »^(٣) . وهكذا عده الغزالي في كتابه « الوجيز » ، والمرضى في كتابه « البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » .

وتفردات المزني هذه نوعان : منها ما أخرجه على أصل الشافعي ، ومنها ما لم يخرجها على أصل الشافعي .

١ - فمن الأول مسألة الوضوء التي ذكرها الرافعي ورواها عنه ابن السبكي والأسنوي في طبقاتهما ، ولنوردها كما وردت في المختصر للمزني :

« قال الشافعي : والذي يوجب الوضوء : الغائط والبول والنوم مضطجعاً وقائماً وراكعاً وساجداً وزائلاً عن مستوى الجلوس قليلاً كان النوم أو كثيراً ،

(١) راجع ص ١١٠ ، ١١١ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) طبقات الشافعية : السبكي ٢٤٤/١ .

(٣) طبقات الشافعية : الأسنوي ، مخطوط ٢٠٦٣ وتاريخ طلعت دار الكتب .

والغلبة على العقل بجنون أو مرض - مضطجعاً كان أو غير مضطجع - والريح يخرج من الدبر ، وملامسة الرجل المرأة ، والملامسة أن يفضى بشيء منه إلى جسدها أو تفضى إليه لا حائل بينهما أو يقبلها ، ومس الفرج بيطن الكف من نفسه ومن غيره ومن الصغير والكبير والحي والميت والذكر والأنثى . وسواء كان الفرج قبلاً أو دبراً أو مس الحلقة نفسها من الدبر ، ولا وضوء على من مس ذلك من بهيمة ؛ لأنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها ، وكل ما خرج من دبر أو قبل من دود أو دم أو مذى أو ودى^(١) أو بلل أو غيره فذلك كله يوجب الوضوء كما وصفت ، ولا استنجاء على من نام أو خرج منه ريح ، قال : ونحب للنائم قاعداً أن يتوضأ ولا يبين لى أن أوجبه عليه لما روى أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعوداً^(٢) . وعن ابن عمر رضی الله عنهما أنه كان ينام قاعداً ويصلى فلا يتوضأ . قال المزني : قد قال الشافعي : لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضأ بأي حالاته كان .

قال المزني : قلت أنا وروى عن صفوان بن عسال أنه قال : كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم .

قال المزني : فلما جعلهن النبي ﷺ - بأبي هو وأمي - في معنى الحدث واحداً استوى الحدث في جميعهن مضطجماً كان أو قاعداً ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلف كذلك حدث الغائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل في الصوم عامداً مفطر وناسياً غير مفطر ، وروى عن النبي ﷺ أنه قال : العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء ، مع

(١) نوعان من السوائل التي تخرج من القبل ، يخرج المذي عند ثوران الشهوة وقبل القذف بالمنى ، ويخرج الودي عند حمل شيء ثقيل أو عقب البول (الإقناع : ٣٣/١) .
(٢) نيل الأوطار : الشوكاني ١٦٦/١ - ١٧٠ ، مسند الشافعي ٢٢/٦ .

ما روى عن عائشة من استجمع نوماً مضطجعاً أو قاعداً فعليه الوضوء .

وعن أبي هريرة من استجمع نوماً فعليه الوضوء^(١) وعن الحسن إذا نام قاعداً أو قائماً توضأ . قال المزني : فهذا اختلاف يوجب النظر ، وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أغمى عليه كيف كان توضأً فكذلك النائم في معناه كيف كان توضأً^(٢) .

فالشافعي كما رأينا يجعل من موجبات الوضوء النوم مضطجعاً وقائماً وراكعاً وساجداً زائلاً عن مستوى الجلوس قليلاً كان النوم أو كثيراً ، أما نوم القاعد فلم يجعله ناقضاً للوضوء واكتفى بأن قال فيه : ونحب للنائم قاعداً أن يتوضأ ولا يبين لى أن أوجبه عليه ، واستدل في ذلك بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه السابق ذكره وهو أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينتظرون العشاء فينامون ، وأن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام قاعداً ويصلي فلا يتوضأ .

أما المزني فقد رأينا أنه يجعل من موجبات الوضوء النوم بجميع حالاته وكيف كان ويستدل في ذلك بأن رسول الله ﷺ جعل النوم مع الغائط والبول في معنى الحدث ولم يبين حالة من حالات النوم خارجة عن ذلك . ولو كان من النوم ما لا يعد حدثاً لأبانه في حديثه كما أبان في الصيام أن الأكل عامداً مفطر ، وناسياً غير مفطر ، وبأنه إذا نامت العينان فقد استطلق الوكاء ، وبأن عائشة وأبا هريرة قالا : من استجمع نوماً فعليه الوضوء وكذلك قال الحسن .

ثم استدل أيضاً بقول الشافعي نفسه : لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضأ بأي حالاته ، وبأن الشافعي جعل النائم في معنى المغمى عليه وهو يتوضأ بأي حالاته ففاس النائم على المغمى عليه في أصل الشافعي ومعنى قوله

(١) نيل الأوطار : الشوكاني ١٦٦/١ - ١٧٠ ، مسند الشافعي ٢٢/٦ .

(٢) المختصر : المزني ١٤/١ - ١٧ ، والوكاء : ما يربط به ، والس : الدبر .

ورأى أن عليه الوضوء بجميع حالاته ، وخروجاً من اختلاف الأحاديث وهو
يوجب النظر أيضاً .

وفى الأم للشافعى ، وفى كتاب اختلاف مالك والشافعى له أيضاً مثل ما
فى المختصر مما سبق ذكره^(١) .

وقد بحثت عن آراء الأئمة الآخرين غير الشافعى والمزنى فى هذه المسألة ،
وعلاقة النوم بالوضوء صحة وفساداً وأعجبنى فى ذلك ما ذكره الشوكانى فى
شرح حديث صفوان بن عسال السابق الذى استدل منه المزنى على أن النوم
مفسد للوضوء موجب له كالبول والغائط . قال الشوكانى : « لفظ الحديث
فى باب اشتراط الطهارة ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ، ولا نخلعهما
إلا من جنابة فذكر الأحداث التى ينزع منها الخف والأحداث التى لا ينزع
منها وعد فى جملتها النوم ؛ فأشعر ذلك بأنه من نواقض الوضوء لا سيما بعد
جعله مقترناً بالبول والغائط اللذين هما ناقضاً بالإجماع ، وبالحديث استدل
من قال بأن النوم ناقض . وقد اختلف الناس فى ذلك على مذاهب ثمانية
ذكرها النووى فى شرح مسلم :

الأول : أن النوم لا ينقض الوضوء على أى حال كان . قال وهو محكى
عن أبى موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وأبى مجلز وحמיד الأعرج والشيعة
يعنى الإمامية وزاد فى البحر عمرو بن دينار ، واستدلوا بحديث أنس الآتى « سبق
ذكره » وهو أن أصحاب النبى كانوا ينتظرون العشاء ... إلخ .

المذهب الثانى : أن النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله وكثيره . قال
النووى : وهو مذهب الحسن البصرى والمزنى وأبى عبيد القاسم بن سلام
وإسحاق بن راهويه ، وهو قول غريب للشافعى ، قال ابن المنذر وبه أقول قال :

(١) الأم : الشافعى ١١/١ ، وهامش الأم ١٢/١ ، ١٣ ، ١٤ .

وروى معناه عن ابن عباس ، وأبى هريرة ونسبه في البحر إلى العترة^(١) إلا أنهم يستنون الخفقة والخفقتين واستدلوا بحديث الباب (حديث صفوان) وحديث علي ومعاوية وسأتيان (هما العين وكاء السه وقد سبق) وفي حديث علي فمن نام فليتوضأ ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره .

المذهب الثالث : أن كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بكل حال ، قال النووي : وهذا مذهب الزهري وربيعة^(٢) والأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، واستدلوا بحديث أنس الآتي (سبق) فإنه محمول على القليل ، وحديث من استحق النوم فعليه الوضوء عند البيهقي أى استحق أن يسمى نائماً فإنما أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخفقة والخفقتين فهو غير مذهب العترة ، وإن أريد به الخفقة والخفقتان فهو مذهبه .

المذهب الرابع : إذا نام على هيئة من هيئات المصلي كالراكم والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم يكن ، وإن نام مضطجعا أو مستلقيا على قفاه انتقض . قال النووي : وهذا مذهب أبي حنيفة^(٣) وداود وهو قول للشافعي غريب . واستدلوا بحديث : « إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة » . رواه البيهقي وقد ضعف ، وقاسوا سائر الهيئات التي للمصلي على السجود .

المذهب الخامس : أنه لا ينقض إلا نوم الراكع والساجد . قال النووي وروى مثل هذا عن أحمد ولعل وجهه أن هيئة الركوع والسجود مظنة للانتقاض ، وقد ذكر هذا المذهب صاحب البدر التمام وصاحب سبل السلام بلفظ أنه ينتقض إلا نوم الراكع والساجد بحذف لا واستدلّاه بحديث « إذا نام العبد في سجوده » قالوا : وقاس الركوع على السجود والذي في شرح مسلم للنووي

(١) العترة : الفقهاء من الشيعة .

(٢) ربيعة : هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ المعروف بريعة الرأي لشهرته بالإكثار من الرأي في فقهه .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الكاساني ٣١١ .

بلفظ أنه لا ينقض بإثبات لا فليُنظر .

المذهب السادس : أنه لا ينقض إلا نوم الساجد . قال النووي : يروى أيضاً عن أحمد^(١) ، ولعل وجهه أن مظنة الانتقاض في السجود أشد منها في الركوع .

المذهب السابع : أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينتقض خارج الصلاة ، ونسبه في البحر إلى زيد بن علي وأبي حنيفة واستدل لهما صاحبه بحديث «إذا نام العبد في سجوده» ولعل سائر هيئات المصلي مقاسه على السجود .

المذهب الثامن : أنه إذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قل أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها ، قال النووي وهذا مذهب الشافعي . وعنده أن النوم ليس حدثاً في نفسه ، وإنما هو دليل على خروج الريح ودليل هذا القول حديث علي وابن عباس ومعاوية ، وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة ، وقوله : إن النوم ليس حدثاً في نفسه هو الظاهر ، وحديث الباب وإن أشعر بأنه من الأحداث باعتبار اقترانه بما هو حدث بالإجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عند الاعتبار عند أئمة الأصول ، والتصريح بأن النوم مظنة استطلاق الوكاء كما في حديث معاوية ، واسترخاء المفاصل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم إشعار بنفى كونه حدثاً في نفسه ، وحديث أن الصحابة كانوا على عهد رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضعون من المؤيدات لذلك ويعد جهل الجميع منهم كونه ناقضاً...»^(٢) .

(١) انظر في ذلك : الكافي : ابن قدامة ٥٣/١ .

(٢) نيل الأوطار الشوكاني ١٦٧/١ ، ١٦٨ ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : الدمشقي ١٤/١ ، وسبل السلام : الصنعاني ٤٧/١ .

وهكذا يسرد الشوكاني أقوال الأئمة وأدلتهم فى علاقة النوم بصحة وضوء وفساده ، ويميل إلى ترجيح مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه وتأويل المذاهب الأخرى ، وإن كان الأولى جمعاً بين الأحاديث أن يحمل غير المفسد على المفسد وأن يغلب إيجاب وضوء على عدمه ، وقد مال إلى مثل هذا القول الإمام الشعراني فى كتابه الميزان ، فقال فى الجمع بين الأحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبتى الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد قال :

«ومن ذلك حديث البيهقى وغيره مرفوعاً «العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ» مع حديث البيهقى عن حذيفة بن اليمان « أن رسول الله ﷺ احتضنه من خلفه وهو جالس يخفق رأسه فقال : يا رسول الله وجب على وضوء؟ قال: لا حتى تضع جنبك » فالأول عام فى نقض وضوء النائم ولو جالساً متمكناً ، والثانى فيه عدم نقض وضوء من نام جالساً وعليه فيحمل الأول على حال الأكابر من أهل الدين والورع ويحمل الثانى على حال غيرهم ، فرجع الأمر إلى مرتبتى الميزان تخفيف وتشديد » (١) .

وهذا الذى رآه الإمام الشعراني يبين أن المزنى من أهل الدين والورع وحاله حال الأكابر الذين يتشددون على أنفسهم ، وهو مطابق لما عرفناه عن المزنى فى ترجمته من زهد وورع وصبر على العبادة حتى لقد كان يصلى الفرض خمساً وعشرين مرة إذا فاتته الجماعة ؛ وذلك ليحوز مثل أجرها .

وهذا الذى تفرد به المزنى ورآه راجع إلى أصول الشافعى وقواعده ، فقد عرفنا أنه يقيس النائم على المغمى عليه ويرى أن عليه وضوء فى كل حالته كما أن المغمى عليه يتوضأ فى كل حالته ، وقد أخذ ذلك من قول الشافعى: لو صرنا إلى النظر كان إذا غلب عليه النوم توضأ فى كل حالته .

(١) الميزان الكبرى : الشعراني ، ٧٦/١ .

ثم إن جمع المزني بين الأحاديث النبوية المختلفة أولى من التفريق بينها وهذه طريقة الإمام الشافعي رضي الله عنه وغيره أن إعمال الحديثين بحملهما على حالين أولى من إلغاء أحدهما .

٢ - ومن النوع الثاني الذي يتفرد فيه المزني عن الشافعي بمذهب مخالف لأصوله ما ورد في هذه المسألة في مختصر المزني وشرحه :

« قال الشافعي : وإن تطيب ناسياً فلا شيء عليه ، وإذا تطيب عامداً فعليه الفدية ، هذا كما قال ، إذا تطيب المحرم أو لبس المخطط ناسياً أو جاهلاً بالتحريم فلا فدية عليه هذا مذهبنا وبه قال عطاء والثوري وأحمد وإسحاق » .

وقال مالك وأبو حنيفة والمزني عليه الفدية . واحتج من نصرهم بأن التطيب جناية في حال الإحرام فوجب أن يستوى عمده وخطؤه أصله قتل الصيد وحلق الشعر وتقليم الأظفار قالوا : ولأن ما حظره الإحرام لا فرق فيه بين العمد والسهو أصله الدفع من عرفة قبل غروب الشمس ، وترك المبيت بمزدلفة وبمنى ، وترك رمي الجمار . قالوا : ولأن أكثر ما في الناس أنه معذور والمعذور لا تسقط عنه الفدية كما لو مرض فتطيب أو تأذى بالبرد فلبس القميص . قالوا : ولأن التطيب استمتاع فوجب أن تلزم به الفدية على كل حال كالجماع .

ودليلنا : ما روى عن رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ... وما روى أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بالجرعانة وعليه جبة وبه أثر صفرة متضمن بالخلوق فقال يا رسول الله : أحرمت بعمره وعلى ما ترى فقال له رسول الله ﷺ : ما كنت تصنع في حجتك؟ قال : أنزع الجبة وأغسل الصفرة ، فقال : « اصنع في عمرتك ما كنت صانعاً في حجتك »^(١) فوجه الدليل منه أن النبي ﷺ لم يأمره بالكفارة

(١) الأعرابي هو عطاء بن منية ، وقيل : إنه عمرو بن سواد ، وقيل إنه يعلى بن أمية الراوى ، ونص الحديث كما في الشوكاني هو : عن يعلى بن أمية أن النبي ﷺ جاءه رجل متضمن بطيب ، فقال =

ولو كانت واجبة عليه لأمره بها ؛ لأن البيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة...
قال المزني : ليس في ترك النبي ﷺ الأمر للأعرابي بالفدية دليل على أنها لا
تجب عليه ألا ترى أنه لم يأمر المجامع في رمضان بالقضاء ، ومع ذلك كان
القضاء واجباً عليه فكذلك ههنا .

والجواب أن أبا داود روى في السنن أن النبي ﷺ قال للمجامع : واقض يوماً
فكان يومك الذي أصبت . فعلى هذا بطل السؤال ، وجواب آخر وهو أن
وجوب قضاء الصوم مستفاد من الكتاب ، قال الله تعالى : «ومن كان مريضاً
أو على سفر فعدة من أيام أخر»^(١) فلما أوجب الله على المفطر للعذر القضاء
كان المفطر لغير عذر أولى بالقضاء»^(٢) .

فالمزني في هذه المسألة يخالف الشافعي وينفرد عنه برأى في مسألة التطيب
أو ليس القميص أثناء الإحرام ناسياً أو جهلاً ، ويرى أن عليه الفدية ، على
حين يرى الشافعي أن لا فدية عليه ، والمزني في رأيه هذا الذي انفرد به عن
الشافعي يخالف أصول الشافعي التي منها رفع القلم عن الناسي أخذاً من السنة
النبوية المطهرة في الحديث السابق « إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ... إلخ »
أخرجه ابن ماجه وابن حبان وغيرهما .

ويسر المزني تفرد به أدلة سار في بعضها مع الإمامين مالك وأبي حنيفة
وذلك قياس النسيان في التطيب على قتل الصيد وحلق الشعر وتقليم الأظافر

=ما رسول الله : كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضيغ بطيب ؟ فنظر إليه ساعة فجاءه
الوحي ثم سرى عنه فقال : أين الذي سألتني عن العمرة أنفأ ، فالتمس الرجل فجاء به ، فقال : أما
الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في
حجك ، متفق عليه وفي رواية لهم : وهو متضيغ بالخلوق ، وفي رواية لأبي داود : فقال له النبي ﷺ
اخلع جبتك فخلعها من رأسه (نيل الأوطار : ٦/٥ وسنة أبي داود : ١١٢/٢) .

(١) من سورة البقرة الآية رقم ١٨٥ .

(٢) المختصر : المزني ٦٧/٢ ، ٦٨ ، شرح كتاب المزني ، الطبري مخطوط رقم ٢٦٦ ج ٣ .

فكما أن هذه يستوى فيها العمد والخطأ فيجب أن يكون كذلك التطيب ،
ويستوى فيه التذكر والنسيان ، وأيضاً بأن محظورات الإحرام لا فرق فيها بين
العمد والسهو كترك المبيت بمزدلفة أو بمنى .. وأيضاً بأن الناسي كالمعذور
والمعذور تجب عليه الفدية ، وبأن التطيب استمتاع فوجب أن تلزم به الفدية .
كما استقل عن مالك وأبي حنيفة بأدلة أخرى منها قوله : إذا كان النبي ﷺ
لم يذكر أن على الأعرابي الفدية فليس في ذلك دليل على إسقاطها ؛ لأن
النبي ﷺ لم يأمر المجامع في رمضان بالقضاء وهو واجب عليه باتفاق العلماء .

هذا : وقد ذكر الشوكاني هذه المسألة أثناء شرح حديث الأعرابي السابق
فقال : « واستدل بالحديث أيضاً على أن من أصاب طيباً في إحرامه ناسياً أو
جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه ؛ ولهذا قال المصنف - رحمه
الله تعالى - وظاهره أن اللبس جهلاً لا يوجب الفدية ، وقد احتج به من منع
من استدامة الطيب ، وإنما وجهه أنه أمره بغسله لكراهة التزعفر للرجل لا
بكونه محرماً متطيباً انتهى . وقال مالك : إن طال ذلك عليه لزم دم ، وعن أبي
حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقاً » (١) .

والذى نلاحظه على موقف المزنى في هذه المسألة من موقف الشافعى عدة
ملاحظات :

فالمزنى أولاً انفرد برأى مخالف لأصول الشافعى ؛ ولذلك لم يأخذ الشارح
بوجهة نظره في المسألة ، وإنما اعتبر رأى المزنى فيها مذهباً آخر وقام يستعرض
أدلته ويرد عليها ويجب على اعتراضات المخالفين .

والمزنى ثانياً : حين خالف أصول الشافعى خالف نفسه أيضاً فقد رأينا في
المسألة السابقة مسألة نقض الوضوء بالنوم (٢) أنه احتج بأن النبي ﷺ جعله مع

(١) نيل الأوطار : الشوكاني ٦/٥ ، ٧ ، شرح الزرقاني ١٥٥/٢ .

(٢) راجع ص ١٩٤ ، ١٩٥ من هذا البحث .

الغائط والبول حدثاً دون بيان إلى نوع من أنواعه وقال : ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلف كذلك حدث الغائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الأكل في الصوم عامداً مفطراً وناسياً غير مفطر . فهو هنا يحتج بأن النبي ﷺ لم يبين ، وفي مسألة تطيب المحرم ناسياً يرد على المحتجين بعدم إبانة النبي ﷺ للفدية حيث لم يأمر الأعرابي بها ويقول : ليس في ذلك دليل على إسقاط الفدية ؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر المجامع في رمضان بالقضاء وهو واجب عليه باتفاق العلماء ، وكان المفروض أن يأخذ بإسقاط الفدية حيث لم ينبه عليها رسول الله ﷺ ، كما أخذ بأن النوم حدث على إطلاقه حيث لم يبين النبي ﷺ حالته .

والمزني ثالثاً يسير في مذهبه هنا على قاعدة التشديد التي سار عليها في إيجاب الوضوء بالنوم في كل حالته وهو مذهب أهل الورع والزهد قال الشعراني :

«ومن ذلك قول الشافعي : إنه لا كفارة على المحرم إذا تطيب أو ادهن ناسياً أو جاهلاً بالتحريم ، مع قول أبي حنيفة ومالك : إنه يجب عليه الفدية ، فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ووجه الأول إقامة العذر له بالنسيان والجهل ، ووجه الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظهم فتفهم»^(١).

هذان هما نوعا التفرد في مذهب المزني ، نوع أخرجه على أصول الشافعي ، ونوع لم يخرج على أصول الشافعي ، وقد مثلنا لكل منهما بمثال مفصل مقارنة بآراء الأئمة الآخرين غير الشافعي والمزني ، وعرفنا حجج كل منهم وموقف المعارضين منها ، كما عرفنا موقف الموقفين من أمثال الشعراني . وقد ذكرنا في مقدمة هذه الفقرة طرفاً من آراء فقهاء الشافعية في تفردات

(١) الميزان الكبرى : الشعراني ٤٣/٢ .

المزنى ، ورأينا أن منهم من ألحقها على إطلاقها بمذهب الشافعى لعلو منصب صاحبها وعدم خروجه على أصول الشافعى ، ومنهم من أبعداها عن المذهب لكثرة مخالفتها أصول الشافعى ، ومنهم من فرق فى ذلك وقال : إن وافقت أصول الشافعى فهى من المذهب وإن لم توافق - وذلك قليل - فهى من مذهب المزنى المستقل به عن الشافعى .

والآن مع النقطة الثانية من هذا الفصل وهى « مصادر فقه المزنى » .

* * *

ثانياً : مصادر فقه المزنى ومراجعته

ونقصد بهذه المصادر تلك الكتب والمؤلفات التى تضم فقه المزنى أو بعض جوانبه ، والتى اعتمدت عليها فى تسجيل ما سجلناه من ملاحظات حول فقه هذا الإمام ، سواء أكانت هذه المؤلفات من مؤلفات المزنى أو من مؤلفات غيره . وقد سبق أن عرفت بكتب المزنى التى ألفها فى مذهب الشافعى وذكرت نماذج من معظمها حسبما تيسر لى ، وقد وعدت هناك بالعودة إلى مختصر المزنى وإعطائه مزيداً من العناية والتوضيح فوق ما عرفناه عنه آنفاً ، ولنتعرف أولاً على هذه المصادر ثم نثنى بالمختصر .

قلنا : إن المزنى ألف فى المذهب الشافعى كتباً كثيرة منها : الجامع الكبير والجامع الصغير والمختصر ، ومختصر المختصر ونهاية الاختصار ، والمنثور ، والعقارب ، والوثائق ، والمسائل المعتمدة ، والترغيب فى العلم ، وهذه الكتب تضم فقه الشافعى وآراء المزنى ومواقفه من فقه الشافعى وآرائه بالموافقة والمخالفة ، وهناك كتب « شروح مختصر المزنى » وهى كتب مخطوطة بعضها معلوم المؤلف وبعضها مجهولة المؤلف . وفى هذه الشروح موقف أئمة الشافعية وفقهائهم من

آراء المزنى فى فقه الشافعى وروايته عنه ومدى ثقة العلماء فى هذه الروايات خصوصاً إذا اختلفت مع ما فى الأم أو مع رواية للبويطى أو للربيع بن سليمان المرادى . كما تضم هذه الشروح بالإضافة إلى ذلك آراء الأئمة المجتهدين غير الشافعى والمزنى من المشهورين أصحاب المذاهب وغيرهم .

وهناك الوجيز فى فقه الإمام الشافعى للإمام الغزالى ، وهو يضم موجزاً لفقه الإمام الشافعى ومعه آراء الأئمة الثلاثة : مالك وأبى حنيفة وأحمد ، وآراء الإمام المزنى وبعض آراء الأصحاب الآخرين .

وهناك أيضاً كتب شرح الصحاح والمسانيد كشرح النووى على صحيح الإمام مسلم ، وشرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك ، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، وغيرها وفيها نجد إشارات لآراء المزنى فى بعض المسائل الفقهية بإزاء آراء الأئمة الآخرين رضوان الله عليهم أجمعين .

وهناك كتب الفقه الشافعى الكبيرة : كالمجموع للنووى ، والمنهاج للرملى وغيرهما وفيها نجد رأى الإمام الشافعى رضى الله عنه وآراء أصحابه المؤيدين أو المعارضين ومنهم المزنى ، وموقف المتأخرين من فقهاء الشافعية من آرائه .

وهناك كذلك عدة آراء منسوبة للمزنى فى شروح المختصر وليست له فى المختصر ولم يبين الشارح كعاداته أنها من الجامع الكبير أو المنشور مثلاً ، وإنما أطلق نسبتها إلى المزنى دون إشارة إلى مصدرها .

وهناك أيضاً كتب أصول الفقه وتاريخه وفيها بعض إشارات لبعض آراء المزنى وفقهه كالموافقات للشاطبى وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ، وتاريخ التشريع الإسلامى للخضرى ، وأصول الفقه لأبى زهرة ، وغيرها .

ولقد كان انتشار فقه المزنى فى هذه المصادر وتبعثره فيها عاملاً من أهم

المعوقات والصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث ومحاولة تشخيص
المزني وفقهه بالصورة الأقرب من حقيقتيهما .

والآن نعود إلى ما وعدنا بالعودة إليه ، نعود إلى المختصر أهم مصدر رجعت
إليه واعتمدت عليه في رسم معالم هذه الشخصية الفذة وأبعاد أفكارها ، نعود
إلى مختصر المزني لنعرف ما له وما عليه ، وهل كنت مصيباً في اعتمادى
عليه ؟ وإلى أى مدى أصبت ؟

وقد سبق أن تعرفنا على هذا المختصر أثناء الحديث عن كتب المزني
ومؤلفاته^(١) وقلنا : إن المزني ألفه في فروع الفقه الشافعي واختصره من علم
الشافعي ومن معنى قوله ليقرب هذا الفقه على من يريد ، وأنه كان كلما فرع
من تبييض مسألة من مسائله أودعها مختصره وصلى الله ركعتين ، وقد ذكر
المزني عقب معظم المسائل التي أودعها هذا المختصر رأيه بصراحة مؤيداً للشافعي
أو معارضاً ، مرجحاً لقول أو مضعفاً له ، مصححاً لقياسه أو مخطئاً له ، ولعل
هذا هو السر في أن فقهاء الشافعية اعتمدوا عليه في معرفة فقه المذهب ونشره ،
فقد كان أحد الكتب الخمسة التي عليها المعول في فقه الشافعية . ومن هنا
وجدنا الفقهاء يولونه عناية خاصة ويتولونه بالشرح والتوضيح والتلخيص
والتفصيل ، وقد كانوا في ذلك كله مختلفين لكل طريقتهم وأسلوبه ، ولكل
رأيه فيما رآه المزني ، فمنهم من كان يرجح قوله ، ومنهم من كان يضعفه ويرد
عليه ، وبهمنا الآن أن نتعرف على منابع التي استقى منها المزني مختصره ،
وطريقة المزني في ترتيب أبوابه ، ومواقف الشافعيين منه فهيا إلى هذه النقاط :

أولاً : منابع التي استقى منها المزني مختصره :

إن قارئ المختصر يعجب لما بذله المزني من جهد في استقصاء فقه الشافعي

(١) راجع ص : ٦٨ من هذا البحث .

فى كل مظانه حتى إذا ذكر المسألة ذكرها وهو مطمئن إلى صحتها ، فإذا أدلى برأيه بعد ذلك كان على ما تأكد لديه من أقوال الشافعى ، وحتى إذا ما درسه دارس اطمأن إلى أن ما يدرسه هو فقه الشافعى المأخوذ من كل آرائه وأقواله ، والمتصفح لأبواب المختصر يجد هذا جلياً جداً .

وقد اعتمد المزنى فى تأليف المختصر على الكتب الآتية :

- ١ - الأم للشافعى ويلقب بالجامع .
- ٢ - أحكام القرآن للشافعى .
- ٣ - القديم وهو مذهب الشافعى القديم الذى ألفه فى بغداد ورواه عنه الزعفرانى^(١) ويسمى المبسوط أو الحجة أو البغدادى .
- ٤ - اختلاف مالك والشافعى ، وهو من كتبه الجديدة التى ألفها بمصر بعد اطلاعه على فقه أتباع مالك بمصر ، وقد كان سبباً فى محاربتهم له وتضييقهم عليه حتى لقد روى أن بعضهم ضربه فمرض حتى توفى .
- ٥ - الإملاء على مسائل مالك ، وقد ورد ذكره كذلك ويحتمل أن يكون هو اختلاف الشافعى ومالك .
- ٦ - اختلاف الحديث وهو من تأليف الشافعى رضى الله عنه مطبوع مع الأم .
- ٧ - كتاب اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى للشافعى رضى الله عنهم .
- ٨ - اختلاف أبى حنيفة والأوزاعى للشافعى رضى الله عنهم .
- ٩ - اختلاف أبى حنيفة وأهل المدينة للشافعى .
- ١٠ - كتاب أبى حنيفة ، هكذا ذكره ولعله اختلاف أبى حنيفة السابق .

(١) أبو على الحسن بن الصباح الزعفرانى توفى سنة ٢٦٠هـ .

- ١١ - كتاب الإملاء على مسائل ابن القاسم للشافعي ، والإملاء على مسائل مالك وابن القاسم .
- ١٢ - كتاب الإملاء على مسائل أشهب للشافعي وكلاهما من أتباع مالك .
- ١٣ - الإملاء على كتاب الواقدي للشافعي .
- ١٤ - كتاب الإملاء على محمد بن الحسن للشافعي .
- ١٥ - كتاب الرسالة للشافعي .
- ١٦ - كتاب الإملاء في غزوة بدر للشافعي .
- ١٧ - ما وضعه الشافعي بخطه ولم يسمع منه وللمزني مسائل سمعها منه لفظاً .
- ١٨ - من معاني الرسالة ومعان يعرفها المزني له .
- ١٩ - وفي بعض الأبواب كان يقول : «من غير كتاب» ولعله يعنى من كتب كثيرة .
- ٢٠ - الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة مع غيرهما مما سبق ذكره .
- ومن هذا يتضح لنا أن المزني رضى الله عنه قد استقى مسائل المختصر من كل كتب الشافعي رضى الله عنه قديمها وجديدها بالإضافة إلى ما سمعه منه لفظاً ولم يسمعه غيره ، وما اجتهد هو في استنباطه من معاني الرسالة معاني غيرها ، وبهذا يكون كتاب المختصر للمزني ، مرجعاً كبيراً هاماً ومن أصلح مراجع الفقه الشافعي باعتراف الشافعيين أنفسهم فالاعتماد عليه إذن في تشخيص معالم المزني وفقهه وفقه الشافعي اعتماد صحيح إلى حد كبير .
- ثانياً : وكانت طريقة المزني في تبويب مختصره هي هي طريقة الشافعي في ترتيب جامعهم «الأم» ليس بينهما خلاف اللهم إلا في القليل النادر ، والمتتبع

لأبواب الكتابين يرى ذلك بوضوح . فالمنزني تناول في مختصره أبواب الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والبيوع والمعاملات ، والفرائض والوصايا والأنفال وقسم الصدقات . والنكاح والطلاق والعدد والنفقات والقصاص والقسامة وقتال أهل البغي ثم الحدود والسير والصيد والذبائح والسبق والرمي والأيمان والندور ، والأقضية والشهادات والدعوى والبيئات وأخيراً كتاب العتق . وهذه الأبواب والكتب هي نفس الأبواب التي تناولها الشافعي رضي الله عنه في الأم ، ولكن المتتبع لفصول هذه الأبواب قد يجد خلافاً قليلاً بتقديم بعضها على بعض أو بترك بعضها اكتفاءً بالإشارة السريعة إليه في فصل آخر ، فمن ذلك مثلاً أن شارح المختصر عندما وصل إلى زكاة المعادن قال : «باب الركاز من الأم» وتحت هذا الباب قال : «ذكر الشافعي رضي الله عنه في الأم بابين من الركاز لم يذكرهما المنزني في مختصره ، ولم يقل عنهما شيئاً» وهذا كما قال فالمنزني لم يذكر في مختصره إلا باباً واحداً عن زكاة المعدن^(١) ، في حين ذكر الشافعي في الأم ثلاثة أبواب : باب عن زكاة المعدن ، وبابين عن الركاز^(٢) .

والمنزني في هذا لا يعد مخطئاً بالاختصار ذلك أن الركاز معدن وزكاتهما واحدة وهي الخمس ، وقد أشار الشافعي إلى ذلك في باب زكاة المعدن وفي باب زكاة الركاز أيضاً ، فقد قال في باب زكاة المعدن^(٣) : «وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعادن ليس بركاز وأن فيها الزكاة . قال : وذهب غيرهم إلى أن المعادن ركاز فيها الخمس . قال : فمن قال في المعادن الزكاة قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما تكلفت فيه المؤونة فيما يحصل ويطحن ويدخل النار، ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعادن ، وفي البطحاء في أثر السيل

(١) شرح كتاب المنزني : الطبري جـ ٢ مخطوط ٢٦٦ .

(٢) الأم : الشافعي ٣٦/٢ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) الأم : الشافعي ، ٣٦/٢ .

مما يخلق في الأرض كان مذهباً ، ولو فرق بينه فقال : كل هذا ركاز لأن الرجل إذا أصاب البذرة المجتمعة في المعادن قيل : قد أركز وقاله فيما يوجد في البطحاء في أثر المطر ، وجعله ركازاً دون ما وصفت مما لا يوصل إليه إلا بتحصيل وطحن كان مذهباً . وقال الشافعي : «الذى لا أشك فيه أن الركاز دفن الجاهلية ، قال الشافعي : والذى أنا واقف فيه الركاز في المعدن وفي التبر المخلوق في الأرض ، قال : والركاز الذى فيه الخمس دفن الجاهلية . وقال : وإذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس فإنما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعادن حين يجدها ؛ لأنها موجودة من الأرض» (١) .

فالشافعي كما قرأنا يجعل الركاز والمعادن شبيهين ويحكم عليهما بحكم واحد في الزكاة وهو الخمس حين يجده ، وهو على الرغم من ذكره لهما ثلاثة أبواب فإنه يتحدث عنهما فيها جميعاً وهذا هو الذى جعل المزني - رحمه الله - في مختصره يكتفى بذكر باب واحد لهما وقد اختصر في هذا الباب ما قيل في الأبواب الثلاثة ، فاختصاره إذن اختصار سليم وغير مخل بشيء من فقه الشافعي رضي الله عنه .

ومن مظاهر الاختلاف اليسير كذلك تقديم بعض الأبواب على بعض فمن ذلك : قول شارح المختصر بعد باب غسل الميت «باب حمل الجنازة» كان الترتيب يقتضى أن نذكر بعد الغسل والتكفين الصلاة وحمل الجنازة ثم الدفن ، وقد نقل المزني فصولاً في الدفن الآن فنجرى على ترتيبه فيها ونستعين بالله تعالى» (٢) .

فيفهم من هذا التعليق أن المزني خالف مقتضى الواقع حيث ذكر حمل الجنازة قبل الصلاة على الميت ، والحق أن المزني لم يخالف الواقع ولا مقتضاه ،

(١) الأم : الشافعي ، ٣٨/٢ .

(٢) شرح على مختصر المزني : مجهول المؤلف : مخطوط رقم ٢٩٧ فقه شافعي ، بدار الكتب .

وإنما سار على ترتيب الأم للشافعي^(١) فقد ذكر الشافعي أولاً باب حمل الجنازة ثم باب الصلاة على الميت وقد وافق الشافعي والمزني الواقع الذي غاب عن شارح المختصر؛ ذلك أن الجنازة تحمل مرتين : المرة الأولى بعد الغسل والتكفين تحمل إلى المسجد وهناك يصلى عليها ، ثم تحمل بعد الصلاة إلى المقابر والدفن ، فظهر أن المزني وافق الشافعي ولم يخالف الواقع في ترتيب أبواب مختصره .

وقول الشارح أيضاً في كتاب الحج : فصل قال : وإن كان معتمراً وكان معه هدى نحر وحلق .. إلخ لم يرع المزني ترتيب مسائل الحج كما ينبغي ، بل أتى بها إتياناً يشعر بقصد التشويش ولكننا التزمنا الجريان على ترتيب المختصر^(٢) .
والحق أن الشارح في هذا متجن على المزني ، وقد اتضح ذلك بالرجوع إلى المختصر فالذي فيه أولاً موافق لما في الأم ، وثانياً فإن المزني ذكر هذه المسألة هنا؛ لأن هذا وقتها فبعد أن بين كيفية الطواف والسعي بين أنه بانتهاء السعي تنتهي أعمال العمرة لمن تمتع بها إلى الحج فعليه إن كان معه هدى أن ينحر ويحلق ثم يحرم بالحج يوم التروية فهذا هو نسك المتمتع .

المزني إذن لم يشوش في ترتيب مسائل الفقه الشافعي ولم يخالف مقتضى الواقع كما اتهمه الشارح ، وكل ما هناك من خلاف بين ترتيب المختصر أن المزني ذكر بعد كتاب الحج كتاب البيع^(٣) ، في حين ذكر الشافعي رضي الله عنه بعد كتاب الحج كتاب الضحايا والصيد والذبائح^(٤) ، وقد أجلهما المزني إلى ما بعد كتاب السير وقدم الصيد والذبائح على الضحايا ، وهذا الذي سار عليه المزني سارت عليه معظم كتب الفقه خصوصاً كتب الشافعية ، وقد سارت

(١) الأم : الشافعي ، ٢٣٨/١ ، ٢٤٣ .

(٢) شرح على مختصر المزني : مجهول المؤلف : مخطوط رقم ٢٩٧ فقه شافعي ، دار الكتب .

(٣) المختصر : المزني ١٢٧/٢ .

(٤) الأم : الشافعي ١٨٧/٢ ، ١٩١ .

بعض الكتب على ما سار عليه الشافعى رضى الله عنه .
وبهذا نكون قد بينا بالأمثلة الواضحة أن ترتيب المزنى لمختصره وتبويه له كان
جميلاً ودقيقاً ، وأن من اتهمه بغير ذلك فهو مخطئ لا دليل له .
وقد شهد بجمال ترتيب المزنى لمختصره ودقته الكثيرون كما سنذكر فى
النقطة الثالثة .

ثالثاً : مواقف الشافعيين من مختصر المزنى :

اهتم فقهاء الشافعية بمختصر المزنى اهتماماً كبيراً لم ينله غيره من
المختصرات أو المطولات وأجمعوا على أهميته وعظيم مكانته ، وما ذلك إلا لأنه
الكتاب الجدير بكل ذلك الاهتمام ، ولثقتهم فى مؤلفه واتفاقهم على علو
منصبه وثبات قدمه فى فقه الإمام الشافعى لتلقيه عنه واجتهاده فيه .
وقد كثرت أقوال المؤرخين فى تقرير مختصر ومدحه . قال أبو العباس بن
سريج : « يخرج مختصر المزنى من الدنيا عذراء لم تفتض وهو أصل الكتب
المصنفة فى مذهب الشافعى وعلى مثاله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا »^(١) .
وقال الذهبى : « وامتألت البلاد بمختصره فى الفقه وشرحه عدة من الكبار
بحيث يقال : كانت البكر يكون فى جهازها نسخة لمختصر المزنى »^(٢) .

وقال ابن سريج فى مدحه عدة أبيات شعرية هى :

يضيّق فؤادى منذ عشرين حجة	وصيقل ذهنى والمفرج عن همى
عزّيز على مثلى إعارة مثله	لما فيه من علم لطيف ومن نظم
جموع لأصناف العلوم بأسرها	فأخلق به ألا يفارقه كمي

وقال ابن النديم : « وله من الكتب كتاب المختصر الصغير الذى بيد الناس

(١) مرآة الجنان : اليافى ١٧٧/٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء : الذهبى مج ٢ ج ٨ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

وعليه يعول أصحاب الشافعي وله يقرأون وإياه يشرحون ، وله روايات مختلفة وأكثرها مارواه النيسابوري والأصم وابن الأکفانی عبد الله بن صالح أخو حرور الجوهری واسمه أحمد بن موسى^(١) إلى غير ذلك من عبارات المدح والثناء والتقدير .

وعن ترتيبه وتبويبه قال الطبري في الفرائض تحت عنوان باب من لا يرث : «بدأ المزنى بذكر من لا يرث فاعترض معترض فقال: الأولى أن يبدأ بذكر من يرث ؛ لأن معرفة ذلك هو المقصود من هذا الكتاب ، فالجواب أن المزنى بدأ بذكر ذلك لأنه أخف ، وآخر ذكر من يرث لأنه أكثر فروعاً وأشكل فصلاً فبدأ بالأخف الأسهل وتلك عادة أهل التصنيف أن يقدموا الأخف على الأثقل»^(٢) .

فهذه العبارة توضح لنا اقتناع الشارح بترتيب المزنى لمختصره ودفاعه عنه ورده على المعارضين بأن ما فعله المزنى هو المناسب وهو عادة أهل التصنيف والتأليف ، أما من لا يعرف تصنيفاً ولا تأليفاً فيخالف تلك العادة ويخرج عليها . وقد رأينا في الفقرة السابقة بعض المعارضين على ترتيب المزنى لمختصره ورددت عليهم بما يناسب اعتراضهم ويزيله^(٣) .

وما يذكره المزنى في مختصره نقلاً عن الشافعي فهو موضع الثقة والاحترام والقبول والاعتبار اللهم إلا في القليل النادر .

ومن هذا القليل النادر ماورد في باب المتعة : قال الشافعي : «والمتعة على كل زوج طلق لكل زوجة إذا كان الفراق من قبله أو يتم به مثل أن يطلق أو يخالع

(١) الفهرست : ابن النديم ، ص ٢١٢ .

(٢) شرح كتاب المزنى : الطبري ، مخطوطة ٢٦٦ فقه شافعي بدار الكتب ج ٦ .

(٣) وقد ذكر النووي في أول المجموع على شرح المذهب اعتراض بعض الشافعيين على المزنى لأنه لم يبدأ بمختصره بحمد الله ، ثم رد عليهم بأربعة ردود قوية أهمها أنه بدأه بسم الله الرحمن الرحيم (راجع المجموع ٧٣/١ ، ٧٤) .

أو يملك ، فإذا كان الفراق من قبلها فلا متعة لها ولا مهر أيضاً لأنها ليست بمطلقة . قال الشافعي : فأما امرأة العنين فلو شاء أقامت معه ولها عندى متعة . قال المزني : هذا غلط ، لا متعة لها في قياس قوله .

قال أصحابنا لم يغلط الشافعي ولكنه قال : وليس لها عندى متعة فسقط ليس من النسخة التي نقل المزني منها^(١) .

والحق مع الشارح ؛ لأن الشافعي قال قبل ذلك : فإن كان الفراق من قبلها فلا متعة لها ولا مهر أيضاً مثل أن تسلم أو ترتد ، أو تفسخ العقد بعيب وجدته بالزوج أو يكون الزوج قد وجد بها عيباً فسخ العقد .

ففي مثل هذه المسائل اليسيرة يكون الخطأ ولكن الصواب يجانبه ، فحين أخطأ المزني - إن صح هذا - في النقل لم يأخذ بما نقله وإنما أسرع إلى أصول الشافعي وأقواله ورد المسألة إلى أخواتها وقال : هذا غلط ولا متعة لها في قياس قوله ، وقد أصاب إصابة تمحو خطأ لا ذنب له فيه ؛ لأن الشارح قال : إن «ليس» سقطت من النسخة التي نقل منها المزني .

وفيما عدا هذه المسائل التي لا ذنب للمزني فيها فإن نقله هو المذهب وهو الصحيح الموثوق منه لا يقل في ذلك عن الربيع المرادي راوية الأم ولا عن البويطي إمام حلقة الشافعي بعد وفاته . وإذا اختلف المزني مع أحدهما أخذ بالروايتين معاً ؛ لأنهما في درجة واحدة من الثقة والاحترام وقد تفضل روايته على رواية كل منهما .

فمن ذلك روايتا المزني والبويطي في انتهاء العدة قال الشافعي : «إذا اعتدت التي هي من ذوات الأقراء فإن المزني نقل عن الشافعي رضي الله عنه أن عدتها تنقض إذا طعنت في الحيضة الثالثة ، ونقل البويطي عن الشافعي أنها إذا مضى

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ ج٧ ، مختصر المزني ج٤ ص ٣٨ .

لها من الحيضة الثالثة يوم وليلة فقد انقضت عدتها . واختلف أصحابنا في هذه المسألة على طريقين : أحدهما : ما نقله المزني . والثاني : ما نقله البويطي وأنها لا تخل حتى يمضي من الحيضة الثالثة يوم وليلة . وجهه أنها إذا مضى لها حيضتان وطعنت في الثالثة فإنها أول ما ترى من الدم الظاهر منه أنه حيض فحكمنا أنه حيض من طريق الظاهر ، والدليل عليه أنها إذا رأت ذلك يمنعها من الصوم والصلاة ويمنع زوجها من وطئها ؛ فلهذا حكمنا بانقضاء عدتها . ومن أصحابنا من قال : المسألة ليست على قولين ، وإنما هي على اختلاف حالين . فالموضع الذي قال تنقضي عدتها بأول جزء تراه من الدم أراد به في حق المعتادة ؛ لأنها إذا رأت الدم في وقت عاداتها فظاهره الحيض ، وفي الموضع الذي قال لا تنقضي عدتها حتى يمضي عليها يوم وليلة أراد به في المبتدأة ؛ لأنه قد يجوز أن يكون دم فساد فإذا مضى يوم وليلة تبينا أنه حيض ؛ لأن أقله يوم وليلة^(١) .

فهنا نلاحظ أن المزني والبويطي نقلا عن الشافعي قولين في مسألة واحدة وهي انقضاء عدة ذات الأقراء أيا كان بطعنهما في الحيضة الثالثة أو بمرور يوم وليلة من نزول دم الحيضة الثالثة ، ونجد الفقهاء الشافعيين يأخذون بما نقله الإمامان على قدم المساواة وجعلوا المسألة على قولين ، ومنهم من حاول الجمع بين ما نقله الإمامان ورأى أن المسألة ليست على قولين وإنما على اختلاف حالين فما نقله المزني يمثل حال المعتادة ، وما نقله البويطي يعمل به مع المبتدأة.

وإذا كان هذا الجمع جميلاً فإن المهم عندنا أن نقل المزني كالبويطي موضع الثقة والاعتبار إن لم يكن الأولى حيث وجهه الشارح ورشحه .

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ فقه شافعي ج ٨ .

وكذلك إذا نقل المزنى عن الشافعى رواية ونقل الربيع غيرها فإن نقل المزنى يؤخذ به كما يؤخذ برواية الربيع الذى يعتبر رواية المذهب الشافعى ، فمن ذلك هذه المسألة .

«قال الشافعى : ولو قال : أنت على حرام كظهر أمى يريد الطلاق فهو طلاق، وهذا كما قال . إذا قال : أنت حرام كظهر أمى ففيه خمس مسائل :
المسألة الأولى : أن يقول : أردت به الطلاق فنقل المذنئ فى أكثر نسخ المختصر ونقله الربيع أن ذلك يكون طلاقاً، وفى بعض نسخ مختصر المزنئ يكون ظهاراً، قال أصحابنا: يكون قولاً آخر فالمسألة على قولين : أحدهما قاله فى الجديد أنه يكون طلاقاً وهو الصحيح، والقول الثانئ قاله فى القديم أنه يكون ظهاراً»^(١) .
فرواية المزنئ ما نقله الربيع كما فى بعض نسخ المختصر فإنه يؤخذ به أيضا وتعتبر المسألة على قولين .

وإذا انفرد المزنئ بنقل شئ لم ينقله غيره فنقله هو المذهب عند فقهاء الشافعية والمعتمد عليه به فمن ذلك قوله :

«قال الشافعى : إذا ادعى رجل أن اللقيط عبده لم أقبل منه البينة حتى يشهد أنها رأت أمة فلان ولدته وأقبل أربع نسوة وهذه كما قال ، فإن شهدت البينة أن أمته ولدته وهى فى ملكه حكم له بالملك ولا يحكم له بنسب حتى يثبت أنها ولدته وهى فى فراشه ، وإن شهدت البينة أن أمته ولدته ولم تزد على ذلك فإن الشافعى قال ههنا : يحكم له به ، وقال فى الدعوى والبينات يحكم له به إذا شهدت بأن أمته ولدته فى ملكه . فمن أصحابنا من قال ذلك تأكيد وليس بشرط والمذهب ما نقله المزنئ ههنا (يريد يحكم له به) ومنهم من قال : هى على قولين : أحدهما يحكم له به ؛ لأن ما ولد من أمته يجب أن يكون

(١) شرح كتاب المزنئ : الطبرى : مخطوط ٢٦٦ فقه شافعى بدار الكتب ج ٨ ، مختصر المزنئ ١٢١/٤ .

ملكاً له ، والثاني لا يحكم له جواز أن تكون الأمة ولدته قبل أن يملكها ثم ملكها دون ولدها»^(١) .

ولم يقف اهتمام فقهاء الشافعية بالمختصر عند تقريره أو النقل عنه والثقة فيما فيه، وإنما تنوع اهتمامهم به تنوعاً كثيراً فجماعة قاموا بتلخيصه منهم الإمام الغزالي رضي الله عنه ، وقد ألف في ذلك كتابه : خلاصة المختصر ونقاوة المعتمر وهو خلاصة لمختصر المزني ، وكتابه «عقود المختصر» وهو تلخيص المختصر المقتصر من المزني لأبي محمد الجويني وقد أشار إليه الغزالي في الإحياء الجزء الأول ص ٣٥ وفي جواهر القرآن ص ٢٢ وقال عنه : إنه أصغر تصانيفه في الفقه^(٢) .

وقد قال الغزالي أثناء حديثه عن الاختصار والاقتصار والاستقصاء حين وصل إلى الفقه : « وأما الفقه فالإقتصار فيه على ما يحويه مختصر المزني رحمه الله ، وهو الذي رتبناه في خلاصة المختصر ، والاقتصاد فيه ما يبلغ ثلاثة أمثاله وهو القدر الذي أوردناه في الوسيط من المذهب ، والاستقصاء ما أوردناه في البسيط إلى ما وراء ذلك من المطولات والاستقصاء مستغنى عنه فلا مرد له إلى انتهاء العمر»^(٣) .

فالغزالي كما رأينا يؤلف تلخيصاً لمختصر المزني ، ويرى أن مختصر المزني هو أنسب المختصرات قدراً وعلماً. وأن الاقتصاد ما يبلغ ثلاثة أمثاله . فجعل المختصر مقياساً للاختصار والاقتصاد .

وجماعة قاموا بشرحه وبسطه شرحاً تفصيلياً مبسوطاً منهم : أبو الطيب طاهر

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط ٢٦٦ فقه شافعي بدار الكتب ج٦ ، مختصر المزني ٣ / ١٣٦ .

(٢) مؤلفات الغزالي : عبد الرحمن بدوي : دار القلم ١٩٦١ .

(٣) إحياء علوم الدين : الغزالي ١ / ٦٨ .

ابن عبد الله الطبري المتوفى سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة ، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة من الهجرة ، وأبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروزي وهو كبير توفى سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ، وابن سراقه محمد بن يحيى الشافعي المتوفى سنة عشر وأربعمائة وغيرهم كثيرون...^(١) .

وجماعة اهتموا بتفسير ألفاظه منهم : محمد بن أحمد أبو منصور الأزهرى اللغوى المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة^(٢) ، ويحيى بن شرف النووى فى كتابه تهذيب الأسماء واللغات .

وفى هذا الاهتمام كله يقول الزركشى فى أول قواعده : إن الفقه أنواع :
« ١ - معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسطة على مختصر المزنى »^(٣) .

وجماعة قاموا بوضع زيادات وتعليقات عليه منهم : ابن المزنى إبراهيم ، وأبو بكر عبد الله بن محمد النيسابورى المتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة ، وابن أبى هريرة حسن بن حسين المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة من الهجرة^(٤) .

وكلمة أخيرة عن المختصر وهى عن نسخة المخطوطة والمطبوعة :
يوجد للمختصر عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب تحت أرقام ١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، وقد رأيت النسخة الأخيرة وهى بخط محمد بن عبد الرحمن الأطصاوى ، المتوفى سنة سبع وتسعين وسبعمائة من الهجرة وعدد أوراقها مائتان

(١) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : حاجى خليفة ص ٤٦٢ وما بعدها .

(٢) طبقات الشافعية : ابن الملقن مخطوط رقم ٥٧١ تاريخ بدار الكتب .

(٣) كشف الظنون : حاجى خليفة مع ٢ عامود ١٢٨١ .

(٤) كشف الظنون : حاجى خليفة ص ٤٦٢ .

واثنتان وثمانون ورقة ، ومقاس الورقة فيها ١٦ X ٢٤ سم وبها نقص من أولها حيث تبدأ من باب الاستطابة وهو الباب السادس من أبواب المختصر .
كما يوجد المختصر مع زيادات لإبراهيم بن إسماعيل المزني في دمشق عمومية ٣٩٨ / ٥١ (١) .

وقد طبع مختصر المزني بهامش الأم للإمام الشافعي في مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٣٢١ هـ على نفقة أحمد الحسيني ، وهي خير النسخ وأدقها ثم طبع عدة طبعات أخرى .

أما شروع المختصر فالموجود منها كله مخطوط والنسخ الموجودة بعضها معروف المؤلف ، وبعضها مجهول المؤلف ، كما أن بعضها كامل وأكثرها ناقص وخير ما وجدته من ذلك هو « شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري المتوفى سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة » وهذه النسخة تحت رقم ٢٦٦ فقه شافعي بدار الكتب وهي عشرة أجزاء في عشرة مجلدات يقع كل جزء منها في حوالي ثلاثمائة ورقة من الحجم المتوسط ، وهي مكتوبة بعناية وترتيب جميل حتى تبدو وكأنها مطبوعة . ونظراً لكمال هذه النسخة فقد اعتمدت عليها أكثر من غيرها من النسخ الناقصة ومجهولة المؤلف . والبداية والنهاية إلخ .

لعلني بهذا أكون قد وفقت في بيان مصادر فقه المزني التي استعنت بها واعتمدت عليها في تحديد معالم شخصيته وأفكاره ، وأكون قد بينت إلى أي مدى قد وفقت وأصبت في اعتمادى على هذه المصادر ، وأكون قد قدمت صورة قريبة من حقيقة هذا الإمام الكبير أبي إبراهيم المزني وبالله التوفيق .
وبهذا نأتى إلى نهاية هذا الباب الذي حاولنا فيه التعرف على فقه هذا الإمام

(١) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ٣ / ٢٩٩ .

فأثبتنا فى البداية أنه مجتهد وبيننا درجته فى طبقات المجتهدين ، ثم انتقلنا إلى
فقهه الذى اجتهد فيه فبيننا مراحل تكوينه ثم قواعده ، وأصول أحكامه ثم
نواحيه ومجالاته وأخيراً مصادره ومراجعته .

وبعد هذا ننتقل إلى التعرف على آثار هذا الإمام الطيبة فى المذهب الشافعى
عليهما رضوان الله ورحمته . فلننتقل إليه وبالله التوفيق .

* * *

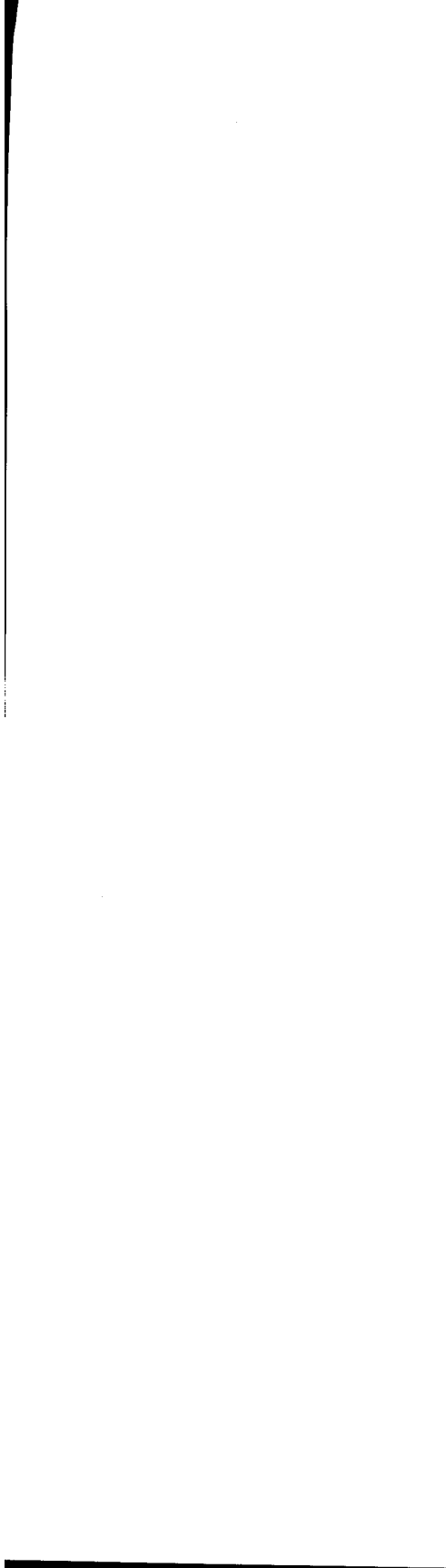
الباب الثالث

أثر المزني في الفقه الشافعي

**الفصل الأول : عوامل النمو في الفقه الشافعي
ونقله وروايته**

الفصل الثاني : تدريسه للفقه الشافعي .

الفصل الثالث : تلاميذه وكتبه .



•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

•

الفصل الأول

العوامل التي ساعدت على نمو الفقه الشافعي

تمهيد

هناك عدة عوامل كان لها أكبر الأثر في نمو الفقه الشافعي وازدهاره وانتشاره فلنتعرف على هذه العوامل كمدخل ؛ للتعرف بعدها على الآثار التي قدمها المزني في مجال إنماء الفقه الشافعي وتطوره .

ويأتي في مقدمة هذه العوامل^(١) : كثرة أقوال الشافعي ، فقد كان يروى عن الشافعي في المسألة الواحدة أقوال مختلفة ، وأحيانا كان ينص الشافعي على المختار منها ، وأحيانا كان يترك الأقوال بدون ترجيح ، وأحيانا كان يرجح قولاً ثم يرجع عنه ، وأحيانا كان يروى أصحابه بالإضافة إلى قوله أو قوله قولاً آخر . وثاني هذه العوامل أن الشافعي كان له مذهبان : أحدهما قديم وهو الذي دعا إليه وقال به في بغداد ، وثانيهما جديد وهو الذي قال به ودعا إليه في مصر ، وجعله من القديم في منزلة الناسخ له حين قال : « لا أجعل في حل من روى عني كتابي البغدادى » والحقيقة أنه لم ينسخ كل القديم بل محصه وغير ما يستحق التغيير وأبقى ما رآه صالحاً منه ولكنه مع نهيه عن رواية القديم وجدت آراؤه القديمة بجوار الجديدة وانتشرت الروايتان معاً . ولعل السبب في ذلك أن البغداديين لم يبلغهم نهيه .

وثالثاً : كان للشافعي تلاميذ في مكة وفي بغداد وفي مصر ، وقد توافر له من التلاميذ والأصحاب ما لم يتوافر لغيره من الأئمة وقد قام هؤلاء الأصحاب

(١) الشافعي : أبو زهرة ص ٣٩٩ .

برواية فقهه ونقله وتوضيح آرائه وشرحها ، والتعليق عليها بالموافقة أو المعارضة وذكروا مع كل منهما الدليل المناسب ، فكان هؤلاء التلاميذ يرجحون ويخرجون ويصححون وينفردون ، وقد اختلفت ترجيحاتهم واختياراتهم ، حتى لقد كانوا يرجحون أحياناً عكس ما يرجحه الشافعى سيراً على قاعدة الشافعى ووصيته « إذا صح الحديث فهو مذهبي » .

ورابعاً : كتبه . تلك الكتب التى حملت فقه الشافعى وآراءه وأصول مذهبه ، ومن هذه الكتب ما كتبه بنفسه ، ومنها ما أملاه على تلاميذه وأصحابه حتى لقد قال الربيع : « أقام الشافعى ههنا أربع سنين يعنى بمصر فأملئ ألفاً وخمسمائة ورقة وخرج كتاب الأم ألفى ورقة وكتاب السنن وأشياء كثيرة كلها فى أربع سنين ، وكان عليلاً شديد العلة ... وقال : سمعت الشافعى يقول : إذا وجدتم فى كتابى خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بها ودعوا ما قلته ، واشتهر عنه « إذا صح الحديث فهو مذهبي »^(١) .

بتلك العوامل نما فقه الشافعى ونضج ، وذاع صيته فى الآفاق ، وكان من شأنه ما كان ، ولقد اشترك المذنب فى كل هذه العوامل ، فروى عن الشافعى أقواله وآراءه ، وقام بالموازنة بينها مرجحاً مرة ومصححاً مرة أخرى ، مخرجاً مرة ومعرضاً مرة أخرى . وكل ذلك بالحجة والدليل .

ثم هو أحد تلاميذ الشافعى وألصقهم به وهو الوحيد من بينهم الذى لقبه إمام المذهب بناصر المذهب ، وهو أحد الناقلين لكتب الشافعى وأماله حتى لقد كان يفصل ويختصر ويبسط ويجمل ، وأحياناً يروى ما لم يسمعه غيره .

وهو مع تلاميذ الشافعى المصرين يعدون أصحاب الفضل الأكبر فى الحفاظ على فقه الشافعى وإنمائه وإذاعته والدفاع عنه ، لأنهم أخذوا عنه خلاصة ما

(١) إتحاف المهتدين بمناب أئمة الدين : الدمنهورى : مخطوط ٨٥٨ دار الكتب تاريخ .

وصل إليه الشافعي في اجتهاده ودراسته ، ونقلوا عنه آخر ما استقر رأيه وفقهه ، ثم قاموا بعد ذلك بدورهم في تبليغ ما أخذوا وتوضيح ما نقلوا والدفاع عما ورثوا من تركه هي خير تركات الفقه والاجتهاد والاستنباط .

وقد خصصت هذا الباب لبيان دور المزي في آثاره في نمو الفقه الشافعي والحفاظ عليه .

ولإبراز هذا الأثر وكشف النقاب عنه سأتناول النقاط الآتية وبالله التوفيق :

أولاً : روايته ونقله^(١) :

سبق أن تحدثنا عن جانب من نقل المزي لفقه الشافعي حين تحدثنا عن موقف الشافعيين من مختصره الذي اختصره من علم الشافعي رضي الله عنه ، وقلنا : إن العلماء كانوا يثقون بروايات المزي ويعتمدون عليها ويعتزون بها ، فإذا اختلفت مع رواية لصاحب آخر من أصحاب الشافعي المساوين للمزي في المكانة وعلو المنزلة جعلوا المسألة على قولين احتراماً وتقديراً لما رواه كل منهما .

وقد نقل المزي فقه الشافعي في القديم وفي الجديد في الكتب المشهورة له وفي غيرها وكان في نقله يتحرى كل الدقة والعناية ، وكان أصحاب الشافعي مع المزي كذلك ، وقد تحدث الشيخ أبو زهرة عن عناية هؤلاء الأصحاب بنقل فقه الشافعي ونخص المزي بمزيد مدح حين تحدث عن المجتهدين المنتسبين للشافعي فقال : « ووجه نسبتهم إلى ذلك الإمام مع أنهم يجتهدون مطلقين غير مقيدون ولا مقتصرين على تخريج المسائل في مذهبهم أنهم ناقلون لذلك المذهب إلى غيرهم فهم رواه ، ولأنهم في أكثر اجتهادهم لا يخالفون ذلك الإمام لتوافق المنزع ، ولأنهم مستمسكون في الجملة بأصوله ، يخرجون المسائل عليها ، ويلحقونها بقواعده ، فكانوا بذلك متممين إليه مع أنهم وصفوا

(١) قال شيخنا شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري : لا يكاد يسمع في مذهب الشافعي إلا مقالات أصحابه . قال الرافعي قال النووي قال الزركشي ونحو ذلك . (الطبقات الكبرى / الشمراني ١ / ٤٩) .

بالاجتهاد المطلق ، وكانت لهم فروع خالفوا فيها صاحب المذهب ، ولعل أوضح مثل لهذا النوع من الأصحاب كانوا من المذهب الشافعى فإنك ترى فى الطبقة الأولى من أصحابه ، وفيمن وليها منهم من كانوا يتدارسون مذهبه وينقلونه لغيرهم ويصححون الأقوال فيه ، وهم مع ذلك يجتهدون ولهم آراء مستقلة ينفردون بها . فهذا المزنى مثلاً ينقل فقه الشافعى متحريراً فى نقله الأمانة حريصاً على الرواية وحريصاً أيضاً على حرته فى الاستنباط ، ثم قال : « ولقد كان فى طبقات الشافعية وحاملى ذلك المذهب مجتهدون يطلقون لأنفسهم الحرية فى الاجتهاد حتى المائة السابعة . ثم آل الأمر بعد ذلك إلى الناقلين المقلدين بلا اجتهاد ولا تخريج » . فالمزنى إذن من هؤلاء الناقلين والرواة المجتهدين الذين تحروا الدقة والعناية والأمانة فى نقلهم واجتهدوا مع ذلك فيما نقلوه فكان لهم الفضل فى نمو المذهب وبقاء حيويته والحفاظ على قوته والعمل على نشره وذيوعه .

وقد قارن الأستاذ أحمد أمين بين المزنى والربيع المرادى والبويطى وكلهم من أصحاب الشافعى رضى الله عنهم أجمعين ووصف كلاً منهم بأبرز صفاته لا كلها ولا ينبغى أن يؤخذ حكمه على إطلاقه . فلقد قال بعد أن ترجم للأئمة الثلاثة : « وعلى الجملة فقد كان البويطى أفقه والمزنى أفصح وأمهر وأذكى والمرادى أروى ولكل فضل »^(١) ، فهو يصف البويطى^(٢) بالفقه وليس يعنى ذلك حرمان المزنى والربيع منه كما ليس معناه حرمان البويطى من الرواية والفصاحة . فقد وصفهم جميعاً بالفقه والرواية قبل ذلك بقليل حين قال : « وكان للشافعى أصحاب أخذوا عنه وتعلمذوا له وحفظوا مذهبه ونشروه ، بعضهم فى العراق وبعضهم فى مصر ، ومن أشهرهم فى مصر : البويطى ، والمزنى

(١) ضحى الإسلام : أحمد أمين ٢ / ٢٣٢ .

(٢) وقد وصفهم ابن النديم بغير ما وصفهم به أحمد أمين فوصف المزنى بالفقه والبويطى بالصلاح قال : « لم يكن فى أصحاب الشافعى أفقه من المزنى ولا أصلح من البويطى » (الفهرست لابن النديم ص ٢١٢) .

والمرادى « كما وصفهم بذلك بعد قليل حين قال عنهم فى مقابلتهم بأهل
الرأى من أصحاب أبى حنيفة : « وأصحاب الشافعى من أهل الحديث فتوافرت
للأولين الحرية فى التدوين التى لم تتوافر للآخرين » فهم كانوا يعتمدون على
الرواية أكثر من غيرهم وعلى نقل فقه الإمام أكثر من الاستقلال عنه .

وهناك شىء آخر ذلك أن البويطى كان أكبر من المزنى سنًا وهو الذى تولى
حلقة الفقه بعد موت الشافعى ، ثم تولاها المزنى بعده وأجمع فقهاء الشافعية
على فقهه واجتهاده اللذين دعمتهما فصاحته ومهارته وذكاءه ، وهو نفسه
الذى يقول فى ترجمة المزنى : « وعظمت حلقة حتى أخذت أكثر الجامع ،
وهو أكثر من دون فى فقه الشافعى وألف فيه الكتب الكثيرة »^(١) .

وهو يقول فى ترجمة الربيع : « وربما كان أبطأ تلاميذ الشافعى فهمًا وقيل :
كانت فيه سلامة صدر وغفلة ولكنه ثقة صدوق فيما يرويه حتى لو تعارضت
روايته مع رواية المزنى فأصحاب الشافعى يقدمون روايته » فذكر أن المزنى راوية
ولكن إذا تعارضت روايته مع رواية الربيع فإن أصحاب الشافعى يقدمون رواية
الربيع عليه ، وليس ذلك صحيحًا فقد عرفنا منذ قليل أن أصحاب الشافعى
كانوا يثقون من نقل المزنى وروايته ، وإذا تعارضت مع رواية للربيع أو البويطى
فإن الفقهاء يجعلون المسألة على قولين ، فإذا لم يكن تعارض فهى على قول
واحد ، وإذا لم تكن لإرواية المزنى فهى المذهب^(٢) . وعلى عكس ما قال
المرحوم أحمد أمين وجدت بعض أصحاب الشافعى يرجحون رواية المزنى إذا
تعارضت مع رواية الربيع ويقدمونها عليها فمن ذلك هذه المسألة :

« قال الشافعى : ولو كانت المرأة محدودة فى زنا فقدفها بذلك الزنا أو بزنا
كان فى غير ملكه عزز إن طلبت ذلك إلى آخر الفصل . وهذا كما قال ، إذا

(١) ضحى الإسلام / أحمد أمين ٢ / ٢٣٣ .

(٢) راجع ص ٢١٨ من هذا البحث .

قذف زوجته وأقام البينة على زناها وحدث فإن حصانتها تسقط أيضاً ، فإذا قذفها الزوج أو الأجنبية بعد ذلك لم يجب عليه الحد ويجب التعزير لا لأجل القذف وإنما يجب لأجل الأذى والشتم فإن أراد أن يسقطه باللعان نظر ، فإن كان أجنبياً لم يصح منه اللعان ؛ لأن اللعان يختص بالزوجين ، وإن كان الزوج ، فأراد أن يلاعن لإسقاطه فهل يصح منه اللعان أم لا ؟ .

نقل المزني أنه لا يلاعن ، ونقل الربيع أنه يلاعن . واختلف أصحابنا في هذه المسألة على طريقين . فقال أبو إسحاق : لا يلاعن كما قال المزني لمعنيين : أحدهما أن اللعان يصح إذا لم يعلم صدقه من كذبه وههنا قد علم صدقه ، والثاني أن اللعان يسقط بما وجب بالقذف وهذا التعزير لم يجب بالقذف وإنما وجب بالشتم والسب فهو حق لله تعالى

قال أبو إسحاق وأما ما ذكره الربيع فهو من كيسه ولا يعرف للشافعي .

ومن أصحابنا من قال الذي ذكره الربيع صحيح أيضاً وقولهما محمول على مسألتين فالذي نقله المزني وهو أن يكون قد أضاف الزنا إلى قبل الزوجية ، وأقام البينة عليه ، فإذا أعاده وجب التعزير ، ولم يكن له أن يلاعن لأجله فكذلك المضاف والذي نقله الربيع هو أن يكون أضاف الزنا إلى الزوجية وأقام البينة فإذا أعاده وجب التعزير وكان له إسقاطه باللعان ؛ لأن المضاف إليه كان له أن يسقطه باللعان فكذلك المضاف ، وطريق أبي إسحاق هو الصحيح^(١) .

فقد بدا لنا من هذه المسألة أن من الأصحاب من يرجح رواية المزني إذا تعارضت مع رواية الربيع عكس ما قاله الأستاذ أحمد أمين ، ومنهم من يجعل الروایتين محمولتين على مسألتين كما رأينا ، ولم نجد أحداً يقدم رواية الربيع

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ فقه شافعي دار الكتب ، مختصر المزني ٤ / ١٤٦ ، والأم : الشافعي ٥ / ٢٧٥ .

على المزنى^(١) .

ثم الذى رواه المزنى ونقله عن الشافعى رضى الله عنهما أنواع :
أحدهما : أن يكون للشافعى فى المسألة قول واحد ويتفق الرواة من أصحاب
الشافعى مع المزنى فى روايته وذلك كثير ، ومنه قول المزنى فى مختصره :

«اختصار الفرائض مما سمعته من الشافعى ومن الرسالة وما وضعته على نحو
مذهبه ؛ لأن مذهبه فى الفرائض نحو قول زيد بن ثابت ، باب من لا يرث .
قال المزنى وهو من قول الشافعى : لا ترث العمة والخالة وبنت الأخ وبنت العم
والجدة أم أب الأم والخال وابن الأخ للأم والعم أخو الأب للأم والجدة أبو الأم
وولد البنت وولد الأخت ومن هو أبعد منهم والكافرون والمملوكون والقاتلون
عمداً أو خطأ ومن عمى موته ، كل هؤلاء لا يرثون ولا يحجبون ، ولا ترث
الإخوة والأخوات من قبل الأم مع الجد وإن علا ولا مع الولد ولا مع ولد الابن
وإن سفل ، ولا ترث الإخوة ولا الأخوات من كانوا مع الأب ولا مع الابن ولا
مع ابن الابن ، وإن سفل ، ولا يرث مع الأب أبواه ولا مع الأم جدة ، وهذا
كله قول الشافعى ومعناه^(٢) . فهذا الذى ذكره المزنى عمن لا يرث من الناس
وقال فيه : إنه سمعه من الشافعى ونقله من الرسالة ووضع بعضه على مذهبه
كما وضعه هو على قول زيد بن ثابت رضى الله عنه . هذا كله رواه عن
الشافعى غير المزنى ولم يرو عن الشافعى غيره .

ثانيهما : أن يكون للشافعى رضى الله عنه فى المسألة قولان يرويهما المزنى
ولكن غيره يروى له فيها قولاً واحداً ، وحينئذ يختلف الأصحاب فمنهم من

(١) وكما يرجع الفقهاء رواية المزنى على رواية الربيع كثيراً فإنهم يرجحون رواية المزنى أيضاً على رواية
أبى ثور - وهو من تلاميذ الشافعى فى بغداد وأحد رواة مذهبه القديم - إذا اختلفا فمن ذلك : الجدة
أم أبى الأب الظاهر من مذهب الشافعى وهو الذى نقله المزنى أنها ترث وقال مالك : لا ترث ، وروى
أبو ثور عن الشافعى ذلك ، والصحيح الأول .

(٢) المختصر : المزنى ٣ / ١٣٨ ، الأم : الشافعى ٤ / ٢ ، ٣ . الرسالة : الشافعى ص ٨٠ .

يجعل المسألة على قولين كما روى المزني ، ومنهم من يجعلها على قول واحد كما روى الأصحاب غير المزني ومن ذلك : « قال الشافعي : إن قال له قبلي كذا أقر بما شاء واحداً ، ولو قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين ، وإن قال كذا وكذا درهما قيل له : أعطه درهمين لأن كذا يقع على درهم . ثم قال في موضع آخر : إن قال كذا وكذا درهماً قيل له : أعطه درهماً أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم . قال المزني : وهذا خلاف الأول وهو أشبه بقوله ؛ لأن كذا يقع على أقل من درهم ولا يعطى إلا اليقين » (١) .

فالمزني يروي في هذه المسألة عن الشافعي قولين ثم يرجح أحدهما ويرى أنه الأشبه بقول الشافعي ، وهذا الذي رواه المزني ليس كله في الأم الذي رواه الربيع عن الشافعي ، والذي في الأم قول واحد فقط (٢) ، شبيه بما رواه المزني أولاً أما الثاني فليس فيه .

وقد فصل أحد شراح مختصر المزني الأقوال في هذا الذي رواه المزني فقال بعد أن ذكر ماورد في المختصر مع اختلاف بسيط نوره ههنا ما نصه :

« ولو قال : على كذا درهماً لزمه درهم واحد ، وكذا لو قال : كذا كذا درهماً من غير عطف فلا يلزمه إلا درهم واحد وتكرير كذا محمول على التأكيد ، ولو قال كذا وكذا درهماً فالمنصوص الظاهر أنه يلزمه درهمان ، وحكى المزني عن موضع آخر أنه يلزمه درهم أو أكثر .

وقد اختلف أئمتنا فسلك بعضهم طريق تخريج الأقوال ، والحاصل من هذا المسلك ثلاثة أقوال أظهرها أنه يلزمه درهمان . والقول الثاني : أنه لا يلزمه إلا درهم واحد ، والقول الثالث : أنه يلزمه درهم وشيء ، وتوجيه الأقوال : من قال يلزمه درهمان احتج بأنه لو قال كذا درهماً للزمه درهم ، وقوله كذا

(١) المختصر : المزني ٣ / ١٣ .

(٢) راجع الأم : الشافعي ٣ / ٢١٣ .

وكذا يتضمن التجديد والحرف العاطف يمنع الحمل على التأكيد وكأنه ألزمه موجب قوله كذا درهماً مرتين ، وهذا القياس يقتضى لزوم درهمين . ومن قال يلزمه درهم واحد فوجهه أنه ذكر اللفظ على صيغة تقتضى التجديد ، ولكن لو قال على كذا وفسره بنصف درهم لقبل ، وقد ذكر هذا اللفظ على صيغة العطف للتجديد ثم عقبها بذكر الدرهم المبين المفسر فكأنه فسرهما بدرهم وهذا تفسير ممكن فلزم تنزيل اللفظين عليه . ومن قال يجب درهم وشيء احتج بأنه لو قال على كذا درهماً لكان درهماً فليثبت ذلك وليجب لتجديد كذا أقل ما يتمول ، وهذا القائل يصرف قوله درهماً إلى تفسير أحد اللفظين ويترك الثانى على اقتضاء الإيهام . فهذه طريقة الأقوال .

ومن أصحابنا من قطع هذا فقال : ما حكاه عن موضع آخر حيث قال درهم أو أكثر ليس ترديد قول ، وإنما هو محمول على صورة أخرى وهى أن يقول على كذا كذا درهم بالرفع . ولو قال ذلك لم يلزمه إلا درهم واحد إلا أن يزعم أنه أراد أكثر منه فالحمل على درهم واحد ، فالتقدير فيه لفلان على كذا كذا درهم معناه وما ذكره درهم فاللفظ الثانى مع الدرهم المرفوع بعده يقع ثابتاً للفظ الأول فيحصل من مجموع الكلام ثبوت درهم واحد لا أن يزعم أنه أراد أكثر من ذلك فيرجع إلى قوله حينئذ . هذا معنى قوله يلزمه درهم أو أكثر معناه أو أكثر إذا فسر بزيادة على الدرهم فيلزمه الزيادة لتفسيره .

ولم يختلف أئمتنا أنه لو قال على كذا وكذا درهم بالرفع أنه لا يلزمه بحكم اللفظ إلا واحد . ومن سلك طريقة الأقوال لا يخالف ذلك ، وإنما يجرى الأقوال الثلاثة فيه إذا قال كذا وكذا درهماً بالنصب ، فهذا حاصل اختلاف الأصحاب فى التصرف فى النصوص ومنازلها ،^(١) .

فمن هذه المسألة يتضح لنا أن فقهاء الشافعية حين ينقلون ما ينقله المزنى

(١) شرح على مختصر المزنى : مجهول المؤلف : مخطوط رقم ٢٥٠ ، دار الكتب .

عن الشافعي يثقون منه ويأخذون به ويتفقون عليه . وحين ينفرد المزي بنقل شيء لم ينقله غيره كأن يحكي عن الشافعي قولاً آخر في مسألة نقل الرواية فيها عنه قولاً واحداً ، فإن الفقهاء لا يتركون ما حكاه المزي وإنما يبحثون ويجهدون في فهمه والبحث عن وجهه المناسب له ، ومنهم من يسلك طريقة تخريج الأقوال فيجعل المسألة على أقوال ويوجه كلاً منها ، ومنهم من يجعلها على قول واحد ويؤول ما حكاه المزي تأويلاً صحيحاً مناسباً .

وفي كلتا الحالتين لا يخرج عن النصوص المروية ولا يعارضها ولكنه يتصرف فيها وينزلها منازلها كما رأينا من النص السابق .

ثالثها : أن يكون للشافعي رضي الله عنه في المسألة قولان ، يرويها المزي كما يرويها غيره وذلك أيضاً كثير ومنه قوله في الجائر :

« قال الشافعي : ولا يعدو بالجائر موضع الكسر ولا يضعها إلا على وضوء كالخفين ، فإن خاف الكسير غير متوضئ التلّف إذا ألقيت الجائر ففيها قولان : أحدهما يمسح عليها ويعيد ما صلى إذا قدر على الوضوء ، والقول الآخر لا يعيد . وإن صح حديث على رضي الله عنه أنه انكسر إحدى زنديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجائر قلت به ، وهذا مما أستخير الله فيه قال المزي : أولى قوله بالحق عندى أن يجزئه ولا يعيد ، وكذلك كل ما عجز عنه المصلي وفيما رخص له في تركه من طهر وغيره^(١) .

وهذان القولان اللذان يرويها المزي عن الشافعي رضي الله عنهما رواهما الربيع المرادي عنه أيضاً في الأم قال : وإن كان يخاف عليه «القرح» إذا ألقيت الجائر وما معهما ففيهما قولان : أحدهما أن يمسح بالماء على الجائر ويتمم ويعيد كل صلاة صلاها إذا قدر على الوضوء والآخر لا يعيد ، ومن قال يمسح على الجائر قال لا يضعها إلا على وضوء فإن لم يضعها على وضوء لم يمسح

(١) المختصر : المزي ١/ ٣٥ ، ٣٦ .

عليها كما يقول في الخفين : قال الشافعي : « لا يعدو بالجائر أبداً موضع الكسر إذا كان لا يزيلها . قال الشافعي : وقد روى حديث عن علي رضي الله عنه أنه انكسر إحدى زندي يديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح بالماء على الجائر ولو عرفت إسناده بالصحة قلت به .

قال الربيع : أحب إلى الشافعي أن يعيد متى قدر على الوضوء أو التيمم لأنه لم يصل بوضوء بالماء ولا بتيمم ، وإنما جعل الله التيمم بدلاً من الماء فلما لم يصل إلى العضو الذي على الماء والصعيد كان عليه إذا قدر أن يعيده وهذا مما استخير الله فيه ،^(١) .

ففي هذه المسألة يروى المزني عن الشافعي قولين ينقلهما إلى مختصره ويروى الربيع عن الشافعي نفس القولين في نفس المسألة ، ويذكرهما في الأم ، ولكننا نلاحظ أن المزني يرجح القول بالمسح على الجبيرة إذا وضعت من غير وضوء والصلاة بلا إعادة . أما الربيع فيرجح القول بالإعادة إذا قدر على الوضوء ويرى أنه أحب إلى الشافعي .

وهذا النوع من رواية القولين عن الشافعي أحد أنواع خمسة ذكرها الرازي في كتابه مناقب الإمام الشافعي وسأذكرها مبيناً اشتراك المزني رضي الله عنه في جميعها : قال الرازي^(٢) : المسائل التي يذكر أصحابنا فيها قولين على أنواع : النوع الأول : المسائل التي يذكرون فيها قولين بالنقل والتخريج ، وهو أن يذكر الشافعي مسألتين متشابهتين في بابين ثم يذكر الجواب في أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات . والأصحاب ينقلون جواب كل واحدة من هاتين المسألتين إلى الأخرى ويقولون فيه قولان بالنقل والتخريج .

هذا ما قاله الرازي عن النوع الأول فلنمثل له قبل أن ننتقل إلى النوع الثاني

(١) الأم : الشافعي ، ٣٧/١ ، ٣٨ .

(٢) مناقب الإمام الشافعي : الرازي ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

فمن ذلك : قال الشافعى رضى الله عنه فى كتاب العارية عند الحديث عن الحكم فى اختلافهما :

«ولو قال رب الدابة أكريتها إلى موضع كذا وكذا ، وقال الراكب بل عارية كان القول قول الراكب مع يمينه ، وهذا كما قال : إذا اختلف صاحب الدابة والراكب فقال الراكب أعرتها ، وقال صاحبها أكريتها بكذا فقد ذكر الشافعى أن القول قول الراكب . وقال فى كتاب المزارعة ، إذا اختلف الزارع وصاحب الأرض فادعى الزارع العارية وادعى صاحبها الكراء فالقول قول صاحبها ، واختلف أصحابنا فى ذلك فقال أبو إسحاق وغيره : إن المسألة على قولين : أحدهما القول قول الزارع والراكب ، والثانى القول قول صاحبهما ، ومن أصحابنا من حملهما على ظاهرهما وفرق بينهما بأن العادة جارية بإعارة الدواب للركوب ، فالعادة تشهد للراكب بتقديم قوله ولا عادة فى إعارة الأرض للمزارعة وإنما العادة إجارتها فكان الظاهر مع صاحبها فى ذلك ، وهذا الفرق يخالف أصول الشافعى ؛ لأن عنده إذا اختلف العطار والدباغ فى آلة الدباغ لم يقدم قول الدباغ أو كان الاختلاف فى آلة العطار لم يقدم قول العطار وإنما يتساويان فى ذلك ولا تعتبر العادة ، وعلى أن العادة فى إعارة الدواب وإكرائها واحدة فكما تعار الدواب تكرر ، بل إكرائها أكثر من إعارتها فإذا تقدم قول صاحبها لم يؤخر أيضاً ، والأولى من الطريقتين أصح وهى أن المسألتين كل واحدة منهما على قولين . فإذا قلنا قول الزارع والراكب وهو اختيار المبنى فوجهه أنهما اتفقا على أن المنافع حصلت ملكاً لمن يدعى العارية وتلفت على ملكه ؛ لأن العارية تملك المنافع كالإجارة غير أن الملك بالإجارة يحصل بيقين العقد ، وفى العارية يحصل بالعقد والتسليم ، وإذا اتفقا على أن المنافع تلفت على ملكه كان صاحب الدابة والأرض مدعين للعوض فى مقابلة ما تلف

على ملكه والأصل أنه لا يلزمه العوض في مقابلة ذلك فقدم لأجله»^(١) .

فهنا مسألتان: مسألة في العارية ، ومسألة في المزارعة ، وللشافعي في كل منهما قول مخالف لقوله في الأخرى . فقد قال في الأولى إذا اختلف رب الدابة وراكبها فقال ربا أكرتتها وقال راكبها أعرتتها ، فالقول قول الراكب مع يمينه ، وقال في الثانية إذا اختلف الزارع وصاحب الأرض فقال الزارع أعرتتها وقال صاحب الأرض أكرتتها ، أن القول قول صاحب الأرض ، وجاء المزني وفقهاء الشافعية من بعده فجعلوا كل مسألة منهما على قولين أحدهما بالنقل والثاني بالتخريج ، ففي المسألة الأولى القول قول الراكب نقلاً عن الشافعي رضي الله عنه وقول رب الدابة تخريجاً عن مسألة المزارعة . وفي المسألة الثانية القول قول صاحب الأرض نقلاً عن الشافعي وقول المزارع تخريجاً عن قوله في مسألة العارية فتحصل في كل مسألة قولان بالنقل والتخريج . وقد رجح شارح المختصر هذه الطريقة على طريقة بعض فقهاء الشافعية الآخرين الذين قالوا بجعل كل مسألة على ظاهرها والتفريق بينهما بالعادة ، وقال الشارح: إن طريقة التخريج أفضل وأصح وقال : إن هذه الطريقة هي طريقة المزني رحمه الله ، وقد أخذها عنه تلاميذه ثم تلاميذهم .

ثم قال الرازي عن نسبة القولين حينئذ إلى الشافعي: «وهذا في الحقيقة ليس من الشافعي بل من الأصحاب ، والمحققون من الأصحاب لا يذكرون هذين القولين بل يذكرون الفرق ، والقاضي أبو بكر من أشد الناس إنكاراً على إسناد هذين القولين إلى الشافعي ، وهذا القول كذب وبهتان»^(٢) .

النوع الثاني : «أن يكون للشافعي قولان: أحدهما قديم وهو الذي صنفه بيغداد ، والآخر جديد وهو الذي صنفه بمصر ، والجديد بالنسبة إلى القديم

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ فقه شافعي ج ٥ .

(٢) مناقب الإمام الشافعي : الرازي ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

كالناسخ له والقديم بمنزلة المنسوخ»^(١) .

وقد روى تلاميذ الشافعي مذهبه القديم كما رواوا مذهبه الجديد ، وهو في مصر في جديده ، لم يرجع عن كل قديمه في بغداد ، وإنما فحصه ومحصه ثم رجع عما أداه اجتهاده إلى رأى أصح منه وأبقى ما رآه منه صحيحاً . وكان دافعه إلى ذلك التغيير قوة الدليل فقد كان يغير لحديث صحيح عشر عليه أو لقياس أقرب اهتدى إليه أو لفتوى صحابي لم يكن على علم بها ، قال البيهقي : «وبعض كتبه الجديدة لم يعد تصنيفها وهي الصيام والحدود والرهن الصغير والإجارة والجنائز فإنه أمر بقراءة هذه الكتب عليه في الجديد وأمر بتحريق ما يغير اجتهاده فيه» .

وقد شارك المزني كغيره من رواة فقه الشافعي في نقل آرائه القديمة والجديدة، وقد كان يعمل رأيه فيهما ويرجح منهما ما يؤديه اجتهاده إلى ترجيحه . ومن روايات المزني للقديم والجديد معاً في مسألة من مسائل الفقه قوله في المسح على الخفين :

«قال الشافعي ولا يمسح على جرموقين . قال في القديم يمسح عليهما»^(٢) . قال المزني : قلت أنا ولا أعلم بين العلماء في ذلك اختلافاً وقوله معهم أولى به من انفراده عنهم ، وزعم أنما أريد بالمسح على الخفين المرفق فكذلك الجرموقان مرفق وهو بالخف شبيه»^(٣) .

فالمزني في هذه المسألة يروى عن الشافعي قولين : أحدهما قاله في الجديد وهو أن المسح على الجرموقين لا يصح ، والثاني قاله في القديم وهو أن المسح

(١) مناقب الإمام الشافعي : الرازي . ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) وهو قول أبي حنيفة : راجع بدائع الصنائع ١٠/١ .

(٣) المختصر : المزني ٤٩/١ . والجرموق هو : خف فوق خف سواء كان ضعيفاً أو قوياً . وفي نيل الأوطار : الشوكاني ١٥٨/١ جواز المسح على الموقين وهما نوع من الخفاف يلبس فوق الخف .

عليهما يصح ، ثم إن المزني رجح القديم ورأى أن المسح على الجرموقين صحيح وأن ذلك رأى جمهور الفقهاء وموافقة الشافعي للجمهور أولى من انفراده عنهم ، كما بين أن الجرموقين شبيهان بالخفين فيجوز عليهما المسح . والذي قاله الشافعي في الأم : « ولو توضأ فأكمل الطهارة ثم لبس الخفين أو ما يقوم مقام الخفين ثم لبس فوقهما جرموقين ثم أحدث فأراد أن يمسح على الجرموقين لم يكن ذلك له ، وكان عليه أن يطرح الجرموقين ثم يمسح على الخفين اللذين يليان قدميه ثم يعيد الجرموقين إن شاء وإن مسح على الجرموقين ودونهما خفان لم يجزه المسح ولا الصلاة » (١) .

وقد فصل الخطيب القول في الجرموقين فقال : ولا يجزئ المسح على جرموق إن كان فوق قوى ضعيفاً كان أو قوياً لورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة إليه والجرموق لا تعم الحاجة إليه وإن دعت حاجة أمكنه أن يدخل يده بينهما ويمسح الأسفل ، فإن كان فوق ضعيف كفى إن كان قوياً لأنه الخف والأسفل كاللغافة وإلا فلا ، كالأسفل إلا أن يصل إلى الأسفل القوى ماء فيكفى إن كان يقصد مسح الأسفل فقط ، أو يقصد مسحهما معاً أو لا يقصد مسح شيء منهما ؛ لأنه قصد إسقاط الغرض بالمسح وقد وصل الماء إليه ، لا يقصد مسح الجرموق فقط فلا يكفي لقصد ما لا يكفي المسح عليه فقط ، ويتصور وصول الماء إلى الأسفل في القوسين بصبه في محل الخرز (٢) .

والمزني كما يرجح القديم أحياناً لقوته وموافقة لرأى الجمهور يرجح الجديد أحياناً لقوته وقوة الاستدلال عليه فهو يروى القولين قديهما وجديهما ، ثم يرجح الجديد . قال عقب هذه المسألة : « قال الشافعي : وإن نزع خفيه بعد مسحهما غسل قدميه ، وفي القديم وكتاب ابن أبي ليلى يتوضأ . قال المزني :

(١) الأم : الشافعي ، ٢٩/١ .

(٢) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع : الخطيب ٩٥/١ .

قلت أنا والذي قبل هذا أولى؛ لأن غسل الأعضاء لا ينتقض في السنة إلا بالحدث ، وإنما انتقض طهر القدمين ؛ لأن المسح عليهما كان لعدم ظهورهما كمسح التيمم لعدم الماء فلما كان وجود المعدم من الماء بعد المسح يبطل المسح ويوجب الغسل كان كذلك ظهور القدمين بعد المسح يبطل المسح ويوجب الغسل ، وسائر الأعضاء سوى القدمين مغسول ولا غسل عليهما ثانية إلا بحدث ثان ،^(١) .

فالزنى في هذه المسألة كما نرى ينقل عن الشافعى فى من نزع خفيه وهو طاهر قولين: أحدهما جديد وهو غسل قدميه فقط ، والثانى قديم وهو أن يتوضأ. ثم يرجح المزنى القول الجديد ويستدل عليه بأن الوضوء لا ينتقض إلا بحدث ونزع الخف ليس من الأحداث ، ولكن الخف رخصة للقدمين فإذا نزع عنهما فقد بطل مسحهما ووجب غسلهما كما أن الماء يبطل التيمم .

قال الخطيب : «ومن فسد خفه أو ظهر شيء مما ستر به من رجل ولقافة وغيرهما أو انقضت المدة وهو بطهر بالمسح فى الثلاث لزمه غسل قدميه فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك . وخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة إلى غسل قدميه»^(٢) .

النوع الثالث : من أنواع النقل التى ذكرها الرازى فى نقل القولين هو كما قال : « قد نص الشافعى فى مواضع من كتبه الجديدة على قولين ثم إنه نبه على اختيار الذى يختاره منهما بقوله فى أحدهما هذا أصحهما وأحسنهما وبتفريعه على أحدهما وترك التفريع فى الآخر وبذكره دليل أحدهما دون الآخر» ، وقد سبق التمثيل لهذا النوع بمثال المسح على الجبائر^(٣) ففيه روى المزنى والربيع عن الشافعى قولين : أحدهما يمسح عليهما ويعيد ما صلى إذا

(١) المختصر : المزنى ٥٠/١ .

(٢) الإقناع : الخطيب ، ٩٧/١ .

(٣) ص ٢٣٢ من هذا البحث ، ومنه فى المختصر ٢٠٣/١ .

قدر على الوضوء ، والقول الآخر لا يعيد ، وهناك رأينا الشافعي رضي الله عنه يقول عما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « لو عرفت إسناده بالصحة قلت به ، ورأينا الربيع يقول : إن القول بالإعادة أحب القولين إلى الشافعي وأن الربيع يميل إليه أيضاً ويستخير الله فيه في حين رجح المزني القول بعدم الإعادة؛ لأنه معذور في الجبيرة .

النوع الرابع : « أنه يذكر طرفي النفي والإثبات ويتوقف فيه . قال الأصحاب: ولم يصح عن الشافعي رضي الله عنه ذكر القولين على هذا الوجه إلا في ست عشرة مسألة وهو قد توقف فيها لاشتباه الأمر فيها ، وهذا غاية الديانة والورع . قال الأستاذ أبو منصور البغدادى : وليس الشافعي أجل من رسول الله ﷺ حين سئل عن قذف الرجل امرأته حتى نزلت آية اللعان ، وقد روى أن المؤمن وقاف والمنافق وثاب» (١) .

وقد شارك المزني غيره من الرواة عن الشافعي في رواية هذه الأقوال المطلقة عن الترجيح أو الاختيار فقال في باب « لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وإن باع ثمر حائط وفيه الزكاة ففيها قولان : أحدهما : أن يكون للمشتري الخيار في أن يأخذ ما جاوز بحصته من الثمن أو الرد ، والثاني إن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن أو الرد وللسلطان أخذ العشر من الثمرة» (٢) . فالمزني ههنا يروى عن الشافعي قولين في حكم بيع ثمر حائط وفيه زكاته لم تخرج . ولم يرو عنه ترجيحاً أو ميلاً لأحدهما عن الآخر كأن يقول : وهذا أحب إليّ أو هذا أشبه القولين ... إلخ .

وقد روى الربيع أيضاً عن الشافعي هذين القولين بلا ترجيح فقال : « قال الشافعي : ولو باعه ثمر حائطه وسكت عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم

(١) مناقب الإمام الشافعي : الرازي ١٢٣ .

(٢) المختصر : المزني ١٧٢/٢ .

قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو يرد البيع ؛ لأنه لم يسلم إليه كل ما اشترى ، والثاني : إن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وإن شاء ترك^(١) . وكما أطلق الشافعي القولين عن ترجيح أحدهما أو اختياره ، فإن المزني والربيع توقفوا كذلك عن الترجيح ولكنهما رويَا عنه قولاً ثالثاً في هذه المسألة وهو أن البيع باطل في هذه الصفقة ، فقال المزني : هذا خلاف قوله فيمن اشترى ما فيه الزكاة أنه يجعل أحد القولين أن البيع باطل ولم يقله ههنا ، وقال الربيع : «وللشافعي فيه قول ثالث أن الصفقة كلها باطلة من قبل أنه باعه ما ملك وما لم يملك فلما جمعت الصفقة حرام البيع وحلال البيع بطلت الصفقة كلها»^(٢) .

النوع الخامس : وفيه يقول الرازي : «أن يذكر الشافعي في المسألة قولان : أحدهما طريقة القياس ، والثاني طريقة الخبر والسنة ، ثم اختيار ما وافق السنة دون القياس بقوله لو خيلنا والنظر لكان إذا غلب عليه النوم بأي حالاته متوضئاً إلا أن الخبر في النوم قاعداً منع إطلاق العلة والله أعلم»^(٣) .

وقد سبق عرض هذه المسألة التي ذكرها الرازي ههنا وهي مسألة نقض الوضوء بالنوم^(٤) . وأقوال العلماء وخاصة المزني والشافعي فيها فلا حاجة لإعادتها ههنا ، ولنتقل إلى نقطة أخرى في النقل عن الشافعي :

رابعها : أن ينقل المزني عن الشافعي في المسألة أقوالاً ثلاثة أو أقاويل وهذا قليل ومنه تلك المسألة السابقة في النوع الرابع من أنواع نقل القولين وهي بيع الثمر وفيه الزكاة حيث رأينا المزني والربيع - رحمهما الله - ينقلان عن

(١) الأم : الشافعي ٥٣/٣ ، وراجع أيضاً مسألة الركاز ص ١٩٨ .

(٢) الأم : المختصر نفس الصفحتين السابقتين .

(٣) مناقب الإمام الشافعي : الرازي ، ص ١٢٣ .

(٤) ص ١٩٥ ، ١٩٦ من هذا البحث .

الشافعي رضى الله عنه فى المسألة قولاً ثالثاً للشافعي رضى الله عنه وهو بطلان بيع الصفقة كلها ؛ لأنها كما قال الربيع : جمعت بين حلال حرام . ومنه أيضاً قول الشافعي فى باب الربا :

« وإذا اشترى بالدنانير دراهم بأعيانها فليس لأحد أن يعطى غير ما وقع عليه البيع ، فإن وجد بالدنانير أو الدراهم عيباً فهو بالخيار إن شاء حبس الدنانير بالدراهم سواء قبل التفرق أو بعده أو حبس الدراهم بالدنانير أو نقض البيع . وإذا تباعا ذلك بغير عين الدنانير والدراهم وتقابضا ثم وجد بالدنانير أو ببعض الدراهم عيباً قبل أن يتفرقا أبدل كل واحد منهما صاحبه المغيب وإن كان بعد التفرق ففيه أقاويل : أحدها أنه كالجواب فى العين (أى السابق فى أول المسألة) والثانى أن يبدل المغيب لأنه بيع صفة أجازها المسلمون إذا قبضت قبل التفرق ويشبه أن يكون من حجه كما لو اشترى سلماً بصفة ثم قبضه فأصاب به عيباً أخذ صاحبه بمثله ، قال : وتنوع الصفات غير تنوع الأعيان ومن أجاز بعض الصفقة رد المغيب من الدراهم بحصتها من الدينار .

قال المزنى : إذا كان بيع العين والصفات من الدنانير بالدراهم فيما يجوز بالقبض قبل الافتراق سواء وفيما يفسد به البيع من الافتراق قبل القبض سواء لزم أن يكونا فى حكم المغيب بعد القبض سواء ، وقد قال : يرد الدراهم قدر حصتها من الدينار^(١) .

وقد وردت هذه المسألة فى الأم ولكن بصورة أخرى لم يصرح فيها بالأقاويل التى رواها المزنى فى مختصره وإن كانت الأحكام موجودة قال :

« قال الشافعي : وإذا صرف الرجل من الرجل ديناراً بعشرة دراهم أو دنانير بدراهم فوجد فيها درهماً زائفاً فإن كان زاف من قبل السكة أو قبح الفضة فلا

(١) المختصر : المزنى ١٥٢/٢ ، ١٥٣ .

بأس على المشتري أن يقبله وله رده ، فإن رده رد البيع كله لأنها بيعة واحدة ، وإن شرط عليه أن له رده فالبيع جائز ، وذلك له شرطه أو لم يشرطه . وإن شرط أنه لا يرد الصرف فالبيع باطل إذا عقد على هذا عقدة البيع . قال : وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله من قبل أنه غير ما اشترى والبيع منتقض بينهما^(١) .

تلك نماذج من نقل المزي لفقه الشافعي وروايته عنه رأينا منها أن المزي رحمه الله قد أسهم فيها بنصيب وافر مع غيره من أصحاب الشافعي رضي الله عنهم أجمعين سواء من ذلك من نقل القول الواحد أو القولين أو الأقوال ، وسواء في ذلك ما اشترك المزي فيه مع غيره من الرواة وما انفرد به عنهم ؛ مما كان له الأثر الكبير في نقل فقه الشافعي وإذاعته وتقديمه لرواده وراغبيه وطلابه من جميع الآفاق مع كامل الدقة والأمانة في نقله والعناية به .

هذا هو الأثر الأول من آثار المزي في فقه الشافعي ، فلنتقل إلى الأثر الثاني من آثاره :

*** ** *

(١) الأم : الشافعي ٢٧/٣ .

الفصل الثاني

ثانياً : تدريسه للفقہ الشافعي

سبق أن عرفنا أن الشافعي رحمه الله في مرض وفاته اجتمع عنده كبار تلاميذه وأخلصهم له وأقربهم منه فنظر إليهم جميعاً ثم قال لهم أقوالاً تخص كلّاً منهم ، وقد روى الربيع بن سليمان هذه الأقوال فقال : « كنا جلوساً بين يدي الشافعي رضي الله عنه أنا والبويطي والمزني (وفي رواية أخرى وابن عبد الحكم) فنظر إلى البويطي فقال : ترون هذا أنه لن يموت إلا في حديده (يعني حديد القيد حين امتحن في خلق القرآن وحمل في القيد إلى بغداد وظل بها حتى توفي سنة ٢٣١) ، ثم نظر إلى المزني فقال : ترون هذا أنه سيأتي عليه زمان لا يفسر شيئاً فيخطئه (ولتدركن زماناً تكون أقيس أهل زمانك) ثم نظر إلى فقال : أما والله ما في القوم أحد أنفع لي منه ولوددت أني حشوته العلم حشواً. وفي رواية وأما أنت يا محمد فسترجع إلى مذهب أبيك » يعني مذهب مالك ، قال الربيع فكان كما قال^(١) .

وفي رواية عن القاضي زكريا بن أحمد البلخي ، أبو جعفر محمد بن أحمد الترمذي ، الربيع بن سليمان قال : « كان البويطي حين مرض الشافعي بمصر هو وابن عبد الحكم والمزني فتنازعوا الحلقة فبلغ ذلك الشافعي فقال : الحلقة للبويطي ؛ فلهذا اعتزل ابن عبد الحكم الشافعي وأصحابه ، وكانت أعظم حلقة في المسجد^(٢) .

(١) وفيات الأعيان : ابن خلكان ٢٣٠/١ ، مرآة الجنان : اليافعي ١٨٤/٢ ، تنوير بصائر المقلدين : مرعي الحنبلي : مخطوط رقم ٢١٢٠ دار الكتب ورقة ٧٤ .

(٢) سمر أعلام النبلاء : الذهبي مج ٢ ج ٧ الورقة ١٦٠ مصور بدار الكتب .

وقد ظل البويطى شيخاً لحلقة الشافعى حتى كانت محنة القول بخلق القرآن
والتي راح فيها علماء كثيرون ، وكان البويطى ممن حمل فى هذه المحنة من
مصر إلى بغداد ، فمن تولى الحلقة بعده ؟

الذى تولى الحلقة الشافعية بعد البويطى هو المزنى رحمهما الله . قال
الرازى: «ثم إن البويطى بقى على ذلك ، شيخاً لحلقة الشافعى بعد وفاته، إلى
أن دعى إلى خلق القرآن فامتنع منه فنقلوه إلى العراق وحبسوه مع القيد إلى أن
مات ، ولما وقعت له هذه الواقعة قام بالتدريس على مذهب الشافعى رضى الله
عنه أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى»^(١) .

المزنى إذن أحد أربعة مقربين إلى الإمام الشافعى وأحد اثنين قاما بتدريس
فقهه وتوضيح مذهبه فى حلقة الكبرى بجامع الفسطاط، فإذا عرفنا أن البويطى
امتنح سنة ثمانى عشرة ومائتين وحمل فيها إلى بغداد عرفنا أن المزنى - رحمه
الله - تولى التدريس فى حلقة الشافعى فى فقهه وفى مذهبه أكثر من أربعين
سنة هى الفترة من (٢١٨ - ٢٦٤) ، وقد قل تلاميذ المزنى فى أول الأمر
وانصرف كثير منهم عنه بسبب إشاعة قيل فيها: إن المزنى من القائلين بخلق
القرآن وأنه كان ممن سعى بالبويطى لدى القاضى ، وقد عرفنا رأى المزنى فى
القرآن وموقف العلماء منه .

ثم تكاثر الناس والدارسون عليه بعد أن ظهرت لهم براءته حتى أصبحت
حلقة أعظم حلقة فى المسجد^(٢) .

قام المزنى خلال أكثر من أربعين سنة بنقل فقه الشافعى وروايته وشرحه
وتوضيحه وتدرسه وتعليمه للراغبين والطلابين مما كان له أكبر الأثر فى الحفاظ

(١) مناقب الإمام الشافعى : الرازى ص ٤٠ .

(٢) راجع ص ١٢٧ وما بعدها من هذا البحث .

على فقه الشافعى ونشره وبهمنا الآن أن نتعرف على الأسلوب الذى اعتمد عليه المزنى فى تدريسه لفقه الشافعى حتى تتبين عظم أثره وأهميته فى هذا الفقه .

لقد كان أسلوب المزنى فى تدريسه أسلوباً علمياً زاخراً بالنشاط والحيوية والدقة والأمانة ، أسلوباً مؤدباً مهذباً ، فقد كان يقوم بعرض المسألة ويبين رأى الشافعى فيها فى الجديد وفى القديم فى الأم ، وفى غيره من كتب الشافعى ، وإن كان فيها قولان أو أكثر عرضهما ، وإن كان للشافعى فيها ترجيح لبعضها ذكره وإن كان هناك نص قرآنى أو سننى رواه . وبعد هذا كله يدلى دلوه ، ويقدم لتلاميذه خلاصة رأيه واجتهاده فى كل ما ذكر ، فيوافق الشافعى ويمتدح تفكيره ومنهجه أحياناً ، ويرجع ما رجحه الشافعى أحياناً ، وأحياناً يخالفه ويرجح رأياً غير رأيه ، وقد يختار من آراء الأئمة الآخرين ، وقد ينفرد عن الإمام برأى مخالف ، ولكنه فى كل هذا مهذب دقيق ، فإذا خالف فإنما يخالف للدليل أقوى أو لقياس أصح أو لمقتضى أصول الشافعى أو القياس على أقواله أو جمعاً بين الأحاديث أو اتباعاً لإجماع العلماء ... إلخ ، وإذا رأى أن أستاذه قد أخطأ فإنه يعترض على هذا الخطأ بأسلوب غاية فى الأدب فهو لا يقول أخطأ الشافعى وإنما يقول : « هذا عندى غلط بالقياس على أصله أو قوله أو معناه ثم يبين وجهة نظره فى هدوء وبالدليل ويترك لتلاميذه الحرية فى موافقته أو مخالفته » .

وقد سبق أن ذكرنا أمثلة من نواحى فقه المزنى واجتهاداته فى الترجيح والتخريج والاختيار والانفراد لا أرى داعياً لإعادتها ، وإن كنت أرى تقديم نماذج لما جد ههنا من امتداحه تفكير الشافعى وموافقته ، ومن اعتراضاته على الشافعى ومخالفته ، ومن تجديده فى فقه الشافعى وإضافاته فيها إليها كنماذج لبيان أثره فى هذه النقطة .

١ - فمن موافقاته لآراء الشافعى قوله فى الحج :

«قال الشافعى : من أهل بحجتين أو عمرتين معاً أو بحج ، ثم أدخل عليه حجاً آخر - أو بعمرتين معاً - أو بعمره ثم أدخل عليها أخرى فهو حج واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية» .

ذلك رأى الشافعى فيمن أهل بحجتين أو عمرتين ينقله المزنى عن الشافعى ويرويه ويدرسه ثم يوافق ويؤيده ويدعمه بالمنطق فيقول :

«قال المزنى: لا يخلو من أن يكون فى حجتين أو حجة ، فإذا أجمعوا أنه لا يعمل عمل حجتين فى حال ولا عمرتين ولا صومين فى حال دل على أنه لا معنى لواحدة منهما فبطلت الأخرى»^(١) .

وقوله فى باب الحكم فى الدخول وإغلاق الباب وإرخاء الستر :

قال الشافعى : «وسواء طال مقامه معها أو قصر لا يجب المهر والعدة إلا بالمسيس نفسه» .

قال المزنى : «قد جاء عن ابن مسعود وابن عباس معنى ما قال الشافعى وهو ظاهر القرآن»^(٢) . فالمزنى يذكر أولاً حكم الشافعى فيمن اختلى بالمعقود عليها وأغلق الباب وأرخى الستر وهو أنه لا يجب المهر ولا العدة إلا بالمسيس نفسه ، ثم أيد المزنى قول الشافعى هذا ، وقال إنه المروى عن ابن مسعود وابن عباس وهذا ظاهر القرآن الكريم يعنى بذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ﴾^(٣) فلا عدة على المطلقة قبل أن تمس والمسيس هو الإصابة ، وقوله تعالى : ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف

(١) المختصر : المزنى ١٠٤/٢ .

(٢) المختصر : المزنى ٣٨/٤ .

(٣) من سورة الأحزاب : الآية رقم ٤٩ .

ما فرضتم^(١) ، فمن تزوج امرأة وخلا بها ولم يصيبها ثم طلقها فليس لها إلا نصف المهر . وما روى عن مسلم عن ابن جريج عن ليث عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ، ثم يطلقها ، ليس لها إلا نصف الصداق . قال الشافعى : وبهذا أقول وهو ظاهر كتاب الله عز ذكره^(٢) . وهكذا كثيراً ما كان يعرض المزنى آراء الشافعى ثم يؤكد ما يدعمها بالدليل من الكتاب والسنة أو القياس والمنطق . وأحياناً كان يمتدح الشافعى بعد أن يعرض وجهة نظره فمن ذلك قوله فى كتاب السير :

«قال الشافعى : ومن خرج إليها منهم مسلماً أحرز ماله وصغار ولده ، حصر النبى ﷺ بنى قريظة فأسلم ابنا شعبة فأحرز لهما إسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار ، وسواء الأرض وغيرها . ولو دخل مسلم فاشتري منهم داراً أو أرضاً أو غيرها ، ثم ظهر على الدار كان للمشتري . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : الأرض والدار فىء والرقيق والمتاع للمشتري .

وقال الأوزاعى : فتح رسول الله ﷺ مكة عنوة فخلى بين المهاجرين وأراضيتهم وديارهم ، وقال أبو يوسف : لأنه عفا عنهم ودخلها عنوة ، وليس النبى ﷺ فى هذا كغيره .

قال الشافعى : ما دخلها رسول الله ﷺ عنوة وما دخلها إلا صلحاً والذين قاتلوا وأذن فى قتلهم بنو نضلة قتلة خزاعة ، وليس لهم بمكة دار إنما هربوا إليها ، وأما غيرهم ممن دفع فادعوا أن خالداً بدأهم بالقتال ولم ينفذ لهم الأمان ، وادعى خالداً أنهم بدءوه ثم أسلموا قبل أن يظهر لهم على شىء ما ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بما تقدم من قوله عليه السلام من ألقى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فما لم ينغم ولا يقتدى إلا بما

(١) من سورة البقرة : آية رقم ٢٣٧ .

(٢) الأم : الشافعى ١٩٧/٥ .

صنع عليه الصلاة والسلام ، وما كان له خاصة فمبين في الكتاب والسنة .
وكيف يجوز قولهما بجعل بعض مال المسلم فيئاً وبعضه غير فيء أم كيف
يغتم مال مسلم بحال .

قال المزني : قد أحسن والله الشافعي في هذا وجوده^(١) .

فها هو ذا المزني يعرض رأى الشافعي رضي الله عنه وأدلته ثم يعجبه ما قال
فيعلن على تلاميذه إعجابه ويقسم بالله أن الشافعي قد أحسن وجود فيما ذكر
من رأى وفيما رد به على أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي رضي الله عنهم
أجمعين .

٢ - وكما كانت موافقات المزني لأستاذه إمام المذهب كثيرة ، فقد كانت
اعتراضاته عليه ومخالفاته له كثيرة أيضاً ، وقد اعتمد المزني في اعتراضاته على
الأسلوب العلمي فهو لا يعترض إلا حين يجد أستاذه قد خالف أصلاً من
أصوله أو قولاً من أقواله ، أو حين يثبت عنده دليل لم يثبت عند أستاذه من
قبل وكلا الاعتراضين من أصول الفقه الشافعي ، فهو الذي قعد لتلاميذه هذه
القواعد وأصل لهم هذه الأصول وعودهم حرية التفكير وقال لهم : « لقد
ألفت هذه الكتب ولم آل فيها ، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ لأن الله تعالى قال :
﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾^(٢) فما وجدت في
كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه » ، وعلى هذه الأسس
سار تلاميذ الشافعي ومنهم المزني رحمه الله .

هذه نماذج من اعتراضات المزني على رأى أستاذه وأسلوبه في ذلك :
فمن اعتراضاته على الشافعي بالقياس على أصله أو أصل قوله في باب
الإيلاء من نسوة « قال الشافعي رحمه تعالى : ولو قال لأربع نسوة له : والله لا

(١) المختصر: المزني ١٩٠/٥ .

(٢) من سورة النساء (الآية رقم: ٨٢) .

أقربكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن ، فإذا أصاب واحدة أو اثنتين خرجتا من الإيلاء ويوقف للباقيتين حتى يفىء أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع اللائى حلف عليهن كلهن ، ولو طلق منهن ثلاثاً كان مولياً من الباقية؛ لأنه لو جامعها واللائى طلق حنث ، ولو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء لأنه يجمع البواقي ولا يحنث .

ذلك هو رأى الشافعى فيمن آلى من أربع نسوة ينقله المزنى عنه ويعرضه فى دقة وأمانة حتى إذا فرغ منه وعلم أن ذلك مخالف لأصل الشافعى وقوله اعترض ووضح الموقف والرأى المناسب لأصول الشافعى وأقواله فقال :

« قال المزنى : أصل قوله أن كل يمين منعت إجماع بكل حال فهو بها مول ، وقد زعم أنه مول من الرابعة الباقية ، ولو وطئها وحدها ما حنث فكيف يكون منها مولياً ، ثم بين ذلك بقوله : لو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء والقياس أنه لا إيلاء عليه حتى يطاء ثلاثاً يكون مولياً من الرابعة؛ لأنه لا يقدر أن يطاءها إلا حنث وهذا بقوله أولى^(١) .

فالمزنى يعترض على اعتباره مولياً من الرابعة ويرى أن القياس أنه لا يكون مولياً من الرابعة إلا إذا وطئ الثلاثة ، وقد وضع الطبرى شارح مختصر المزنى وجهة نظر المزنى ، وموقف فقهاء الشافعية منها وبين أنها أصح من وجهة نظر الشافعى ، وقد أخذ بها أكثر الفقهاء وساروا عليها . قال :

« قال الشافعى رضى الله عنه : إذا قال لأربع نسوة والله لا أقربكن فهو مول منهن كلهن الفصل ... إلخ . وهذا كما قال ، إذا كان له أربع نسوة فقال والله لا أقربكن كلكن فقد نقل المزنى عن الشافعى أنه قال : هو مول منهن كلهن ويوكل لكل واحدة منهن ، وهكذا قال الشافعى فى الأم بهذا اللفظ^(٢) .

(١) المختصر : المزنى ١٠٢/٤ .

(٢) الأم : الشافعى ، ٢٥٣/٥ .

قال المزني: أصل قوله أنه لا يكون مولياً من جماعتهم لأن أيتهم وطى لم يحنث في يمينه ، وكل امرأة لا حنث بوطئها لا يكون مولياً منها . وبعد عرض وجهة نظر الشافعي والمزني عرض موقف الأصحاب منهما فقال : «واختلف أصحابنا فقال أبو إسحاق: الفقه ما قاله المزني ؛ لأنه إنما حلف أن لا يطأهن كلهن فإذا وطأ بعضهن لم يحنث وإنما يحنث إذا وطى جماعتهم كلهن ألا ترى أنه إذا حلف أن لا يأكل هذا الرغيف كله فأكل نصفه لم يحنث فكذلك ههنا لا يكون مولياً ؛ لأنه إذا وطى واحدة منهم أو اثنتين لم يحنث فإذا وطى ثلاثاً منهم صار مولياً من الرابعة بعد وطء الثلاث ، وتأول أبو إسحاق كلام الشافعي فقال معنى قوله يكون مولياً منهم أنه يجوز في كل واحدة منهم أن يكون مولياً ؛ لأن التي تكون رابعة ليست معينة فكل واحدة منهم يجوز أن تكون هي الرابعة .

ومن أصحابنا من قال: إنما أجاب الشافعي في هذه المسألة على قوله القديم أن كل معنى يقرب من الحنث بمنزلة الحنث في الإيلاء ، ووطء واحدة يقرب من الحنث . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الشافعي نص في كتاب الإيلاء من الأم على الجواب الذي نقله المزني ، وكتاب الأم هو الجديد وهو ذهب فيه إلى أن ما يقرب من الحنث لا يجرى مجرى الحنث ...

ومن أصحابنا من قال: مذهب الشافعي في هذه المسألة ومذهب أبي حنيفة سواء . وأكثر أصحابنا على ما قاله أبو إسحاق لأن قياس قوله يقتضي ذلك^(١) . وهذا التوضيح من شارح المختصر يؤكد صحة اعتراض المزني على أستاذه بالقياس على أصل قوله ، ويبين أن هذا الاعتراض من المزني هو الفقه وأن المزني لم ينقل وجهة نظر الشافعي القديم كما قال بعض الأصحاب ، وإنما نقله من الجديد ونقله موافق للفظ الأم وأخيراً أكد أن أكثر فقهاء الشافعية على

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط ٢٦٦ ج-٧ .

ما قاله أبو إسحاق أى الأخذ بما قاله المزنى ؛ لأن أبا إسحاق قال : إنه هو الفقه
ثم تأول كلام الشافعى رضى الله عنه . ذلك أسلوب من الاعتراضات خفيف
ولكنه يشتد أحياناً حتى يصف كلام الشافعى بأنه غلط عنده وفى نظره ولكنه
مصحوب بالدليل والحجة وهو كثير نسوق منه مثلاً ثم نرى موقف الشافعية
منه ، فمن ذلك قوله فى العدد :

« قال الشافعى : ولو أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصيبها بنت على العدة
الأولى لأنها مطلقة لم تمس » هذا رأى الشافعى فى حرة طلقت ثم روجعت
فى العدة ثم طلقت ثانية قبل أن تمس ورأيه أنها تبنى على عدتها . وقد رواه
المزنى عن أستاذه ، وبعد أن انتهى من روايته قال معترضاً على الشافعى :

« قال المزنى رحمه الله : هذا عندى غلط بل عدتها من الطلاق الثانى ؛ لأنه
لما راجعها بطلت عدتها وصارت فى معناها المتقدم بالعقد الأول لا بنكاح
مستقبل فهو فى معنى من ابتداً طلاقها مدخولاً بها » (١) .

فالمزنى اعترض وقال : إن قول الشافعى غلط وإنما يجب عليها أن تستأنف
عدة من الطلاق الثانى ؛ لأنه لما راجعها بطلت عدتها الأولى وصارت فى معناها
المتقدم .

فأصبح فى المسألة قولان : أحدهما للشافعى ، والثانى للمزنى . فماذا يفعل
فقهاء الشافعية وبم يأخذون ؟

أيأخذون بقول الشافعى ويسقطون قول المزنى ؟ أم يأخذون بقول المزنى
ويطرحون قول الشافعى ؟ أم يأخذون بالقولين ويجعلون المسألة على قولين ؟ إن
فقهاء الشافعية حين يعترض المزنى على الشافعى وهو راو المذهب وناقل فقه
الشافعى بدقة وأمانة وموضع ثقتهم واحترامهم يضعون ألف حساب قبل الحكم

(١) المختصر : المزنى ٢٠/٥ ، الأم : الشافعى ٢٠٠/٥ .

ويتحرون الحق بكل ما وسعهم فيجعلون المسألة أحياناً على قولين أخذاً برأى كل من الإمامين ، وأحياناً يرجحون قول الشافعي ويردون على اعتراضات المزني ، وأحياناً يأخذون بقول المزني ويرجحونه على الشافعي ، وهنا يبدو أثر المزني الكبير واجتهاداته الطيبة وفضله على المذهب الشافعي وفقهائه وذلك كثير.

ففي مسألتنا السابقة مسألة المراجعة إذا طلقت قبل أن تمس هل تعد من جديد كما يقول المزني أم تبنى على عدتها الأولى كما يقول الشافعي ؟

يعرض الطبري علينا المسألة ويبين موقف الفقهاء منها فيقول بعد عرض المسألة كما وردت في المختصر : «وهذه المسألة في عدة الحرة وصورتها : إذا طلق الرجل زوجته الحرة طلاقاً رجعيّاً ثم إنه راجعها ثم طلقها طلاقاً بائناً فلا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون قد وطئها بعد الرجعة ثم طلقها طلاقاً بائناً ، أو يكون راجعها ثم طلقها ولم يطأها بعد الرجعة ، فإن كان وطئها بعد الرجعة ثم طلقها فلا يختلف المذهب أنها تستأنف العدة بثلاثة أقرأء^(١) من حين الطلاق الثاني. وإن لم يكن وطئها بعد الرجعة وطلقها طلاقاً بائناً فهل تبنى عدتها على ما مضى من العدة بعد الطلاق الأول إلى أن راجعها أو تستأنف العدة بعد الطلاق الثاني ؟ فيه قولان : أحدهما قاله في القديم^(٢) أنها تبنى على ما مضى ، فإن كان مضى قرءان أضافت إليهما قرءاً ثالثاً ، وإن كان مضى قرء واحد أضافت إليه قرئين . والثاني قاله في الجديد أنها تستأنف العدة

(١) هذا إذا كانت من ذوات الأقرأء وإلا فعدتها الأشهر أو وضع الحمل كما هو معروف .

(٢) ليس هذا في القديم ولكنه الجديد الذي في الأم ٢٠٠/٥ ، ولو كان من القديم لذكر المزني كمادته . كما أن القول الثاني الذي قال الشارح أنه قاله في الجديد لم يقله الشافعي وإنما هو قول المزني كما عرفنا في المختصر ، ولو كان القولان للشافعي لذكرهما ولم يكن لاعتراض المزني حيثنذ معنى وكان عليه الترجيح فقط لا الاعتراض . أما القولان فقد ذكرهما في عدة الأمة إذا طلقت طلاقاً بائناً .

(٣) شرح كتاب المزني : الطبري ، مخطوط ٢٦٦ ج٨ .

بعد الطلاق الثانى وهو قول أبى حنيفة ومالك^(٣) .

ففى هذه المسألة يأخذ فقهاء الشافعية بقولى الشافعى والمزنى ويجعلون المسألة على قولين كما رأينا . ولكنهم أحياناً أخرى يرجحون قول الشافعى ويذودون عنه ويدفعون اعتراض المزنى بعدة ردود وتوجيهات فمن ذلك قول المزنى فى باب الشفعة :

«قال الشافعى : ولو قاسم بنى قيل للشفيع : إن شئت فخذ بالثمن وقيمة البناء اليوم أو دع ؛ لأنه بنى غير متعد فلا يهدم ما بنى » هذا رأى الشافعى فيمن اقتسموا وبنوا ثم جاء شريك فى الشفعة وطالب بحقه فإنه يقال له : إن شئت فخذ بالثمن وقيمة البناء اليوم أو دع ؛ لأن البانى بنى غير متعد فلا يلزم بهدم ما بنى . وبعد أن روى المزنى قول الشافعى هذا أدلى بوجهة نظره بعده فقال معترضاً ومتسائلاً على قول الشافعى :

«قال المزنى - رحمه الله - هذا عندى غلط وكيف لا يكون متعدداً وقد بنى فيما للشفيع فيه شرك مشاع ولولا أن للشفيع فيه شركاً ما كان شفعياً إذا كان الشريك إنما يستحق الشفعة ؛ لأنه شريك فى الدار والعرصة بحق مشاع فكيف يقسم وصاحب النصيب وهو الشفيع غائب والقسم فى ذلك فاسد وبنى فيما ليس له فكيف يبنى غير متعد والمخطئ والعامد فى المال سواء عند الشافعى ألا ترى لو أن رجلاً اشترى عرصة بأمر القاضى فبناها فاستحقها رجل أنه يأخذ عرصته ويهدم البانى بناءه ويقلعه فى قول الشافعى - رحمه الله - فالعامد والمخطئ فى بناء ما لا يملك سواء^(١) .

وهكذا يعترض المزنى على الشافعى ويرى أن على البانى هدم ما بنى ؛ لأنه متعد بالبناء حين قسم وله شريك شفيع غائب وصاحب حق مشاع فيما

(١) المختصر : المزنى ٥٢/٣ ، ٥٣ . الأم : الشافعى ٢٣٤/٣ فى كتاب اختلاف العراقيين .

اقتسمه ، ويرى أن القسم فى ذلك فاسد ، وأن البانى متعدد؛ لأن المخطئى والعامد فى المال سواء فى قول الشافعى فكذلك البانى عامداً ومخطئاً سواء .

فهل وافق الشافعية المزنى فى اعتراضه وأخذوا بقوله مع قول الشافعى ؟ كلا إنهم أخذوا بقول الشافعى فقط وردوا قول المزنى وأجابوا على اعتراضاته وتساؤلاته بما يناسبها ، وها هى المسألة يبسطها الطبرى ويشرحها مبيناً رذود الأصحاب من فقهاء الشافعية على المزنى ودفعهم لافتراضه . قال :

«قال الشافعى : لو قاسم وبنى قيل للشفيع : إن شئت فخذ بالثمن وقيمة البناء اليوم أو دح؛ لأنه بنى غير متعدد فلا يهدم ما بنى ، وهذا كما قال : إذا خصه حصّة من دار أو قاسم وميز المبيع من عين المبيع ، وبنى فى الحصّة المبيعة وغرس فيها قال الشافعى : كان الشفيع بين أمرين ، بين أن يأخذه بالثمن وقيمة البناء يوم يأخذ أو يدع» .

اعترض المزنى فى ذلك فقال : كيف تكون الشفعة باقية بعد المقاسمة؛ لأن الشريك إذا قاسم ورضى فقد سقطت شفعته .

وأجاب أصحابنا عن هذا فقالوا: يمكن بقاء الشفعة مع المقاسمة مع الشريك ومع النائب عنه فى مواضع منها : أن يظهر المشتري أنه اتهمه ثم قاسمه الشريك وقامت البيّنة بأنه اشتراه فإنه يكون على شفعته؛ لأنه إنما قاسم على أن لا شفعة له فى المبيع؛ لأن الشفعة لا تثبت بالهبة فإذا أبان الأمر بخلافه كان على شفعته. وكذلك إذا ظهر أنه اشتراه بأكثر من ثمنه فرغب الشفيع عن الشقص فقاسمه ثم قامت البيّنة بأن الثمن أقل مما أظهر فيكون على شفعته ... إلى غير ذلك .

إذا ثبت هذا فإن المشتري بالخيار بين قلع بنائه وغراسه وبين تركها بحالها ، فإذا لم يقلع المشتري بناءه وغراسه فإن الشفيع يكون بين ثلاث خيارات : بين

أن يأخذ الشقص بالبناء والفراس ويغرم قيمتها له وقت الأخذ ، وبين أن يأخذ الشقص ويكلف المشتري قلعها بشرط أن يضمن الشفيع ما نقص بالقلع فيقوم نابتة ومقلوعة وضمن له ما بين القيمتين ، فإذا ضمن ذلك كلف المشتري قلعها ؛ لأنه إذا أخذ القيمة أو الأرض فقد زال عنه الضرر ، والخيار الثالث أن يدع الشقص للمشتري حتى يستقر له ، فإذا لم يفعل شيئاً من هذه الثلاثة وأراد أن يجبس المشتري على القلع من غير غرامة أرض فلم يكن له ذلك . هذا مذهبنا وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق والنخعي ، وقال أبو حنيفة والثوري والمزني : يجبر على القلع .

واحتج من نصرهم بأنه بنى في حق غيره بغير إذنه فوجب أن يجبر على قلعه كما لو بنى في أرض اشتراها فخرجت مستحقة ؛ ولأنه نوع تصرف في الشقص المبيع من المشتري ، فكان للشفيع نقضه وإزالته كما لو باعه فإن له فسخ البيع ؛ ولأن حق الشفيع أسبق من حق المشتري لأن حقه ثبت برغبة الشريك عن شقصه فإنه لو قال لأجنبي : بعثك هذا الشقص بدرهم فقال له : لم تبعنيه كان للشفيع أخذه بذلك الدرهم ولا يثبت للمشتري فيه حق إلا بعد قبوله البيع على أن حق الشفيع أسبق ومراعاة الأسبق أولى .

ودليلنا قوله عليه السلام « ليس لعرق ظالم حق » وهذا ليس بعرق ظالم فوجب أن يكون له حق ؛ ولأنه بناء في ملكه الذي يملك بيعه فوجب ألا يجبر على قلعه على وجه يضره . قال المزني : هذا غلط ، وكيف لا يكون متعدداً وقد بنى فيما للشفيع فيه شرك مشاع . وهذا الكلام في ظاهره اضطراب ؛ لأن الشافعي ذكر القسمة ، وأثبت الشفعة مع حصولها وإذا حصلت القسمة انتفت الشركة ، والمزني قال : قد بنى فيما للشافع فيه شرك .

قال القاضي : « إنما قال المزني ذلك لأنه حكم بفساد القسمة ، وإذا لم تصح القسمة بالشركة باقية ، وقد بينا نحن وجه القسمة الصحيحة مع بقاء

الشفعة فبطل ما قاله المزني ، (١) .

فهنا عرض الشارح رأى الشافعي وفصله وبين من قال به من الأئمة غير الشافعي واستدل له بحديث رسول الله ﷺ . ثم رد على المزني اعتراضه وبين وجه القول به ثم أعلن بطلانه ورده . وفقهاء الشافعية كما يردون أحياناً على اعتراضات المزني ويدفعونها ويرجحون ما قاله الشافعي عليها فإنهم في أحيان كثيرة يرجحون قول المزني ويؤيدون اعتراضه ويأخذون بما قال به المزني ويفضون النظر عما قاله الشافعي ، بل ويعتبرون أن ما قاله المزني هو المذهب وهو الفقه وهو الصحيح ، وقد ذكرنا منذ قليل نوعاً من هذه الاعتراضات (٢) ورأينا اختلاف الأصحاب في الأخذ بها أو طرحها وعرفنا أن الأكثر أخذ بوجهة نظر المزني . ولكن ذلك النوع يمثل اعتراضاً على الشافعي بالقياس على أصله وقوله وأحب أن أضيف ههنا مثلاً لما يقول عنه المزني في اعتراضه « هذا عندي غلط » ويوافق الفقهاء عليه ويأخذون به فمن ذلك :

« قال الشافعي : وإن أحدث إمام مسافر بمسافرين فسدت صلاته فإن علم المأموم أنه صلى ركعتين لم يكن عليه إلا ركعتان ، وإن شك لم يجزه إلا أربع ، فإن رعى وخلفه مسافرون ومقيمون فقدم مقيماً كان على جميعهم وعلى الراعى أن يصلوا أربعاً ؛ لأنه لم يكمل واحد منهم الصلاة حتى كان فيها في صلاة مقيم . »

هذا رأى الشافعي كما رواه المزني أن على الراعى المسافر أن يسلم الصلاة فاعترض المزني على ذلك القول وقال : « هذا غلط الراعى يتدلى ولم يأت بمقيم فليس عليه ولا على المسافر إتمام » (٣) .

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط ٢٦٦ ج ٥ .

(٢) ص ٢٥٠ ، ٢٥١ من هذا البحث .

(٣) المختصر : المزني ١/ ١٢٦ ، الأم ١/ ١٦٠ .

فجاء شارح المختصر وعرض وجهة نظر كل من الإمامين ورجح ما قاله المزني في اعتراضه ، ودافع آخر عن رأى الشافعي وأوله بما يناسبه . قال الشارح بعد عرض المسألة كما في المختصر: « وهذا كما قال : إذا صلى مسافر وخلفه مسافرون ومقيمون فرغ فخرج من الصلاة واستخلف واحداً من المقيمين قال الشافعي: لزم الراعي الإتمام ولزم المسافر الإتمام ، أما المأمومون فإنهم يلزمهم الإتمام؛ لأنهم صلوا بعض الصلاة خلف مقيم ... وأما الإمام الراعي فقال الشافعي: يلزمه الإتمام قال المزني: هذا خطأ ، إنما يجب الإتمام بأحد ثلاثة أشياء إما الاقتداء بمتهم أو بمقيم أو بترك نية القصر ، ولم يوجد في هذا الراعي واحد منها .

اختلف أصحابنا في هذه المسألة فقال أبو إسحاق: الأمر على ما ذكره المزني ولا يلزم الراعي الإتمام . قال : لو تأمل كلام الشافعي لعلم أنه ما قصد هذا الذي ذكره ، وإنما أراد إذا غسل الراعي ثم دخل معهم في الصلاة حتى كان فيها في صلاة مقيم . وقال العباس بن سريج : بل يلزم الراعي الإتمام وإن لم يرجع إلى الصلاة؛ لأن خليفته القائم مقامه يلزمه الإتمام . قال الشارح : وهذا ليس بشيء؛ لأن خليفته مقيم فأنتم ، وهو مسافر فلم يتم والله أعلم^(١) .

تلك نماذج من اعتراضات المزني ومخالفاته على الإمام الشافعي أستاذة وصاحبه رضي الله عنهما وقد تعرفنا عليها وعلى وجهتها وسلامتها ، وموقف فقهاء الشافعية منها وفضلها على إثراء المذهب الشافعي وإنمائه في مدرسة المزني وحلقته .

٣ - أما إضافات المزني وتجديداته في مذهب الإمام الشافعي وفقهه فلا تقل أثراً عن موافقاته ومخالفاته إن لم تزد عليها فضلاً وأثراً في نمو الفقه الشافعي

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : ج ٢ مخطوط ٢٦٦ دار الكتب .

وازدهاره وتطوره ، تلك الإضافات المتعددة المتنوعة التي ترتفع باجتهاد المزني وفقهه إلى طبقات الأئمة الكبار أصحاب المذاهب المشهورة ، وقد عرفنا شيئاً من علو اجتهاده ورفعته ^(١) . والآن نتعرف على إضافاته وتجديداته :

وفي البداية نقول: أن معظم فقهاء الشافعية قد اتفقوا على أن إضافات المزني وتجديداته ورواياته التي انفرد بها عن الشافعي هي من المذهب الشافعي ، وقد أشرنا إلى شيء من ذلك عند الحديث عن روايات المزني ونقله عن الشافعي .

وإضافات المزني وتجديداته متعددة، ونحن هنا نجمل ما استطعنا استنباطه من استعراض فقهه ، وقد تكون له إضافات غيرها لم نستطع استنباطها فنقول وبالله التوفيق : إن المزني بما آتاه الله من فهم وذكاء وبما استوعبه من فقه أستاذه الشافعي وغيره ، وسعة اطلاعه على آراء الأئمة واجتهاداتهم كانت له إضافات فقهية رائعة تتعلق بإكمال مسألة بدأها الإمام الشافعي ولم يتمها ، أو بتصويب علة ذكرها الإمام الشافعي للحكم وليست صحيحة ، أو بسوق الاستدلال الصحيح على صحة ما قاله الإمام من أقوال ، أو بتوضيح معنى ما ذكره الإمام إن كان المقصود منه غير واضح، وتصحيحه إن كان غير صحيح ، أو برواية أحاديث لم يروها الشافعي وبينها وبين ما يقوله الإمام مناسبة قوية ، أو بالتفريع على ما قاله الإمام بذكر مسألة مشابهة ، أو بتقديم العديد من المسائل الفقهية التي تحرى فيها المزني أقوال إمامه وأصوله . وفي كل هذه الأنواع مسائل عديدة نكتفي بإيراد مثال لكل منها والله الموفق .

١ - فمن المسائل التي بدأها الشافعي وأكملها المزني رضى الله عنهما هذه المسألة :

«قال الشافعي: ولو قطع رجل ذكر خنثى مشكل وأنثيه وشفره عمداً قيل إن شئت وقفناك فإن بنت ذكراً أقدناك في الذكر والأنثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين ، وإن بنت أنثى فلا قود لك وجعلنا لك دية امرأة في الشفرين

(١) راجع ص ١٠٩ وما بعدها من هذا البحث .

وحكومة فى الذكر والأنثىين .

قال المزنى: بقية هذه المسألة فى معناه أن يقال له وإن لم تشأ أن تقف حتى يتبين أمرك وعفوت عن القصاص وبرأت فلك دية شفى امرأة وحكومة فى الذكر والأنثىين؛ لأنه الأقل ، وإن قلت: لا أعفو ولا أقف قيل: لا يجوز أن يقص مما لا يدرى أى القصاص لك فلا بد من أحد الأمرين على ما وصفناه^(١) .

فالمزنى ههنا عرض المسألة كما رواها عن الشافعى ثم بدا له نقصها فأكملها بما رأينا وهو حين يكمل يضع أمامه أيضاً معنى قول الشافعى وقياسه فيقول: « بقية المسألة فى معناه أن يقال له » .

٢ - وقد يذكر الإمام الشافعى المسألة كاملة بحكمها ولكن عند التعليل لها يخالف أصله أو قوله فيحاول المزنى تصويب العلة بما يناسب أصول الشافعى وأقواله فمن ذلك :

« قال الشافعى : وأبهم عفا عن القصاص كان على حقه من الدية ، وإن عفا على غير مال كان الباقيون على حقوقهم من الدية ، فإن عفوا جميعاً وعفا المفلس يجنى عليه أو على عبده القصاص جاز ذلك لهم ولم يكن لأهل الدين والوصايا منعهم ؛ لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة المجنى عليه إن كان حياً وبمشيئة الورثة إن كان ميتاً » .

قال المزنى : ليس يشبه هذا الاعتلال أصله ؛ لأنه احتج فى أن العفو يوجب الدية بأن الله تعالى لما قال: « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان »^(٢) لم يجز أن يقال: عفا إن صولح على مال ؛ لأن العفو ترك بلا عوض ، فلم يجز إذا عفا عن القتل الذى هو أعظم الأمرين إلا أن

(١) المختصر : المزنى ١٠٤/٥ ، الأم : الشافعى ٩٣/٦ .

(٢) من سورة البقرة الآية رقم ١٧٨ .

يكون له مال فى مال القتال أحب أكره ، ولو كان إذا عفا لم يكن له شىء
لم يكن للعافى ما يتبعه بمعروف ولا على القتال ما يؤديه بإحسان .

قال المزنى : « هذا مال بلا مشيئة أولا تراه يقول : إن عفو المحجوز جائز ، لأنه
زيادة فى ماله وعفوه المال لا يجوز لأنه نقص فى ماله ، وهذا مال بغير مشيئة
فأقرب إلى وجه ما قال عندى فى العفو الذى ليس لأهل الدين منعه منه هو أن
يرثه من القصاص ويقول بغير مال فيسقطان وبالله التوفيق » (١) .

فالمزنى كما نرى يعرض رأى الشافعى فى المسألة ولا تعجبه العلة التى ذكرها
الشافعى فى عفو المفلس عن القصاص وهى قوله : « لأن المال لا يملك بالعمد
إلا بمشيئة المجنى عليه » وبين أن هذه العلة لا تناسب أصول الشافعى فالعفو عن
القصاص ملك للمال بلا مشيئة ، وإلا لم يكن قوله تعالى فاتباع بالمعروف
وأداء إليه بإحسان معنى ، ثم بين أن الأقرب للتعليل أن يقال فى العفو الذى
ليس لأهل الدين منعه منه هو أن يرثه من القصاص ويقول بغير مال فيسقطان ،
ولا يكفى العفو عن القصاص مسوغاً لاعتراض أهل الدين وللوصايا مناسباً
للعلة التى ذكرها الشافعى ، وإنما لا بد من إضافة العفو عن المال إلى العفو عن
القصاص وحينئذ تصبح العلة التى ذكرها الشافعى مناسبة .

٣ - وفى كثير من الأحيان يذكر الشافعى رضى الله عنه المسألة ولا يذكر
معها دليلها المقوى لصحتها فيأتى المزنى ويستدل لهذه المسألة بما يناسبها
ويقويها من القرآن والسنة أو من الاستدلال العقلى .

فمن القرآن الكريم : قال الشافعى « والأيام المعلومات العشر وأخرها يوم
النحر ، والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر » .

قال المزنى : « سماهن الله عز وجل باسمين مختلفين وأجمعوا أن الاسمين

(١) المختصر : المزنى ١٠٦/٥ ، ١٠٧ ، الأم : الشافعى ١١/٦ .

لم يقعا على أيام واحدة ، وإن لم يقعا على أيام واحدة فأشبهه الأمرين أن تكون كل أيام منها غير الأخرى كما أن اسم كل يوم غير الآخر وهو ما قال الشافعي عندي .

قال المزني : « فإن قيل : لو كانت المعلومات العشر لكان النحر في جميعها فلما لم يجز النحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات فيها . يقال له قال الله عز وجل : ﴿ سبع سماوات طباقا و جعل القمر فيهن نورا ﴾ [سورة نوح الآية : ١٥ - ١٦] وليس القمر في جميعها وإنما هو في واحدة أفيبطل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله جل وعز . وفي ذلك دليل لما قال الشافعي وبالله التوفيق » (١) .

فقد استدل المزني من الآية التي أوردها على صحة قول الشافعي في الأيام المعلومات والمعدودات ورد على المعترضين .

ومن السنة قوله في تعجيل الصدقة : قال الشافعي رحمه الله تعالى : « أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة فجاءته إبل من إبل الصدقة قال أبو رافع : فأمرني أن أقضيه إياه . قال الشافعي : العلم يحيط أنه لا يقضى من إبل الصدقة والصدقة لا تحل له إلا وقد تسلف لأهلها ما يقضيه من مالهم ، وقال ﷺ في الحالف بالله فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه كان يحلف ويكفر ثم يحنث ، وعن ابن عمر أنه كان يبعث بصدقة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين . قال فبهذا نأخذ .

قال المزني : « ونجعل في هذا الموضع ما هو أولى به أن رسول الله ﷺ تسلف صدقة العباس قبل حولها » (٢) .

(١) المختصر : المزني ١٢١/٢ - ١٢٢ .

(٢) المختصر : المزني ٢١٢/١ ، سيل السلام : الصنعاني ١٠٦/٢ ، مسند الشافعي ١٢٣/٦ .

قال شارح المختصر: «احتج المزني بما هو حجة في الباب ظاهرة وهو ما روى أن رسول الله ﷺ بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ساعياً فلما رجع شكى ثلاثة نفر: خالد بن الوليد والعباس بن عبد المطلب وابن جميل فقال رسول الله ﷺ أما خالد فإنكم تظلمون خالداً فإنه حبس أفراسه وأعبدته وأدرعه في سبيل الله ، وأما ابن جميل فما نعم إلا أن أغناه الله عز وجل ، وأما العباس فقد استسلفت منه صدقة عامين » (معناه استعجلت) ^(١) فالمزني يضيف هذا الحديث إلى الأحاديث السابقة للاحتجاج بها على جواز تعجيل الصدقة كما قال الشافعي رضي الله عنه في الأم ^(٢) وليس فيه ما رواه المزني .

ومن الاستدلال العقلي عن مسألة يقولها الشافعي ويؤيده فيها المزني ثم يستدل لها قوله : « قال الشافعي : ولو اختلفا في ثوب فقال ربه أمرتك أن تقطعه قميصاً ، وقال الخياط بل قباء . قال الشافعي رحمه الله بعد أن وصف قول ابن أبي ليلى : إن القول قول الخياط لاجتماعهما على القطع ، وقول أبي حنيفة : إن القول قول رب الثوب كما لو دفعه إلى رجل فقال رهن ، وقال ربه ودیعة . قال الشافعي رحمه الله : ولعل من حجته أن يقول وإن اجتمعا على أنه أمره بالقطع فلم يعمل له عمله ، كما لو استأجره على حمل بإجارة فقال قد حملته لم يكن ذلك له إلا بإقرار صاحبه ، وهذا أشبه القولين وكلاهما مدخول » .

فالشافعي ههنا يعرض قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى ثم يرى أن قول أبي حنيفة : إن القول قول رب الثوب أشبه القولين وأصحهما ولم يستدل على ما رآه الأشبه فجاء المزني ورجح ما رجحه أستاذه واعتبره الأشبه بالحق وأقام عليه الدليل فقال :

(١) شرح على مختصر المزني / مخطوط ٢٩٧ فقه شافعي .

(٢) الأم / الشافعي / ج ٢ ص ١٧ .

قال المزني رحمه الله : «القول ما شبه الشافعي بالحق؛ لأنه لا خلاف أعلمه بينهم أن من أحدث حدثاً فيما لا يملكه أنه مأخوذ بحدثه وأن الدعوى لا تنفعه فالخياط مقر بأن الثوب لربه ، وأنه أحدث فيه حدثاً وادعى إذنه وإجارة عليه ، فان أقام بينة على دعواه وإلا حلف صاحبه وضمنه ما أحدث في ثوبه»^(١).

فاستدل المزني على أن القول قول رب الثوب بأن العلماء متفقون على أن من أحدث حدثاً فيما لا يملكه أنه مأخوذ بحدثه ودعواه لا تنفعه ، وهو مقر بأن الثوب لربه وبأنه أحدث فيه حدثاً وادعى إذن صاحبه وإجارة عليه فعليه أن يقيم بينة على دعواه وإلا حلف صاحب الثوب وضمنه ما أحدث في ثوبه وهذا الذي رأى المزني ترجيحه هو ما نص الربيع على ترجيحه في الأم^(٢) .
وهكذا يستدل المزني على ما يقوله الشافعي أو يرجحه من القرآن الكريم أو من السنة أو من العقل والأصول .

٤ - وقد يذكر الشافعي رضي الله عنه المسألة ويرى المزني أن فيها غموضاً لم يوضحه الإمام، أو خطأ يستحق التصويب فيقوم بتوضيح الغامض وبيان المقصود وذلك كثير، ومنه قوله في كتاب أدب القاضي «قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» قال الشافعي: فأخبر أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر فلا يكون الثواب فيما لا يسع ولا في الخطأ الموضوع» .

قال المزني: «أنا أعرف أن الشافعي قال: لا يؤجر على الخطأ وإنما يؤجر على قصد الصواب وهذا عندي هو الحق»^(٣) .

(١) المختصر : المزني : ج ٣ ص ٩٠ / ٩١ .

(٢) الأم : الشافعي : ج ٣ ص ٢٦٣ .

(٣) المختصر : المزني : ج ٥ ص ٢٤٢ ، الأم : الشافعي ج ٦ ص ٢٠٣ .

فبين المزي بتعليقه هذا أن المجتهد لا يؤجر على الخطأ وإنما يؤجر على قصده الصواب فوضح المراد حتى لا يفهم أن الأجر على الخطأ .

ومن تصويب عبارة الإمام قول المزي في كيفية جزاء الصيد إذا أصابه محرم: «قال الشافعي: وإن جرح ظلياً فنقص من قيمته العشر فعليه العشر من ثمن شاة، وكذلك إن كان النقص أقل أو أكثر» هذه عبارة الشافعي كما رواها المزي عنه ولما رواها رآها مخالفة لأصله وأن موافقتها تقتضي تصويها فيها فصوبها وقال: «عليه عشر الشاة أولى بأصله» (١) .

قال شارح المختصر: «اختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من صوب المزي وقال هو المذهب لا غير وحمل نص الشافعي على الإرشاد إلى الانتقال من الشاة إلى تعديل الطعام بالقيمة فإن الكفارة على التخيير وإخراج قسط من الحيوان عسير وإلا فهو الأصل» .

«ومن أصحابنا من جرى على ظاهر النص ولم يوجب قسطاً من الحيوان بسبب الجنابة على الصيد وجعل ما يدخل على الصيد من نقص بمثابة ما يدخل على المثليات من النقص بسبب الجنابة عليها» (٢) وهكذا يصوب المزي عبارة أستاذه ويصححها ويأتي الفقهاء من بعدهما فيأخذ الكثير منهم بما صوبه المزي ويرون أنه الأصل ويؤولون عبارة الشافعي وبعضهم اكتفى بنص الشافعي وجرى على ظاهره واكتفى بالمثل من القيمة مخالفاً في ذلك الأصل الشافعي .

٥ - وقد تكون الإضافة المزية برواية حديث لم يروه الإمام الشافعي رضي الله عنه أو أثر من آثار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم وبين قول الإمام مناسبة ، فمن الحديث حديث تعجيل الصدقة السابق وهو أن رسول الله ﷺ تسلف صدقة العباس قبل حلولها ، وهو الحديث الذي رواه عمر بن

(١) المختصر: المزي: ج ٢ ص ١١٠ .

(٢) شرح مختصر المزي: مخطوط رقم ٢٩٧ مجهول المؤلف .

الخطاب رضى الله عنه ، وقد قال عنه الشافعى لا ندرى أيثبت أم لا (١) وبالبحث تبين أن الحديث ثابت فقد رواه أحمد ومسلم والبخارى وغيرهم (٢) . ومن الآثار التي رواها المزنى رضى الله عن المجتهدين من الصحابة والتابعين فى مسائل ذكرها الإمام الشافعى رضى الله عنه قوله فى الكفارات :

«قال المزنى رحمه الله: قال لى على بن معبد فى المشى كفارة يمين عن زيد وابن عمر وحفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله ابن عمر الجوزى وروايته عن محمد بن الحسن والحسن ، وقال سعيد بن المسيب: لا كفارة عليه أصلاً وعطاء وشريك وسمعتة يقول ذلك ، وذلك عن الليث كفارة يمين فى ذلك كله إلا سعيد فإنه قال: لا كفارة .

وقال المزنى : حدثنا الحميدى قال سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الحجبى عن أمه صفية بنت شيبه: أن ابن عم لها جعل ماله فى سبيل الله أو فى زجاج الكعبة فقالت: قالت عائشة: هى يمين يكفرها ما يكفر اليمين، وحدثنا الحميدى قال: حدثنا ابن أبى رواد عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فيمن جعل ماله فى سبيل الله: يمين يكفرها ما يكفر اليمين. قال الحميدى وسمعت الشافعى وسفيان يفتيان به ، قال الحميدى وهو قولى» (٣) .

فهذا الذى رواه المزنى من الآثار والآراء لم يروه الشافعى فى الأم ، وكل ما فى الأم قول عطاء فقط (٤) وما رواه المزنى مناسب له ومقو .

٦ - وقد يضيف المزنى تفريعاً على مسألة ذكرها الشافعى ولا يخالف فى

(١) الأم ج ٢ ص ١٨ .

(٢) نيل الأوطار : الشوكانى : ج ٧ ص ١٢٧ ، سبل السلام : الصنعانى ج ٢ ص ١٠٦ .

(٣) المختصر : المزنى : ج ٥ ص ٢٤١ .

(٤) الأم ٦١/٧ .

تفريعه أصل الشافعي أو قوله ، وهنا يختلف الفقهاء فمنهم من يوافقهم ويصوب تفريعه وهو كثير، ومنهم من يغلطه في التفريع وهو قليل ، ومن الأمثلة التي تجمع هذا المسألة الآتية :

قال المزني في القراض : قال الشافعي : فإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن ، فإن ربح فلصاحب المال شطر الربح ثم يكون للذي عمل شطر ما بقي .

قال المزني : هذا قول قديم ، وأصل قوله الجديد المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز حتى يبتدأ بما يصح وهذا كما قال : إذا دفع إلى رجل مالاً قراضاً ، وقارض العامل بالمال عاملاً آخر لم يخل من أن يكون بإذن رب المال أو بغير إذنه ، فإن كان بإذنه صح وإن كان بغير إذن رب المال كان فاسداً؛ لأنه تصرف في مال غيره بغير إذنه ، فإن عمل الثاني وربح فإن المزني نقل أنه يكون لرب المال نصف الربح ، وما بقي من الربح يكون بين العامل الأول والثاني نصفين ثم قال : هذا قول قديم وأصل قوله في الجديد المعروف أن الربح كله للعامل وللثاني أجرة مثله ... فإذا قارض العامل عاملاً آخر لم يصح؛ لأنه تصرف في مال الغير بغير أمره ، فإن كان عالماً فهو متعد أثم ، وإن كان جاهلاً فلا إثم عليه ، وهو متعد فإذا تصرف وظهر في المال ربح فإن قلنا بقوله القديم وأن الربح كله لرب المال فإن المزني نقل أن لرب المال نصف الربح والباقي بين العامل الأول والعامل الثاني نصفين ، واختلف أصحابنا في هذا فمنهم من قال : ما نقله المزني صحيح؛ لأن رب المال شرط أن يكون له من الربح النصف ورضى به وأن يكون نصف الربح للعامل ، وقد حصل له ما شرط فلا شيء له سواء ... فإذا كان له نصف الربح كان النصف الباقي بين العامل الأول والعامل الثاني نصفين؛ لأنه قال على أن ما رزق الله من ربح كان بيننا نصفين... ومنهم من قال يجب على ما قاله المزني لرب المال النصف والباقي

بين العامل الأول والثاني نصفين ولكن يرجع العامل الثاني على العامل الأول بنصف أجرة مثله على المال ^(١) ذلك ما قاله المزني عن الشافعي وما وضعه شارح المختصر وبسطه فيمن قارض شخصاً ثم قارض بنفس المال آخر بدون إذن صاحبه ، ثم إن شارح المختصر بعد هذا قال ما نصه :

«وفرع المزني فقال : الربح كله للعامل الأول وللعامل الثاني أجرة مثله على العامل الأول ، واختلف أصحابنا في ذلك على طريقين : فمنهم من قال : غلط المزني في التفريع ، بل الربح كله للعامل الثاني لا شيء لغيره فيه ؛ لأنه هو المتعدي بالتصرف فكان كل الربح له كما قلنا في ربح الغاصب . ومنهم من صوب المزني وقال : الربح كله للعامل الأول ؛ لأن الثاني وإن كان متعدياً فإنه نوى الشراء للعامل الأول وإن كان الملك له فوجب أن يكون الربح لمن انتقل إليه الملك ، ويفارق الغاصب ؛ لأنه نوى الشراء لنفسه فكان الملك له لا غير وللعامل الثاني على العامل الأول أجرة مثله لأنه عمل في قراض فاسد» ^(٢).

فهنا روى المزني عن الشافعي قولين : أحدهما قديم وهو أن الربح بين العامل الثاني وصاحب المال ولا شيء للعامل الأول والثاني جديد وهو أن هذا العقد فاسد ثم فرع المزني على فساد عقد القراض فقال : إن الربح من وراء هذا العقد الفاسد يكون كله للعامل الأول الذي اتفق صاحب المال معه على العمل ، وللعامل الثاني الذي اتفق معه العامل الأول بدون إذن صاحب المال أجرة المثل ولا ربح له ؛ لأن العقد فاسد وأصل الشافعي أن كل عقد فاسد لا يجوز حتى يتدأ بما يصح ثم جاء فقهاء الشافعية فاختلفوا في تفريع المزني فمنهم من غلطه وقال : إن الربح كله للعامل الثاني لا شيء لغيره فيه ووضح فساد هذا القول عقلاً وفقهاً ، إذ كيف يعطى العامل الثاني الربح كله وقد عمل بعقد

(١) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ ج ٦ .

(٢) شرح كتاب المزني : الطبري : مخطوط رقم ٢٦٦ ج ٦ .

فاسد ، وأين حق المالك الذى له النصف فى أصل القراض ، أين حق العامل الأول ؟ لقد خالفوا بتخليط المزنى وقولهم هذا العقل والأصول . ومنهم من صوب المزنى ووافقه على تفريعه بأن الربح بين المالك والعامل الأول نصفان ، أما العامل الثانى الذى عمل بعقد فاسد فله أجره مثله فى مثل عمله .

٧ - وهناك إضافات أخرى للمزنى هى تلك المسائل العديدة التى يقول فيها «وهذه مسائل تحريت فيها جوابات الشافعى» ومعنى قوله «أو التى يقول فيها وهو قول الشافعى ومعناه» وقد وردت هذه المسائل العديدة فى أبواب عديدة فى الحوالة ، والكفالة والشركة ، والوكالة ، والشفعة ، والقراض والمساواة ، والفرائض والوصايا ، وهى مسائل تزيد عن المائتين ، وقد أجمع فقهاء الشافعية على عدها جميعاً من المذهب الشافعى وهذه مسألة منها تدل على ذلك :

«قال المزنى رحمه الله: هذه مسائل تحريت فيها معانى جوابات الشافعى فى الحوالة قلت أنا: فمن ذلك لو اشترى عبداً بألف درهم وأحال المشتري البائع على رجل بالثمن ثم اطلع على عيب قديم بالعبد فرده ، فالذى نص عليه المزنى ههنا أن الحوالة ترد وتبطل ، ونصه فى المختصر كنصوص الشافعى ، والذى ذهب إليه الجمهور فى تخريج المسألة أنها لا تبطل ومنصوصات المزنى فى مجال التحرى معدودة من متن المذهب ومتنه عند المصنفين كنصوص الشافعى فالذى ذهب إليه الجمهور تخريج المسألة على قولين مخرجين مبنيين على أن الغلبة للمعاوضة أو الاستيفاء فإن جعلناها معاوضة لم نبطلها ، وإن جعلناها الحوالة استيفاء بطلت؛ لأنها نوع رفق فى الاستيفاء فإذا بطل الأصل بطل الرفق الذى كان تبعاً»^(١).

فهذه المسألة توضح لنا عدة أشياء: أولاً أن المزنى نص على أن الحوالة هنا

(١) شرح على مختصر المزنى : مخطوط رقم ٢٥٠ فقه شافعى بدار الكتب المختصر : المزنى ج ٢ ص ٢٢٧ .

ترتد وتبطل ، ثانياً : أن الجمهور ذهب إلى تخريج المسألة على قولين ، ثالثاً : أن نصوص المزني في المختصر كنصوص الشافعي وأن منصوصاته في مجال التحري معدودة من متن المذهب ، ومتنه عند المصنفين كنصوص الشافعي .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لنصوص المزني وتحريه فلم جعلوا المسألة على قولين ؟ بالبحث تبين أن المزني في هذه المسألة يتحرى جواب الشافعي ، ومعنى قوله ، وهذا الذي يتحراه انتهى به إلى أن الحوالة مردودة وباطلة فقال ، ولكنه بعد قليل رجع إلى اجتهاده وتفكيره الحر فقال : « وفي إبطال الحوالة نظر » فماذا يفعل الفقهاء ؟ إنهم أمام نصين لا يقل أحدهما قوة عن الآخر نص يتحرى فيه المزني جواب الشافعي ومعنى قوله وهم يعدونه من متن المذهب ونصوصه كنصوص الشافعي ، ونص للمزني آخر مخالف لما تحراه ؛ ومن هنا جعلوا المسألة على قولين مخرجين ما رأينا والسبب هو الحرص على الأخذ بجميع ما قاله المزني في المذهب .

٨ - وهناك أيضاً المسائل العديدة التي يقول المزني فيها « وقال فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه » تلك المسائل التي يتضح من قول المزني عنها أنه الوحيد الذي اطلع عليها حيث لا يعلم أن غيره سمعها منه ، وقد تعددت هذه المسائل في أبواب منها : المزارعة ، وإحياء الموات ، واللقطة ، والتقاط المنبوذ ، والوصايا - وفضل المزني في هذه المسائل فضل النشر والنقل إذ لو لم ينقلها المزني لماتت وضاعت حيث لا ينقلها غيره إذ من الجائز أن تكون هذه المسائل قد خطها الشافعي رضي الله عنه في مسوداته وبعيداً عن حلقات تدريسه وأماله . ومنها قول في كتاب اللقطة ^(١) « قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال : جاء إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال : اعرف عفاصها ووكاءها ثم

(١) المختصر : المزني : ج ٣ : ص ١٢٤ ، الأم : الشافعي : ج ٣ ص ٢٨٧ .

عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها ، (١) .

وعن عمر رضى الله عنه نحو ذلك ؛ قال الشافعى رحمه الله: وبهذا أقول
والبقر كالإبل لأنهما يردان المياه وإن تباعدت ويعيشان أكثر عيشهما بلا راع
فليس له أن يعرض لواحد منهما ، والمال والشاة لا يدفعان عن أنفسهما فإن
وجدتهما فى مهلكة فله أكلهما وغرمهما إذا جاء صاحبهما .

وقال فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه « والخيل والبغال والحمير
كالبعير؛ لأن كلها قوى ممتنع من صغار السباع بعيد الأثر فى الأرض ومثلها
الظبي للرجل والأرنب والطائر لبعده فى الأرض وامتناعه فى السرعة .

وبالرجوع إلى باب اللقطة فى الأم تبين أن ما ذكره المزنى من الخيل والبغال
والحمير قياسا على البعير ليس فيه .

٩ - وأحيانا لا يكون للشافعى فى المسألة رأى فيجتهد المزنى فى حكمها
بالقياس على رأى الإمام فى مسألة مشابهة ثم يأتى فقهاء الشافعية بما ذكره
المزنى واجتهد فيه فمن ذلك مسألة القنوت فى الوتر .

قال المزنى :

« لا نحفظ عن الشافعى فى موضع القنوت فى الوتر شيئا وقياس قوله أن
يكون بعد الركوع كما قال فى قنوت الصبح » وقد أخذ معظم فقهاء الشافعية
بما قاله المزنى فى ذلك .

(١) الحديث فى متقى الأخبار عن زيد بن خالد مخالف لما هنا ونص سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة
الذهب والورق فقال: «أعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستفتقها ولتكن ودبة
عندك ، فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدأها إليه ، وسأله عن خيالة الإبل فقال: مالك ولها دعها فإن
معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجد لها ربها ، وسأله عن الشاة فقال: خذها فإنما
هى لك أو لأخيك أو للذئب » متفق عليه .
نيل الأوطار الشوكاني فى ح ٥ ص ٢٨٧ ، والعفاص : الرعاء الذى تكون فيه والوكاء الرباط الذى
تربط به .

ذلك العديد من إضافات المزني وتجديداته واجتهاداته في فقه الإمام الشافعي وأصوله وقواعده أمد فقهاء الشافعية بفيض عميم وعلم غزير ووضع إمامهم ثروة هائلة من الفقه في تطوره وتقدمه ، ونماذج من الفكر في تدفقه وتحرره ، وصوراً من الاجتهاد في أسمى معانيه ومظاهره ، وقد أفاد الكثيرون منهم من ذلك فتتبعوا خطوات المزني واحتذوها ، وبحثوا عن كل أقواله وآرائه ودرسوها ، فكان منها ومنهم للفقهاء الشافعي خير كثير ، ولو فعل الخلف ما فعل السلف لرأينا خيراً أكثر وعلماً أغزر . وفق الله طلاب العلم والباحثين فيه للمسير على مناهج الأئمة والكشف عن فقههم وأصولهم حتى يحققوا للمجتمع المتعطش للفكر والاجتهاد بعض ما يصبو إليه .

والآن نأتى إلى أثر آخر من آثار المزني -رحمه الله- في المذهب الشافعي ذلك هو :

1

2

3

4

الفصل الثالث

تلاميذه وكتبه

عرفنا أن المزني -رحمه الله- تولى رئاسة الحلقة الشافعية بعد البويطي منذ حمل إلى بغداد إبان محنة القول بخلق القرآن ، وقلنا: إن رياسته لهذه الحلقة امتدت حوالى أربعين سنة وذلك إذا لم تكن له حلقة خاصة قبل تلك الحلقة ، كما عرفنا أن حلقاته شملت معظم الجامع ، وأن الرحلة كانت إليه فى فقه الإمام الشافعى ؛ لأن أحداً من فقهاء الشافعية لم تكن تحدثه نفسه بالتقدم عليه ، وذلك لفقهه وعلو منصبه ، وملازمته لأستاذه خلال أهم فترات اجتهاده وأقواها وهى فترة إقامته بمصر (١٩٩ - ٢٠٤ هـ) ، وقد كان -رحمه الله- أعلم فقهاء الشافعية بفقه الشافعى وأصوله وقواعده ، ومسائله وفروعه وذلك بشهادة الجميع واعترافهم من أقرانه ورفاقه ومن تلاميذه ومن بعدهم ، وكيف لا وهو الذى قال عنه الشافعى دون غيره: «المزنى ناصر مذهبي» وقد حقق المزنى -رحمه الله- ما تأمله أستاذه فيه ، فنقل فقهه نقلاً أميناً ، وشرح مسأله شرحاً جميلاً أكمل نقصها ، وأوضح غوامضها ، وبين المقصود منها ، وقواها بقوة الدليل ، ثم فرع عليها وفصل ، ووافق وعارض ، وجدد وأضاف . كل ذلك فى مدرسته العظيمة التى امتدت حتى توفى -رحمه الله- سنة أربع وستين ومائتين من الهجرة.

ومدرسة هذا أستاذا ، وذلك منهجها وأسلوبها ، وذلك عمرها وشأنها لا بد أن يكون لها ولتلاميذها ولناهجها أكبر الأثر فى فقه الشافعى ومذهبه ، وقد كان فلقد أمها رواد الفقه الشافعى وطلابه من جميع الولايات الإسلامية من الشرق ومن الغرب ، من فارس ومن العرب يجلسون إلى المزنى أستاذ المذهب

الأوحد وفقهه الأ مجد ، يستمعون إليه ، ويروون عنه ، ويكتبون ما يملى ،
ويأخذون ما يقول فى ثقة واطمئنان ، ويقين وإيمان ، وكأنهم يأخذون عن
الشافعى نفسه أو من كتبه وأماله ، وقد كثر هؤلاء التلاميذ وتزايدوا حتى أخذت
حلقته أكثر الجامع ، ثم انطلق هؤلاء التلاميذ بما حملوا عن أستاذهم المزنى
من فقهه وفقه الشافعى وفهموا الكثير من المذهب وأصوله ، انطلقوا إلى آفاق
الدنيا كلها يعلمون ويدرسون ينقلون ويروون ، يحملون ويفصلون ، ويشرحون
ويوضحون ، وكان هؤلاء التلاميذ أول حملة للفقه الشافعى إلى الشرق حيث
بلاد فارس ، وإلى شمال أفريقيا ، وكانوا أول من نشره وأذاع صيته فى الآفاق
، والفضل فى ذلك كله للمزنى فهو الذى نقل إلى هؤلاء الطلاب فقه
الشافعى فى أجلى صورته وأوضحها وأقواها ، وهو الذى دافع عنه ودعا إليه
أكثر من غيره حتى ليروى لهم أنه رأى النبى ﷺ فسأله عن الشافعى فقال له :
« من أراد محبتى وستى فعليه بمحمد بن إدريس الشافعى المطلبى فإنه منى وأنا
منه »^(١) ولولا المزنى لما تمكن هؤلاء الطلاب من نقل هذا الفقه الكبير ولما
انتشر ذلك العلم هذا الانتشار الواسع الذى شبهه عم الشافعى بانتشار ذكر
الإمام على كرم الله وجهه فى الشرق والغرب حين فسر له ما رآه الشافعى فى
نومه من أنه سلم على الإمام على وصافحه فخلع خاتمه وجعله فى أصبعه فقال
عمه : وأما خلع خاتمه فجعله فى أصبعك فسيبلغ اسمك ما بلغ اسم على فى
الشرق والغرب وقد حدث ، وليس ذلك بعلم الشافعى فقط وإنما به وبمن نقله
من أصحابه وتلاميذهم الذين كان فى قمتهم المزنى وتلاميذه .

وقد اتفق الدارسون على فضل هؤلاء التلاميذ من أصحاب الشافعى
وتلاميذهم فى نشر مذهب الشافعى ونموه واتساع رقعته وكثرة فقهاءه وأتباعه .
يقول الأستاذ أبو زهرة فى حديثه عن نقل الفقه الشافعى : إنه انتقل عن

(١) تاريخ بغداد : الخطيب : ج ٢ : ص ٦٩ . ولعل هذا من مبالغات أصحاب المناقب .

طريقين: أحدهما تلاميذه، والثاني كتبه التي كتبها أو أملاها على بعض تلاميذه ثم يعرف بتلاميذه في مكة والعراق ومصر ثم يقول: «هؤلاء بعض أصحاب الشافعي الذين رووا مذهبه في أوار اجتهاده وتلقفوا كلماته وفتاويه وتداولوا كتبه ونشروها بين الناس وورثوها الأجيال من بعدهم فتناقلتها خلفاً عن سلف، وبذلك كانوا المصدر الحي لنشر آرائه» (١).

ويقول الأستاذ المذكور: «وكان للشافعي أتباع ومريدون درسوا عليه وعملوا على نشر مذهبه ومن أشهر تلاميذه في مصر إسماعيل بن يحيى المزني» (٢).

وقد ذكر الأسنوي في طبقاته فضل تلاميذ الشافعي ومميزاتهم على غيرهم فقال: «إنهم المقدمون في المساجد الثلاثة الشريفة ومنها أن الكلمة لهم في الأقاليم المشار إليها وغالب الأقاليم الكبار العامرة المشهورة المتوسطة في الدنيا المتأصلة في الإسلام وشعار الإسلام بها ظاهر منتظم كالحجاز واليمن ومصر والشام والعراقين وخراسان وديار بكر وإقليم الروم ومنها ازدياد علمائهم في كل عصر إلى زماننا، ومنها أن كبار أئمة الحديث إما من جملة أصحابه الآخذين عنه أو عن أتباعه كالإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي، وإما من جملة الناقلين لأقواله الموافقين عليها المعرضين عن مقالة غيره بالكلية كالبخاري» (٣) ومعظم هؤلاء الذين ذكرهم ممن تتلمذ على المزني أو فقهه وكتبه وقد ذكر الإمام يحيى بن شرف النووي سلسلة من كبار الفقهاء الذين تفقه على أيديهم حتى الشافعي رضي الله عنه وكبار الفقهاء الذين ذكرهم تتلمذوا على المزني وتلاميذه من بعده، ولولاه ما وصل فقه الشافعي إلى النووي أو غيره قال النووي:

أخذت الفقه قراءة وتصحيحاً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً عن جماعات أولهم

(١) الشافعي: أبو زهرة ص ١٦٠.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ومصادره: مذكور: ص ١٨٨.

(٣) طبقات الشافعية: الأسنوي: مخطوط ٢٠٦٣ دار الكتب تاريخ طلعت.

شيخى الإمام المتفق على علمه وزهده وورعة وكثرة عبادته وعظم فضله وتميزه فى ذلك على أشكاله أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربى ثم المقدسى رضى الله عنه وأرضاه وجمع بينى وبينه وبين سائر أحبائنا فى دار كرامته مع من اصطفناه ثم شيخنا أبو محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد ابن إبراهيم بن موسى المقدسى ثم المقدسى الإمام العارف الزاهد العابد الورع المتقن مفتى دمشق فى وقته رحمه الله ، ثم شيخنا أبو حفص عمر بن أسعد بن أبى غالب الربعى الأربلى الإمام المتقن رضى الله عنه ثم شيخنا أبو الحسن سلار بن الحسن الأربلى ثم الحلبى ثم الدمشقى المجمع على إمامته وجلالته وتقدمه فى علم المذهب على أهل عصره بهذه النواحي . وتفقه شيخنا الثلاثة الأولون على شيخهم الإمام أبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بأبن الصلاح ، وتفقه هو على والده وتفقه والده فى طريقة العراقيين على أبى سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن على بن أبى عصرون الموصلى وتفقه أبو سعيد على القاضى أبى على الفارقى ، وتفقه الفارقى على الشيخ أبى إسحاق الشيرازى ، وتفقه أبو إسحاق على القاضى أبى الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى وتفقه أبو الطيب على أبى الحسن محمد بن على بن سهل بن مصلح الماسرجسى ، وتفقه الماسرجسى على أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزى وتفقه أبو إسحاق على أبى العباس أحمد بن عمر بن سريج ، وتفقه ابن سريج على أبى القاسم عثمان بن بشار الأنماطى ، وتفقه الأنماطى على أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى ، وتفقه المزنى على أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى - رضى الله عنه - وتفقه الشافعى على جماعة (١) .

تلك سلسلة أردت من عرضها أن أبين مدى تأثير المزنى - رضى الله عنه - وتلاميذه فى فقه الشافعى على مدى خمسة قرون متتالية . فإليه وإليهم يرجع

(١) تهذيب الأسماء واللغات النووى : ج ١ ص ٢٢ وما بعدها .

الفضل فى تخريج هؤلاء الأئمة الكبار من الفقهاء الذين نشروا فقه الشافعى ونقلوه إلى شتى ربوع الأرض الإسلامية وحافظوا عليه قوياً نامياً متطوراً . ولم يقف دور هؤلاء التلاميذ كما نعلم عند حد النقل والرواية والتلقى عن المزنى قط ، بل نهجوا نهج أستاذهم المزنى فكانوا يروون وينقلون عنه ثم يجتهدون فيرجحون أو يخرجون أو يوافقون أو يعترضون أو يردون اعتراضاً ويحررون جواباً ، وقد رأينا صوراً من اجتهاداتهم أثناء حديثنا عن مواقف الشافعية من المزنى فى اجتهاده وفقهه ، وآراءهم فى مواقفه من الشافعى وآرائه . وقد ذكر الأستاذ أبو زهرة ما يؤكد اجتهادهم ويبين عملهم بعد أستاذهم فقال مثلاً فى مجال أصول الفقه : «ولا نقول إن الشافعى قد أتى بالعلم كاملاً من كل الوجوه بحيث إنه لم يبق مجهوداً لمن جاء بعده ، بل إنه جاء من بعده من زاد ونمى وحرر مسائل كثيرة فى هذا العلم .. فمنهم من اتجه شارحاً لأصول الشافعى مفصلاً لما أجمل ، مخرجاً عليها ، ومنهم من أخذ بأكثر ما قرر وخالفه فى جملة تفصيلات وزاد بعض الأصول» ثم يقول : «والفقهاء الشافعيون تلقوا أصول إمامهم بالشرح والتفصيل والتوضيح ، واستمرت تلك الأصول تنمو عندهم وتحيا وتزداد توضيحاً وتفصيلاً طول عصر الاجتهاد الفقهي» (١) .

تلك نبذة موجزة عن تلاميذ المزنى وأثرهم فى الفقه الشافعى . أما عن كتب المزنى وأثارها :

فقد سبق التعريف بها كما وكيفاً أثناء الحديث عن ترجمة المزنى (٢) . وقد عرفنا أن كتب المزنى الأحد عشر من أهم ما دون فى الفقه الشافعى ، فهى الكتب التى روت فى دقة وأمانة فقه الشافعى ، وهى الكتب التى ضمت إلى فقه المزنى فقه الشافعى وغيره من الأئمة ، وهى الكتب التى تروى قديم الشافعى وجديده وتفاضل بينهما وبين غيرهما من الآراء . ولا عجب بعد هذا

(١) أصول الفقه : أبو زهرة : ص ١٥ - ١٧ .

(٢) ص ٦٥ من هذا البحث .

إذا وجدناها هي الكتب التي يعول عليها فقهاء الشافعية ويعتمدون وهي الكتب التي لها يشرحون ويفصلون ، وهي الكتب التي على مثالها يرتبون كتبهم ويؤوبون ، فهي الكتب التي حفظت بدون أدنى شك فقه الشافعي ومذهبه وقد عرفنا أن المزني جعل من مؤلفاته المبسوطات والمختصرات ، والمنقولات والمولدات ، فمن مطولاته المبسوط وهو الجامع الكبير والجامع الصغير والمنشورات ، ومن مختصراته المختصر الكبير ومختصر المختصر ، وتعتبر هذه الكتب من المنقولات لأنها اهتمت بنقل فقه الشافعي وروايته ، وهناك المولدات ككتاب «العقارب» وهو يضم عدة مسائل مولدة ولدها المزني ونسجها على أصول الشافعي وقواعده ولكن تبقى لها صفة واحدة تجمعها جميعها وهي أنها كتب في الفقه الشافعي روته ونسجت على أصوله وفروعه ، ومن هنا كان اهتمام الشافعيين بها وعكوفهم عليها حتى انتشرت معهم وبهم وبفقه الإمام الشافعي والمزني إلى أقطار الأرض شرقاً وغرباً .

ويكفي أن نعلم أن أحد كتبه وهو المختصر قد شغل فقهاء الشافعية دهرًا طويلًا ولم يدركوا من حقائقه غير اليسير هذا مع تعويلهم عليه وعكوفهم وما ذاك إلا لأن مؤلفه - رحمه الله - قد بذل فيه كل جهده وعنايته وروى فيه خلاصة علم محمد بن إدريس وفقهه وجمع فيه بين قديمه وجديده وراجحه ومرجوحه وصحيحه وضعيفه ، هذا إلى العديد من الأحاديث والآثار ، وقد علق حاجي خليفة على هذا المختصر تعليقًا جميلًا أنقله ههنا لعله يرينا صفحة من آثار المزني الكبيرة في المذهب الشافعي قال :

«مختصر المزني في فروع الشافعية ، وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر تداول ، وهي سائرة في كل الأمصار كما ذكره النووي في التهذيب ، للشيخ الإمام إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤ هـ وهو أول من صنف في مذهب الشافعي قال ابن سريج : يخرج

مختصر المزني من الدنيا عذراء لم تفتض ، على منواله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا ، والشافعية عافكون عليه كما قال ، ودارسون له ، ومطالعون به دهرًا ، ثم كانوا بين شارح مطول ومختصر معلل والجميع منهم معترف أنه لم يدرك من حقائقه غير اليسير كان كابين سريج ، ومن شروحه شرح أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري المتوفى سنة ٤٥٠ هـ وشرح أبي الفتوح بن عيسى الشافعي المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، وشرح ابن إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي في نحو ثمانية أجزاء توفي سنة ٣٤٠ هـ ، وشرح أبي حامد أحمد بن بشر بن عامر المروزي وهو كبير توفي سنة ٣٦٢ هـ ، وابن سراقه محمد بن يحيى الشافعي المتوفى سنة ٤١٠ هـ ، وأبي عبد الله مسعود بن أحمد المسعودي ، وأبي عبد الله محمد بن مسعود ، وشرح أبي علي حسين بن القاسم الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ المسمى بالإفصاح ، والإمام أبي بكر محمد بن أحمد الشاش المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، وشمس الدين محمد بن أحمد ليس بتمام توفي سنة ٦٤٩ هـ ومحمد بن عبد الله المروزي المسعودي المتوفى سنة ٤٢٦ هـ ، وأبي علي حسين ابن شعيب السنجي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ ، وابن عدلان محمد بن أحمد الكتاني المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ويحيى بن محمد الحدادي المناوي المتوفى سنة ٨٧١ هـ ، أولئك هم شارح المختصر بين مطولين ومعلقين فهل انتهى أمر المختصر وشهرته عند هذا الحد الكبير من الشراح ؟ كلا لقد قام بدراسته وتفسيره آخرون وآخرون قال : « وفي تفسير ألفاظه كتاب لمحمد بن أحمد أبي منصور الأزهرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وعلق ابن أبي هريرة حسن بن حسين تعليقة كبيرة سنة ٣٤٥ هـ نقل عنها أبو علي الطبري وعلق أيضا أبو بكر الصيدلاني ، ولابن أبي هريرة المذكور أنفا تعليقة أخرى في مجلد كلاهما قليل الوجود ، وعليه زيادات لأبي بكر عبد الله بن محمد النيسابوري المتوفى سنة ٣٢٤ هـ واختصر الشيخ أبو محمد مختصراً يعبر عنه بالمختصر ، ولخص هذا

المختصر الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي سماه عنقود المختصر ونقاوة المعتصر والمعتصر من المختصرات ، وكتاب آخر أيضا لأبي الحسن شيث بن إبراهيم العبادي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ ، ونظمه أبو الرجا محمد بن أحمد الأسواني المتوفى سنة ٣٣٥ هـ ومن شروحه شرح الشيخ القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ وصنف بن القاص أحمد بن أبي أحمد الطبري المتوفى سنة ٣٣٥ هـ كتاباً في التوسط بينه وبين الشافعي فيما اعترضه على الشافعي في مجلد يرجح الاعتراض تارة ويدفعه أخرى ، ومن شروحه شرح أبي الحسن الجوزي سماه المرشد ، ذكره السبكي في ترجمة أحمد بن يحيى وشرح عبد الجبار البصري ذكره أيضا^(١) .

هذا حديث عن كتاب واحد من كتب المزي نراه قد أحيط بهذا الاهتمام البالغ والتقدير الكبير ، ولم يكن كتاب المختصر هو الكتاب الوحيد الذي حظي بهذا الاهتمام والتقدير ، بل كل كتب المزي لقيت ذلك الاهتمام ، فالسبكي مثلاً يذكر بعض المسائل عن كتاب «العقارب» للمزي بنقل العبادي ثم قال : قلت «كتاب العقارب مختصر فيه أربعون مسألة ولدها المزي ورواها عنه الأنماطي وأظن ابن الحداد نسج فروعه على منوالها»^(٢) .

فهم كما نرى يروون كتاب العقارب وينسجون فروعه على منواله وما ذاك إلا لأهميته وجلاله وكتابه «الجامع الكبير» في فروع الفقه الشافعي سار الشافعية في تأليفهم على منواله^(٣) .

وقد كانت هذه الكتب المزية كلها شموعاً على طريق طلاب الفقه والفقه الشافعي بصفة خاصة ، ومن هنا عولوا عليها فأعطوها كل ثقتهم واطمئنانهم

(١) كشف الظنون : حاجي خليفة : ص ٤٦٢ وما بعدها .

(٢) طبقات الشافعية : السبكي : ج ١ ص ٢٤٤ .

(٣) قال السبكي : محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله أبي القاضي صاحب كتاب الحاوي في الفروع بناء على الجامع الكبير لأبي إبراهيم المزي (ج ٢ ص ١٥٩ من طبقات الشافعية) .

وجعلوا نصوصها كنصوص الشافعى وعدوا متونها من متون المذهب ونصوصه
ولهم كل الحق فى ذلك .

وقد علق الأستاذ أبو زهرة على العلاقة بين ما رواه الأصحاب عن الإمام وما
قاله الإمام نفسه تعليقاً حسناً يكشف عما قام به أصحاب الشافعى فى كتبهم
وعن مدى صحة هذه الكتب ودقتها فقال : « الكتب التى رواها أصحاب
الشافعى قسمان : قسم يذكره المؤرخون والرواة منسوباً للشافعى فيقولون :
كتاب الأم للشافعى والرسالة للشافعى .. إلخ ، وقسم يذكرونه منسوباً إلى
أصحابه على أنه تلخيص لأقواله فيقولون مختصر البويطى ، ومختصر المزنى ولا
شك أن هذا القسم الأخير هو تأليف أصحابه وتلخيصهم لأقواله ، وإن كانت
نسبة الآراء فى هذا القسم إلى الشافعية لا تقل عن نسبتها فى الأول . والفرق
أن للشافعى فى الأول المعنى والصياغة . وله فى الثانى المعنى فقط ، وأما
الصياغة وتأليف العبارة فلصاحبه الشأن فيه ككتب الإمام محمد بالنسبة
للمذهب الحنفى ، والشافعى - رضى الله عنه - كان يدون بنفسه ويصنف من
غير إملاء وكان تلاميذه وأصحابه ينقلون ما كتبه وما سمعوه عنه ثم يقرءونه
عليه^(١) .

ومن هذا التعليق نعلم أن كتب المزنى قد توافرت لها عدة عوامل هامة
جعلت فقهاء الشافعية يقدرونها ويثقون منها ويطمئنون إليها ويأخذون بكل ما
جاء فيها أهمها :

١ - أن هذه الكتب كانت تقرأ على الإمام الشافعى بعد كتابتها فكان
يصححها .

٢ - أن هذه الكتب كانت تلخيصاً لفقه الشافعى له فيها المعنى وتلاميذه
الصياغة .

(١) الشافعى : أبو زهرة ص ١٧٢ .

٣ - أن هذه الكتب قام بتلخيصها خيرة أصحاب الشافعي ، وكبار فقهاء المذهب .

ولهذا كله اطمأن لها الشافعية وعفكوا على دراستها والإفادة منها . حتى خصوم المذهب أنفسهم كانوا يثقون بكتب المزني ويردون على ما ورد فيها من أقوال على أنها أقوال للشافعي ويحكي ابن زولاق حكاية عن القاضي بكار في هذا المعنى فيقول : « كان لبكار اتساع في العلم والمناظرة وله مساجلات مع المزني صاحب الشافعي ، وعندما ألف المزني مختصره ، وما فيه من الرد على ابن حنيفة ، صنف كتاباً يرد به على الشافعي ، ومنعه الورع أن يسرع بالرد على الشافعي حتى أرسل شاهدين يسمعان الكتاب من المزني فإذا فرغ منه أشهداه على أن ما يقوله هو قول الشافعي ثم يشهدان بذلك عند بكار وحينئذ يستجيز لنفسه أن يقول قال الشافعي كذا ثم يرد عليه ^(١) .

ولكن هذه الرواية تشير إلى أن تأليف المختصر كان بعد وفاة الشافعي بأكثر من أربعين سنة ، والأستاذ أبو زهرة يقول: إن أصحاب الشافعي كانوا يقرءون عليه ما يكتبونه فمتى قرأ المزني مختصره إذن ؟

وللتوفيق والتقريب بين القولين أقول: إن المزني لخص أقوال الشافعي من علمه وقوله ثم قرأها عليه فوافق عليه ، ثم كان التأليف والترتيب وأقوال المزني وآراءه وترجيحاته واختياراته واعتراضاته في المرحلة التالية حيث تولى التدريس والتعليق على أقوال الشافعي ، وقد علمنا أن المختصر ضم إلى أقوال الشافعي آراء المزني وتعليقاته ، فكأنه قسمان : قسم نقله عن الشافعي ، وهذا قرأه عليه ، وقسم من اجتهاده وهذا كان فيما بعد ومنهما كان المختصر الشهير الذي بين أيدينا .

(١) أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث : الفقرة ٥٤ .

هذا عرض لبعض آثار المزني في فقه الشافعي وفضله على مذهبه كما وقفنا عليها . وهي كما رأينا آثار متنوعة متعددة لم تقف عند حد النقل والرواية لفقه الشافعي وآرائه ، ولا عند تدريسها وتعليمها لطالبيها من أبناء الإسلام ، ولا عند التدوين والتصنيف فيها تدويناً وتصنيفاً اعتبر بهما المزني أكثر من دون في فقه الشافعي وصنف ، ولا عند الترجيح والتصحيح أو الاختيار والتخريج ، أو الإضافة والتجديد ، وإنما شملت هذا وذاك ، وتجاوزت كل هذا بحيث تستطيع أن تؤكد صدق نبوءة الشافعي فيه حين قال عنه : « المزني ناصر مذهبي » وأن نعترف بحق ما قاله غير الشافعي فيه من تقرّظ وثناء هما بعض ما يستحقه المزني ويستأهله من نحو قولهم : « المزني أفقه أصحاب الشافعي » ، « ولم يكن أحد من الشافعيين تحدّثه نفسه بالتقدم عليه » ، « كان المزني عالم الديار المصرية في وقته مع ابن عبد الحكم » ، « كانت له الرحلة في فقه الشافعي » وغير هذا كثير مما سبق توضّحه في ثنايا البحث وفصوله .

خاتمة

وبعد

أحب أن أضيف إضافة صغيرة عن أثر المزني في الفقه الإسلامي وإن كانت هذه الإضافة ليست من البحث إلا أنها تتم ضرورة ما دمنا قد تحدثنا عن أثره في الفقه الشافعي .

وأثر المزني في الفقه الإسلامي ينجلي من أثره في الفقه الشافعي ، وكل ما سبق قوله عن آثاره في الفقه الشافعي تعتبر آثاراً في الفقه الإسلامي بعامة وذلك أن المزني أولاً : باجتهاده المطلق الواسع المتجدد الحي المتدفق قد ضرب لأبناء الإسلام مثلاً رائعاً يجب أن يحتذى في الاجتهاد ، فلم يمنعه تلقيه فقه الشافعي أن يؤيده أو يخالفه بالاجتهاد والدليل ، ولم يدفعه تلقيه لفقه الشافعي إلى تقليده والتعصب لمذهبه ، ولم يمنعه حبه للشافعي وحفظه لمذهبه أن يعترض عليه ويخالفه ويخطئه بالحجة والدليل ، وأن يأخذ بآراء غيره من الأئمة وينصرهم عليه . ولم يحل اطلاعه على آراء الأئمة والشافعي معهم دون اجتهاده الحر المطلق انطلاقاً من القرآن الكريم والسنة النبوية واجتماع المسلمين والقياس . فهو بهذا يعتبر نموذجاً فذاً لأبناء المسلمين في عصر نحن أحوج ما نكون فيه إلى العلم والجد والاجتهاد والبحث الدائم عن الجديد والجديد في الفقه وفروعه .

والمزني ثانياً : بنقله وروايته فقه الإمام الشافعي في دقة مطلقة وأمانة كاملة قد قدم للمسلمين فقهاً مكتملاً متطوراً متنوعاً يعتبر صاحبه بإجماع العلماء أباً لأصول الفقه ، وناصرراً للحديث ، ومبيناً للخاص والعام والمطلق والمقيد ،

وأنواع البيان القرآني وبيان السنة للقرآن إلخ ما ورد في رسالته الأصولية وكتابه الأم وغيرهما ، ولولا نقل المزني وروايته مع غيره من الأصحاب لما عرف المسلمون فقه الشافعي الكبير واجتهاده أو لعرفوه معرفة مشوهة ناقصة .

والمزني ثالثا : بتدريسه فقه الشافعي وبيان مسأله ثم توضيح موقفه منه بالتأييد أو الاعتراض قد أثرى فقه الإمام ونماه حتى نقله عنه تلاميذه وتلاميذهم فوصل إلى أبناء الإسلام والمسلمين بهذه الصورة الواسعة الثرية التي نراه عليها .

والمزني رابعا : بتلاميذه ومدرسته وكتبه المطولة والمختصرة ، قدم للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها نموذجا خيرا من الأئمة الكبار والأساتذة الأبرار ، والمؤلفين الأخيار ، ولهذا سار على نهجه أئمة كبار ، ونسج على منواله مجتهدون عظماء ، وعكف على دراسة منقولاته ومدوناته فقهاء وفقهاء فانتشر به وبهم ، بكتبه وبشروحهم بآرائه ومواقفهم ، باجتهاده واجتهادهم انتشر فقه الشافعي وفقههم الذي يسير عليه ويعمل به أكثر من ثلث العالم الإسلامي ، وبهذا يتضح لنا أثر المزني في الفقه الإسلامي من خلال أثره في فقه الشافعي ، فإذا عرفنا أن المزني في آرائه الخاصة لم يكن يصدر عن الفقه الشافعي وإنما عن فقهاء المسلمين جميعا ومن اجتهاده المطلق الذي قد يوافقهم فيه أو يخالفهم ، إذا عرفنا هذا عرفنا أن المزني خامسا : قد قدم للمسلمين ولعلماء الإسلام نموذجا من الفقه الواسع الثرى القائم على اجتهاد حر مهذب مطلق مقيد . فجزاه الله عنا وعن الإسلام كل خير وأسكنه مع أئمة الإسلام فسيح جناته وجعلهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، ووفقنا للعمل بفقههم والسير على منوالهم ، والاهتداء بهداهم .

نبني كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا

إنه نعم المولى ونعم النصير .

نتائج ومقترحات

أما النتائج التي انتهينا إليها فهي :

١ - أننا تعرفنا على واحد من أئمة المسلمين وخيار المجتهدين واحد من أفقه أصحاب الشافعي وألصقهم به وأكثرهم علماً بأرائه وفقهه تعرفنا عليه معرفة واسعة أملت بنسبه وجوانب حياته ، وتحدثت عن عصره وثقافته ، وعن شيوخه وتلاميذه وعن كتبه ومؤلفاته ، وإذا كان المزني قد عرف قبل ذلك ، وورد ذكره في كتب متفرقة إلا أنه يبقى أنها معرفة مشوهة ، وصورة باهتة ، ومعلومات متفرقة هنا وهناك لا يستطيع قارئ أو باحث أن يشفى غليله منها أو يجد فيها كل ما يريد ، وقد قمت بجمع شتاتها ، وضم متفرقها ، وتأليف مختلفها ، وتوفيق متعارضها حتى كان لي من ذلك كله ذلك الباب الكبير الذي جمع ترجمة - أرجو أن تكون - وافية ، وتعريفاً أرجو أن يكون كاملاً لهذا الإمام الكبير المزني - رحمه الله - ، تعريفاً متحداً متناسقاً مؤلفاً يشفى غلة الباحث ، وينير الطريق أمام كل قارئ .

٢ - وتعرفنا ثانياً على فقه هذا الإمام ، وعلى الأصول التي بنى عليها فقهه واجتهاده وعلى أنواع فقهه ومراحله ، وعلى مواقف الفقهاء من فقهه واجتهاده وصلة كل ذلك بالفقه الشافعي ، ولم يكن من الميسور على باحث أن يجد كل ذلك في كتاب أو كتابين ، ففقه المزني كما رأينا متفرق في الكتب ، منشور في المراجع ، مختبئ أكثره في المخطوطات ، وذلك باستثناء كتابه الوحيد المطبوع بهامش الأم هو « المختصر » وإذا كنا لم نذكر كل فقه المزني لأن ذلك شيء يطول على بحث كهذا ، فإننا ذكرنا عدة مسائل من فقهه في أبواب الفقه المختلفة من الطهارة إلى العتق ، وهي إلى حد كبير نماذج لغيرها

من مسأله ، وتعطى صورة قريبة من الحقيقة لفقه هذا الإمام واجتهاده بحيث أصبح إمام الباحث فى فقه الشافعى وأصحابه عدة معالم يستعين بها فى دراساته ويحسه .

٣ - وتعرفنا ثالثاً بهذا البحث على ما كان للمزنى من آثار فى فقه الإمام الشافعى ومذهب الشافعية بصفة عامة ، معرفة أبانت لنا فضله ودوره فى نقل هذا الفقه وروايته وشرحه وتوضيحه ، وتأيينه أو معارضته ، وتدرسه للعديد من التلاميذ الذين أصبحوا بدورهم من كبار الأئمة فى العالم الإسلامى يروون عنه يأخذون ثم يشرحون فى تفصيل آرائه وآراء أستاذه ثم يأخذون بهما أو بأيهما يرونه أرجع وأقرب إلى الدليل . كما تعرفنا على كتبه والدور الذى قامت به فى نقل الفقه الشافعى والفقه المزنى ، والمدى الكبير الذى لعبته حين جعلها فقهاء الشافعية أساساً يعتمدون عليه ومنهاجاً ينسجون على منواله ، وأسلوباً ارتضوه فى تأليفهم وشروحهم .

وهذا الباب قد استنبطه استنباطاً من كلمات قليل قديمة ذكرها كتاب الطبقات عنه ، ولكنها لا تؤلف باباً ولا فصلاً .

٤ - وأخيراً تعرفنا على أثره فى الفقه الإسلامى من خلال اجتهاده المطلق المقيد ، الحر المذهب ، ومن خلال آثاره الكبيرة فى الفقه الشافعى ومن خلال اختياراته التى وافق فيها كثيراً من الأئمة الآخرين فقدمت للفقه الإسلامى وعلمائه الكثير من الفقه ومسأله .

هذا ، وأما المقترحات التى أراها فهى :

أولاً : الإكثار من هذه البحوث التى تتناول أمثال هذا الإمام الفذ بالترجمة لهم والتعريف الوافى بهم وبأعمالهم وآثارهم ، وذلك تقديرًا لهم واعترافًا ببعض فضلهم ، ومساعدة للدارسين بتقديم النماذج الطيبة لهم ليحتذوها ، ويسيروا على منوالها . فيكملوا الطريق إن كان فيه نقص ، ويوضحوا ما أظلم منه إن

كان فيه ظلام ، وما أحوجنا في عصرنا هذا إلى المزيد من هذه البحوث حتى نعيد للفقه مكانته ولأئمته وأساتذته مقامهم فيزداد قرباً إلى الإسلام ، وفهما لأحكامه ، وعملاً بمبادئه ، وتمسكاً بأحكامه فنستأهل رضوان الله وثوابه وهو خير الميثيين .

ثانياً : وإذا كان بحثي هذا وأمثاله لم يقدم عمل الإمام كاملاً لطوله على مثله فإنني أرى أن من الواجب على الباحثين أن يكملوا الصورة والبحث بنماذج أخرى من أعمالهم وآثارهم حتى تؤلف الأبحاث مع بعضها عملاً متكاملًا يخدم في وفاء كامل كل الباحثين في هذه المجالات .

ثالثاً : كما أقترح على المعاهد والمراكز والأساتذة الذين يعنون بتحقيق التراث الإسلامي أن يوجهوا المزيد من اهتمامهم وعنايتهم إلى تحقيق ونشر ذلك التراث الضخم من الفقه الإسلامي الذي لا يزال مخطوطاً يعفى عليه الزمان ، ويكفى أن نعلم أن شروح مختصر المزنى الموجودة لم يحقق منها شرح واحد ، ولا يستطيع ذلك إلا معهد أو لجنة من عدة أساتذة ؛ لأن كل شرح منها يقع في عدة مجلدات ويصعب على محقق واحد القيام بتحقيقها إلا بعد جهد جهيد يستغرق عشرات السنين في حين لو قامت لجنة بهذا العمل وتولى كل عضو فيها مجلدًا لتمكنوا من إنجاز العمل في سنوات معدودات .

رابعاً : وعلى الدولة والجامعات أن تشجع أمثال الأبحاث والدراسات والتحقيقات حتى يقدم عليها الباحثون ؛ فيكون من ورائهم الخير الكبير .
والله الموفق أولاً وأخيراً والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

المراجع (أ) المخطوطات

- ١ - إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين : أحمد الدمنهوري دار الكتب تاريخ ٨٥٨ .
- ٢ - تاريخ ابن زولاق : ابن زولاق : دار الكتب تاريخ حلیم ٢٣ .
- ٣ - تنوير بصائر المقلدين فى مناقب الأئمة المجتهدين : مرعى الحنبلى دار الكتب تاريخ ٢١٢٠ .
- ٤ - دقائق الإشارات إلى معانى الأسماء والصفات : لأبى بكر أحمد البيهقى دار الكتب ب ٢٣٢٢٢ .
- ٥ - سنن الشافعى رواية الطحاوى عن المزنى : عن الشافعى دار الكتب حديث ٢٧٦ .
- ٦ - سير أعلام النبلاء : الحافظ الذهبى : دار الكتب مصور ١٢١٩٥ .
- ٧ - شرح على مختصر المزنى : لم يعلم مؤلفه : دار الكتب فقه شافعى ٢٢٥ .
- ٨ - شرح على مختصر المزنى : لم يعلم مؤلفه : دار الكتب فقه شافعى ٢٥٠ .
- ٩ - شرح على مختصر المزنى : لم يعلم مؤلفه : دار الكتب فقه شافعى ٢٩٧ .
- ١٠ - شرح على مختصر المزنى : لم يعلم مؤلفه : دار الكتب فقه شافعى ٤٧٥ .
- ١١ - شرح كتاب المزنى : لأبى الطيب طاهر الطبرى : دار الكتب فقه

شافعي ٢٦٦ .

- ١٢ - طبقات الشافعية : ابن شهبة : دار الكتب تاريخ ١٥٦٨ .
- ١٣ - طبقات الشافعية : ابن المقلن : دار الكتب تاريخ ٥٧٩ .
- ١٤ - طبقات الشافعية : الأسنوى : دار الكتب تاريخ طلعت ٢٠٦٣ .
- ١٥ - الطبقات : النووى : دار الكتب تاريخ ٢٠٢١ .

(ب) المطبوعات

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - بلوغ المرام : ابن حجر : مطبعة الحلبي القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٣ - سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث : المطبعة الخيرية القاهرة .
- ٤ - صحيح مسلم : مسلم بن محمد النيسابوري : مطبعة الشعب القاهرة سنة ١٩٧١ .
- ٥ - مسند الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي : مطبعة بولاق القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .
- ٦ - منتقى الأخبار : ابن تيمية : مطبعة الحلبي القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
- ٧ - موطأ مالك : مالك بن أنس : المطبعة الخيرية القاهرة .
- ٨ - آداب الشافعي ومناقبه : عبد الرحمن بن أبي حاتم : مطبعة السعادة بمصر .
- ٩ - أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث : د. عبد المجيد محمود رسالة ماجستير كلية دار العلوم .
- ١٠ - إحياء علوم الدين : أبو حامد الغزالي : مطبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية مصر سنة ١٣٥٦ هـ .
- ١١ - أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير : المطبعة الوهبية مصر سنة ١٢٨٥ هـ .
- ١٢ - أصول الفقه : محمد أبو زهرة : دار الفكر العربي سنة ١٩٥٧ م .
- ١٣ - الاعتصام : لأبي إسحاق الشاطبي : ط ١ مطبعة المنار القاهرة سنة ١٣٣١ هـ .

- ١٤ - إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية مكتبة الكليات
الأزهرية مصر سنة ١٣٨٨ هـ .
- ١٥ - الإعلام : خير الدين الزركلى : مطبعة كوتسا توماس سنة ١٩٥٥
ط٢ .
- ١٦ - الإقناع فى حل ألفاظ ابن شجاع : شمس الدين الخطيب ط٣
مطبعة صبيح وأولاده بمصر .
- ١٧ - الأم : محمد بن إدريس الشافعى : مطبعة بولاق سنة ١٣٢١ هـ .
- ١٨ - الإنباه على قبائل الرواة : لأبى عمر بن عبد البر : مطبعة السعادة
مصر سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١٩ - الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : ابن عبد البر مطبعة
المعاهد مصر سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٢٠ - الأنساب : لأبى سعيد السمعانى .
- ٢١ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : لأبى بكر الكاسانى . ط ١ شركة
المطبوعات العلمية مصر سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٢٢ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : أحمد بن يحيى
المرتضى ط١ مطبعة السعادة مصر سنة ١٩٤٧ م .
- ٢٣ - البداية والنهاية : للحافظ ابن كثير : مطبعة السعادة مصر .
- ٢٤ - البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب : المقرئ ط١ مطبعة
عالم الكتب مصر سنة ١٩٦١ م .
- ٢٥ - تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان تحقيق عبد الحليم النجار دار
المعارف مصر سنة ١٩٦٢ .
- ٢٦ - تاريخ بغداد : للحافظ الخطيب البغدادى : ط١ مطبعة السعادة مصر
سنة ١٣٤٩ هـ .

- ٢٧ - تاريخ التشريع الإسلامى : محمد الخضرى : ط ١ مطبعة دار إحياء الكتب الحلبى .
- ٢٨ - تاريخ التشريع الإسلامى ومصادره : محمد سلام مذكور ط ٢ مطبعة مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٩ .
- ٢٩ - تاريخ دول الإسلام : للحافظ الذهبى : دائرة المعارف النظامية الدكن الهند سنة ١٣٣٧ هـ .
- ٣٠ - تذكرة الحفاظ : الذهبى : مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند هـ .
- ٣١ - تنقيح الأصول : صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود مطبعة صبيح وأولاده .
- ٣٢ - تهذيب الأسماء واللغات : يحيى بن شرف النووى جوتنجن وليدن سنة ١٨٤٢ م .
- ٣٣ - تهذيب التهذيب : ابن حجر : الهند سنة ١٣٦٦ هـ .
- ٣٤ - توالى التأسيس فى معالى محمد بن إدريس : ابن حجر ط ١ مطبعة بولاق مصر سنة ١٣٠١ هـ .
- ٣٥ - الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن أبى حاتم دائرة المعارف العثمانية الهند سنة ١٣٧١ هـ .
- ٣٦ - جمهرة أنساب العرب : ابن حزم تحقيق ليفى بروفنسال دار المعارف مصر سنة ١٩٤٨ م .
- ٣٧ - الجواهر المضئية فى طبقات الحنفية : لمحيى الدين الحنفى المصرى . ط دائرة المعارف النظامية . الهند .
- ٣٨ - حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : جلال الدين السيوطى مطبعة إدارة الوطن سنة ١٢٩٩ هـ .

- ٣٩ - ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه وفقهه : أبو زهره : دار الفكر العربى .
- ٤٠ - الخطط التوفيقية الجديدة : على مبارك : ط ١ بولاق سنة ١٣٠٦ هـ .
- ٤١ - الخطط المقرزية : المقرزى : مطبعة النيل القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٤٢ - دائرة المعارف : البستاني : مطبعة الهلال مصر سنة ١٨٩٨ م .
- ٤٣ - رحلة الإمام الشافعى برواية تلميذه الربيع بن سليمان الجيزى المطبعة السلفية القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٤٤ - رحلة الإمام الشافعى : مصطفى منير أدهم مطبعة المقتطف سنة ١٩٣٠ م .
- ٤٥ - رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة : محمد بن عبد الرحمن الدمشقى المطبعة الأزهرية مصر سنة ١٣٥١ هـ .
- ٤٦ - الرسالة : الشافعى : مطبعة بولاق سنة ١٣٢١ هـ أحمد شاكر .
- ٤٧ - روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات : الخوانسارى ط ٢ الحاج سيد الطباطبائى .
- ٤٨ - سبل السلام شرح بلوغ المرام : محمد بن إسماعيل الصنعانى مطبعة الحلبي مصر سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٤٩ - الشافعى حياته وعصره وآراؤه وفقهه : أبو زهرة مطبعة العلوم سنة ١٩٤٥ .
- ٥٠ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلى القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٥١ - شرح التلويح على التوضيح : سعد الدين التفتازانى . مطبعة صبيح وأولاده مصر .
- ٥٢ - شرح الزرقانى على موطأ مالك : محمد الزرقانى : المطبعة الخيرية

القاهرة .

٥٣ - شرح النووى على صحيح مسلم: النووى : مطبعة الشعب القاهرة
سنة ١٩٧١ م .

٥٤ - ضحى الإسلام : أحمد أمين : ط٢ لجنة التأليف والترجمة سنة
١٩٣٨ م .

٥٥ - الطبرى : أحمد الحوفى : سلسلة إعلام العرب / ١٣ .

٥٦ - طبقات الشافعية : أبو بكر بن هداية الله المصنف ط١ بغداد سنة
١٣٥٦ هـ .

٥٧ - طبقات الشافعية : الكبرى : تاج الدين السبكي ط١ المطبعة الحسينية
المصرية .

٥٨ - الطبقات الكبرى : الشعرانى : المطبعة العثمانية مصر سنة ١٣٠٥ هـ .

٥٩ - طبقات الفقهاء : أبو إسحاق الشيرازى : المكتبة العربية / بغداد سنة
١٣٥٦ هـ .

٦٠ - عصر المأمون : أحمد فريد رفاعى : مطبعة دار الكتب بمصر سنة
١٩٢٧ م .

٦١ - العقد النفيس فى مذهب الإمام محمد بن إدريس : عبد الفتاح
الحجاوى بيروت سنة ١٣٣١ هـ .

٦٢ - الغزالى الفقيه : محمد أبو زهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون
والآداب والعلوم الاجتماعية - دمشق سنة ١٩٦١ .

٦٣ - فتح العرب لمصر : الفرد ج بتلر تعريب محمد فريد أبو حديد لجنة
التأليف ط٢ سنة ١٩٤٦ .

٦٤ - الفهرست : ابن النديم : مكتبة خياط بيروت لبنان .

- ٦٥ - قاموس الأعلام : فارسى .
- ٦٦ - الكافى : ابن قدامة : المكتب الإسلامى بدمشق .
- ٦٧ - الكامل فى التاريخ : ابن الأثير : إدارة الطباعة المنيرية بمصر ١٣٥٣ هـ .
- ٦٨ - كتاب الولاية والقضاة : الكندى : مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٨ م .
- ٦٩ - كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون : حاجى خليفة مطبعة وكالة المعارف سنة ١٣٦٢ هـ .
- ٧٠ - اللباب فى تهذيب الأنساب : عز الدين بن الأثير : مطبعة السعادة القاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٧١ - لسان العرب : لابن منظور : طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
- ٧٢ - لسان الميزان : ابن حجر : الهند سنة ١٣٣١ هـ .
- ٧٣ - مؤلفات الغزالى : عبد الرحمن بدوى : طبع المجلس الأعلى لرعاية الفنون سنة ١٩٦١ .
- ٧٤ - المجتمعات الإسلامية فى القرن الأول : شكرى فيصل مطبعة دار الكتاب العربى مصر سنة ١٩٥٢ .
- ٧٥ - المجموع : النووى : إدارة الطباعة المنيرية .
- ٧٦ - المحلى : ابن حزم : إدارة الطباعة المنيرية القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٧٧ - مختصر المزنى : المزنى : مطبعة بولاق سنة ١٣٢١ هـ .
- ٧٨ - المدونة الكبرى : مالك بن أنس : مؤسسة الحلبي وشركاه .
- ٧٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان : اليافعى اليمنى : مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند سنة ١٣٢٨ هـ .

- ٨٠ - مروج الذهب : المسعودى : القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ .
- ٨١ - المسئولية الجنائية فى الفقه الشافعى : محمد الخضراوى : القاهرة شركة الطباعة الفنية سنة ١٩٦٤ م .
- ٨٢ - مصر فى العصور الوسطى : على إبراهيم حسن : مطبعة الاعتماد مصر سنة ١٩٤٧ م .
- ٨٣ - معجم الأدباء : ياقوت تحقيق أحمد فريد رفاعى : مطبعة دار المأمون بمصر .
- ٨٤ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة : المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٦٨ م .
- ٨٥ - معجم المطبوعات العربية والمصرية : يوسف سر كيس : مطبعة سر كيس مصر سنة ١٩٢٨ م .
- ٨٦ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : البكرى القاهرة سنة ١٩٤٥ م .
- ٨٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي : مطبعة الشعب / القاهرة .
- ٨٨ - المغنى : ابن قدامة : مطبعة الإمام مصر .
- ٨٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة : طاش كبرى زده .
- ٩٠ - المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى : أبو حامد الغزالى : شركة الطباعة الفنية سنة ١٩٦١ م .
- ٩١ - ملحق الولاية والقضاة : ابن حجر : الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٨ م .
- ٩٢ - الملل والنحل : عبد الكريم الشهرستانى : ط ١ المطبعة الأدبية مصر سنة ١٣٢١ هـ .

٩٣ - مناقب الإمام الشافعى : فخر الدين الرازى : طبع حجر القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ .

٩٤ - الموافقات : الشاطبى : المكتبة التجارية .

٩٥ - الميزان الكبرى الشعرانية : عبد الوهاب الشعرانى : المطبعة الأزهرية مصر سنة ١٣٥١ هـ .

٩٦ - النجوم الزاهرة : أبو المحاسن ابن تغرى بردى : مطبعة كاليفورنيا سنة ١٩٣٠ م .

٩٧ - النهاية : ولى الدين البصير : لجنة من علماء الأزهر : مطبعة الاستقامة بمصر ط ٣ .

٩٨ - نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب : لأبى العباس القلقشندى تراثنا العربى / ١ .

٩٩ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : لشمس الدين الرملى : مطبعة الحلبي مصر سنة ١٣٥٧ هـ .

١٠٠ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : الشوكانى محمد بن على : مطبعة الحلبي سنة ١٣٤٧ هـ .

١٠١ - هدية العارفين بأسماء المؤلفين : إسماعيل البغدادى .

١٠٢ - الوجيز فى فقه الإمام الشافعى وغيره : الغزالى مطبعة حوش قدم سنة ١٣١٨ هـ .

١٠٣ - وفيات الأعيان : ابن خلكان : مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٨ .

ملحوظة :

المراجع السابقة ليست كل ما رجعت إليه فهناك كتب أخرى رجعت إليها

ولم أجد فيها أكثر مما وجدت فيما ذكرت فاكتفيت بما ذكرت عن غيره .
كما أن بعض الكتب السابق ذكرها لم آخذ منها نصوصاً معينة وإنما استعنت
بها فقط في توضيح بعض الأفكار . هذا ، وبالله التوفيق وله الحمد أولاً وآخرأ
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

1

2

ملخص الرسالة

هذه الرسالة عن « المزني وأثره في الفقه الشافعي » ونستطيع أن نوجزها في السطور الآتية :

أولاً : المزني هو أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن مسلم بن ابراهيم المزني نسبة إلى مزينة بنت كلب بن وبرة من مضر والمزني أحد أصحاب الشافعي ولد في مصر سنة خمس وسبعين ومائة من الهجرة وتوفي بها سنة اربع وستين ومائتين من الهجرة ، وقد تلقى علومه الأولى على يد علماء مصر من فقهاء الأحناف والمتكلمين حتى قدم الشافعي مصر سنة تسع وتسعين ومائة فلزم صحبتته وتفقه على يديه وروى عنه الفقه والحديث وبعد وفاة الشافعي قام بالتدريس على مذهبه فترة زادت على الخمسين سنة انتج خلالها الكثير ، وقد كان عابداً زاهداً متواضعاً جبل علم مناظراً محجاجاً غواصاً على المعاني الدقيقة ، ناصر المذهب الشافعي ويدر سمائه وتلمذ عل يديه الكثيرون من فقهاء الشافعية وأئمة المذهب كما تتلمذ على كتبه الديدية التي دونها في الفقه الشافعي الكثيرون .

ثانياً : المزني تعددت علومه ومعارفه فكان فقيهاً ، محدثاً ، متكلماً مناظراً ، عالماً باللغة والأدب ، ولكن شهرته الكبيرة وصيته الذائع كان في الفقه وفقه الشافعي بصفة خاصة وقد اتفق الأئمة على أن المزني مجتهد ثم اختلفوا هل هو مجتهد مطلق أو مقيد بمذهب الشافعي وقد بين البحث أنه من المجتهدين المطلقين واعتبره البعض صاحب مذهب مستقل كأصحاب المذاهب الفقهية المعروفة ، وقد سار المزني في اجتهاده على أصول الشافعي مع اختلاف يسير بينهما فاستمد الأحكام الفقهية من القرآن الكريم والسنة ثم الاجماع ثم

القياس ثم أقوال الصحابة وأحياناً بالاستصحاب أو المصلحة المرسله كما أنكر الاستحسان والرأى الذى لا يعتمد على نص أو قياس واجتهاده متنوع متعدد فهو يرجح بين أقوال الشافعى قديمها وجديدها ويستدل على ما يرجحه منهما، وهو يفرع على أقوال الشافعى متحريراً أصوله وأقواله ، وهو يختار من أقوال الشافعى أو من أقوال غيره من الأئمة أصحاب المذاهب ، وهو يتفرد بآراء خاصة يستقل بها عن مذهب الشافعى ويخالف رأيه فيها موافقاً فى ذلك غيره أو مخالفاً .

ثالثاً : والمزنى له آثار عديدة فى الفقه الشافعى فقد رواه عنه ونقله متحريراً فى روايته ونقله الدقة والأمانة اللتين شهد له بهما أتباع المذهب الشافعى على مر العصور وروايته مقدمة على رواية أصحاب الشافعى الآخرين البويطى والريبع وأبى ثور إذا اختلفت رواياتهم . وهو الذى تولى تدريس الفقه الشافعى فى مسجد عمرو بن العاص بمصر أكثر من خمسين سنة ، وقد كان تلاميذه وحلقته أعظم حلقات المسجد وأكثرهم عدداً ، ومن تحت يده تخرج فى الفقه الشافعى عشرات الأئمة المجتهدين ، وفى تدريسه للفقه الشافعى كان حريصاً على إبداء رأيه فى كل مسأله بالموافقة أو الاعتراض أو إقامة الدليل أو توضيح الغامض أو تصحيح غير المناسب وجعله مناسباً . ثم هو أكثر أصحاب الشافعى تدويناً وتأليفاً فقد ألف فى المذهب أكثر من عشرة كتب بين مبسطة مطولة وموجزة مختصرة، وقد سار على هذه الكتب فقهاء الشافعية بين شارحين ومختصرين ومرتبين .

وبهذا كله بان لنا أثر المزنى فى الفقه الشافعى بعد أن تعرفنا عليهما معرفة واضحة .

The Summary of the Theses

This message is about " El Mazny " and his effect in El Shafiy Philolog . We Can Summarise it in the following lines :

Firstly, El Mazny is Abu Ibrahim Ismail Ibn Yehia Ibn Issmail Ibn Amr Ibn Muslim Ibn Ibrahim El - Mazny belonging to Mazeena Bent Kalb Ibn Wabrah From Moder . El Mazny is one of Elshafie Followers. He Was born in Egypt in 175, and died in it in 264. He Studied his First Subjects by the help of Egypt Professors, El Ahnaf Philolgians and talkers till El - Shafiy came to Egypt in 199 and attended his Company and taught by his help. It was narrated about him Philolg and Hadeeth . After El Sagfiu death he went on teaching his idol for more than fifty years through Which he Produced a lot . he has been worshipper , reluctant , modest, Well - Read , debator , insisting , searching for thorough meanings supporting El - Shafily Idol and he was its star . Many of El -Shafia Philolgians and Aemma of the idol educated by him as many got their study on his several books which many had written them down about El - Shafiy Philogy.

Secondly , El Mazny was famous for his great deal of sciences and knowledge as he was religious , well - talking , debator and professor in language and literature , but his great fame and bright reputation was in Philolgy and in El - Shafi's Philology in particular. Aemma of religious agreed that El Mazany was originator , then they differed whether he was absolutely originator or ristricted by El Shafi's idol.

It was known by great reserch that he was one of the absolutely originators and some of these men considered him one an independent idol as those of well Known philological idol.

El Mazny went on his originating following El - Shafi' s idol with a little difference . He took the philological laws from the Koran El Karim and El Sonna or by whole opinions or by test or by the comparatively talks or sometimes by accompanying or by sending interest . He denied also any thing or opinion which did not depend on a term or a test . His origination was various and several as he agreed with El Shafi's talks either new or old and concluded his test by what he agreed with . He accepted one of El Shafi's beliefs making sure of its source and talks . He chooses any of El Shafi's talks or others , of El Aemma of these idols . He goes alone with private opinions independent of El Shaf's

talks and disagrees with his opinion that agrees or disagrees others .

Thirdly, El Mazny has great effects on El Shafi' s Philology , as he narrated and communicated it making sure of its accuracy and honesty acknowledged by his followers of old through ages. His narration is more acceptable than that of El Shafi's other followers such as El Bowatty , El Rabee and Abu Thour if their opinions differed . He took upon himself to teach El Shafi' s Philology in Amr Ibn El Aass Mosque in Egypt more than fifty years . His scholars and attendants were the greatest and the most numerous . Tens of originators , El Aemma , Were graduated in El Shafi' s Philology under his hand . In his teaching of El Shafi philology , he was careful for giving his opinion in each problem either by agreement or objection or giving evidence or explaining mystery or correcting unsuitable matter . And he was one of the most El Shafi followers in writing down or authorizing as he wrote down more than ten books of long and stories or short ones .

El Shafies Philologists followed, these books explaining, simplifying or classifying, And by all these El Mazny's effect has been cleared in El - Shafi's philology after he had known it more clearly .



الفهرست

المقدمة	٣
كلمة الشكر	١١
الباب الأول	
المزنى حياته ، عصره ، ثقافته ، علومه ، كتبه ،	
تلاميذه	١٣ - ٧٩
الفصل الأول : قبيلته ، نسبه ، نشأته ، صفاته	١٥
مزينة في الإسلام	١٨
المزنى نسبته	٢٠
اسمه	٢١
أسرته	٢٢
نشأته : مولده	٢٤
وفاته	٢٥
تربيته الأولى ، أعماله	٢٧
صفاته	٢٨
الفصل الثانى : المزنى : عصره ، ثقافته	٣٣
عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية	٣٧
من الناحية العلمية - أهم العلوم	٣٨
ثقافة المزنى	٤٥
شيوخه	٤٥

٤٥ الشافعى
٤٧ نعيم بن حماد
٤٨ على بن معبد
٥١ الفصل الثالث : علومه ، مؤلفاته ، تلاميذه
٥١ علومه - الفقه
٥٣ الحديث
٥٦ الكلام
٦١ الجدل والمناظرة
٦٤ اللغة والأدب
٦٨ كتبه ومؤلفاته
٧٩ تلاميذه

الباب الثانى

٢٠٦ - ٨٥

فقه المزنى

٨٧ الفصل الأول : فقه الشافعى
٩٠ فقه الشافعى بين الفقهاء
٩٥ أصول الفقه الشافعى
١٠٣ القديم والجديد فى فقه الشافعى
١٠٧ الفصل الثانى : اجتهاد المزنى ومراحل فقهه وأصوله
١٠٧ اجتهاد المزنى
١١٤ مراحل فقه المزنى
١١٤ الدراسة

١٢١	الاجتهاد والتدريس
١٣٠	أصوله
	الفصل الثالث : نواحي فقهه ومجالات اجتهاده ومصادر
١٥٧	فقهه
١٥٧	الترجيح
١٦٢	التخريج
١٧٤	الاختيار
١٩٤	التفرد
٢٠٦	مصادر فقهه المزني

الباب الثالث

٢٨٥-٢٢٣	أثر المزني في الفقه الشافعي
	الفصل الأول : عوامل النمو في الفقه الشافعي
٢٢٥	روايته ونقله
٢٢٧	روايته ونقله
٢٤٥	الفصل الثاني : تدريسه للفقه الشافعي
٢٧٥	الفصل الثالث : تلاميذه وكتبه
٢٨٦	خاتمة
٢٨٩	نتائج ومقترحات
٢٩٣	فهرست المراجع « المخطوطات »
٢٩٥	فهرست المراجع « المطبوعات »
٣٠٣	ملخص الرسالة بالعربية
٣٠٥	ملخص الرسالة بالإنجليزية
٣٠٩	الفهرست

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق

٩٨ / ٩٥٠١

I. S. B. N الترقيم الدولي

977-5502-46-2